جمهورية مصر العربية
وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة (٧٧٠)



משטר ואופוזיציה
במצרים
ערך עמי איילון

النظام الحاكم والمعارضة فى مصر
فى عهد السادات

النظام الحاكم والمعارضة في مصر

في عهد السادات

عمى ايلـــون

يسرائيل التمان

حجــاى ارليخ

اهود توليدانو

مارتين كرامــر

مقـــــدمة

تمت كتابة هذه المجموعة من المقـــالات على مدى العشرة اشـــهر التالية لمقتل الرئيس السادات . وتستند هذه المقالات على البحث والدراسة المتواصلة عن مصر ومشاكلها خلال سنوات حكم السادات ، وهى بمثـــابة تقدير مرحلى لقيمة العلاقة بين السلطة والمعارضة فى عهده . وبطبيعـــة الحال تعتبر فترة محدودة . ومن خلال معرفة هذه القيود حاول كتاب هذه المقالات ان يحددوا — بعد سبرغور الأحداث الجارية — اتجاهات التطـــور بعيد المدى ، التى تعكس المشاكل الأساسية لمصر المعاصرة ، والطريقـــة التى يتصارع بها الشعب المصرى وزعماؤه مع هذه المشاكل الأســـاسيـــة . ولا زالت هذه الاتجاهات مستمرة فى تشكيل الأحداث فى مصر حتى بعـــد اغتيـــال الســـادات .

وتركز هذه المجموعة من المقالات على قطاع مركزى واحد من الحيـــاة السياسية فى مصر (نظام العلاقات بين السلطة ومعارضيها) وهى لا تطمح بأن تعالج بشكل شامل كافة المسائل التى شغلت مصر — أو حتى هـــذه التى ميزت الساحة الداخلية المصرية فى فترة رئاسة الرئيس السادات . ومع ذلك تساهم هذه الدراسة فى الحياة السياسية من الزاوية المذكورة — تساهم فى القاء الضوء على الكثير من المشاكل التى تتخبط فيهـــا مصر — وخاصة حكامها — فى النصف الثانى من القرن العشرين . وفى هذا الاطـــار يستعرض مقال (توليدانو) أنظمة السلطة وأجهزة الرقابة التى انشـــأها نظام حكم السادات ؛ ويحاول تقدير فعاليتها ومقدرتها على البقاء على المدى الطويل . كما يحلل (أرليخ) العلاقة المعقدة بين السلطة وبين احـــدى الجماعات الاجتماعية — السياسية الرئيسية فى الدولة ، وهى الجماعات الطلابية — وهى العلاقات التى كان لها تأثير بعيد المدى على مكانة وصورة السلطة فى الجبهة الداخلية . ويتناول مقال (كرامر) الأسلوب الذى تتصارع به السلطة ، والى جانبها المؤسسة الدينية ، مع ضرورة تقديم صـــياغة للاسلام تتمشى مع بقية مكونات سياسة السلطة ، مع تحييد قوة المعارضين لها من المعســـكر الاسلامى المتطرف ، وفى النهاية ، مقال (التمان) حول منظمات المعارضة الاسلامية ، ومقال عن الأحزاب السياسية وهما يتطرقان بالبحث الى مجال نشاط القوى المعارضة بمساريها الرئيسيين ومواجهاتها مع الســـلطة .

ان المشاكل التى تتطرق اليها هذه المقالات بالبحث لها مكان الصدارة فى الحياة السياسية فى مصر تحت زعامة الســـادات . وكان للأســـلوب الشخصى للرئيس تأثيره الملحوظ — الذى لا شك فيه — على طابع الأحداث

وعلى اتجاهها ، وبناء على ذلك ، سيكون تغيير الأسلوب مرتبطا بتغير فى النظرة الى مشاكل مصر . وفى مقابل ذلك ، ظلت مجموعة المشاكل والتحديات ، فى حد ذاتها ، على ما هى عليه ، وهى تشكل جزءا لا يتجزا من الميراث الذى تركه السادات للرئيس الذى سيأتى من بعده .

وعند ترجمتنا للأسماء والمصطلحات من اللغة العربية الى اللغة العبرية سلكنا المسلك المعمول به فى النشرات العلمية ، ولكن بقدر معين من التبسيط حتى نيسر على القارىء الذى لا يعتبر من المستشرقين المتخصصين . وقمنا بذلك عن طريق الربط بين التشكيل وبين الحروف اللينة . فنقول على سبيل المثال محمد (وليس محمد) ، شكرى (وليس شكرى) وما شابه ذلك .

ونتوجه بالشكر الى طاقم العاملين بمعهد (شيلوح) ، ونخص منهم بالذكر (حنا بن ارتسى ودانيال ديشون وعيدنه ليفتمان ، واميراه مرجليت وعمى سلنت وايتمار رابينوفيتش الذين قدموا لنا يد العون خلال المراحل المختلفة لاعداد هذا الكتاب وطبعه . كما نتقدم بالشكر الى دار نشر الكيبوتس الموحد ، وخاصة (شلوميت موسنزون) و (جيورا روزن) على جهودهم وتفانيهم فى تنظيم المسودة وتحسين اللمسات الأخيرة للكتاب ، كما امكن اصدار هذا الكتاب بفضل دعم صندوق تشجيع البحث المسمى باسم (دافيد بن جوريون) التابع للجنة التنفيذية التابعة للهستدروت العام ، وصندوق (برونفمان) لبحث العلاقات بين اليهود — والعرب .

(The Bronfman Program for the study of Arab Jewish Relation).

مدخل : السادات والتحدى المصرى

بقلم : عمى ايلون

عندما تلاشى دخان طلقات الرصاص من حول منصة العرض ، وسارع المراقبون من شهود العيان بارسال تقاريرهم المليئة بالانفعالات حول اغتيال الرئيس ، الى جميع انحاء العالم — أنهى المراسل المحنك لاحدى شبكات التليفزيون الأمريكية الكبيرة رسالته التليفونية بالكلمات التالية : « وهاكم دليلا آخر على أن مشاكل ارض النيل صعبة بشكل يكفى لردع اى حاكم يحاول التصارع معها » .

هل حقا ان مشاكل مصر لا حل لها ؟ من البديهى ان المسالة هى مسالة تقديرية ، وليس لها اجابة قاطعة . ومع ذلك يمكن ان نحدد بجلاء ، حقيقتين اساسيتين : ان المشاكل فى الحقيقة هى مشاكل صعبة ومعقدة للغاية ، وهى موجودة منذ سنوات وتتفاقم تفاقما مستمرا . وقد نتجت هذه المشاكل — بقدر كبير — عن عملية التحضر التى تمر بها مصر منذ بداية القرن السابق — وهى العملية المرتبطة بتداعى اطارات وانماط العمل الاجتماعى ، والاقتصادى ، والسياسى ، والثقافى . وقد تعاقب على مصر فى هذه الحقبة من الزمن العديد من انظمة حكم لها مفاهيمها المختلفة عن الحكم والعديد من اساليب عمل مختلفة . وفى مقابل ذلك لم تقل مشاكل هذا البلد الأساسية . وعندما اسدل الستار على حكم لم يكن حل هذه المشاكل يبدو اقرب مما كان عليه فى الماضى .

لقد تسلم « الضباط الاحرار » الذين حلوا محل الحكم الملكى فى مصر فى يوليو ١٩٥٢ ، دولة اضعفتها واستنزفتها سلسلة من المشاكل الطاحنة . وكانت المشكلة الملحة بين هذه المشاكل هى مشكلة اطارات الحكم المنهارة والنظام السياسى المشلول : ان عدة عشرات من سنوات حكم الملكية البرلمانية الفاسد قد ادت بالحياة السياسية فى مصر الى مشارف الفوضى ، وساد الشارع المصرى شعور ثقيل من عدم الثقة فى الزعامة التى لا تقوم باداء مهامها . لقد كانت اعادة بناء نظام حكومى امين — بناء على ذلك — هدفا يجب التبكير بانجازه قبل معالجة أى موضوع آخر .. واتضح ان هذا الهدف كان ايضا الاقل صعوبة عند التنفيذ : ففى خلال مدة قصيرة اقامت حكومة الضباط وعلى راسها جمال عبد الناصر جهازا حكوميا فعالا له سلطته وقوته الكبيرة ، اعتمد بدرجة كبيرة على مساندة الجيش وقوات الأمن الداخلية المصرية . وقد عملت أشكال الحكم هذه ، بصورة طيبة ، خلال حكم ناصر ، وكان من المزمع لها ان تثبت ذاتها ايضا تحت قيادة

السادات ، وفى مقابل ذلك ثبت ان التصارع مع المهام الأخرى كان اكثر صعوبة وتعقيدا .

وجوهر الأمر ان مجموعة المشاكل التى تصارع معها الشعب المصرى وحكامه كانت ذات وجهين : فقد كان لها بعد مادى ، ذو مغزى اقتصادى — اجتماعى ، وبعد (ايديولوجى) ، اساسه تحديد اطار الهوية الشخصية والجماعية .

وقد ميزت الواقع الاقتصادى فى مصر ، منذ مطلع هذا القرن ، فجوة اخذت فى التزايد بين سكان مصر وبين مواردها ، والفجوات متزايدة عند توزيع الموارد بين طبقات السكان المختلفة . ففى داخل الشريط الضيق لوادى النيل الذى لا تزيد مساحته الكلية عن ٣٥٫٠٠٠ كيلومتر ، اكتظت كثافة سكانية ضخمة — تقدر بحوالى ٤٤ مليون نسمة فى نهاية عهد السادات — وتتزايد بمعدل مذهل (حوالى مليون نسمة فى العام ، حتى اواخر السبعينات) . وفى مقابل ذلك تعتبر مصادر الدولة ضعيفة : ففيما عدا الأرض الخصبة التى يتم استغلالها تقريبا حتى نهايتها ، والبترول الذى تم اكتشافه بكميات متوسطة فى الأعوام الأخيرة وبخاصة على سواحل سيناء وخليج السويس . فيما عدا ذلك لا توجد لمصر اية ثروات تستحق الذكر . ان حالة مصادر المعيشة والاسكان والعمالة ومرافق الخدمات الأساسية ، ابعد من ان تفى « حتى بالمتطلبات الأساسية لهؤلاء السكان » ، فالفجوة القائمة بين المتطلبات وبين معطيات الواقع آخذة فى الاتساع .

ويتفاقم هذا الوضع بعد الاتجاه السريع الى التمدن . فالهجرة المستمرة — التى بدات فى مطلع القرن الماضى — من المناطق الريفية الى المدن ادت الى تزايد هذه الضغوط وسط التجمعات المدنية الكبيرة — بصفة خاصة — التى تحاول فيها جماهير الشعب الفقيرة ان تعول نفسها فى ظل ظروف الفقر التى لا تحتمل تقريبا . وقد تركت قطاعات كبيرة من هذا الشعب — وهم اولئك الذين وفدوا من المدن الفرعية — بيئتهم الاجتماعية — الاقتصادية الأصلية واصبحوا فى المدينة الكبيرة جمهورا معزولا ، ومعدما وغريبا .

ان العاصمة (القاهرة) التى يتركز فيها حوالى خمس سكان الدولة تعطى احساسا لزوارها من الاجانب بعدم الأمل ، فالمدينة التى تم بناؤها كى تستوعب من ٢ — ٣ ملايين نسمة ، يكتظ فيها حوالى ثلاثة اضعاف هذا الرقم واكثر من ذلك ، ويسكن الكثيرون منهم فى (البدرومات) وتحت (الكبارى) وفى المقابر . ان الفقر ، وازمة الاسكان ، والبطالة ، والخدمات المنهارة ، هى المشاكل التى يواجهها السواد الأعظم من السكان فى العاصمة المصرية وفى مناطق الدولة الأخرى ، وهم عاجزون امامها . ان المسألة الرئيسية التى تتصدر اولا وقبل كل شىء جدول اهتمامات غالبية السكان — وبصفة مطلقة فى اغلب الأحيان — هى مسألة المعيشة اليومية .

ان التقاء مصر بالحضارة الاوروبية والتغييرات الهيكلية التى حدثت فيها فى اعقاب ذلك ، قد زعزعت نظام العقيدة الدينية الاسلامية التى هونت على السكان التصارع مع الواقع المادى الصعب . وقد ادى انفصال الجماهير عن قيمهم التقليدية الى تقويض المفاهيم السابقة التى بدات تبدو قديمة ولا تتلاءم مع ظروف العالم المعاصر . وقد ادى هذا التطور الى ازمة شديدة تتعلق بـ (الهوية) : فمع تداعى الولاء للاسلام الذى اعطى المؤمنين به الاجابة الشاملة على مسالة مكانتهم فى العالم وفى المجتمع ، ظل الكثيرون بدون اطار انتماء كاف . وعند البحث عن رؤية بديلة تتلاءم مع الواقع الجديد ، تنقل زعماء ومفكرو مصر المعاصرة بين افكار مستوردة ، تأسست فى جوهر الأمر على مبادىء دنيوية — اشكال الحكم والمجتمع ، القائمة على الليبرالية ، بمعانيها المختلفة ، والحياة البرلمانية ، والاشتراكية ، والديموقراطية وكذلك اطارات تضامن ذات طابع قومى ، محلى — مصرى او اقليمى عربى قومى — تنقل زعماء ومفكرو مصر بين ذلك وبين ارتباطهم بمجموعة المفاهيم الدينية — الاسلامية ، وتطويرها ومواءمتها مع الواقع . ولم تحظ محاولات وضع تعريف لهذا الاتجاه البديل فى العصر الحديث الا بنجاح جزئى محدود لأسباب تتعلق بالماضى والطابع السياسى للمجتمع المحلى ، وكذلك بالطريقة التى تم بها ادخال الأفكار الجديدة الى مصر . ولم يظهر بعد ، بديل مرض للنظام الدينى التقليدى ، فكانت النتيجة المستمرة هى الشعور بالحيرة والضلال .

ان اسلوب التصارع مع هذا التحدى المزدوج هو المحك الرئيسى لمدى نجاح او فشل اى حكم فى مصر المعاصرة ، فقد قام جمال عبد الناصر اول رئيس لمصر بصياغة حلول بعيدة النظر لهذه المشاكل ، فبعد ان عمل على استقرار نظام الحكم ، اتجه الى معالجة المسائل الاقتصادية — الاجتماعية عن طريق قوانين الاصلاح الزراعى ، ومشاريع التنمية والتصنيع الضخمة وافكار « الاشتراكية العربية » ، وتلبية للحاجة لاتجاه جديد — قام بتبنى نظرية ثورية تحدد المهام القومية التى تقع خارج مصر (على الساحة العربية العامة وعلى جبهة العالم الثالث) والتى ترى ان العدو الخارجى (اسرائيل) هو المصدر الرئيسى لمشاكل بلاده . واستجاب الشعب المصرى بحماس للنداء الذى يدعوهم الى التضحية بانفسهم فى سبيل هذه الأهداف ، التى اعتبرها كاشارات مرور على الطريق الذى سيوصله الى النور فى نهاية المطاف .

وفى فترة الذروة لرئاسته ، وفى النصف الثانى من الخمسينيات وبداية الستينيات ، تمتع جمال عبد الناصر بمكانة عظيمة كزعيم محرر وآمن به شعبه ايمانا يصل الى مرتبة الايمان بالرسل تقريبا .

وفوق هذا كله كانت انجازات جمال عبد الناصر محدودة . فمنذ وفاة عبد الناصر ظل واقع الفقر والعوز بالنسبة للسواد الأعظم من السكان على ما هو عليه ، كما تداعت اطارات الأهداف القومية على الصعيد الخارجى حتى قبل اختفاء جمال عبد الناصر من فوق المسرح المصرى . وفى نهاية

الستينيات كان الشعب المصرى ينظر الى مشاريع جمال عبد الناصر على انها لا أمل يرجى ، لأنهم كانوا قد لقوا الهزيمة فى مواجهاتهم العسكرية مع اسرائيل ، وكانوا يعيشون على افضال الحكام العرب واراد جمال عبد الناصر ان يتزعم بلادهم .

كما كانوا يشاهدون الوجود المتزايد والمزعج للخبراء ، والضباط والفنيين السوفيت فى بلادهم . وبالقدر الذى علقوا به الأمل والارتباك والاحباط .

اذن تسلم السادات ميراثا اكثر صعوبة — فالضائقة المادية تتزايد ، الى جانب مشكلة (الهوية) الصعبة . وبعد ثلاثة اعوام اخذ يعمل فيهما اساسا على استقرار حكمه ، « انطلق » الرئيس الى اهداف جديدة حددها لنفسه . وكان من المزعج ان يكون رده على التحديات مماثلا فى خياله واحلامه لرد عبد الناصر ، ولكنه كان مغايرا له بدرجة كبيرة فى جوهره واتجاهه .

وعلى الرغم من انه لم يتخل رسميا عن الاشتراكية الثورية — المثالية ، التى كان يعتنقها عبد الناصر ، فقد قام السادات بوضع تعريف جديد للسياسة الاقتصادية : « انفتاح اقتصادى » ، « الانفتاح » ، ويعنى بهما الاتجاه الليبرالى ، الواقعى ، باسلوب غربى ؛ وهو يتضمن تقليل تدخل الدولة فى الاقتصاد واتاحة الفرصة امام اصحاب المشروعات الخاصة وازالة العقبات من طريق مستثمرى رؤوس الأموال المحليين والأجانب ، وكل هذا يتم من خلال الأخذ فى توطيد العلاقة مع اوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية . وكان الهدف هو خلق حركة نشطة من التنمية والاستثمارات فى الاقتصاد المصرى ، تؤدى الى تحسين وضع الاقتصاد القومى . وتحسين ظروف معيشة السكان بالتالى .

وقد خصصت الايرادات الكبيرة التى كانت منتظرة من وراء هذه السياسة للمساعدة فى تمويل مشروع تنمية متعدد الأبعاد ، كانت الأولوية فيه للمشروع الذى اسماه السادات باسم « الثورة الخضراء » ، وقد وصف ذلك بانه هو الحل الشامل لمشاكل بلاده . وقد احتل موقع الصدارة فى هذه المبادرة الثورية مشروع طموح هو استزراع مساحات الصحراء وتحويلها الى اراض زراعية ، وانشاء مراكز مدنية بجوارها . وبناء على هذا المشروع ، كان من المقرر ان يقوم المصريون بزراعة آلاف (الدونمات(*)) من الأرض الجديدة سنويا ، وفى نفس الوقت يتم انشاء مراكز مدنية بالقرب من مساحات الأراضى الجديدة ، التى سيشتغل سكانها فى الزراعة والصناعة ، وقد اعد هذا المشروع لكى يفى بالعديد والعديد من الاحتياجات ان يؤدى الى حدوث زيادة لها دلالتها فى مساحة الأراضى الخصبة ، وحل مشكلات ازمة الاسكان ، واتاحة فرص العمل للعاطلين (وحدد السادات

(*) الدونمات : جمع دونم ، وهو وحدة قياس الأراضى الزراعية فى اسرائيل ، ويقابلها فى مصر وحدة الفدان ، والقيراط ، والسهم . (المرجع اللغوى) .

لذلك بصفة اساسية خريجى الجامعات كاحتياطى قوة بشرية لتحقيق هذه الفكرة) ، وقد اعطت هذه المشروعات أملا حقيقيا على المدى الطويل .

وعلاوة على تأثيرها الفعلى على ظروف معيشة المواطنين كانت بمثابة « انشودة المستقبل » . وفى الوقت نفسه اضطرت الحكومة الى التصارع مع مواضع الضغط التى جاءت كنتيجة للضائقة المالية والى معالجتها بالطرق التقليدية « لاطفاء الحرائق » ، للحيلولة دون ان تتحول هذه المحنة الى هيجان شعبى يعرض وجود الحكومة للخطر . فقد حدثت مثل هذه الانتفاضات اكثر من مرة فى الفترة الحديثة (وحدث اخطرها فى يناير ١٩٧٧)، واصبحت بمثابة تذكرة للسلطة بان الوضع الاقتصادى للسكان لا يترك تقريبا هامشا يمكن الاقتطاع منه . وظهر الجهد الاساسى فى هذا المجال فى رصد مبالغ طائلة من الميزانية القومية لدعم السلع الاساسية وتمويل العلاوات الدورية فى المرتبات المنخفضة لعمال القطاعين العام والخاص ، ولم يستطع هذا المجهود المبذول فى حد ذاته ان يساهم فى حل مشاكل الاقتصاد الأساسية .

واذا القينا نظرة على جداول بيانات الاقتصاد القومى فى الأعوام الأخيرة من حكم السادات اتضح لنا هذا التحسن الملموس فى عديد من المجالات الهامة(١) . فقد شهدت مصر منذ منتصف السبعينيات نموا اقتصاديا بمعدل يتراوح ما بين ٨٪ — ٩٪ سنويا ، وزيادة مستمرة فى الايرادات من العملة الصعبة جاءت اساسا من اربعة قطاعات هى : صناعة البترول ، السياحة ، قناة السويس ، والأموال التى يحولها المصريون العاملون فى الخارج .

وبدات سياسة الانفتاح فى جذب المستثمرين من الخارج ، وبدا راس المال الأجنبى فى التدفق على مصر بمعدل متزايد . وقد أتاح التحسن فى وضع الدولة المالى أن تمول زيادة معينة فى مستوى معيشة السكان . واتسعت دائرة السلع المدعمة ، وزاد استيراد السلع الاستهلاكية ، وارتفع معه ايضا مستوى استهلاك السكان بشكل مطلق . واتسع استهلاك المنتجات التى كانت تعتبر فى الماضى من الكماليات مثل اللحوم واللبن والسكر والكهرباء ، بمعدل كبير خلال بضعة اعوام . واتاح الدخل القومى الضخم تمويل بداية مشروع (الثورة الخضراء) عن طريق انشاء مشروعات تجريبية فى منطقة الصالحية (شمال طريق القاهرة — الاسماعيلية) وفى النوبارية (فى شمال غرب الدلتا) . وقد تفاخر نظام الحكم المصرى بهذه المنجزات ، وتم ابرازها فى المناسبات الرسمية وغير الرسمية بتفاخر كبير . حقا ان من يرقب الاقتصاد المصرى من زاوية الميزانيات القومية هذه وموازين المدفوعات ، تبدو له الدولة فى هذه المرحلة وقد سارت فى الطريق السليم المؤدى الى تصحيح المسار الاقتصادى .

ومع هذا ، كانت هذه التغييرات مرتبطة بثمن باهظ ، فى المجال الاقتصادى ، وبشكل اشد فى المجال الاجتماعى . ومن الجدير بالذكر ان التحسن الشامل فى الاقتصاد القومى لم يكن فى الأفرع التى شكلت

الدعائم الرئيسية للاقتصاد المصرى — الزراعة والصناعة — على الدوام ، ولكن فى الافرع التى كانت بقدر كبير « خارجية » عن الاقتصاد ، مثل البترول وقناة السويس ، والتى يعتبر دورها ثانويا فى خلق فرص عمالة . صحيح ان هذا التطور قد لبى بمعدل كبير الحاجة الى الموارد اللازمة لتنمية الاقتصاد ، الا ان مساهمته فى حل المشاكل الهيكلية للاقتصاد المصرى كانت محدودة ، وفى نفس الوقت استمرت الجهود الرامية الى ضمان الامداد المنتظم من السلع باسعار يستطيع الشعب تحملها ، وابتلع هذا حصصا متزايدة من الدخل القومى ، وفى العام الاخير من حكم السادات شكل الدعم المباشر للسلع الحيوية حوالى ٢٠ ٪ من مجموع نفقات الحكومة (حوالى النصف انفق على الخبز فقط) . وكما هو مفهوم ، قلل هذا الوضع من حجم المبالغ المتبقية للاستثمارات والتنمية وقلل من عملية تحويل الزيادة فى الايرادات الى تحسن حقيقى فى البنية الاقتصادية . لقد ادى ارتفاع مستوى المعيشة واسلوب الاستهلاك ، والتحسن المعلن عنه فى حالة الدولة الاقتصادية ، الى ارتفاع ملموس فى مستوى تطلعات السكان ، وهذه هى المشكلة ، فلم يستطع الكثيرون تحقيق هذه التطلعات . فقد تسببت السياسة الاقتصادية الليبرالية فى تفاقم الفجوات الاقتصادية — الاجتماعية بين الطبقة الضئيلة من الاثرياء ، والذين اصبحوا اثرياء ، وبين الاغلبية التى ظلت ، فى حقيقة الامر ، على فقرها . وبدا المستوردون والمصدرون والتجار والوسطاء والموظفون والعمال الذين يشتغلون فى شركات اجنبية يستعرضون ثراءهم بشكل واضح وبتشجيع من الحكومة . وامتلأت المحلات ، وبدا جو من الرخاء من الناحية الظاهرية يسود الدولة — رخاء كان فى متناول ايدى القلة . فازداد عدد السيارات الفارهة فى شوارع المدن ، كما كثرت (اليخوت) الفاخرة على نهر النيل ، وبدا اولئك الذين اصبحوا اثرياء منذ عهد قريب فى التانق بابهى الثياب الاوروبية ، وقوت كل هذه الامور الشعور الذاتى بالضيق والظلم ، حتى لدى اولئك الذين تحسن مستوى معيشتهم قليلا — بالمصطلحات المطلقة — ولم يكن الوضع افضل كثيرا فى مجالات الاسكان والعمالة ، فقد تخلف معدل بناء الاسكان الشعبى كثيرا عن معدلات النمو السكانى فاخذ عدد الذين بلا ماوى يتزايد ، وازداد معه ايضا عدد العاطلين ، حيث لم تنجح التغييرات الاقتصادية فى خلق فرص عمل كافية لهم . ان كل هذا — زيادة الفجوات وازمة الاسكان والبطالة الدائمة ، وتلك التطلعات التى لا تتحقق — اصبحت — وبصورة طبيعية — بمثابة احباط ، يعنى المزيد من الضغوط السياسية .

وعلى صعيد (الهوية) الجماعية ، كان رد السادات اقل وضوحا بكثير ، واقل بلورة عن رد سلفه . فلم يقدم السادات الى شعبه مجموعة من المفاهيم الشاملة ذات الاهداف المحددة جيدا . ولم تكن فلسفته سوى مجموعة من المبادىء الاساسية التى صاغها من خلال نظرة واقعية ، ومن الصعب ان نرى فيها نظرية واضحة من النوع الذى تاق اليه كثير من المصريين .

وعلى العكس من عبد الناصر ، الذى حاول ان يجعل (الهوية) المصرية كجزء من الكيان العريض للامة العربية وكعنصر مرشح لرئاستها ، فضل السادات ان يحدد (الهوية) الوطنية من خلال التراث التاريخى — الحضارى المصرى الخاص ، واكد السادات بان هذا التراث الذى ترجع اصوله الى عهد الفراعنة ، اقدم واعمق جذورا من الاسلام ومن العروبة على حد سواء ، ومن الجدير ان نعيد اليه مكانته واحترامه اللائقين به فى الوعى الوطنى ، وبينما قال عبد الناصر ان المصرى — مثله كمثل السورى او العراقى او الجزائرى — هو اولا وقبل كل شىء هو ابن الامة العربية ، اكد السادات ان مواطن ارض النيل ، هو فوق كل شىء ، مصرى له شخصيته المتميزة التى شكلتها طبيعة بلده ، وله تقاليده الرائعة التى يرجع تاريخها الى خمسة الاف عام . وقد تخلى هذا المفهوم بالفعل عن هدف زعامة القاهرة للعالم العربى ، وبمرور الوقت جعل من السهل على رئيسها ان يتخذ قرارا باتباع سياسة منفصلة — ومتعارضة ايضا — مع سياسة الدول العربية الاخرى ، واستطاعت القاهرة بايديولوجية الوطنية المصرية الخاصة ان تسمح لنفسها بالدخول فى مفاوضات مع ابغض اعداء العالم العربى ، من اجل تحقيق مصالح مصرية خاصة : ان تعيد الى السيادة المصرية الاراضى التى احتلتها اسرائيل فى عهد عبد الناصر ، وان تعيد معها الكرامة الوطنية المهينة، والبدء فى مرحلة من التعاون البناء مع جارتها التى تحدها من الشرق ، كما اخذت شعارات الوحدة العربية تختفى فى مصر عندئذ ، بسبب افكار الوطنية المصرية التى ابرز الرئيس شعاراتها فى خطبه ، كما عبرت عنها وسائل الاعلام ، واحاديث المثقفين وبرامج التعليم المصرية ، وكان هناك عنصر آخر فى نظرية السادات وهو مجموعة الافكار المستوردة ، التى تم تجربتها فى الماضى دون نجاح كبير وهى — العصرية ، الليبرالية والديمقراطية . وذلك من اجل ارساء اساس صورة الحكم الذى يقوم على مبادىء الحرية والتقدم ، واكد السادات بكثرة على دوافع مثل حقوق المواطن ، ودولة المؤسسات وسيادة القانون فى نظام حكمه وقد شكلت هذه الدوافع — الى حد ما — صدى للافكار التى انتشرت فى مصر منذ نهاية القرن الماضى . وفى المجال العملى ، كانت ابرز اعمال السادات هى فتح الباب امام عودة نظام تعدد الاحزاب ففى السنوات الخمس الاخيرة من حكمه تم السماح بتكوين هيئات حزبية ، وبدات على المسرح المصرى من جديد اللعبة السياسية المعروفة ، بخطوطها الاساسية ، من عهد الحكم الملكى السابق لحكم عبد الناصر وكان الهدف المعلن عنه فى هذه السياسة هو تنمية نظام سياسى حر يتم فيه تمثيل المحكومين فى السلطة عن طريق مؤسسات على غرار النمط الاوروبى الغربى ، وكان السادات فخورا بأن بلاده قد « اجتازت نحو ٩٠ ٪ او حتى ٩٩ ٪ من طريقها الى الديمقراطية(٢) » ، كما ترك السادات حقا للاحزاب فى قدر كبير من حرية التعبير ، وتم السماح للهيئات — التى وصفت نفسها

بهما احزاب معارضة تعارض سياسة الحكومة فى هذه المجالات او غيرها — بان تصدر صحفا ، حتى تنشر آراؤها ، وتمكنت هذه الاحزاب من مهاجمة نشاط الحكومة بشكل علنى وبصورة صريحة جدا .

ومع هذا ، لم تكن حرية العمل والتعبير غير مقيدة ، فقد قامت السلطة بتنفيذ هذه التجربة الديمقراطية بشكل حذر وخاضع للرقابة ، من خلال ادراكها لدى القوه التىتعطيها سياسة الانفتاح السياسى للمعارضة المنظمة ، اكثر مما تعطيه للغالبية السلبية التى من المزمع ان تؤيد النظام الحاكم . وقد سقطت بعض الأحزاب من فوق المسرح ، لان طابع تنظيمها ونشاطها بدا يتجاوز حدود الحرية التى كانت الحكومة مستعدة لاتاحتها ، واستبعد من اللعبة أولئك الذين تجاوزوا الخط الذى وصف بانه خطير . وقام السادات قبل شهر من اغتياله بحملة اعتقالات شاملة لمعارضيه ومنتقديه من اصحاب الأصوات العالية جدا ، لدرجة انه اظهر بشكل قاطع طابع حكمه المستبد . اما الليبرالية التى كان من المزمع ان يورثها السادات لخليفته فانها توجد فى مرحلتها الأولية التجريبية فقط .

والى جانب المكونات التى اوردناها حتى الآن ، والتى عكست مبادىء (علمانية) فى جوهرها ، كان هناك ايضا جانب دينى فى الفلسفة الساداتية فالسادات الذى كان هو نفسه مؤمنا تقيا ، حرص على اقامة الصلاة وشعائر اخرى بشكل استعراضى ومن خلال ابرازها بشكل كبير فى وسائل الاعلام . ووصف نفسه بانه « الرئيس المؤمن » واكد بكثرة على ان الايمان هو احد الأسس الهامة (للهوية) الوطنية المصرية وفى مفهوم الحكم ، وعمل على تجنيد المؤسسة الدينية كى تقوم بترويج روايته بشأن مكانة الدين فى الدولة. كما اجتهد فى عمل دعاية كبيرة لنشاط الحكومة فى تنمية وتدعيم دور العبادة والتعليم الاسلامية ، وتبنى المبادىء البارزة فى التشريع الاسلامى .

وفى يناير عام ١٩٨١ ، القى السادات خطابا لخص فيه بالفعل لب ندائه الى الشعب حيث اعلن السادات : « لقد اكتشفنا اخيرا الطريق الصحيح المؤدى الى النور ، الذى سعينا اليه باستمرار ، وبذلك انتهت مرحلة البحث . والباقى امامنا الآن هو العمل الجاد وبذل العرق(٣) . وكان هذا التحديد ينطوى على عنصر رمزى وعاطفى بعض الشىء ايضا : فبينما دعا عبد الناصر الشعب المصرى للتضحية بدمائه فى سبيل الأهداف القومية السامية ، دعا السادات ابناء شعبه الى بذل المزيد من العرق على الطريق الى الرفاهية . وكما هو مفهوم ، ان الطلب الذى من النوع الأخير يكون اقل الحاحا ، وكان ايضا وبدون شك اقل الهابا لحماس الشعب .

واذا كان الأمر كذلك ، فماذا كان الحل الأيديولوجى لدى السادات ؟ يمكن ان نعتبره مزيجا فاترا من افكار مصدر الالهام فيها اجنبى ، وتطبق بشكل جزئى وانتقائى ، وممتزجة امتزاجا اضطراريا بعض الشىء مع التقوى الدينية الظاهرة ، وكانت دعوته الى ابناء بلده لبذل الجهد المستمر ، والشاق

بمثابة تمهيد بطىء تدريجى للطريق الطويل نحو مستقبل افضل ، ولم تعتمد بشكل قاطع على جذور المفاهيم التقليدية التى كانت لا تزال قوية بين قطاع كبير من الشعب ، كما خلت من المؤثرات البطولية التى تميزت بها الناصرية ، فهل كان هذا ينطوى على حل شامل لمتطلبات هذا المجال ؟

ان الاتجاه الجماعى للعودة الى الاسلام والتعصب الدينى فى مصر فى نهاية عهد السادات واشتداد قوة المعارضة بشكل كبير لحكمه دلت بشكل واضح للغاية على ان الكثيرين لم يرضيهم اسلوب السادات .

وخلال النصف الثانى من فترة حكم السادات كانت مصر تشهد زيادة ملحوظة فى قوة وحجم العناصر المعارضة للحكم ، وكان اشتداد المعارضة بمثابة احتجاج علنى على اسلوب معالجة السلطة لمشاكل الدولة الاساسية، واخذ التعبير عن هذا الاحتجاج مسارين رئيسيين : على شكل تنظيمات حزبية انضمت علانية الى اللعبة البرلمانية ، واسلوب الحركات الاسلامية المتطرفة — هناك قطاع منها منظم تنظيما جيدا ويميل بعضها الى العنف — التى مارست نشاطها بعيدا عن الجهاز السياسى الرسمى . والى جانب هذه الحركات قامت أيضا سلسلة من هيئات معارضة صغيرة ، هى فى اساسها يسارية — راديكالية مارست نشاطها داخل الدولة او خارجها وسعت الى قلب نظام الحكم .

وكانت الشعبة الحزبية المعارضة للحكم محدودة جدا وعلى الرغم من ارتفاع صوتها وحقيقة أنها تمثل الصفوة السياسية — الاجتماعية — كان ثقلها العام محدودا .

كانت المعارضة الحزبية كعنصر ينتقد السلطة علنا مرتبطة بأفضال الحكومة واستعدادها لأن تمكنها من العمل والتعبير عن نفسها ، والواقع ان الحكومة ابدت قدرا كبيرا من الصبر بتسامحها لمهاجميها بالتعبير عن احتجاجاتهم بالكلام . وقد راى السادات فى هذا الانتقاد صمام امن لتفريغ الضغوط الداخلية وكدليل مساعد — أكثر من الاستشهاد به — على الاتجاه الديموقراطى لحكمه . ومع ذلك اتخذ الرئيس اكثر من مرة اجراءات لكبح جماح منتقديه الذين تجاوزوا الحدود ، حسب تقديره حيث قام باغلاق الصحف وحل هيئات المعارضة واسكت بشتى الطرقالبارزين ممن يوجهون اليه النقد . وعندما بالغت المعارضة السياسية فى هجومها — حسب مفهومه — زج السادات بالكثيرين من زعمائها فى السجون فى سبتمبر ١٩٨١ وبذلك شل نشاطها بقدر كبير .

وكانت المعارضة الدينية اهم بكثير وكان تأثير التيارات الدينية فى مصر خلال الأعوام الأخيرة فى زيادة مستمرة ، وقد شملت حركة « التكفير والهجرة » المتعصبة للاسلام عشرات الالاف . وخلال فترة التأرجح التى مر بها المجتمع المصرى فى العصر الحديث فى طريقه الى المدنية ، وخلال

المتاهة والاحباط اللذين ارتبطا بها .. ظل الاسلام قويا كالصخر .. ولم يتغير ، وكانت العودة اليه بمثابة رجوع الى المأوى الآمن والمعروف،وتشهد ضرورة العودة الى الطريق الذى ابتعد الكثيرون عنه فى حينه ، مرة والف مرة على ضعف الحلول البديلة .

وكانت هناك درجات مختلفة من التعاطف مع افكار الاسلام الأصيلة ، والمفاهيم المختلفة بشأن الأساليب المرضية لتطبيق نظام حكم اسلامى فى مصر والاطارات التنظيمية المختلفة التى تكونت من اجل العمل على تحقيق هذا الغرض . وانضم الكثيرون الى الهيئات الاسلامية المختلفة حسب مذاهبهم احتجاجا على الوضع المالى الصعب ، وعدم القدرة على التوصل لحل أزمة الاسكان وعدم وجود عمل ، حيث وجدوا فى هذا التنظيم وسيلة للاضرار بنظام الحكم المسئول عن معاناتهم . وهناك آخرون وصلوا الى هذا التيار — حسب قولهم — كنتيجة للفراغ الروحى وعدم وجود توجيه .

وقد عرضت هذه الاطارات على اعضائها وجهة نظر تتمثل فى المساواة واسلوب معيشة بسيط بعيد عن التطلعات الكبيرة التى تعتبر فرص تحقيقها ضئيلة مع الراحة النفسية التى توفرها التقوى الدينية ، التى تعتبر — الى جانب كل ذلك — الطريق المضمون لتغيير وجه الواقع الذى لا يحتمل — وقد اثر هذا المخرج بصفة اساسية فى مشاعر الشباب — الضحايا الاساسيين للازمات المادية والأيديولوجية — وخاصة الطلبة فى الجامعات التى اصبحت المعقل الرئيسى للمعارضة الاسلامية .

ان تعاظم الحركة الاسلامية ، اظهر على السطح مشكلة اخرى مشكلة الاقلية المسيحية القبطية — التى كانت حتى ذلك الوقت مختفية معظم الوقت ، ان العلاقات بين هذه الاقلية ، التى تضم حوالى عشر عدد السكان، وبين الأغلبية المسلمة ، شهدت بعض التقلبات فى العصر الحديث . وفى أوقات تدهور هذه العلاقات كانت تقع حوادث من الصدامات العنيفة بينهما.وادى ظهور التعصب الاسلامى بشكل طبعى الى زيادة عصبية الاقباط ، الذين أيدوا منذ الأزل وبحماس — ولأسباب مفهومة — الأيديولوجيات الوطنية العلمانية — بالذات التى تقوم على (الهوية) المصرية القومية العربية . وتم توجيه جانب من دعاية التيار الاسلامى — المتطرف ضد المسيحيين علانية — وساد الدولة جو من الوتر المتزايد،لعبت فيه الشائعات المتضاربة دورا هاما حول عمليات التحرش والعدوان المتبادلة ووقع فى فترة حكم السادات العديد والعديد من حالات الصدامات الطائفية ، ووقع اخطرها فى يونيو ١٩٨١ فى حى فقير مزدحم بالسكان فى غرب القاهرة يسمى (الزاوية الحمراء) وسقط خلال هذه الحادثة التى استمرت ثلاثة أيام متوالية ، عشرات كثيرة من القتلى والجرحى من كلا الجانبين ، وقد وضع التدخل الجاد فقط من جانب عشرات الالاف من رجال الأمن الداخلى حدا لهذه الاضطرابات(٤) . واعترف السادات نفسه بأن هذه الأحداث هى

التى اقنعته فى النهاية بأن يكبح جماح المعارضة بالقيام بحملة اعتقالات واسعة بعد ذلك بثلاثة اشهر .

وقد نجحت السلطة عن طريق الاعتقالات المكثفة هذه ، بين المسلمين والاقباط على حد سواء ، فى القضاء على الاعراض البارزة لمشاكل المعارضة الاسلامية والتوتر الطائفى . ولكنها لم تنجح بذلك فى معالجة من تسببوا فيها . وقد دفنت هذه المشاكل تحت سطح الأرض . واستمرت فى غليانها هناك عند موت السادات ، كجزء مزعج من التركة المعقدة التى تركها لحسنى مبارك .

ومع تولى مبارك لمهام منصبه كرئيس ، كان عليه ان يتصارع بسرعة مع التهديد المباشر الذى يتهدد نظام حكمه ، وقد ظهر هذا التهديد من ناحية التطرف الاسلامى . وقد قامت قوات الأمن بعملية شاملة ضربت فيها بشدة المتدينين ذوى الميول العدوانية ويبدو ان الخطر المباشر قد زال . ويمكن لمبارك الآن ان يتفرغ لاجراء « معالجة جذرية » لمشاكل بلده الاساسية وقد ترك السادات لمبارك مجموعة من القواعد السياسية والاطارات الحكومية التى تقوم بوظيفتها بشكل معقول ، ولو انها ليست خالية من العيوب كما تسلم الرئيس الجديد اقتصادا قوميا حالته العامة — حسب البيانات التى قدمتها الحكومة — تبدو افضل من الحالة التى كان عليها هذا الاقتصاد أثناء تولى الرئيس السابق (السادات) منصب الرئاسة . كما وضعت تحت تصرفه وسائل انسب لاقتحام اصعب المشاكل التى تعانى منها مصر .

وفى مقابل ذلك اشتملت التركة على سلسلة طويلة من التطلعات التى روج لها السادات ثم باءت بخيبة الأمل ، والى جانبها شحنة كبيرة من التوترات والضغوط التى جاءت نتيجة لخيبة الأمل هذه . لقد واجهت الحكومة باطاراتها الحاكمة النظامية ، قوى معارضة من مختلف الانواع ، بعضها منظم فى هيئات عمل لا تقل فى فاعليتها عن النظام الحاكم ، كما كان لبعضها حافز على مستوى عال يسعون به لتغيير نظام الحكم ومعه الواقع المصرى . ان الوجود النشط لهذه القوى قد دل على عمق المشاكل الاقتصادية — الاجتماعية ، والفجوات الاجتماعية الكبيرة وعلى الاحساس بالمرارة الناجم عنها ، وربما كان الأخطر هو ان ذلك كان اشارة الى استمرار وجود مسألة (الهوية) بكامل شدتها .

ان النظرية التى تستند على عزلة مصر ، وعلى اتجاهها نحو الغرب ، وعلى الأنماط الاجتماعية والاقتصادية المستوردة وعلى نظام الحكم المستورد، لم تثبت بعد صدقها كبديل يتساوى فى قيمته مع نظام العقيدة الاسلامية التى تشتمل على كل شىء . كما انها لا تعتبر بالنسبة للكثيرين بديلا كافيا للمثالية الثورية ، اى القومية العربية الموالية للسوفيت ، وهو البديل الذى عرض على مصر فى عهد عبد الناصر . ان الاسلام والمصرية والعروبة

هى العناصر الرئيسية الثلاثة المكونة للوعى الشخصى والجماعى فى ارض النيـل ، وما زال المجتمع المحلى يتأرجح بينها دون أن يتوقف عند واحدة منهـا كمحطة نهائية ، ودون التوصل الى مزيج منها ، يريح البال ، ومن هنـا ، تسلم مبارك قيادة السفينة المصرية وهى تائهة بين الاتجـاهات المختلفة ، وينتظر ركابها منه ان يحدد لها المسار من جديد وبوضـوح ــ مثلما انتظروا ذلك بالضبط من سلفه ، فى بداية طريقه فى الحكم .

ملاحظـات :

١ ــ بيانات وتحليل لتطور الاقتصـاد المصرى فى عهـد السـادات ، انظـر :

Paul Rivlin, The Liberalization of the Egyptian Economy (Tel-Aviv University : The Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, September 1981), Eliyahu Kanovsky, "Egypt's Economy under Sadat" : will the peace agreement be followed by prosperity ? Middle East contemporary Survey.

(Mecs), 1978-79, pp. 353-382.

٢ ــ خطاب السادات امام قيادة « الحزب الوطنى الديمقراطى » ــ اذاعة القـاهرة ١٩ فبراير ١٩٨١ .

٣ ــ اذاعة القاهرة فى ٢٩ يناير ١٩٨١

٤ ــ انظر بعض التفاصيل فى :
صـفحة

428-427,
MECS 1970-81.

تـأملات فى تركة السـادات
الفعلية الواقعيـة امام التـاريخ

تمهيـد منهجى

بقـلم : اهو توليدانو

ان العالم الغربى واسرائيل سيتذكران الرئيس انور السادات على المدى القصير على الاقل ، كأحد الزعماء الذين استغلوا اكثر من غيرهم وسائل الاعلام الاليكترونية والمكتوبة استغلالا طيبا ، حيث قام ــ بكثرة ــ بعمل مقابلات مع شبكات التليفزيون الأمريكية والاوروبية ، وعمل على توطيد علاقات الصداقة الشخصية مع الكثيرين من اهم الصحفيين فى العالم، ان حاسته المتفتحة لحساسية الراى العام فى الغرب، وميله الطبيعى للمواقف الدرامية ، قد زادت بشكل جوهرى من أهمية وسائل الاعلام بين كافة الوسائل التى استخدمها لتنفيذ سياسته ، ان مثل هذا الانتشار الاعلامى الواسع الذى اختاره السادات قد رفع تقريبا وبشكل آلى نصيب تعليق المستشرقين الذى صاحب التغطية الواسعة التى حظيت بها تحركات الرئيس الراحل ، وبمعنى آخر ، كلما ازدادت الدراما ، كلما ازداد الغموض الذى احاط بالسياسة وكثرت التكهنات حول اغراضها ، وزادت معها الحاجة لتقديم الايضاحات ووضع التقديرات ، ومحاولة تفسير الخطوات . وعندئذ يتم على فترات متقاربة استدعاء المعلق المستشرق ــ ولاسيما فى اسرائيل، وكذلك ايضا فى انحاء العالم ــ الى وسائل الاعلام ، لكى يقدر خطوات السادات ، فيبدو مشتركا باخلاص فى « لعبـة » الرئيس المصرى المحكمة .

واذا كان غالبيـة المستشرقين الاسرائيليين الذين اشـتغلوا بتحليل خطوات انور السادات قد وصلوا الى الاشتغال بذلك سواء كمسالة رئيسية ام كمسالة هامشية ، من خلال ابحاثهم فى تاريخ الشرق الأوسط الاسلامى ــ فينبغى علينا ان نعطى راينا فى البداية فى مجموعة من المشاكل والصعاب التى تبرز من خلال هذا التضافر بين الاشتغال بالتاريخ وبالواقعية ، ان مثل هذا البحث المبكر سوف يساعدنا عندما نبدأ فى دراسة العناصر الرئيسية للتركة التى خلفها الرئيس المصرى الذى اغتيل رميا بالرصاص ، وسـوف ينفعنا مثل هذا البحث بصفة خاصة عندما نحاول معرفة قيمة نوع هـذه التركة وآثارها ، ولكيلا نوسع نطاق البحث ، سوف نكتفى فيما يلى بالتطرق الى ثلاثة جوانب جوهرية ، تبرز من خلال المقارنة بين الاشتغال بتـاريخ

بشرق الأوسط ، أو بغيره ، وبين محاولة تحليل المشاكل الجـارية فى منطقتنا وهى : مسالة المصادر ، ومسالة المنظور ، ومسالة الموضوعية .

ان البحث التاريخى الذى يهدف الى تنويع مصادره بقدر المستطاع ، يجد نفسه أحيانا كثيرة يعتمد على مصادر (ارشيفية) ، وهى التى يوليهـا الكثير من الباحثين ثقة كبيرة للغاية . ان من اعتاد قراءة (الأرشيفات) القومية والخاصة فى العالم الفسيح والشرق الأوسط الاسلامى ، يشهد ايضا على ان افضل (الأرشيفات) من شانه ان يضلل الباحث وانه يتعين علينا ان نتصارع بصفة دائمة مع محاولات الأجيال السابقة ، لضمـان ان تكون صورتها التاريخية ايجابية بقدر الامكان . ولكن من يملك الوسـائل وقدرا مناسبا من الحساسية لن يتخلى بسهولة عن العمل (الأرشيفى) وخاصة اذا كان اهتمامه ينصب على التاريخ السـياسى ، والاجتمـاعى والاقتصادى والسكانى او السيكولوجى . والمشكلة هى أن الأرشيف لا يفتح للباحث بصفة عامة قبل مرور ثلاثين او خمسين عاما ، ولذلك كان عـديم الجدوى لمن يهتمون بالواقعية ، ومع ذلك نجد أن تطور الصحافة المكتوبة والاليكترونية خلال العقود الماضية قد امدنا بسيل من المعلومات ، ولا زالت الشخصيات العاملة على قيد الحياة ، ومن الممكن اجراء مقابلات معهـا والتحدث اليها . ومن هنا ، كانت هناك اهمية فائقة لالتزام الحذر وقـدح الفكر : فالصحافة تستمد اخبارها احيانا كثيرة من مصادر مغرضة ومعلومات غير موثوق فيها : كما ان الصحفى الذى يتحلى بالأخلاق يتحول احيانا وبدون قصد منه الى اداة فى يد عناصر سياسية : فهناك ساسة احياء لا يولون اهتماما فحسب « بصحافة جيدة » بل ايضا « بتاريخ حسن » . لذا نجـد التوازن الجزئى بين التاريخ والواقعية فى مسالة المصادر يتغير ليصبح فى غير صـالح الواقعيـة فى الوقت الذى نبحث فيه المسـائل المنظـورة « والموضوعية » .

والشىء المعضل فى مسالة المنظور التاريخى او عدم وجوده سنعرضه فيما يلى وذلك عن طريق التغيير الذى طرا على معالجة فترات حكم السادات وعبد الناصر منذ السادس من اكتوبر ١٩٨١ ، وهو الوقت الذى سقط فيه السادات مضرجا بدمائه على منصة العرض بالقاهرة لقد كان الرئيس جمال عبد الناصر هو الشخصية المهيمنة فى تاريخ مصر السياسى على مدى الثمانية عشر عاما الواقعة بين ثورة الضباط فى ١٩٥٢ وبين وفاته فى عام ١٩٧٠ . وقد ترك بصماته على جميع مجالات الحياة فى ارض النيل تقريبـا ، بالسلب او بالايجاب ، وقد تعلمها جيل باكمله كتراث خلقى يمـكن ادراك مكوناته السياسية ـ الاجتماعية والاقتصادية دون صعوبة معينة .

وقد سيطر الرئيس السادات على الساحة المصرية خلال الأحد عشر عاما الواقعة فى الفترة ما بين ١٩٧٠ وبين ١٩٨١ ، وفى الأعوام الأخـيرة من حكم السادات ، فى منتصف السبعينات تعاظمت المسيرة التى يسـميها المعلقون باسم « الغاء الطابع الناصرى » والتى قلص نظام حكم السادات

بمقتضاها بشكل سرى ومنهجى واضح ، صورة التراث الخلقى والفعـلى الذى خلفه جمال عبد الناصر ، حيث استبدل به سياسة مختلفة تماما فى المجالات الداخلية والخارجية ـ وهى سياسة السادات . واعتقد الـكثير من المراقبين فى الأعوام الأخيرة أن هناك واقعا جديدا آخذا فى التبـلور داخل مصر يمحو ، بشكل ذى مغزى ، العهد الناصرى ، وكان هناك ايضا من يزعمون ان (مصر جمال عبد الناصر) لم يبق منها شىء تقريبا ، وترددت على افواه الشعب المصرى فى ذلك الوقت نكتة تعبر عن الاحسـاس بأن الرئيس المصرى يتقلب فى قبره من جراء افعال خليفته ، الذى كان ساعده الأيمن واكثر اتباعه اخلاصا على مدى سنوات طويلة . ان وابل النيران الذى قضى على حياة انور السادات وجعل نائبه حسنى مبارك يتولى مقاليد الحكم ، قد غير خلال بضعة اشهر تقدير المراقبين مرتين ازاء اهمية سنوات جمال عبد الناصر والسادات ، والبقية تاتى . ومع « انقشاع الغبـار » عن الحدث المأساوى الاخير الذى اشترك فيه السادات وانتهاء شهر حافل بالتصريحات والمقابلات التى قام بها الرئيس الجديد نجم شعور لدى الذين يتابعون عن قرب ما يحدث فى الساحة المصرية ، بانه على الرغم من الأحاديث المهدئة التى تتعهد بالاستمرارية ، سوف تتحرك عجلة سلطة مبارك فى اتجاه شبه ناصرى(١) . ان انعدام مظاهر الحزن بين الشعب المصرى وكذلك صورة خليفته حسنى مبارك التى تتعارض الى حد كبير مع صورة السـادات، قد اثارت بمنتهى الشدة هذا السؤال : ما الذى خلفه الرئيس الراحـل من بعده ؟ والى اى مدى كانت الاصلاحات التى اجراها بمثابة تغييرات سطحية فقط ؟ وهل يوجد « ساداتية » ، ام ربما كان هناك السادات فقط ؟ ان التكهنات حول تغييرات الاتجاه المحتملة لم تشمل فقط المجالات الاجتماعيـة والاقتصادية والنظام الداخلى ، ولكن ايضا الاتجاه نحو الغرب . واتفاقيات السلام مع اسرائيل والسياسة العربية ، حقا ، لقد كانت هناك دلائل على تغيير الأسلوب والنغمة فى الكثير من المجالات ، الا أن رد فعل المراقبين مال نحو المبالغة . وبمرور بضعة اشهر تغير التقدير السائد : ولم يعد هناك احساس بأن سنوات حكم السادات الاحدى عشرة تتلاشى أمام رواسب الثمانية عشر عاما من حكم جمال عبد الناصر ، وبالتأكيد لم يكن السـائد هو الاحساس العكسى الذى كان سائدا قبل مقتل السادات ، ولكن الميـل الى الموازنة بين الاثنين ، مع تفضيل الشعور بأن مبارك سيحذو فى معظم المسائل الرئيسية فى السياسة الداخلية والخارجية حذو سلفه ، على الأقل، طالمـا انه لم تمارس عليه ضغوط من الداخل وعدم وجود ازمات داخلية وخارجية تلزم باجراء تغيير ضخم والبحث عن سياسة بديلة(٢) .

ويبدو ان هذا هو مثال صحيح . وهو ليس فريدا من نوعه ، والعكس هو الصحيح ، فان التغييرات المتوالية ـ حتى اذا لم تكن بمثل هذا القدر وهذه القوة ـ هى القاعدة التى يسير عليها من يهتم بمعرفة قدر الحالة الواقعية . وبمعنى آخر ، علينا ان ندرك اننا ـ نحن الذين نعيش فى خضم الأحداث ، نفتقر الى الرؤية التاريخية الموجودة لدينا نحن بذاتنا فى الوقت الذى ندرس فيه الأحداث فى مصر فى القرن التاسع عشر مثلا ، كما أن تحرى

صحة مادة الارشيف يجب أن يتيح لنـا بالضرورة تقدير الأهمية التاريخية لعهد محمد على ١٨٠٥ — ١٨٤٨ بالنسبة لفترة حكم عباس فى ١٨٤٩ — ١٨٥٤ ، وسعيد ١٨٥٤ — ١٨٦٣ أو اسماعيل فى الفترة ما بين ١٨٦٣ — ١٨٧٩ . حقا ان البعد التاريخى لا يمنع حدوث خلافات فى الراى بالنسبة للتقدير . ولكن هذه الخلافات فى الراى تختلف فى جوهرها عن الفروق فى التقدير التى اسلفنا ذكرها .

وفى النهاية تبقى مسالة الـ « موضوعية » فى البحث الواقعى والبحث التاريخى ، وهى المسالة التى تفرض نفسها بالحاح عندما يكون المقصود هو الدراسات الشرقية الاسرائيلية . ان الأقواس التى تحيط بكلمة « الموضوعية » تعبر عن الشك الكبير الذى انظر به الى هذا التعبير نفسه فى سياقه التاريخى . ولست ضمن أولئك الذين يعتقدون ان البحث التاريخى يمكن ان يكون موضوعيا ، واعنى بذلك ان يكون خاليا من التحيز والآراء السابقة ، وان يقف موقفا مستقلا عن العالم الروحى للباحث . اذ لا يستطيع الباحث ان « يتجرد من ذاته » حيث لا يوجد هناك نسق علمى يستطيع ان يجعل تاثير وجهات نظر ومجموعة قيم وآراء ومعتقدات المؤرخ فى وضع محايد . وكل ما نتطلع اليه هو أن يعرف الباحث حدوده الذاتية وأن يعين تاثيرها على الطريقة التى ينظر بها الى قيمة بحثه التاريخى . اذ كلما كبر البعد التاريخى ، كلما زادت فرصة تحقيق مثل هذه المعرفة والعمل على موازنتها بقدر المستطاع ، ولو ان التحيز الخاضع للرقابة يعد — بقدر كبير — فى مصلحة البحث التاريخى حيث انه يكون بمثابة دافع للأبحاث المضادة والاثراء الفكرى . وكلما كانت الأمور قريبة منـا من حيث المسافة والزمن ، كلما كان من الصعب علينا ان نتصارع مع الجانب الذاتى فينـا . ويبدو لى ان الدراسات الشرقية الاسرائيلية والنظر الى انور السادات من الممكن ان تشكل نموذجا ملائما لمـا اشرنا اليه . ان معظم من يعملون فى ابحاث الشرق الاسلامى من بين المجموعة الاكاديمية الاسرائيلية يفعلون ذلك من خلال اهتمام صادق بالثقافة الاسلامية والعربية ، ومن خلال الرغبة فى فهمها والمساهمة فى استقصائها : وهم يفعلون ذلك من خلال دوافع « ايجابية » فى اساسها . وهناك قلة بين هذه المجموعة تعمل فى ابحاث الشرق من خلال فكرة « اعرف عدوك » . وربما كان رجال المقولة الأولى يدركون حقيقة أن الثقافة التى يهتمون بها هى حتى الآن « ثقافة العدو » . ان الأسئلة الصعبة التى يطرحها هذا القول سوف نتناولها فى دراسة أكثر توسعا وليس فى هذا الاطار المحدود ولكنه ، من غير الممكن ان نمر مر الكرام بالنسبة لآثار هذا القول لدى حديثنا عن انور السادات .

لقد كان الرئيس السادات هو اول زعيم عربى ساهم فى ازالة « الحاجز النفسى » للمستشرق الاسرائيلى . ولاول مرة تلوح فرصة لايجاد وضع مستقبلى لا تكون فيه معالجة التاريخ والثقافة المصرية تقع تحت الاحساس الثقيل بانك تكرس جهودك الفكرية لدراسة ثقافة العدو . وفى الحقيقة ، لا زال الطريق طويلا كى نصل الى الوضع الذى يواجه فيه المستشرق

الاسرائيلى الثقافة المصرية مثلما يتعامل معها الباحث الأمريكى والفرنسى او الهولندى ، ولكن السبيل اصبح ممهدا الآن . ولو لم تكن « مبادرة السلام » هى السبب الوحيد لذلك ، لكان الســادات محبوبا لدى معظم المراقبين المتخصصين فى اسرائيل ممن تابعوا تحركاته وحاولوا تقدير قيمتها . ان مصرع السادات على يد مغتاليه لم يقابل بعدم المبالاة ، والعكس هو الصحيح ، فقد كان رد الفعل عاطفيا وشخصيا ، على الرغم من ان معظم المقالات من الناحية الشكلية كتبها الخبراء بلهجة متزنة تهدف الى الاتزان . واذا ما نظرنا الى الوراء ايضا ، عند انقشاع الغبار عن احداث اكتوبر ١٩٨١ العاصفة ، فاننا نجد شكا كبيرا فى ان يكون من الممكن ان نتحدث عن « الموضوعية » فى الوقت الذى نكون مطالبين فيه ببحث شخصية انور السادات وتركة حكمه ، وبدلا من ادعاء « الموضوعية » ، يجب أن نفضل الاعتراف بعدم وجودها وببذل مجهود لمحاولة تحديد اتجاهات التقدير « الباطنيـة » لرسم صورة متوازنة .

ومما تقدم يبرز لنـا ضعف الاهتمام بالواقعية بالقياس الى البحث التاريخى . واذا أمكننا ان نجرى نقاشا حول صحة المصادر المختلفة الموضوعة تحت تصرف المعلق والمؤرخ ، فبالنسبة للمنظور والتدخل الشخصى ، يقف المؤرخ على أرض صلبة بشكل لا مثيل له . ومع ذلك نجد ان انعدام البعد التاريخى والشخصى يعطى مقال تقدير القيمة للمعلق اصالة وثقة كوثيقة من شأنها أن يستخدمها المؤرخ الذى سيدرس كيف كان ينظر أبناء عصر ما الى الأمور . والى جانب ذلك ، يحتاج واضعو السياسة للشعب الى التقدير الفورى للأمور ، فهم لا يستطيعون انتظار لـ « حكم التاريخ » ، ان كان هناك مثل هذا المفهوم عامة . ومن هنا لا يجب ان نستنتج ان الوسائل والأساليب التى تصلح لبحث التاريخ ليست مناسبة لتحليل الواقعية ، والعكس هو الصحيح . فعلى الرغم من القيود التى استعرضناها آنفا ، تستند الأمور التى سنوردها فيما يلى على محاولة سبر غور مادة الواقعية عن طريق اسئلة تسأل فى الغالب بشأن مادة تاريخية . وهناك ثلاثة اختبارات أساسية يتم بها توجيه النقاش حول تركة حكم السادات وسوف تشكل اطار معالجته وهى : الاستمرارية فى مواجهة التغيير ، وشخصية الحاكم فى مواجهة أنماط الحكم والمجتمع ، والثقافة السياسية المصرية كاطار متميز بالمقارنة مع ثقافات سياسية غربية وغيرها .

الاستمرارية فى مواجهة التغيير

زعيم فى مواجهة مؤسسات

شرق فى مواجهة غرب

ان أحد الأسئلة التى تشغل دائما المؤرخين فى مجالات البحث الكثير هى تحديد العلاقة بين العناصر الثابتة وبين العناصر المتغيرة فى مجتمع معلوم فى عصر معلوم . وبمعنى آخر ، عندما يمكن ايضا تشخيص تغيرات يكون السؤال هو الى اى طبقة سياسية – اجتماعية – اقتصادية تسربت هذه التغيرات . والأهم من ذلك ، هل احدثت تأثيرا بعيد المدى . لقد احتل هذا الموضوع ولا زال يحتل ، مكانا بارزا فى تفكير المستشرقين الذين يبحثون فى تاريخ منطقتنا فى القرنين الماضيين ، او فيما يسمى بـ « العصر الحديث » . هذا لأننا اذا ما تجاوزنا الخلافات فى الراى ، اتضح أن الشرق الأوسط مرت عليه فى هذه الفترة تطورات متعددة المعنى تعتمد فى جوهرها على التغيير . وتطورت مدرسة فكرية كاملة حول مفهوم « التعصير » (جعل الشيء عصريا) وتم الحديث كثيرا عن احد عناصره السائدة وهى « اضفاء السمة الغربية » التى مر بها ، ويمر ، الشرق الأوسط . ومثلما يحدث فى كثير من الأحيان فى البحث ، ساد فى العقد الأخير نقد لاذع ضد فكرة « التعصير » كمحاولة لتبيين ان عمليات التغيير تعود فى مصدرها الى المجتمع التقليدى الشرقى وأن تقليد الغرب كان مقتصرا على الطبقات العليا ولم يكن ينطوى على اى تكيف خلقى وتراجع نظرى حقيقى(٣) . وبقيت الأسئلة على ما هى عليه ، وخاصة فيما يتعلق بالتطورات التى نشاهدها فى الأعوام الأخيرة والتى سميت بـ « العودة الى الاسلام » فهل تعبر هذه العودة على التخلى عن الأنماط السلوكية الغربية والحنين الى التجدد الداخلى على اساس مبادىء الشريعة التى ما زالت تحتفظ بقوتها منذ الف سنة ؟ ربما كانت هذه الأمور لا تزيد على كونها مجرد رد فعل مضاد ومؤقت تقوم به الأوساط المحافظة ، التى لن تقدر على – المدى الطويل – على مواجهة الاتجاهات العلمانية والتيارات الجارفة ؟ وهل العلمانية والتيارات الغربية يسيران سويا بالضرورة وهل سيكون من الممكن القيام بـ « ثورة علمية وتكنولوجية » بالتضافر مع العودة الى الاسلام ، أى أننا نعود الى مسألة التوتر المحلى القائم باستمرار بين المتغير وبين المعارض للتغيير . كما كان يبدو بعد ذلك ، فى مصر السادات ، ربما اكثر من اى دولة اخرى فى الشرق الأوسط فى فترة حكم تصارعت فيها القيم المتعلقة بالتقاليد والدين من ناحية مع الاتجاهات الغربية من ناحية اخرى ، الاسلام والغرب ، الاصلاح الاسلامى وبرنامج راديكالى ، والناصرية واقتصاد « الباب المفتوح » (الانفتاح) .

وهناك قضية اخرى تشكل موضع خلاف بين جماعة المؤرخين وهى مسالة ثقل شخصية الزعيم فى تشكيل مسار الأحداث فى مواجهة عناصر أخرى ، اجتماعية واقتصادية ، وثقل الزعيم ، فى المؤسسات الحكومية – على وجه الخصوص – التى تناصر الزعماء السابقين . وفى الغالب نجد ان الذين يعطون اهمية للخطوات التاريخية يتكون لديهم انطباع اقل عن الأشخاص فى حين ان هؤلاء الذين ينكرون وجود تطورات تاريخية ، وكأنهم يعيشون بخيال المؤرخين فقط – يميلون الى الارتباط بشخصية « البطل » على انها تخفى فى طياتها السبيل لفهم التاريخ . ان مصر القديمة مثلها مثل مصر الحديثة ، تشكل بالنسبة لأصحاب الاتجاهات المختلفة مجال بحث مشوق وخصب . ان مركزية السلطة فى المجتمع – منذ القدم وحتى عصرنا هذا – تجذب الانتباه الى الشخصية التى تراس الجهاز الحاكم . وهناك من الباحثين من يدعون انه بسبب اهمية حكام مصر الفائقة فى رسم تاريخ مصر ، نجمت التزامات سياسية – اجتماعية ببناء للتسلسل القيادى الهرمى من البديهى فيه أن الحصول على السلطة كأمر مسلم به هو الطابع المسيطر(٤) . وفى مقابل هؤلاء ، جاء آخرون واظهروا ان اسطورة خضوع الفلاح المصرى ليس لها اساس من الواقع(٥) . ومن ناحية ، يوجد من يشيرون الى الحكم المطلق (المستبد) الذى كان يميز حكم محمد على فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وكذلك حكم ورثته الذين هم من نسله، ومن ناحية اخرى هب من يقولون بأن اواخر القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين ، وعلى الرغم من استمرار حكم الخديوية والملكية – بأن هذه الفترة تتميز بصفة خاصة بضعف الحاكم وتشعب الادارات الحاكمة بدرجة كبيرة . ومع مجىء عهد الثورات العسكرية وجماعات الضباط الذين تزعموها ، كثر الحديث عن عدم استقرار انظمة الحكم فى الدول العربية وزعيمتهم مصر . لكن صدق بصفة خاصة اولئك المراقبون الذين ادعوا عكس ذلك ، وعلى الأقل فيما يتعلق بمصر ، فعلى مدى الثلاثين عاما التى مضت منذ ثورة (الضباط الأحرار) بزعامة جمال عبد الناصر ، تعاقب على العاصمة القائمة على ضفاف النيل زعيمان وطنيان فقط . مات أحدهما وشيعته الى مثواه جنازة جماهيرية لم ير مثلها الا قليلا ، اما الآخر فقد لقى مصرعه على يد زمرة من الأقليات المتطرفة ، ليس فى انقلاب او فى ثورة ، ثم جاء تغيير السلطة فيما بعد بشكل منظم ووفقا للدستور ، فلم يطح بأحد منهما ، ولم يتهم ولم يحاكم أو يشنق ، ومع ذلك ، هل يصح أن نقول انه فى مصر يقاس كل شىء حسب راى الحاكم وانه لا قيمة لأنماط الحكم التى تم تطويرها فى الوقت الذى لايرغبها فيه الحاكم سوف نحاول ايضا أن نجيب على ذلك فى السطور التالية :

وفى النهاية ، توجد ، طبعا ، مسألة الرؤية « غير الثقافية » المعقدة . ان الدراسات الشرقية مثل المجالات الأخرى التى تتبع اطار « الدراسات الأقلية » قد افاقت منذ عهد بعيد من العيب المنهجى الذى ميز بداية مشوارها، اى من الاتجاه لاستخدام الأساليب اللغوية والذهنية المأخوذة من الثقافة

الغربية فى وصف ظواهر سياسية واجتماعية فى الثقافة الشرقية ، ان استعمال مصطلحات تبدو بسيطة من الوهلة الأولى ، مثل الدين ، الديمقراطية ، الأخلاق ، والمسئولية الجماعية ، الأسوة ، الاخلاص وخلافه، ثبت انه يسبب سوء الفهم ، حيث تولدت فى الاحساس ضرورة تحديد ومطابقة المفاهيم الأساسية داخل اطارها الثقافى ، ومن خلال سياقها الذهنى ونحن نحاول اليوم ان نفهم ثقافة الغير « من الداخل » وليس من « الخارج » وهذه مهمة صعبة وليست ممكنة دائما ، فنقبل ان نجد الأداة التى تتيح للانسان أن يقفز من عالمة الذى تسيطر عليه الثقافة التى تربى عليها اجتماعيا ، وخاصة عندنا ، نجد انفسنا معلقين بين عالمين ، اى فى مفترق الطريق بين الشرق والغرب ، بيد ان المكاسب لا بأس بها ، ومرة اخرى نجد (مصر السادات) التى نحن بصددها تضع امامنا تحديا صعبا وخاصة فى هذه القضية ، لأن انور السادات قد استخدم بكثرة المفاهيم الشائعة فى الغرب ، مثل الدستور والقضاء وسيادة القانون ، والديمقراطية والاستفتاء الشعبى ، وذلك لكى تزداد فى الغرب المقدرة على الاتفاق فى الراى والتعاطف مع مصر . علينا ، اذن ، محاولة تمحيص مغزى هذه المفاهيم وغيرها على الصعيد الثقافى المصرى ، لكى نتفهم طابع نظام الحكم فى عهد السادات وكذلك مغزى التغيرات التى حاول ادخالها وارساء اساسها على المدى الطويل .

عندما نبدا فى بحث تركة انور السادات ، من المهم أن نحدد جيدا مجالات البحث . ففى الاطار الموجود امامنا لا توجد اية نية لتحديد (هوية) التيارات الفكرية والخوض فى مناقشة الأيديولوجية . فاتجاهنا سيكون عمليا ونحن ندرس ما حدث فى مصر السادات ، وليس ما كتب أو قيل فيها . وبناء على ذلك لن نعالج الا الفترة التى يمكن فيها أن نميز بوضوح الخطوط السياسية الأساسية ، والأهداف البارزة ، اى من منتصف السبعينيات فصاعدا . وسنركز على مباديء (اسس) عمل السادات وليس على الهوامش السياسية ، وسندرس جوهر السلطة ، وليس المعارضة ، وسوف نستعرض السياسة ولن نستعرض ردود الفعل التى اثارتها . اما بعض الجوانب التى لن نتناولها هنا فستناقش فى مقالات اخرى فى هذه المجموعة .

هذا ، ومن خلال النظرة العملية التى نسترشد بها فى بحثنا تتضح لنا عدة نقاط ، سوف نتوسع فى الحديث عنها فى سياق الكلام : وعلى الرغم من ان السادات قد ارتسم على انه ركز جهوده على السياسة الخارجية ، نجده قد رسم خطوطا واضحة تتفق مع مفهومه ، فى السياسة الداخلية ايضا . فقد كانت هناك علاقة فكرية وعملية بين السياسة الخارجية التى اتبعها وبين طابع السياسة الداخلية التى ينفذها ، ففى اطار السياسة الداخلية ، لم يركز على النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، ولكنه ركز بالذات على تشكيل انماط الحكم ومؤسسات السلطة .

شكل الحكم :

ان الحلقة التى كانت تربط بين المجالات الداخلية والخارجية والتى من المقرر لها ان تشكل قوة جذب داخليا ومصدر فخر امام العالم الخارجى ، كانت هى « الديمقراطية » التى أكثر الرئيس السادات من الحديث عنها . كما ان الاقواس الموضوعة حول هذا المصطلح لا تعنى اننا نسخر من انجازات نظام الحكم المصرى ، ولا من أساليب عمل الحكومة . ولكنها تهدف للتفرقة بين معنى وتجسيد مفهوم « الديمقراطية البرلمانية » فى الدول الغربية ، التى ظهر وتطور فيها هذا المفهوم ، وبين الطرق التى تم بها فهم وتجسيد هذا المفهوم عن طريق السادات فى مصر . وان كان من الصعب علينا أن نقول أن نظام حكم الرئيس السادات قد التزم بالمعايير المألوفة والقائمة فى الديمقراطية الغربية ، ومن المؤكد ان حكومة السادات كانت تعد فى كثير من النواحى واحدة من أكثر الحكومات وعيا وتقدما فى العالم الثالث والاسلامى ، والأكثر ليبرالية فى العالم العربى . وانتهجت مصر من الناحية الهيكلية أشكالا من الحكم البرلمانى وتم تحديد اجراءات وخطوات قانونية، أكدها الرئيس فى كل مناسبة وحرص على المحافظة عليها على الأقل من الناحية الخارجية ، ولا يجب ان نستهين بالمظاهر الخارجية وبقيمة الكلمات، حتى وان كان هناك شك أساسى يدور بالنسبة لصدق الكلام الذى يتردد علانية . لأنه فى الوقت الذى تكرر فيه وسائل الاعلام التى تحتكرها الحكومة اذاعة احاديث — الرئيس ذاته وكبار الشخصيات بالحكومة ، ثم بعد ذلك فى البرامج التحليلية والتعليقية الرسمية — وهى الأحاديث التى تؤيد احترام حقوق المواطن ، والمحافظة على الدستور وسيادة القانون — يكون هناك تأثير جم على الوعى ، ولا يجب أن ننسى أن العبارات التى ترددت حول موضوع الديمقراطية والتأكيد على الحرص على القانون قد جاءت لمناهضة نظرية ما تم وصفه — وان لم يكن الوصف واضحا دائما — بالديكتاتورية واهدار حقوق المواطن فى عهد عبد الناصر . ان الكشف عن مؤامرة الاطاحة بالسادات ، التى دبرها على صبرى ورجاله ، ثم الاعلان عن « ثورة التصحيح » — الاصلاح — فى مايو ١٩٧١(٦) ، قد أعطت الاشارة للنغمة الجديدة . وهناك هدف رئيسى لسهام السلطة بعد ان وقفت على أساس صلب وهو « مراكز القوى » التى عملت دون رادع قانونى فى قيادات الخدمات السرية بمختلف اشكالها ، وربما كانت تتمثل بشكل أكبر فى الشخصية المكروهة لوزير الداخلية المعزول شعراوى جمعة . وبعد ما تم تقديم حرب أكتوبر ١٩٧٣ على أنها انتصار عظيم ، كان يستطيع السادات أن يتنفس الصعداء أيضا من ناحية استقرار حكمه ، وعندئذ قام بتعزيز خط الليبرالية فى جميع أوجه الحياة ، وشجع بشكل أكبر شعارات « الديمقراطية » ودولة المؤسسات ، سيادة القانون ، واستقلال السلطة القضائية . وكان للدستور فى هذا النظام مكان بارز ورئيسى .

وبفهمنا لنظام الحكم فى عهد السادات ، يمكننا ان نميز اتجاهين متناقضين ، تتيح لنا الموازنة الدقيقة بينهما ، او التشخيص غير المطمئن أن

نفهم طابع الحكم . وكان الاتجاه الأول يتجه نحو تأسيس مبادىء وانماط حكومية ، وبذلك يتقلص عنصر الاستبدادية فى ادارة الدولة ، وخاصة فى أوقات الأزمات ، الى الحد الادنى . اما الاتجاه المناقض فكان فى ان تبقى فى يد الرئيس حرية العمل واسعة ، بشكل فيه الكفاية حتى لا يكون مقيدا بقيود رسمية — مرة اخرى ، وخاصة فى أوقات المحن الصعبة . ويبرز هذا الوضع القائم اكثر من اى شىء ، فى اهم وثيقة تستند اليها كل المؤسسات الحكومية والاجتماعية فى مصر — وهى الدستور. ان نفس وجود دستور واحد منذ عام ١٩٧١(٧) ، مع تعديلات طفيفة احيانا ، يدل على الاتجاه نحو اسناد الأمور الى المؤسسات وعلى الرغبة فى منح الجهاز السياسى طابع الاستقرار والاستمرار . ومع ذلك يوجد فى بعض البنود الهامة بالذات فى الدستور المصرى غموض ، من شانه أن يهدد الاستقرار فى اوقات الشدة . فمثلا وعلى سبيل المثال ، تحدد ان يكون عدد اعضاء مجلس الشعب ٣٥٠ عضوا على الأقل ، ولم يتم تحديد العدد الدقيق أو نسبة الحد الأقصى . واثناء اهم اقتراع على انتخاب حسنى مبارك رئيسا للدولة حضر ٣٩٢ عضوا ، أشترك منهم فى التصويت ٣٣٣ . كذلك لم يتم بالضبط تحديد عدد اعضاء مجلس الشورى (الهيئة ذات السلطة الاستشارية) ، التى تم انشاؤها فى أواخر عام ١٩٨٠) . ولكنه وقف عند رقم ١٣٢ « على الأقل » (ومن الناحية الفعلية يضم مجلس الشورى ٢١٠ أعضاء) (٨) ، ونص الدستور على انه يحق لرئيس الجمهورية ان يعين له نائبا واحدا او اكثر ، ولكنه لم ينص على ضرورة تعيين نائب . ومع هذا ، ففى حالة عدم قيام الرئيس مؤقتا باداء مهامه ، تنتقل السلطة الى نائبه ، دون ان يتحدد ما هو العرف ، اذا لم يعين نائب للرئيس — وهو الموقف الذى ساد فى الأشهر التى تلت تولى مبارك منصب الرئاسة .

وقد نصت احدى النقاط على ان يكون الرئيس هو ايضا القائد الاعلى للقوات المسلحة . الا انه لم يذكر هل فى مقدوره أن ينقل هذه السلطة الهامة لغيره — على الفور بعد مقتل السادات — اى ، فى حالة عدم شغل المنصب بصفة مؤقتة — عين رئيس مجلس الشعب الدكتور صوفى ابو طالب وفقا لنص الدستور ، رئيسا مؤقتا . وكان أول اجراء له كرئيس مؤقت هو تعيين مبارك نائبا له وتخويله صلاحيات القائد الاعلى للقوات المسلحة . وبذلك نشأ وضع تولت فيه شخصية ضعيفة منصب رئيس مجلس الشعب ووجدت نفسها فجأة فى اهم مركز قوة فى الدولة . فى حين ان الرجل القوى فى الحكومة وهو فى هذه الحالة نائب الرئيس مبارك ، لا يتمتع بأى سند دستورى لوضعه ، وكان الدكتور ابو طالب يستطيع على الأقل من الناحية النظرية الا يجدد تعيين مبارك كنائب للرئيس ، بل يعين بدلا منه شخصية عسكرية قوية لها شعبيتها ، وبذلك كان يتبقى امام مبارك طريق غير دستورى للحصول على السلطة ، وهو ما كان سيتسبب فى تقويض الأساس الدستورى للجهاز الحكومى ، الذى تطلع السادات لتثبيته فى مصر عن طريق احترام الدستور . اضف الى

ذلك ، ان الدستور يخلق وضعا لن يرغب فيه الشخص القوى الذى له تطلعات رئاسية فى ان يتولى منصب رئيس مجلس الشعب ، لان صاحب هذا المنصب يتحول الى رئيس مؤقت عند ابعاد الرئيس ، لكنه فى الوقت نفسه محظور عليه ان يرشح نفسه لمنصب الرئيس الدائم . وكذلك تكون هناك مسئولية عظمى حول مصير الجمهورية ، فى اصعب الأوقات ، ملقاة على عاتق شخصية سياسية ضعيفة وبطبيعة الحال ينتقل القرار الى صراعات القوى من وراء الكواليس ، وهو وضع يعرض للخطر ومرفوض من اساسه .

وعلى الرغم من وضع مبارك المتين فى القيادة الساداتية وكونه الرجل الثانى بعد الرئيس ، بلا منازع تقريبا ، فلن نخطىء الواقع السياسى اذا ما سمحنا لأنفسنا ان نتسلى للحظة بهذا السؤال : ماذا كان سيحدث لو قرر مبارك ، الذى مكث بالولايات المتحدة الامريكية فى الأيام التى سبقت حادث الاغتيال ، ان يبقى هناك عدة ايام اخرى وان لا يحضر عرض السادس من اكتوبر فى القاهرة ؟ لم يكن الدستور المصرى وحده سينقذه . وهناك أساس آخر فى الدستور ، يعمل كسلاح ذى حدين ، وهو أساس الاستفتاءات العامة . فالتوجه بصفة متوالية الى الشعب فى مسائل مختلفة ومتنوعة كان من المزمع له ان يعبر ، على حد راى السادات ، عن الديمقراطية الشعبية التى تجعل الجمهور المصرى يعتاد على اداء واجبه الوطنى وزيادة الاحساس باشتراكه فى السلطة . ولكن فى الواقع حدث العكس تماما . فانور السادات لم يصمد امام اغراء الحصول على تصديق لسياسته بنسبة تزيد عن ٩٧٪ واحيانا ٩٩٪ من السكان ، وبذلك قضى بالفعل على الثقة التى كان الشعب يثقها فى الاستفتاءات العامة وفى شرعية تنفيذها . واصبح الاستفتاء بمثابة كذب متفق عليه وزاد من الشكوك نحو جدية واخلاص الاجراء الدستورى الديمقراطى فى مجمله . وعندئذ ، وبشكل متناقض منع ترسيخ هذه الوسيلة تعميق الاحساس بين الشعب المصرى بأنه يعيش حقا فى ظل حكم ديمقراطى برلمانى حقيقى .

وقد تسرب الشك فوصل الى مستوى النكات الشعبية التى تردد فى الشوارع التى تقول واحدة منها ، أن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ، جيمى كارتر ، توجه الى السادات وطلب ان يساعده فى معركة الانتخابات التى يخوضها أمام منافسه رونالد ريجان ، واستند فى ذلك على انجازات السادات الباهرة فى الاستفتاءات العامة فى مصر .

وهناك موضوع آخر فى المجال الدستورى والحكومى كان يطمح السادات فى ارسائه وهو الفصل بين السلطات ، وبالفعل تم ترسيخ استقلال الجهاز القضائى ، اى السلطة القضائية . واستمد هذا المبدأ من مفهومه « سيادة القانون » . ان كثرة ادلاء الرئيس بتصريحات علنية حول هذا الموضوع كان من شأنها ان تخلق انطباعا خاطئا بأن هذا ما هو الا مجرد كلام لا توجد من ورائه نوايا فعلية . حقا ان الاهتمام بالنظام القانونى والجهاز القضائى أدى الى وضع اهم اساس ، وربما أعمق أساس لمبادىء السادات.

وقد ظهرت دلائل القوة التى اكتسبها هذا العنصر فى نظام السلطة ، فى متناقضات مختلفة فى الاعوام الاخيرة ، وبالذات فى الموضوع الحساس جدا وهو الصراع مع المعارضة بكل اشكالها . وحتى اذا كانت هناك اجراءات اتخذت وادانها الغرب على انها غير ديمقراطية ، مثل اعتبار الاحزاب خارجة على القانون ، واغلاق صحف المعارضة واعتقال كبار معارضى الحكومة ، فانه يجدر بنا ان ننتبه الى ان هذا الامر تم تنفيذه وفقا للقانون ، وعلانية ، من خلال اعطاء حق الاستئناف امام المحاكم ومن خلال تقديم التقارير الى وسائل الاعلام . وفى حملة الاعتقالات الواسعة التى قام بها السادات بين كبار معارضيه فى شهر سبتمبر من عام ١٩٨١ ، نشرت الصحف اليومية اسماء جميع المعتقلين(٩) . وبدأت النيابة العامة فى اتخاذ اجراءات قانونية علنية ولم يعلن عن اعتقالات سرية . كما دارت محاكمة قتلة السادات وسط رقابة شعبية ، واحيانا من خلال ارباك السلطات والنيابة — وهى الظاهرة التى تشير بالذات الى التمسك بهذا المبدأ الذى وضعه السادات .

الجهاز الحكومى وتاثيته لهيئه :

تركز المؤسسة الحاكمة فى مصر فى خمسة مراكز اساسية وهى الرئاسة الحكومة ، مجلس الشعب ، جهاز الحكم فى الاقاليم ، وجهاز الامن ، الذى ينقسم الى الجيش وقوات الامن الداخلى . ولا مجال هنا لاستعراض الهيكل والعلاقات المتبادلة بين هذه المراكز ، سواء بسبب ضيق المساحة او بسبب الرغبة فى تركيز البحث على الطابع المميز الذى اضفاه السادات على الجهاز الحاكم كله . وعلى ذلك سنتفرغ لبحث اربعة جوانب تتضح فيها لمسات يد ، واسلوب حكم الرئيس السادات وهى : عملية التعيينات فى القيادة الحاكمة والجهاز البرلمانى — الحزبى ، الصحافة الحكومية ، ثم الجيش وقوات الامن(١٠) .

على مدى سنوات حكمه لمصر خلق السادات انماطا واضحة فى عملية التعيينات فى الوظائف الكبيرة بالحكومة . وامتدت التعيينات الكثيرة على مدى فترات زمنية قصيرة ، وذلك خشية ان ينجح اصحاب الوظائف الهامة فى ان يخلقوا لانفسهم قاعدة قوى فى الحكومة ، من شانها ان تشكل تهديدا لسلطة الرئيس المطلقة . واذا ما نال اصحاب الوظائف الكبيرة شهرة شعبية واستطاعوا اقامة علاقات واسعة فى وزارتهم وفى الفروع الحكومية التى تعاونوا معها فانه يتم استبدال آخرين بهم . وقد تم هذا التبديل احيانا بسبب فشل شخصى ، او من اجل رسم صورة من الفشل الشخصى كتغطية لفشل السياسة (وبالاخص فى المجال الاقتصادى) . وحدث ان ادخلت تغييرات على تعريف صلاحيات وزير او موظف كبير ، دون تغيير للقبه ، ولكن من خلال تقليص واضح لوضعه فى الحكومة ، وبوجه عام ، نجد كبار الموظفين والوزراء الذين تم الغاء تعيينهم ، لم تتم اعادتهم الى السلطة باستثناء بعض الحالات الشاذة . وهذا على عكس المألوف فى عهد جمال

عبد الناصر ، حيث كان الامل الذى بقى فى قلوب الذين تم ابعادهم فى العودة الى اى منصب كبير ، يمنعهم او يقلل من ميلهم الطبيعى فى ان يصبحوا من معارضى الحاكم ، ان اسلوب السادات قد خلق مستودعا امتلأ باستمرار بكبار الموظفين الساخطين الذين خاب املهم . ان كل هذه السمات المميزة قد خلقت نظاما من الولاء الشديد لشخص واحد ، استند فيه وضع الفرد على تحديد الرئيس لمنصبه وصلاحياته وعلى علاقته المباشرة مع السادات نفسه .

ان ما تقدم ذكره يشير الى واقع الهيئة القيادية المصرية التى سادها عدم الثقة دائما بين اصحاب المناصب الكبيرة بالنسبة لمستقبلهم السياسى. وكذلك تولد ايضا شعور من التبعية المطلقة للرئيس وميل قوى الى الامتناع عن مخالفة رايه . ان اقدمية الوزير ومكانته كانا يتقرران وفقا لتوالى لقاءاته بالسادات ، وقد ظل كبار الموظفين انفسهم — حتى المقربون جدا من الرئيس — والمؤسسة السياسية المصرية ، والصحافة الاجنبية والمحلية ، والمراقبون واجهزة المخابرات الاجنبية ، ظلوا فى سباق مستمر للحصول على معلومات حول التغييرات المرتقبة فى الهيئة القيادية وتوقيتها ، كما خلق الرئيس غموضا مقصودا فعالا فى الهيئة القيادية وتوقيتها . كما خلق الرئيس غموضا مقصودا فعالا حول قرارات تعيين المسئولين ، وبذلك ايضا فتح مدخلا لموجات الشائعات الموسمية ، والتخمينات والتكهنات التى ركزت الاهتمام على الرئيس ونواياه الخفية ، وكانت النتيجة أن تقوضت الثقة الشخصية داخل الهيئة القيادية ذاتها ، ومنع اجراءات التعيين من ان تصبح على اساس مستوى ، وزيادة الاعتماد على الرجل الجالس على عرش الرئاسة .

وقد شكل النظام الحزبى لبرلمانى جزءا لا ينفصل من مفهوم الديمقراطية عند السادات . وبالنسبة لمكانة ونشاط مجلس الشعب تحددت له انماط وقواعد سلوكية ملزمة ، تم الحفاظ عليها ايضا فى اوقات الشدة التى اعقبت مقتل السادات . واثناء انعقاد اول جلسة مكتملة لمجلس الشعب فى اعقاب حادث الاغتيال مباشرة ، وحين طرحت للمناقشة والتصديق حالة الطوارىء التى اعلنت فى الدولة لمدة عام ، اثارت المعارضة جدلا حادا حول نفس الحاجة لاعلان حالة الطوارىء وبالنسبة لمدتها المبالغ فيها ، على حد زعم المعارضة ولم تبذل اية محاولة لمنع هذا الجدل ، الذى اذاعته وسائل الاعلام على الهواء مباشرة(١١) . ومع ذلك ، لم يتمكن السادات على الصعيد الحزبى من ان يبلور مفهوما واضحا ولم تنشأ فى عهده الانماط الدستورية لاداء الاحزاب لدورها فى مصر . ويسرى هذا الكلام سواء على الحزب الحاكم « الوطنى الديمقراطى » او الاحزاب المعارضة الشرعية(*) » . هذا ولم ينجح تنظيم الحزب الوطنى الديمقراطى فى المحافظات وحتى فى المدن

(*) انظر ايضا مقال ع. ايلون :« السادات والمعارضة الشرعية » ، فى هذه المجموعة .

الرئيسية ، على الرغم من حقيقة ان حسنى مبارك نائب الرئيس آنذاك ، كان يتولى بنفسه هذه المهمة وقام بجولات كثيرة فى المحافظات وانشا بها فروعا للحزب وقد ساد الغموض ايضا بالنسبة لأحزاب المعارضة الشرعية. وقد بحث السادات باستمرار، وحتى مماته فلم يجد الصيغة المناسبة والتوازن السليم بين النقد البناء لسياسة الحكومة وبين النقد الشديد المثير ، الذى لم يكن السادات على استعداد لتحمله . فالسادت لم يحقق اكثر من رسم ارسائه لحدود المسموح والممنوع فى خطوط عامة للغاية ، فمن ناحية ،لم يعد هناك حظر على النشاط الحزبى كما كان فى عهد جمال عبد الناصر ، ومن ناحية اخرى ، نهى نهيا مطلقا عن الصراع بين الأحزاب كما كان سائدا فى العهد الملكى ، كما تحدث الرئيس عن انه يجب اجراء حوار شعبى واسع حول الشكل الحقيقى للديمقراطية المرغوب فيها لمصر ، وكانت هذه الآم المحاولة ، والأخطاء التى لم تنته .

هذا ، ولم يكن من العبث ، ان ادخلنا الصحافة الرسمية فى بحثنا ضمن اطار عمل الجهاز الحاكم لقد نادى السادات بفكرة أن يتم بشكل رسمى ترسيخ حقيقة ان الصحافة الرسمية كانت فى عهده جزءا من الجهاز الحكومى ، وفعل ذلك عن طريق التشريع الذى ينص على أن الصحافة هى « السلطة الرابعة » ، الى جانب السلطات الثلاث التقليدية (التشريعية ، والتنفيدية ، والقضائية) وقد وافق مجلس الشعب فى يناير ١٩٨١(١٢) . على قانون الصحافة الذى يحدد « السلطة الرابعة » ، وفرض معه على الصحفيين مجموعة قوانين خلقية اعدت لمراقبة نشاطهم . ونصت اللوائح على انه ستفرض قيود وطنية خلقية على حرية الصحافة ، اى ان يسمح لها بالتعبير شريطة الا تمس الوحدة الوطنية ، والقيم الأساسية للمجتمع ، او النظام الاشتراكى — الديمقراطى ، وكذلك تم انشاء « لجنة آداب المهنة » فى اطار مجلس الصحافة ، بغرض الاشراف على تنفيذ القانون . ومع ذلك قامت الحكومة بتنفيذ اجراءات من اجل ضمان نفوذ مؤيديها أيضا داخل نقابة الصحفيين ، لمنع اية معارضة لقانون الصحافة . وهكذا حولت حكومة السادات « الصحافة » « الى السلطة الرابعة » .

ان مفهوم السادات لدور الصحافة كان واضحا للغاية ، وقد عبر عنه فى ٢٣ سبتمبر ١٩٨١ لآخر مرة فى حياته ، فى اجتماعه مع اعضاء مجلس الصحافة ، ويمكننا ان نصف بايجاز هذا المفهوم ، بأنه مثل البناء الهرمى ، على راسه الرئيس وحكومته وفى قاعدته العريضة توجد جماهير الشعب ، والصحافة هى الوسيط بين السلطة الحاكمة والشعب . ودورها هو ان تشرح لجماهير الشعب سياسة السلطة الحاكمة حتى « يفهموا » نوايا الرئيس . وقد قال الرئيس لحشد من الصحفيين « ان مهمتكم فى المرحلة القادمة ، هى ان تؤكدوا شرعية الدستور فى دولة المؤسسات وان تكافحوا الذين يحبون الانتقام والمشككين فى كل شىء واى محاولة للمساس للمؤسسات(١٣) ، وفى شهر سبتمبر قام الرئيس بنقل ٦٧ صحفيا

من المعارضين من مناصبهم ، وعلى امتداد فترة حكمه كون السادات « حاشية من الصحفيين » الذين ولاهم رئاسة تحرير الجرائد والمجلات الاسبوعية الهامة فى الدولة ، وقد راى فى الصحافة المكتوبة ايضا اداة هامة لادانة اولئك الصحفيين المصريين ، الذين ، بسبب معارضتهم لسياسته وخاصة لاتفاقيات كامب ديفيد ، كتبوا باستمرار مقالات تنتقد اسلوبه ونشروها فى الصحف العربية خارج مصر .

ان ابراهيم سعدة . الذى كان صحفيا مجهولا تقريبا ، تم تعيينه بصورة استعراضية ومفاجئة فى منصب (رئيس تحرير اخبار اليوم) ، وذلك لأنه رفض عرضا ماليا مغريا ليكتب ضد سياسة مصر فى صحيفة تدعمها اموال البترول(١٤) . ان رجلا قد قدر هكذا قيمة ومركزية وسائل الاعلام ، لم يكن ليستطيع ان يتخلى عن السيطرة عليها .

ودون ان نخوض فى مزيد من التفاصيل حول موضوع الجيش وقوات الأمن ، يمكننا هنا ان نشير ايضا الى اتجاهين مميزين لعهد السادات . نالا درجة عالية فى نظام المؤسسات : فقد برز من ناحية ، تأكيد طابع الجيش بانه عنصر متخصص لا يتدخل فى الاجراءات السياسية ولكن يهتم بأموره فقط وخضوعه للسلطة الحاكمة ، ومن ناحية اخرى تم ارساء أساس نوع من توزيع المهام فى السلطة الحاكمة ذاتها بين الشخصيات التى لهـا ماض عسكرى وعلاقات بأجهزة الأمن وبين الشخصيات التى تفتقر الى الخلفية العسكرية . حقا ان هناك حوالى الثلث فقط واحيانا ايضا أقل من ثلث وزراء الحكومة الذين خدموا فى عهد السادات وكانوا من اصحاب الخلفية العسكرية ، الا ان الوظائف الهامة مثل : الرئيس ، ونائب الرئيس ووزير الدفاع — كان يتقلدها كبار رجال الجيش سابقا . ويجب ان نضيف الى اصحاب هذه المناصب ، وزير الداخلية والمسئول عن مختلف اشكال اجهزة الشرطة والأمن الداخلى وكذلك محافظو المحافظات ، الذين لهم اهميتهم الكبيرة للأمن الداخلى . ومن بين محافظى الاقاليم خدم عدد لا بأس به من كبار ضباط الشرطة او الجيش سابقا . وقد اعطت سياسة التوظيف التى انتهجها السادات طابعا « مدنيـا » لسلطته الحاكمة ، دون أن يطرأ تغيير ذو معنى على الحقيقة الأساسية وهى ، ان مصدر القوة التى كانت ومازالت تعتمد عليها السلطة هو الجيش .

المجتمع والاقتصاد :

فى هذا المجال الهام يبرز سؤال رئيسى واساسى وهو : هل وفرت سياسة السادات الداخلية احتياجات وتطلعات طبقات عريضة بين جماهير الشعب المصرى ؟ أم انها ربما كانت تجيب على تطلعات جماعة محدودة فقط ؟ بالقدر الذى يكون فيه الجواب على الشق الأول من هذا السؤال بالايجاب ، تبرز بنفس الدرجة احتمالات بقاء العناصر الرئيسية فى هذه السياسة . وعلى العكس من ذلك اذا ما وفرت سياسة السادات الاجتماعية

فلسوف تتزايد الضغوط الاجتماعية — الاقتصادية احتياجات نخبة محدودة ، ان فحص ميزان سياسة « الباب المفتوح » (الانفتاح) — السياسية لتغييرها . او الليبرالية ، التى اتبعها السادات فى الاقتصاد ، يكشف عن تناقض بارز بين قائمة الانجازات على الصعيد الوطنى وبين النجاح المحدود على مستوى الفرد(١٥) . ومن المفهوم ان هذا ، استنتاج مؤقت فقط ، يسرى على الفترة التى سبقت وفاة الرئيس والتى تمتد ما بين ٦ الى ٧ سنوات طبقت فيها هذه السياسة . وتتضح تماما المزايا التى حققتها هذه السياسة فى ميزان المدفوعات ، وخاصة فى اعقاب الدخول المرتفعة من البترول وضرائب قناة السويس والسياحة الخارجية (ثمرة السلام مع اسرائيل) والمساعدات الخارجية من الغرب (نتيجة اتجاه السلطة الموالى للغرب) . وعلى الرغم من قطع العلاقات مؤقتا مع معظم الدول العربية ، لم تمس تحويلات العمال المصريين — النقدية — من الذين يتقاضون اجورهم من دول البترول ، بيد انه ، على العكس من الصورة التى ذكرناها آنفا ، لم تكن الحالة فى مجال رفاهية الفرد مشجعة .

ان نيبرالية (انفتاح) السادات الاقتصادية قد حسنت تماما وضع الطبقات العليا والطبقات المتوسطة فى المدن . كما ان الطبقة المتوسطة الدنيا التى تعيش فى ضواحى المدن والطبقات الدنيا لم يتمتعوا بتحسن فى وضعهم الاقتصادى . والعكس هو الصحيح : ان التضخم الذى اجتاح مصر فى اعقاب ارتفاع الأسعار الذى شمل العالم كله ، والذى نتج عن حركة التنمية الحثيثة، واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية . قد جعل وضع « الطبقات الفقيرة » صعبا . وبينما استطاعت الطبقات الميسورة والطبقة المتوسطة فى المدن مواجهة التضخم كان اى تفاقم فى اسعار السلع الأساسية بالنسبة للطبقات المعدمة يعد بمثابة اضرار بها ويثير سخطها ، وعلى الرغم من جهود الدعم التى قامت بها الحكومة عن طريق الجمعيات التعاونية والبطاقات التموينية، وعلى الرغم من أن التنمية السريعة قد وفرت فرص عمل للكثيرين من ابناء الطبقات المعدمة ، يمكننا القول بأن الرئيس السادات لم تلق شخصيته تعاطفا بين هؤلاء السكان على وجه الخصوص . كما ساد السخط صفوف الموظفين بالحكومة بأبعاد واسعة لأن التعويض الموسمى الآلى «قانون٨٣» لم يغط العجز الذى نشأ فى أعقاب زيادات الأسعار . وبالنسبة لهذه المجموعات — التى يعتبر ثقلها العددى كبير جدا — كان فشل الحكومة الجسيم فى مجال الرقابة على اسعار السلع الأساسية ، وكل بضعة اشهر كانوا يبشرون الشعب باجراء تغييرات شخصية فى قيادات الاقتصاد وكذلك البدء فى حملة جديدة ضد مختلف انواع السماسرة وضد الموردين الوسطاء بين المنتج والمستهلك الذين يجرفون فى جيوبهم رسوم الوساطة ويتسببون فى ارتفاع الأسعار . ومع الوقت ، كف الكثيرون عن تصديق الرئيس ورجاله بانهم قادرون حقا على السيطرة على هذه الظاهرة التى تنغص حياة غالبية سكان مصر .

الا ان فئة خريجى الجامعات ، التى تظل دائما نهبا للانتظار على مدى حوالى عامين حتى يتم الحاق افرادها باى وظيفة حكومية لم تكد تشعر بالارتياح نتيجة للصعوبات التى جابهتها فى الحصول على عمل يقيم اود أصحابها(*) . اذ ان هذه الطبقة قد عانت ايضا بصفة خاصة من النقص الاخير فى الاسكان ، لان افرادها ينتمون الى من بلغت اعمارهم سن الزواج وهم الذين يولون اهتماما للبدء فى تكوين اسرة . ومن الممكن ان نستثنى من هذه المجموعة العنصر المبادر « اصحاب المبادرة » ، الذى وجد فى عهد السادات بالذات مرتعا خصبا لمواهبه فى عالم الأعمال المتطور وفى مكاتب الوساطة ومكاتب التصدير والاستيراد ، والسياحة وباقى الخدمات ، ومكاتب الشركات الأجنبية التى افتتحت بالمئات فى مدن مصر وخاصة فى القاهرة وقد حصل الذى يعرفون لغات اجنبية ومن لهم علاقات أسرية فى القطاع الخاص والأجنبى فى عهد السادات على فرصة حقيقية لتحسين مستوى معيشتهم . ومن الممكن ان ترى ان طريق الريادة الاجتماعية كان مفتوحا ، او فهم على انه مفتوح امام الطبقات المتوسطة فى المدن ، وقد حالت هذه الحقيقة — حتى موت السادات — دون اتجاه ابناء هذه الطبقات بشكل جماعى الى صفوف المعارضة للحكم . وفى المراحل العليا من السلم الاجتماعى الاقتصادى ، تزايد عملية الدمج ما بين الصفوف الجديدة (العسكرية — البيروقراطية — الاقتصادية) ، التى قامت بالثورة ، وبين الصفوة القديمة وافرادها الذين حصلوا على ما يشبه رد الاعتبار ، وان لم يكن بشكل علنى ورسمى ، وعادوا الى نشاطهم الكامل فى المجتمع وفى الاقتصاد .

وهناك جانب هام آخر فى النسيج الاجتماعى لعهد السادات وهو فشل السلطة الحاكمة فى وضع ايديولوجية تعبوية لها رسالات يمكن استيعابها وتكون واضحة للشباب وذوى الأعمال المتوسطة . وبطبيعة الحال ادى الاتجاه المطلق الى الغرب الى زيادة العنصر الأمريكى فى الاستهلاك الثقافى للطبقات المتوسطة فى مصر وبصفة خاصة فى المدن . حيث ازداد استيراد الأفلام والمسلسلات التليفزيونية الغربية ، وخاصة الأمريكية ، بشكل واضح ، ونجد ذلك فى الانجذاب لمتابعة المسلسل الشهير (دالاس) . لقد كان الميل الى تقليد المظاهر الخارجية للثقافة الأمريكية ، مثل اللبس ، والموسيقى ، والرقص ، والى جانب ذلك الجرى وراء قيمها المادية ، كان من الأسباب الأساسية لرد الفعل الاسلامى المضاد ، الذى ينص على التواضع فى اللبس والعودة الى القيم الأسرية والتقاليد والعودة الى الدين ورسالاته الاجتماعية المتمثلة فى التعاون ومساعدة الغير. وقد ادعت الصحفية الشهيرة امينة السعيد فى المقابلة التى أجرتها معها مجلة اكتوبر الاسبوعية فى اواخر سبتمبر ١٩٨١ وهى من الشخصيات البارزة فى التاريخ المصرى الحديث ، بأن التحلى بالسمات الغربية الخارجية المظهرية ، أو التعصب الدينى يمثلان التعبير عن الغربة التى يشعر بها الشباب المصرى نحو المجتمع الذى يعيشون فيه . واضافت السيدة امينة السعيد بأن مصدر هذه

(*) انظر مقال ح. ارليخ ضمن هذه المجموعة

الغربية هو ديكتاتورية عبد الناصر ، والخوف الذى فرضه من حوله وايضا عمليات التاميم التى قام بها ، ويحتاج الأمر لبعض الوقت حتى تعيد اصلاحات السادات الشباب المصرى الى الانسجام مع الأمة(١٦) . ويجب ان نشك بدرجة كبيرة حول صحة هذا التحليل ، ومن المعقول اكثر انه بسبب عدم وجود أيديولوجية مبلورة واعية — مثلما كانت الناصرية بكل مكوناتها — زادت حيرة الشباب وغربته ، ان من لم يكتشف اتجاهات فيها مبادرة ، وكذلك من افتقد الروابط الأسرية المناسبة ، ومن لم ير امكان تحسين وضعه وان يندمج فى اقتصاد السادات المائل للراسمالية ، كان يدفع الى موقف معارض نظام حكمه »(*) .

ويرتبط بموضوعنا ايضا وضع المراة فى المجتمع المصرى ، على الرغم من المناصب الكبرى التى يتقلدها عدد من النساء من ذوات (الكادر) المهنى فى الجهاز الحكومى (الدكتورة آمال عثمان والأستاذة سهير القلماوى — امينة السعيد وغيرهن) ، وقد تحددت صورة المراة المصرية بشكل اكثر من كل شىء عن طريق سيدة مصر الأولى جيهان السادات . فعلى الرغم من اهتماماتها التطوعية فى خدمات الرفاهية كانت صورة جيهان السادات ترتبط بحب حياة الثراء والراحة ، وباستهلاك السلع المظهرية وامتلاك بعض المحلات المربحة ايضا بصورة غير قانونية . وليست هناك اى اهمية لمدى صحة هذه الشائعات التى ترددت فى الشوارع و (الصالونات) ، فالمهم هو الصورة ، ان كثرة ظهورها على الشعب تتعارض بشكل صارخ مع تواضع زوجة جمال عبد الناصر . وقد اثارت مظاهر الصداقة بين السادات وزوجته وبين بعض الملوك والأمراءامام عدسات التليفزيون انتقادا شديدا واستنكارا. وقد اعتمد السادات كثيرا على صورته « كرب للعائلة المصرية » ، كشخصية ابوية مسئولة وتقليدية ، ان عدم وجود الأصالة المصرية فى شخصية جيهان وتصرفاتها قد اضرت بصورة زوجها . والى جانب شخصية عبد الناصر بما لها من سلطات ، كانت شخصية زوجته مكملة ، وثانوية ، وفقا لما يقتضيه المفهوم التقليدى فى المجتمع المصرى . وكانت الشخصية النسائية المشهورة فى عهده بالذات كانت المطربة العظيمة أم كلثوم ، وليست زوجة الرئيس . وهذه هى احدى الظواهر فى — تركة — السادات التى كانت غريبة على طابع الثقافة السياسية المصرية ومستوردة من الدول الأجنبية وهى الثنائية الأسرية فى الهيئة القيادية الحاكمة وتعبير « السيدة الأولى » — وهى صورة نقلها الشرق الأوسط عن الأنظمة الملكية الأوروبية او الرئاسة الأمريكية .

ومع ابتعاد انور السادات عن « رئاسة العائلة المصرية » ، نزلت من على المسرح ايضا جيهان السادات وتوارت خلف اسوار بيتها الفاخر على ضفاف النهر العظيم ، الذى اصبح رمزا اجتماعيا وهدفا — سواء للانتقاد الذى تشنه الأوساط الاسلامية او لمجتمع يتطبع بالطباع الغربيةويتخبط ويبحث عن طريق سليم . وامام هذا السباق المادى الاستعراضى قامت النظرية

(*) انظر ايضا مقال ى . التملن فى هذه المجموعة

الاسلامية الناهضة لذلك ، بوضع رسالة اجتماعية تدعو الى التواضع والتعاون والمساعدة المتبادلة ، وفى مواجهة المراة التى تتحلى بالسمات الغربية من اللبس و (المكياج) على الطريقة الاوروبية وقفت الفتاة المحجبة، وفى مواجهة الأسرة التى تكافح من اجل الحفاظ على وحدتها التى مزقتها الغربة بين الأجيال ، تقف الأسرة المسلمة المتدينة ، وامام العلمانية الغربية — نجد العودة الى احضان الاسلام . وفى الوسط بين هذين الاتجاهين المتغايرين قاد السادات السفينة المصرية التى ترزح تحت وطاة المشاكل المشحونة بها . فقد تحدث عن الرفاهية ، والسلام والديمقراطية وكان يبدو احيانا ان شعبه قد استجاب لهذه الرسائل ، ولكنه امام استيراد الصيغة الأمريكية تداعت القيم وتفتت مركز الثقل الفكرى الذى يدعو للوحدة وكأنه (الشعب) ضل الطريق ، ان ضياع الايديولوجيات فى الغرب منذ ثلاثين او عشرين عاما قد ظهر فى (مصر السادات) فجأة ، مثل السرقة تقريبا ، دون مراحل وسط ، وبقدر لا باس به بسبب الأسلوب الذى اختاره الرئيس . ودون ان نحكم على اسلوبه من ناحية القيم ، اتضح ان هذا الأسلوب قد سبب له فى آخر ايامه مشاكل غير قليلة فى الجبهة الداخلية .

السياسة الخارجية :

تعتبر ساحة مصر الخارجية فى عهد السادات بالفعل خارج اطارات البحث التى تحددت لهذه المجموعة من المقالات ، ويبدو مع ذلك ان دراسة تركة السادات الفعلية على الصعيد الداخلى ستكون مشوبة بالنقص اذا لم يفرد لها مكان ولو بايجاز ، فى اطار اوسع يشمل عمله فى المجالات الأخرى. حقا ، يبدو ان شخصية انور السادات انجذبت بصفة خاصة الى مجال السياسة الخارجية الذى ظهرت فيه معظم مواهبه . ان مقدرته على جذب الاهتمام نحو خطواته ، وان يصبح الفتى الأول الموهوب فى (الدراما) العالمية ، وان يستحوذ على اعجاب رجال السياسة والصحافة على حد السواء مع الجمهور الذى يقف من خلفهم ، كل هذا قد جذب الرجل الى المسرح العالمى ، الذى قضى فيه ، ووراء (كواليسه) اغلب أوقاته ، وذلك على الرغم من انه عاد وصرح اكثر من مرة وخاصة عندما تزايد النقد الداخلى على سياسته الداخلية بأنه سيكرس ٩٥٪ من وقته لتخفيف العبء على حياة الجماهير المصرية . ان المجال الخارجى هو الأصعب من ناحية تحديد العناصر الدائمة للاستمرارية وبناء المؤسسات . ومن طبيعة السياسة الخارجية ان معظمها تمليها مصالح ضيقة للأمم والشعوب ومرونة المبادىء هى المبدأ الأساسى الذى يتحكم فيها.ومع كل هذا اتخذ السادات عدة خطوات لا يمكن ان تنمحى آثارها من سياسة مصر الخارجية بسهولة ، ان ما نرمى اليه هو الاطار الأعلى الذى تبناه فى اسلوبه بين الشعوب والذى شكل تغييرا فى الاتجاه بالنسبة لسلفه ، انه اللجوء الى الغرب والاتجاه الموالى للولايات المتحدة الامريكية بشكل بارز وهو الاتجاه الذى تبناه . وقد جاءت هذه الأمور على حساب العلاقات الخاصة مع الاتحاد السوفييتى وتشعبت منها خطوط سياسية اخرى من بينها سياسة السلام مع اسرائيل .

وعلى الصعيد العالمى ، بين الكتل ، اختار السادات ان ينضم الى المعسكر الغربى ، من خلال تحديده لحقائق استراتيجية ملزمة على المدى المتوسط ، ان لم يكن الطويل ، وهذا مثل المجالين الرئيسيين وهما : العسكرى والاقتصادى ومن خلال ماانتشر فى وسائل الاعلام عن تسليح مصر بالاسلحة الغربية المتطورة ، يتكون انطباع واضح للغاية حول اتجاهات السادات ، التى يعد استمرارها ملزما لخليفته بقدر كبير(١٧) . ان عملية تبديل العتاد العسكرى بمثل هذا المعدل تتطلب تغيير التشكيلات على نطاق واسع ، ويقدر لذلك انه سيستمر سنوات طويلة . ان علاقات امدادات الاسلحة ــ التى تشمل فى ذات مدلولها التوجيه ، والتدريب ، والصيانة وتوريد قطع الغيار واحيانا تغيير نظريات القتال ــ ينجم عنها نظام تبعية بين الدول التى تقدم السلاح وبين الدولة التى تتلقى السلاح . ان الاتجاه للانتقال الى الانتاج المشترك لبعض المعدات العسكرية ــ على ارض مصر وبايدى رجالها ، ولكن بخبرة اجنبية ــ ليس الا زيادة فى التبعية على المدى المتوسط وان كانت ترمى الى تقليلها على المدى الطويل . علاوة على ان تخلص ايران عن مثل هذه الحماية العسكرية الامريكية اثبت انها شىء ممكن ، فانه ــ الى جانب مثل هذا الموقف الثورى الشاذ والمتطرف الذى ساد ايران ــ سوف يشكل التعاون الاستراتيجى من (الطراز) الذى اقامه السادات بين الولايات المتحدة الامريكية ومصر عاملا له وزن كبير ومعوق جدا لتغيير التحرك المصرى بين الكتل . ويأتى العنصر الاقتصادى فى النظام المصرى الامريكى ليخلق صعوبات اكثر ، ففى اعقاب سياسة السادات نجم وضع اصبحت بمقتضاه الولايات المتحدة الامريكية ، ودول غرب اوروبا ، واليابان ، فى آن واحد هى اكثر الدول المستهلكة لصادرات مصر واكثر الدول الموردة لمصر الغذاء والسلع واكبر دول تتعامل مع مصر فى الاستثمارات وفى مجال التكنولوجيا وقطاع البترول والمجالات الاخرى القائمة على العلم والتىتتزايد اهميتها فى مصر نجد ان ما تعرضه الكتلة السوفييتية لا يقف على قدم المنافسة مع العرض الغربى ، فعلى اية حال ، نجد ان صورته ومكانته اقل بكثير من صورة التكنولوجيا الامريكية ، وهنا ايضا سيكون ثمن تغيير الاتجاه باهظا للغاية . ومع هذا ، يعتبر مجال مناورة معينة فى المجال التكتيكى امرا ممكنا ، وكذلك تغيير النغمة وتغيير مراكز الاهتمام .

وفى هذه النقطة بالذات نجد أن تعميق التعاون الاستراتيجى بين مصر والولايات المتحدة الامريكية والدول الغربية ــ هو ميراث وتركة أنورالسادات وهو سلاح ذو حدين ، حيث ان التقارب بمثل هذا المعدل ، من المؤكد انه يأتى معه بوجود اجنبى مضاعف على ارض مصر ، ويأتى بمزيد من تدخل الاجانب ، والخبراء ، وغير الخبراء ، فى جميع مجالات الحياة ، والظهور بمظهر غريب من شأنه ان يؤدى الى رد فعل مضاد عنيف . وتتفاقم هذه المشكلة ايضا بسبب المظهر الخارجى المباشر الذى ينطوى عليه الوجود الامريكى فى عاصمة مصر ومدنها . ان سلسلة ناطحات السحاب المقامة على ضفتى نهر النيل ونزلاء الفنادق الفاخرة التابعة لهيئات غربية لها مكانتها مثل « هيلتون » ، « شيراتون » ، « رمادا » ، « مريوت » وغيرها

مثل ــ بشكل قد يكون اكثر من عناصر هامة اخرى ــ رمزا لسياسة الانفتاح فى عهد السادات . فبينما تدعو لافتات النيون وصور الحائط الضخمة المواطن المصرى ليروى ظمأه بزجاجة (كوكاكولا) او (بيبسى كولا) تبرز فى الخلف مئذنة مسجد محمد على بالقلعة ، وصليب كنيسة قبطية وقبة مسجد يقع فى الحى . وهناك بين فرعى فندق « هيلتون » بالقاهرة على ضفة النيل الشرقية يوجد مبنى كان يظهر فى العهد الناصرى غير البعيد فى واجهة المدينة حيث كان يوجد فيه مركز الحزب الحاكم ــ الحزب الوحيد الذى كان مسموحا به فى مصر آنذاك ــ وهو الاتحاد الاشتراكى العربى . وهو يقبع الآن فى استحياء وتواضع ما بين هيكلى النجاح ، ويضم هذا المبنى فروع ستة بنوك اجنبية فى القاهرة واذا لم يتم العمل على خفض المظهر الخارجى للتدخل الامريكى فى مصر ، فلا يمكن ان نتوقع ان رد الفعلى المضاد والمحلى سيحدث فى ثوب تقليدى اسلامى ووطنى

وعلى الصعيد المحلى ، او الاقليمى ، يمكننا ان نميز ثلاث مجموعات من العلاقات قريبا بعضها من بعض ، العالم العربى ، العالم الاسلامى ، او الدول المسماة بـ « عدم الانحياز » . فقد قلل انور السادات من معدل تدخل مصر فى هذه المجموعات الثلاث كلها ، وان لم يتخل بشكل علنى عن المطالبة بان مصر تحتل موقع الزعامة ، او على الأقل الاشتراك فى زعامة هذه المحافل الثلاثة .وكان هذا الوضع هو نتيجة ميلهنحو الغرب، وسياسته تجاه اسرائيل ، وتفضيل الاعتبارات الاقتصادية الواقعية على حساب الالتزامات الايدولوجية التى اكدها سلفه وقد برزت مشاكل مصر فى كل هذه الدوائر الثلاث بصفة اساسية بعد رحلته الى القدس وتوقيع اتفاقيات كامب ديفيد . ان هذا النمط بالذات ، الذى وضع فى عهد السادات وتفاقم بسبب شخصيته الصلبة وتصريحاته الشديدة ، وخاصة ضد معارضيه من بين العرب ، من المتوقع له أن يختفى او يضعف بشكل جوهرى مع وفاة السادات . وابان وفاة السادات كانت تربط مصر علاقات كاملة وعلنية فقط مع السودان والصومال وعمان من بين الدول الاعضاء فى الجامعة العربية . ومن الحقيقى ان الدول العربية المسماة بالدول المعتدلة ــ بزعامة السعودية ــ استمرت فى اقامة اتصالات مع مصر ، ولكنها حرصت على قطع العلاقات الدبلوماسية مع الاستنكار العلنى لسياسة السادات . ويبدو ان هذا الموقف كان مؤقتا ، اذ لاحظنا عليه تغييرات تتجه نحو التقارب ورأب الصدع . ومثل هذا التطور سوف يؤثر ايضا على وضع مصر فى الكتلة الاسلامية وفى دول « عدم الانحياز » ، وسيعمل على تحويل هذا الجانب من سياسةالسادات الخارجية ، « العزلة » المصرية ، الى حادث عابر .

لقد احتلت سياسة المصالحة مع اسرائيل مكانا هاما جدا فى سياسة السادات الخارجية . ومن المحتمل أن يذكر التاريخ هذا الرئيس المصرى اساسا بسبب العنصر الاسرائيلى فى سياسته ، حتى أن محللى الواقعية مالوا حينذاك الى الاتفاق على ان خطواته كانت « تاريخية » . ولكن من المهم ان ننظر الى السياق الطويل جدا لسياسة السلام التى انتهجها السادات ،

دون ان نقلل من قيمته المثيرة التى اثبتت وجودها وهذا الســياق الطويل كان يتمثل فى الاتجاه الموالى لأمريكا من النظام الحاكم بزعامة انور السادات. وقد ادرك الرئيس جيدا ان استمرار الوضع السياسى بين مصر واسرائيل سيكون حجر عثرة فى طريق بلاده نحو التعاون الاســتراتيجى العميق والشامل مع الولايات المتحدة الامريكية . وان كان السادات قد اصبح اول زعيم عربى اعترف باسرائيل وتفاوض معها مباشرة وعلانية ، فقد وجهته فى ذلك وبشكل كبير رغبة الولايات المتحدة الامريكية فى ذلك . وجاءت مواقفه الاساسية دائما تقريبا عند الخط الفاصل الأمريكى فى الوقت الذى يعرض تحركه على انه استجابة لمطالب الدولة العظمى وبغرض ان يحظى منها على اعتراف بالجميل مقابل الـ « اعتدال » . وقد صاحب هذا الاتجاه الواقعى اعتراف عميق بأن الامريكيين هم الطرف الوحيد القادر على ان يجعل اسرائيل تقدم تنازلات تتيح المصالحة السياسية معها . واعتقد من وجهة النظر الاسرائيلية ان التفتيش فى النوايا الخافية وراء سياسة السادات يعتبر عملا لا لزوم له غير مثمر على الاطلاق ، اما العنصر الدائم فهو السياسة العملية التى اتبعها . فهل وافق المصريون حقيقة تحت زعامته على بقـــاء اسرائيل الصهيونية فى الشرق الأوسط ؟ ام يأملون فى « تذويب » دولة اسرائيل عن طريق السلام ، بعد ان لم يتمكنوا من القضاء علينا فى ميدان القتال ؟ ان هذا السؤال هو من نوع هذه الأسئلة التى تعتبر اى محاولة للاجابة بمثابة جهد ضائع عديم الجدوى .

فالى اى مدى سيظل السلام الذى ارسى دعائمه السادات مع حكومة اسرائيل مرتبطا فى المقام الأول بمصالح كلا الطرفين ، كما تفهمها وتحددهـا حكومة كل منهما . فطالما سيفهم ثمن وجود السلام الاسرائيلى المصرى فى نظر الذين شاركوا فى صنعه على انه اقل بكثير من ثمن انتهاكه ، فســوف يتم الحفاظ على الموقف الراهن ايضا ، وكلما تغير تعريف المصالح ــ كلما تغير ايضا الوضع الحالى ايضا ــ ومع هذا ، وهنا بالذات فيمـا يتعلق بموضوع السلام مع اسرائيل نجد ان الطابع الذى تركه السادات ــ كما يبدو ــ هو من ابرز ماتركه فى مجال السياسة الخارجية ، وان ما ارمى اليه اساسا هو البعد السيكولوجى ، لقد صدق ابا ايبان عندما قال أثناء زيارة السادات الأولى للقدس ، لتكن نتائج الرحلة كما تكون ، فان الشرق الأوسط بعد الزيارة لن يكون كما كان عليه قبلها . وحتى اذا ما حدث ووقفنا، نتيجة الظروف المتغيرة ، على اطلال سلام كامب ديفيد فان رواسب الاتصالات المباشرة والاعتراف الدبلوماسى وانسانية الطرف الآخر بدلا من حب السيطرة الذى ساد فى الماضى على المستوى الرسمى وغير الرسمى ــ كل هذا قد املى ويملى قواعد جديدة للعبة اكثر ذكاء فى ساحة الشرق الأوسط العاصفة وغير المستقرة . وحتى اذا لم يكن قد زال « الحاجز النفسى » الذى تحدث عنه السادات عند مجيئه الى القدس ، وحتى اذا تحرك عقرب الساعة هنا وهناك ، فقد تفتت هذا الحاجز ومازال آخذا فى التفتت عند كلا الطرفين.

خاتمـــــة :

لقد اردت من خلال الصفحات السابقة ان اتتبــع عدد من المبادىء الأساسية والظواهر التى ميزت اسلوب حكم الرئيس السادات ، ولم أحاول ان اصف الاحداث والتطورات ولكن حاولت ان ارسم بالخطوط العريضــة ما اسميته بتركة السادات ، تلك المكونات التى تركت آثارها اكثر من غيرها فى المجتمع المصرى والتى تعتبر فرصها فى الاستمرار لمدة اطول بعد السادات اكبر من فرص مكونات اخرى . ان هذه القدرة على البقاء المحتمل سترينا الايام مدى قوتها الحقيقية ، وقد سميتها « الميل الى اقامة مؤسسات » . ومن خلال نظرة شاملة وموجزة يبرز هذا السؤال : هل جميع هذه العناصر التى اشرت اليها على ان لها صفة البقاء وتميل الى الرسوخ ، تنضم لتكون تراثا واقعيا واحدا ومحددا ، يمكن ان نسميها « الساداتية » ؟ يبدو ان الاجابة على هذا السؤال هى بالنفى . صحيح ان هناك قلة سوف تختلف معنا فى الراى اذ انه من الممكن ان نلاحظ بوضوح سياسة متميزة للسادات فى موضوعات مثل : اضفاء الصبغة الديمقراطية التى انتهجها فى نظام حكمه، والتأكيد على اهمية قيام دولة القانون والسلطة القضائية القوية ، ومحاولة التصــارع مع كثرة الأحزاب ، وحرية المعارضــة فى التعبير ، والتحرر الاقتصادى ، الذى عرف باسم سياسة الانفتاح ، والاتجـاه الغربى فى السياسة الخارجية واخيرا ــ اتفاقيات السلام مع اسرائيل ، وعلى الرغم من ذلك نجد ان كل هذه الخطوط لا تضم اكثر من مجرد اطار عام يفتقر الى روابط فكرية يمكن ان تحوله الى رسالة مبلورة تعبىء الجماهير وتحمس الفتيان والشباب ، ومن الصعب ان نقول بأن السادات كانت له ايديولوجية واضحة بخلاف الواقعية التى كان ينـــادى بها . وكل ما يمكن تمييزه هو مجموعة من الأفكار القريبة من بعضها ، لا اكثر من ذلك ولا اقل . ولم يكن الرجل يفتقر الى الرؤية ، وربما كانت رؤيته بالذات هى التى ادت به الى ان يتحرر من قيود الايديولوجية الناصرية أو غيرها . ومع استقرار السادات فى الحكم ، وتزايد عملية الطابع الناصرى ، يبدو أن أرض النيل قد حل بها عهد « وفاة الايديولوجيات وبعث الأفكار » ، الذى حل بأوروبا منذ نصف (يوبيل) قبل ذلك(١٨) . وربما كان يجدر بنا ــ بسبب هذا الموضوع الذى نتناوله ــ أن نســمى هذا العهد باسم « بعث المناهج » ، حيث أنه ليس المقصود تلك الأفكار التى نادى بها الســادات وكتب عنها ، بل السياسة العملية التى نفذها والنمط السياسى الاجتماعى الذى سعى اليه .

وانه بسبب مركزية الحكم فى مصر بالذات ، وبسبب الأهمية القصوى لشخصية الحاكم فى تشكيل انظمـــة الحكم ، وبســبب قوة شخصية انور

السادات كزعيم ، بسبب كل هذا بالذات يبدو ان الاثر الذى خلفه من بعده يبدو عديم الاهمية بالنسبة لما كان عليه فى حياته ، ومن هنا قد يكون الشىء الاهم من غيره هو ذلك الانطباع الذى تركه الرجل فى نفس خليفته والذى كان ساعده الايمن على مدى سنوات طويلة ، ووقف بجانبه دائما وسيؤثر ذلك الانطباع على الجهاز الحكومى وعلى المجتمع المصرى عن طريق زعامة الرئيس الجديد ، طالما هو موجود فى الحكم . ويمكننا الوقوف على قوة هذا الانطباع فى المستقبل فقط .

ملاحظـــات :

١ — انظر ، على سبيل المثال ، لويز ليف فى صحيفة كريستيان ساينس مونيتور ، فى ٢٨ اكتوبر ، وادوارد مورتيمر فى التايمز ، بتـاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٨١

٢ — انظر ، على سبيل المثـال ، وليام بارل فى صحيفة انترناشيونال هيرالد تريبيون ، فى ٨ ينـاير ، ولويز رومانو ودانى ردكليف فى صحيفة الـ واشنطن بوست ، فى ٥ فبراير ، ومرجريت جونسون فى التايم ، فى ٨ فبراير ، وجيمس ماك مانس فى الجـارديان ، فى ٢ مارس ١٩٨٢

٣ — انظر على سبيل المثال :

Irene L. Gendzier, "Notes towards a reading of the Passing of Traditional Society", Review of Middle East Studies, No. 3, pp. 32-47; Peter Gran, Islamic Roots of Capitalism (Austin, Texas, 1978).

٤ — هذه النظرية تام بعرضها بشكل اكثر وضوحا :

W. Wittfogel, Oriental Despotism : A Comparative study of Total Power (New Haven : Yale Unversity Press, 1957).

انظر ايضا (البيليوجرافيا) المستشهد بها هناك .

٥ — انظر ، مثلا ، جبرائيل بار « خنوع الفـلاح المصرى لتـاريخ الثورات الزراعية فى مصر ، الشرق الحديث » ديسمبر ١٩٦٢ من ص ٥٥ — ٦٣

٦ — انظر التفاصيل لدى شمعون شامير « مصر تحت زعامة السادات » (تل ابيب : قدس الأقداس ، ١٩٧٨) ، من ٢١ — ٣٠

٧ — انظر نص الدستور بالترجمة العبرية فى الشرق الحديث ، (١٩٧٢) ٣٠٧ — ٣٢٤

٨ — راديو القاهرة ، ١١ ابريل ، ٣٠ ديسمبر ١٩٧٨ ، الأهرام ٢ مايو ، ٢ يوليو ١٩٧٩ ، و ٢٩ سبتمبر ١٩٨١

٩ — الأهرام ٧ سبتمبر ١٩٨١

١٠ — فى عهد السادات ، كان عدد الوزراء الذين خدموا معه فى كل عام من اعوام حكمه اكثر من ثلاثة اضعاف عدد الوزراء ، فى عهد جمال عبد الناصر ، فعلى مدى الـ ١٨ عاما التى حكم فيها جمال عبد الناصر بلغ عدد الرجال فى مختلف وزاراته ١٣١ — اى بمتوسط ٧ر٢ وزراء فى العام ، بينما تغير فى عهد السـادات على مدى السنوات التسع التى حكم فيها فى الفترة ما بين ١٩٧٠ : ١٩٧٩ تغير ١٨٦ وزيرا فى حكوماته — اى بمتوسط ٦ر٢٠ وزيرا فى العام. وكان الوزير فى عهد عبد الناصر يخدم فى المتوسط حوالى ٤٤ شهرا مقابل ٢١ شهرا فى المتوسط فى عهد السادات انظر :

Raymond A. Hinnebusch, "Egypt under Sadat : elites, power structure, and political Change in a post-populist state", Social problems, Vol. 28, No. 4 (April 1981) p. 446.

١١ — وكالة انباء كندا ، ٨ اكتوبر ١٩٨١

١٢ — انظر التفاصيل فى الأهرام ، ٢٨ يناير ١٩٨١

١٣ — وكالة انباء الشرق الأوسط ، ٣٣ سبتمبر ١٩٨١

١٤ — الأهرام ، ١١ ديسمبر ١٩٧٩

١٥ — بحث به مزيد من التفاصيل ، انظر : اسحق جال ، « اقتصـاد مصر فى عهد السـادات » ، استعراض شهرى ، فى نوفمبر ١٩٨١

١٦ — مجلة اكتوبر ، ٢٠ سبتمبر ١٩٨١ ، ص ٢٩ — ٣٢

١٧ — حول التفاصيل عن عتاد وتسليح الجيش المصرى انظر :

The Military Balance 1980-81 (London I.I.S.S. 1982.

١٨ — انظر مثلا :

Raymond Aron, The Industrial Society (New York, Praeger, 1967), p. 143.

السادات والطلاب
الشباب يواجه « الانفتاح »

بقلم : حجاى ارليخ

مقدمة

تعتبر العلاقات بين حكم السادات وبين جماهير الطلبة فى مصر علاقات فاشلة .. فقد بدأ الرئيس حكمه بالامل فى ان يجد فى الشباب المتعلم دعامة شعبية للخط العام الجديد الذى حاول ان يحكم به بلاده .. هذا الخط — وبنظرة شاملة الى الوراء — يختلف فى اتجاهه عن الحكم السابق .. فقد اشتمل على ابراز المركب المصرى الخاص فى الوعى القومى على حساب المركب العربى — الاقليمى ، وعلى الاتجاه الموالى لأمريكا بدلا من سياسة « عدم الانحياز » وعلى التحالف مع السوفييت ، والسعى لايجاد حل سياسى بدلا من حل عسكرى للنزاع مع اسرائيل ، وحل المشاكل المتفاقمة للمجتمع والاقتصاد المصرى عن طريق استيراد راس المال من الغرب بدلا من تصدير ثورة « اشتراكية عربية » للشرق الاوسط . من هذا الخط العام تكونت السياسة الداخلية التى استهدفت تشكيل سياسة « الانفتاح » . وقد تضمنت تلك السياسة محاولة العناية بقدر المستطاع بالعناصر المكونة للاقتصاد الحر ، ومحاولة مماثلة لتوسيع نطاق الحريات السياسية . ويبدو ان المطلوب تقريبا تلقائيا هو تأييد الشباب الجامعى للنظام الحاكم الذى يتجه نحو الغرب والطابع الغربى .. وتعد الجامعة الحديثة كاطار ينظم حرية اكتساب المعرفة وبلورة الراى والتعبير عنه ، المفهوم الذى تكون ونما فى احضان الثقافة الغربية .. وبمثل هذا الشكل ادخلت للمرة الاولى الى مصر وغرست فيها — مع تاسيس الجامعة المصرية بالقاهرة عام ١٩٢٥(١) ، فى الفترة التى بلغت الذروة فيها الوطنية المصرية — ادخلت « الليبرالية — البرلمانية » . ولكن فى ايامنا ، عندما اراد السادات احياء روح تلك الوطنية، على اساس الانفتاح والتغرب ، وآثارهما السياسية ، وجد فى جمهور الطلاب — كما سيأتى وصفه فيما بعد — قطاعا صعبا ، حساسا ، ثائرا وفوق ذلك كله وجده معارضا .

وقد نبعت مشكلة ، وحساسية ، جمهور الطلاب فى مصر — كما فى ارجاء « العالم المتطور » كله — فى اساسها ، من الحقيقة القائلة بأن الجامعة الحديثة هى بالفعل مؤسسة وفكرة اجنبية غرست فى بنية وتركيب المجتمع المحلى . وحقيقة ان الذين غرسوا تلك الفكرة كانوا الزعماء الوطنيين المعروفين فى المجتمع(٢) ، وانهم قد استعاروا تلك الفكرة الجامعية

من الغرب ، ليس من اجل انكار شخصيتهم ولكن من اجل تعلم ومعرفة سر قوتها بهدف التجسيد الشخصى الوطنى وليس فيها ولم يكن فيها ما يهون من الأمر .

والجامعة فى مصر كانت ولازالت مؤسسة لا تعكس وضع المجتمع ورغباته الذاتية . بل على العكس من ذلك ، عملت كهيئة تشجع على التغييرات والتحولات فهى اطار يضم الشباب الذين تم تثقيفهم وتعلم الجزء الاكبر منهم بالصورة التقليدية التى تقوم اساسا على حفظ ما هو موجود ، وتواجههم بالتعليم الحديث ، الذى يهدف فى اساسه الى البحث عن الغامض والخفى . انها تنقلهم من انتمائهم الاجتماعى السابق وتحولهم الى طبقة قائمة بذاتها ، يصعب على اعضائها التعايش من جديد فى مجتمع واقتصاد غير قادرين على استيعابهم بما فيه الكفاية . لقد مست بناء الأسرة التقليدية عن طريق نقل المعرفة وايجاد وضع للطالب افضل من وضع ابيه ، والشخصية الأبوية هى الدعامة الرئيسية فى الخلية الاجتماعية الأساسية وقد ظلت منذ القدم رمزا للتخلف والجهل . والجامعة تخلط بين الجنسين ، وتخلق ضغوطا من الاختبارات والنفعية ، وتخلق معايير وشعارات ثورية ولذلك تعد هى نفسها مشكلة .

لقد تم ذلك فى ظروف اساسية صعبة خاصة ، عدم التوازن بين عدد المدرسين وعدد التلاميذ ، تكدس الفصول التى لا تعد سوى قاعات ضخمة تضم مئات من الطلاب مجهولى الهوية ، والنقص المزمن فى الكتب الدراسية وباقى الوسائل التعليمية .

تعكس تلك المجموعة من المشاكل الأساسية — وقد اشرنا الى جزء منها فقط — فى معظمها حياة الطلاب والجامعات فى مصر منذ بداية تطورها فى العشرينيات وحتى ايامنا هذه . ونتيجة لذلك ابدى طلاب مصر طوال هذه الفترة — بكل تغيراتها وتقلباتها — حساسية سياسية كبيرة . واصبحوا بلا شك — القطاع الأكثر حيوية والأسرع استجابة فى ارض النيل واعطوا خلال الثلاثينيات والأربعينيات بنشاطهم السياسى المكثف بعدا جديدا للصراع ضد المحتل البريطانى . وقد استطاع الطلاب باستخدامهم لسلاح الاضرابات والمظاهرات ان يثيروا مشاعر الشارع المصرى ويحدثوا ضجة وبذلك كانوا يعطون تعبيرا عن الآلام التى تعانيها مصر كجمهورية سياسية يصعب عليها تجسيد شخصيتها ، وكرامتها ، ورخائها ، وفى نفس الوقت يعطون تعبيرا ومخرجا لمشاكلهم الطلابية الخاصة .

ومن المهم دراسة الطابع الذى تميز به النشاط السياسى للطلاب فى مصر فى الفترات التى سبقت حكم السادات وذلك لاتخاذه اساسا لفهم ماحدث فى اطاره . وتبين من دراسة كهذه — لن نخوض فى تفاصيلها فى المساحة القصيرة امامنا(٣) — انه منذ الأربعينيات (مع بداية الاتساع الكمى لهذا القطاع) تنافس على الزعامة السياسية للطلاب ممثلى اثنين من الأجنحة

القطبية العامة السياسية : « اليمين » الاسلامى و « اليسار » القومى العربى . تزعم الجناح الأول « الاخوان المسلمون » ، وكانوا من الشخصيات البارزة حتى استقرار الحكم الناصرى فى منتصف الخمسينيات . والى جانب هذه الحركة ظهرت حركات أخرى اعربت هى الأخرى عن رفضها « للثقافة الغربية » . ومع تأسيس الحكم الناصرى وتحول المسيحية القومية — العربية و « الاشتراكية العربية » الى نظام من انظمة الحكم ، تحولت الجامعات الى قلاع للاعراب عن التاييد والتضامن . والحقيقة ، ان الفترة من ١٩٥٤ — ١٩٦٨ كانت الفترة الوحيدة فى تاريخ مصر الحديثة التى تم اسكات الطلاب خلالها لاعتبارهم عنصرا يثير الغليان والهياج والاحتجاج والاضرابات والمظاهرات .

ولكى نفهم النشاط الذى مارسه الطلاب المصريون يجب الا نقف فقط على مشكلتهم كقطاع ، بل نقف ايضا على المشاكل العامة للمجتمع المصرى . وقد أشير فى مقدمة هذا الكتاب الى أن سكان وادى النيل بأغلبيتهم الساحقة هم — فى نفس الوقت وبدون تفريق — مصريون ، وعرب ، ومسلمون . واطارات الوعى هذه لا تستقر بانسجام داخل نفسية الفرد والجماعة . وباستثناء الفروق المبدئية الأيديولوجية بينهم ، نجدهم يشيرون أيضا الى اتجاهات عامة مختلفة متناقضة بخصوص حل مشاكل الدولة والمجتمع . وتستخدم الدوائر المصرية العليا — اساسا ايديولوجيا لحل المشكلات فى اطار السيادة الاقليمية . وفى مقابل ذلك نجد التأكيد على عنصر الوعى المصرى المتميز ، ينبثق من الاعتراف بانه لا يوجد فى مثل هذا الخلاص اى مخطط حقيقى . وتقترح الدائرة « المصرية » مواجهة مشاكل مصر فى الاطار الضيق لوادى النيل من خلال احتمال الربط بينها وبين تحالف المصالح مع الغرب . وقد حاول السادات — كما ذكرنا — أن يقود مصر فى الطريق الذى يؤكد على الطابع « المصرى » ، ولكنه لم يحظ بتأييد الشباب الجامعى. ويبدو ان هناك سببين اساسيين تحالفا لتكوين — تلك المعارضة . الأول ايديولوجى — عاطفى ، مرتبط بالبعد الثورى الذى تعرضه الدوائر فوق — المصرية . والثانى سبب عملى ، فمنذ اجيال حولت الجامعات المصرية الشباب المحلى الى هيكل من المثقفين لخدمة المنطقة كلها — مدرسون ، مهندسون ، اطباء وموظفون يمارسون اعمالهم فى ارجاء العالم العربى والاسلامى ، ومؤلفون للكتاب العربى ، الفيلم ، الصحيفة التى يتم توزيعها من مصر الى الشرق كله . ولذلك كان لطلاب الجامعات مصلحة مباشرة فى اقامة علاقات وطيدة بقدر المستطاع مع دول العالم العربى . وقد وجد جمهور الطلاب الذى عانى كثيرا من المشاكل الخاصة والعامة هذه ، فى الاحتجاج السياسى الخلاص والهدف . وبشكل متوقع ، ركز آماله على الخطط التى ابتعد عنها حكم السادات . وبالفعل ، مارس هذا الجمهور نشاطه بصفة عامة من خلال المعارضة ، واحيانا مارسه من خلال العنف ، لحكم السادات ، وذلك عندما برزت وسطه اتجاهات الى « اليسار » والقومية العربية « وخاصة حتى عام ١٩٧٧ » وللاسلام المتعصب « وخاصة منذ بدء السلام مع اسرائيل » .

وهناك حدثان رئيسيان خلال عهد السادات حددا ثلاث فترات فى تاريخ العلاقات بين نظام الحكم وبين جمهور الطلاب اولهما: حرب عيد الغفران وثانيهما: المفاوضات والتوقيع على اتفاق السلام مع اسرائيل . وقد بدأت الفترة الأولى (١٩٧١ — ١٩٧٣) عندما عرض النظام الحاكم منهاجه الجديد فى المجالات الداخلية واثاره على الجامعات والطلاب ، فتح ابواب الجامعات على مصراعيها امام الشباب المصرى الذى انهى التعليم الثانوى ، فتح جامعات فى المحافظات والأقاليم ، المبادرة وتشجيع الانفتاح السياسى داخل الجامعات وانتهت تلك الفترة برد فعل عنيف من جانب جمهور الطلاب لما ابداه السادات من تردد ازاء شن حرب مع اسرائيل وكذلك بمظاهرات فى القاهرة هددت الحكم بشكل ملموس . وبدأت الفترة الثانية بعد الحرب ، عندما اكتسب الحكم مكانة وثقة وسمح مرة ثانية بممارسة السياسة داخل الحرم الجامعى ولكن هذه المرة فرضت عليها الرقابة على أمل الحصول من جديد على تأييد « الغالبية الصامتة » من الطلاب ولكن اتضح خلال فترة قصيرة ان هذا الانفتاح بدلا من ان يعبىء الوسط السلبى اتاح للأقطاب المتطرفة القيادة والسيطرة . وقد قوى « اليسار » الطلابى حتى انه فى بداية عام ١٩٧٧ كان فى امكانه ان يتحكم من جديد فى قيادة الاضطرابات الخاصة برفع « اسعار المواد الغذائية » بالقاهرة . أما الفترة الثالثة فقد بدأت بعد التوقيع على اتفاق السلام ، عندما امتنع النظام الحاكم — مدفوعا بتجربة سابقة — عن مبادرات للانفتاح داخل الجامعات . ومع ذلك ، لم يفقد السادات امله فى تعبئة طلاب مؤسسات التعليم العالى فى مرحلة متأخرة جدا ، واهتم بتنظيم اطارات من الاتحادات لسلك التدريس والطلاب ، بغرض تحويل الجامعات الى اطارات شبه مستقلة اداريا وليست مستقلة سياسيا. وعلى اى حال ، انتقلت المبادرة فى العلاقات الى الطلاب ، وذلك من خلال تغيير جذرى فى الأساس : انتقال من نشاط سياسى فى ظل شعارات « اليسار » والعربية الى نشاط سياسى باسم الاسلام ، وانتقال مقابل لمراكز التنظيمات والاحتجاجات من الجامعات الرئيسية بالقاهرة الى الجامعات الموجودة فى الأقاليم . وتميزت تلك المرحلة بظهور زعامة طلابية سرية ذات قدرة على التنفيذ ، وبانفجارات متكررة لأعمال العنف المعارضة . وانتهت — من وجهة نظرنا فقط — مع اغتيال السادات .

(أ) الفترة الأولى — حتى حرب عيد الغفران(٤) :

فتح ابواب الجامعات :

اتسمت فترة بداية السبعينيات بزيادة لا مثيل لها فى عدد الطلاب فى مصر . فقد تضاعفت بالفعل خلال الفترة القصيرة بين السنة الدراسية ١٩٦٩/١٩٧٠ . والسنة الدراسية ١٩٧٣ — ١٩٧٤(٥) .

وبلغت الأعداد المسجلة : عام ١٩٦٧/١٩٦٨ حوالى « ١٤١ر٠٠٠ »، وفى عام ١٩٦٨/١٩٦٩ بلغت ١٤٢ر٩٧٥ وفى ١٩٦٩/١٩٧٠ بلغت ١٦١ر٥١٧»،

وخلال عام ١٩٧٠/١٩٧١ بلغت ١٧٧٫٩٥٥ ، وعام ١٩٧١/١٩٧٢ كانت ١٩٦٫٠٧٤ ، وفى ١٩٧٣/١٩٧٤ بلغت ٣٣٤٫٠٠٠ ، بمعنى ان النمو فى عدد الطلاب كان بنسبة ١٤٪ سنويا تقريبا . وفى عام ١٩٧٦ قدر عدد الطلاب بحوالى ٤٠٠٫٠٠٠(٦) ، ومذ ذلك الحين — وبسبب ظروف يتم تفصيلها أثناء الحديث — توقف معدل الزيادة .

ومن العناصر الهامة فى اساس هذا النمو تلك الحقيقة القائلة بأن الاقتصاد المصرى غير مهيىء لأن يستوعب دوائر العمل نسبة كبيرة من خريجى المرحلة الثانوية . عندئذ ، واجه نظام الحكم مشكلة البطالة من جانب خريجى التعليم الثانوى عن طريق فتح ابواب التعليم العالى امامهم .

ولكن الى جانب هذا السبب هناك سبب آخر رئيسى لهذا النمو . يتعلق بالمبادرة التى اتخذها السادات فور توليه السلطة ففى خلال عهد عبد الناصر قبل فى التعليم العالى حوالى ٥٠٪ من خريجى الثانوى . وفى بداية عام ١٩٧١ أصدر السادات تعليماته باتاحة الفرصة لكل خريج ثانوى لأن يقبل فى الجامعة(٧) . وهذا الاجراء ابرز اختلافا أساسيا بينه وبين سلفه .

فقد اعتبر عبد الناصر الجامعات — مثلا — اطارا لتأهيل وتعليم الصفوة من بين « الكادرات » والمثقفين ، التى من الممكن ان تصبح طلائع للثورة العربية الشاملة ، فتحول الطلبة فى عهده الى ابناء يتولاهم الحكم بالرعاية ، وبالرغم من ازدياد اعدادهم ظل هذا الأساس بعدا اختياريا واضحا لعملية قبولهم فى الجامعات . ففى عام ١٩٦٦ ، على سبيل المثال ، كان ٨٥٫٥٪ من طلاب جامعة القاهرة من ابناء الطبقة المتوسطة والفنية و ١١٫٤٪ فقط من ابناء العاملين والفلاحين و (٣٫١ غير محددين)(٨) .

اما السادات ففى مقابل ذلك ، اعتبر الجامعات (قبل أن يصاب بخيبة الأمل منها ، قرب نهاية هذا العقد) اطارا لتطوير وتنظيم الشباب المصرى كله ، وبالفعل قام بفتح الابواب أمام الطبقات الفقيرة ، وسكان المحافظات والقرى النائية .

وبعد صدور تعليمات السادات بدأ يحظى بالتعليم العالى ايضا الحاصلون على شهادة الثانوية بمتوسط ٥٠ درجة . وبناء على النظام الذى طبقه مكتب التنسيق المنشىء عام ١٩٧١ ، قبل فى (المرحلة الأولى) — مع بداية الصيف — الحاصلون على متوسط اكثر من ٦٨ فى العلوم ، واكثر من ٦٢ فى الآداب . وكان من حق هؤلاء دخول احدى الجامعات الرئيسية والكليات المرغوب فيها . (فمن يريدون دراسة الطب مطالبون بالحصول على شهادة الثانوية العامة بمتوسط درجات ٩٨٪ كذلك الهندسة تطلبت متوسطا عاليا جدا) . وقبل فى « المرحلة الثانية » الحاصلون على متوسط اكبر من ٥٨ فى العلوم ، ٥٥ فى الآداب . وقد حول هؤلاء للأماكن القليلة

التى بقيت فى الجامعات وكذلك فى المعاهد العليا . وقبلت « المعاهد » فى « المرحلة الثالثة » درجات تزيد عن المتوسط وهو ٥٠٪ (٩) . وفى عام ١٩٧٧ قبل الطلاب على اربع « مراحل » . وبهذه الطريقة اصبح كل خريجى الثانوى تقريبا طلبة فى الجامعات . وفى عام ١٩٧٥ قبل فى التعليم العالى ١١٩٫٦٤٤ طالب من بين ١٢١٫٨٥٦ من الحاصلين على شهادة الثانوية (اكثر من ٩٨٪) . وفى عام ١٩٧٦ أعلن وزير التعليم حينئذ أن ٦٠٪ من خريجى الثانوية سوف يقبلوا فى الجامعات « والباقى يمكن قبولهم فى الكليات العسكرية ، « والمعاهد المتوسطة والمعاهد الخاصة » : وهكذا يصبح هناك أماكن لكل الحاصلين على شهادة الثانوية الذين يبلغ عددهم ١٠٧٫٠٠٠ » ان الفيضان السنوى الكبير الذى يفيض على الجامعات المصرية .. الآلاف والآلاف من الطلاب الجدد الذين يبحثون عن الطريق اليها » — قد ادى الى حدوث تغيير كمى ايضا بالنسبة للمؤسسات الجامعية . وبالفعل فى عام ١٩٧٢ بلغ عدد الكليات الجامعية والمعاهد العليا فى مصر ١٦٥ ، ١٨٥ فى عام ١٩٧٦ ، وبالقرب من عام ١٩٧٨ بلغ ٢١٠ كليات ومعاهد . وبالرغم من محاولة بناء اساس بحجم يتناسب والزيادة فى عدد الطلاب ادى الكم الى انخفاض الكيف . وظلت البيانات الخاصة بهذا الموضوع واضحة وجلية الى ان تكون الانطباع بأن النظام الحاكم كان يعلم بأنه يتسبب فى ضعف مستوى التعليم العالى فى مصر (المنخفض من بدايته) . فعلى سبيل المثال ، ووفقا لما ورد فى الدراسة التى اجرتها مجلة روز اليوسف عام ١٩٧٧ ، بلغ متوسط عدد الطلاب فى بعض الكليات ٦٦٦ لكل محاضر . وفى العام نفسه ، كانت جامعة الاسكندرية التى تأسست عام ١٩٤٢ لم تكمل بعد بناء اكثر من ٧٩٪ من المبانى التى خططت لها .

وكانت الدراسة تجرى فى قاعات ضخمة مدرجة « مدرج » وكان الطلاب بها — بناء على شهادة محاضر فى الطب ، والطب هو المجال الذى يحظى التعليم فيه برعاية كبيرة من السلطة — كان الطلاب لا يرون ولا يسمعون وبالتالى فهم لا يتعلمون شيئا(١٠) وكانت كليات العلوم ، المفضلة من جانب الطلاب والتى تحظى برعاية من جانب الحكم (على حساب كليات الآداب) ، تنقصها المعامل والأجهزة المناسبة(١١) وساد كل الجامعات ومعاهد التعليم العليا نقص خطير فى كتب التعليم الجيدة ، بينما تكدس فى الوقت نفسه فيض من مواد التسلية ، غير الدقيقة ومرتفعة الثمن ، فى اكشاك المكتبات . واصبح مستوى التعليم والبحث فى الجامعات الرئيسية المصرية — وبناء على شهادة من يعنيهم الأمر — فى هبوط مستمر « وتخلف ٣٠ عاما » . « وغرق » الطلاب فى طى النسيان الذى ساد القاعات الضخمة ، بينما انشغل مدرسوهم بالأعمال الجارية من الاشراف عليهم وعلى اختباراتهم . هذا وعلى سبيل المثال ، ذكر محاضر فى البيولوجيا بجامعة الاسكندرية أنه كان عليه تصحيح حوالى ٤٫٠٠٠ ورقة اختبار سنويا ، فالطالب المصرى فى السبعينيات كان ينتمى ، اذن ، الى جهاز اكاديمى ركز عليه ك « كم » وتجاهله كفرد . وكان المعيار الاكاديمى المطلوب هو اجتياز الاختبارات التى تعقد كل سنتين ويتم تصحيحها بطريقة سطحية ، وهى بالضرورة

« امتحانات للأغبياء » تضر بالممتازين منهم وتتجه نحو المتوسط والاقل منه .

وازاء الزيادة الكمية لقطاع الطلاب ، ومن خلاف التكيف مع مستواهم الأكاديمى ، بادر النظام الحاكم — ووفقا لمبادىء سياسته — بنقل النظام الجامعى الى المحافظات وجميع المناطق فى مصر . وبالفعل انصب اهتمام النظام الحاكم على نقل مركز الثقل الكمى فى التعليم العالى من العاصمة الى الاقاليم ، الى جامعات مثل اسيوط ، الزقازيق ، حلوان ، طنطا ، المنصورة ، المنوفية ، المنيا « وجامعة القناة » (وقد افتتحت الجامعات الثلاث الأخيرة عام ١٩٧٧) . وفى عام ١٩٧٧ أوصى المجلس القومى للتعليم — ووفقا لتعليمات الرئاسة — بزيادة فورية لعدد الجامعات الى ١٨ وكذلك ٧ جامعات اخرى خلال سنوات قليلة ، بغرض الوصول الى ان تصبح هناك جامعة فى كل منطقة يتراوح عدد سكانها بين ١ر٥ الى ٢ر٥ مليون نسمة . هذه الخطة الجديدة — كما وصف احد المخططين(١٢) « من المنتظر ان يتم تنفيذها حتى عام ١٩٩٠ ، وتعتمد فى اساسها على توزيع الجامعات القائمة وتلك التى ستقام فى المستقبل ، فى انحاء مصر بما يتناسب والتجمعات السكانية فى كل منطقة .. وكان تركز الجامعات فى المدن الكبرى ، سببا فى هرب القوى البشرية ذات المستوى الثقافى المرتفع من المناطق الريفية » .

وقد نبعت هذه السياسة من اعتبارات سياسية داخلية ولم تنبع فقط من القلق ازاء « هرب العقول » . وظلت جامعات الاقاليم طوال سنوات السبعينيات سلبية من الناحية السياسية وفى مقابل ذلك قام جمهور الطلاب فى القاهرة والاسكندرية باثبات وجوده من جديد — بعد سباته فى عهد عبد الناصر — كجمهور معارض ثائر ونشيط . ونبع نشاطه هذا من تفاقم المشاكل الطلابية والطبقية ، ومن تزايد الموضوعات التى تتطلب رد فعل سياسى ، ومن التخلص من صورة عبد الناصر الزعامية . وكذلك تحولت جامعات القاهرة والاسكندرية خلال تلك السنوات الى تجمعات كبيرة للشباب (قدر عدد الطلاب فى القاهرة عام ١٩٧٧ بحوالى ١٥٠ر٠٠٠) تكون بداخلها وبشكل طبيعى « غالبية صامتة » تنتظر من يقودها وكان — ولا زال — السؤال الحساس بالنسبة للمسألة السياسية الطلابية هو : من الذى سيقوم بهذه المهمة ؟

السادات يواجه « التنظيمات الصغيرة المنظمة » و « الغالبية الصامتة » :

عندما تولى السادات الحكم فى سبتمبر ١٩٧٠ ورث عن سلفه جمهورا من الطلاب اثبت مقدرته على العمل فى الميدان السياسى . وقد انتهى العهد الناصرى من وجهة نظر الطلاب المصريين — والذى تميز كما قلنا بالسلبية السياسية — مع بداية ١٩٦٨ . وقد اظهر نشوب الاضطرابات والمظاهرات التى حدثت فى فبراير ونوفمبر من نفس العام ، أنه فى حالة المهانة الوطنية والأزمة الصعبة من شأن الطلبة مرة أخرى وكما حدث فى عهد ما قبل عبد الناصر ان يجدوا لأنفسهم زعامة لكى ينتظموا ويستخدموا هذا السلاح الفعال . وقد تركت الاضطرابات التى قام بها الطلاب عام ١٩٦٨ على العام

نفسه طابع النظام السياسى ونشبت بدون شك منافسة بين العناصر التى حثت عبد الناصر للدخول فى « حرب الاستنزاف » مع اسرائيل . ومع ذلك نجح عبد الناصر فى اعادة الهدوء الى الجامعات ، ومرت السنوات ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ بدون اضطرابات ملموسة من جانب الطلاب . ويبدو انه الى جانب القدرة على قمع المظاهرات باتخاذ اجراءات متشددة ، نجح عبد الناصر فى الاستمرار واستغلال جزء من العناصر الطلابية التى منعت من قيام اى تنظيمات معارضة لحكمه بين الطلاب والمقصود بذلك جهاز متشعب جدا من الموالين الذين شغلوا معظم المناصب القيادية ، والى جانبهم ايضا شبكة من رجال الأمن ، والوشاة ، وما شابههم من الذين سيطروا على الجامعات . وقد شكل هذا الهيكل من الموالين بالجامعات ، وكان يحركه ما سمى باللغة السياسية المصرية « مراكز القوى » (بمعنى ، شخصيات فى طاقم الحكم الناصرى قاموا بتشغيل انظمة سلطة من هذا القبيل بين القطاعات المختلفة التى تكونت فى الجامعات طوال عهد حكم عبد الناصر)

وفى مقابل تشكيل « مراكز القوى » ، خلت الهياكل الطلابية الرسمية ، اى الاتحادات الطلابية من اى مضمون سياسى والى جانبهم ، وبصفة عامة بالتعاون مع اعضاء وأفراد « مراكز القوى » ، عمل فى العهد الناصرى زعماء من الطلاب الذين تعاطفوا مع الاتجاهات الأيديولوجية للحكم . ان سياسة « الانفتاح » التى اتبعها النظام الجديد والاتجاه الدولى الجديد قد وضع هذه الزعامة فى عهد السادات كمعارضة فى يسار الخريطة السياسية .

وفى طريقه لوضع حكم حازم له ، وتنفيذ منهاجه فى مجالات مختلفة ، كان السادات يتطلع الى القضاء على « مراكز القوى » للنظام السابق واقامة مؤسسات سياسية مخلصة له تحت شعار « دولة المؤسسات » . ويبدو ان الطريق الى ذلك فى المجال الطلابى كان سهلا ، يجب ربط « الغالبية الصامتة » بتأييد الحكم وتنظيمها ، من اجل اضعاف « التنظيمات الصغيرة » من اليسار واليمين . وكانت فكرة احياء اتحادات الطلاب هى الوسيلة التى بدت طبيعية (ومؤخرا : استغلال الطلاب فى نطاق الاحزاب) من خلال خلق جو من الاباحية السياسية الخاضعة للمراقبة . علاوة على ذلك ، وخلال هذه المحاولة كان من شأن النظام الحاكم ان يدرك بأن ترك الحبل على الغارب فى الجامعات لا يضمن انتصار النظام على اليسار — أو فى بعض الأحيان « اليمين » الطلابى — فى الصراع على كسب عطف « الغالبية الصامتة » وتحريكها .

١٩٧١ : محاولة لاضفاء الطابع السياسى على « الغالبية الصامتة »

فى العهد الناصرى اجتازت اتحادات الطلاب عملية تطهير سياسى . وبصفة عامة قوبلت بعدم ثقة الجمهور الذى كان من المزمع أن تخدمه ووفقا للتكوين الداخلى بها كان من المنتظر لها الاهتمام بصفة خاصة بموضوعات غير سياسية . وتكون الاتحاد داخل اى جامعة او مؤسسة للتعليم العالى من ٦ لجان (للفنون ، للسياحة ، السفريات ، للرياضة ،

للاجتماعات ولجنة للنشاط التربوى السياسى) التى اطلق عليها بسبب طبيعة نشاطها اسم « اتحادات الرحلات » . وبالاضافة الى توجيهها من قبل السلطات فى اتجاهات غير سياسية ، زاد ايضا الاشراف الداخلى الجامعى عليهم ، عين على كل لجنة طلابية « مشرف » (رائد) من بين المحاضرين ، من قبل العميد او مجلس الجامعة . وكان محظورا على الطلاب عقد اى اجتماع فى حالة غياب الرائد كما كانت قراراتهم تحتاج لموافقته : « واذا اعترض طالب على كلام الرائد ــ كما ذكر نائب رئيس الاتحاد العام للطلبة ــ كان يعرض نفسه للمشاكل حيث ان الرائد يعتبر محاضرا » ، ومن المؤكد انه متصل بأصحاب السلطة الحقيقيين داخل الجامعات ــ أفراد الأجهزة ، الادارية التى تشغلها وتحركها « مراكز القوى » . وفى احدى الخطب (١٣) التى القاها السادات وصف الوضع السياسى بالجامعات خلال العهد الناصرى بأنه يتسم بالفساد ، الارهاب والعنف . وقد وصلت الدولة الى حد افساد الاخلاق بالسماح لهذه الزمرة من الطلاب بعمل ذلك (اى السيطرة بالطرق الارهابية والتحريض على جمهور الطلاب) . وقد عملت مراكز القوى على افساد تلك الجماعات الطلابية » .

وقام السادات خلال العام الأول من حكمه بجهد واضح لارضاء جمهور الطلاب وذلك بتلبية جزء من مطالبهم العامة . فبالاضافة الى الاجراء الهام ، الذى ذكرناه سالفا ، من تخفيف شروط القبول بالجامعات والمعاهد ، اهتم نظام الحكم بأمور مثل تشغيل الطلاب خلال الأجازات الصيفية ، ومساعدتهم فى الاسكان ، وفى بدل السفر ، والقروض وما شابه ذلك(١٤) . ومن المجالات الأخرى التى حظيت بالاهتمام زيادة معدلات التجنيد للجيش بين خريجى الجامعات ، وقد استهدفت هذه الزيادة اولا وقبل كل شىء تعزيز قوة مصر العسكرية ، ولكنها كانت فى الوقت نفسه اجراءا يحول دون وجود البطالة بين خريجى التعليم العالى . وقد اتخذ هذا الاجراء ايضا فى عهد عبد الناصر ، عقب حرب الأيام الستة . ومع بداية عام ١٩٧٢ قدرت نسبة الذين تم تجنيدهم من الخريجين بحوالى ٨٠٪ . وطوال عام ١٩٧١ شجع النظام الحاكم وبصورة واضحة النشاط الذى استهدف زيادة الشعور بالاستعداد الوطنى لدى الطلاب ، ويتم ذلك بصفة خاصة بواسطة زيادة الدورات العسكرية التى كانت تعطى للطلاب ، وتدريبهم فيما يتعلق بالدفاع الوطنى ، وارسالهم الى « معسكرات عمل بالجبهة » ، وتنظيم زيارات جماعية من الطلاب الى منطقة القناة ، وتشجيع المراسلات المنظمة مع الجنود فى الجبهة وما شابه ذلك . والصلة التى تكونت نتيجة لذلك بين قطاع الطلاب وفئة صغار الضباط بالجيش ، والأهمية الكبيرة التى حظى بها خريجو الجامعات بين فئة صغار الضباط (ك « ضباط الاحتياط ») وكذلك بين ذوى المستويات والرتب الأخرى فى الوحدات المختلفة ، قد زاد الى حد كبير من اهمية الرغبة فى جذب جمهور الطلاب لتأييد النظام الحاكم ، ان انتخابات الاتحادات الطلابية التى اجريت فى ارجاء مصر فى بداية مارس ١٩٧١ ، كانت ولا تزال تشبه تلك التى اجريت فى عهد عبد الناصر ، واتضح خلالها ضعف الاطارات والسلبية التى ابدتها « الغالبية الصامتة »

من الطلاب . وكان عدد المرشحين الذين رشحوا انفسهم للجان المختلفة فى الاتحادات اقل ــ بنسبة واضحة ــ من العام السابق ، واتسمت الشعارات التى رفعها اولئك الذين ابدوا اهتماما بمراكز القيادة فى الاتحادات تتناول موضوعات غير سياسية : تنظيم الرحلات والندوات وما شابه ذلك . ومرت الانتخابات فى هدوء مثالى واشترك فيها عدد قليل من الطلاب وتناولتها الصحف بدرجة معينة من الفكاهة الساخرة .

وعلى هذا الأساس استعد السادات لمعركة سياسية لكسب عطف الغالبية الطلابية .

وفى مايو ١٩٧١ وبعد ان ابعد السادات عن المسرح السياسى البارزين من بين معارضيه من اليسار ومن « مراكز القوى » ، قدم فى يوليو من نفس العام خطته الخاصة للتنمية الوطنية وقد اتسمت بابراز مركزية الوعى المصرى واتساع نطاق الانفتاح الاقتصادى والاجتماعى . ووفقا لذلك تمت الموافقة على قانون جديد يحدد صلاحيات مجلس الأمة ، ويغطى ضمانات لحرية الفرد ويؤكد على استقلال جهاز القضاء . وقد خصص القانون لجمهور الطلاب مكانا هاما فى اطار الانتقال المخطط من نظام « مراكز القوى » الى نظام « دولة المؤسسات » .

وقرب الاجازة الصيفية لعام ١٩٧١ تم اعداد « برامج سياسية » لشباب الجامعات والمعاهد ركزت على الاهتمام بمجالات ثلاثة :

١ ــ مشكلة الشباب واعداده على المدى الطويل .

٢ ــ مشكلة النشاط السياسى الداخلى فى مصر .

٣ ــ الوضع فى السياسة الخارجية وفى العالم .

واكد الرئيس السادات خلال اللقاء الذى اجراه فى بداية اغسطس ١٩٧١ مع « زعماء الطلاب » على اهمية الدور الذى يقوم به الطلاب « حيث أنهم هم الجيل الجديد الذى سيحمل مسئولية الزعامة » . وطالب السادات فى خطابه برفع رقابة المدرسين عن لجان الطلاب واكد على ان « مهمة قوات الأمن سوف تقتصر على الحفاظ على الأمن داخل الجامعات »، وانهم « لن يتدخلوا فى النشاط الذى يمارسه الطلاب »(١٥) وبالفعل الغى السادات « الحرس الجامعى(١٦) » الذى كان بدون شك أحد تجمعات الموالين لـ « مراكز القوى » . كما تم خلال عام ١٩٧١ حل « التنظيم السرى » التابع للاتحاد الاشتراكى العربى الذى استخدمه الطلاب اليساريون والناصريون اطارا تنظيميا لهم وكانت تحركه « مراكز القوى » . وهكذا جرت انتخابات اتحاد الطلبة فى ديسمبر ١٩٧١ وللمرة الأولى بدون رقابة من « الحرس الجامعى » . واستمرارا للسياسة التى شجعها السادات ،

جريت الانتخابات فى جو مختلف تماما عن ذلك الذى ميز الانتخابات التى اجريت قبل ذلك بتسعة اشهر فقد رشح ١٢٫٣٤٥ طالبا انفسهم للانتخابات .

وكانت حرب المنشورات والملصقات — حسب ما نشرته جريدة الجمهورية(١٧) — على اشدها داخل الجامعات ومعاهد التعليم العالى . وتركز التجديد فى معركة الانتخابات هذا العام فى ان بعض المرشحين كانوا ينادون بالشعارات السياسية واصبحت المعركة القادمة ضد اسرائيل ، والنقاش حول تسويات السلام ، اجراءات الدفاع الوطنى التى يجب اتخاذها ، واجراء تدريبات عسكرية فى الكليات — اصبحت جزءا من برنامج المرشحين للانتخابات . وقد جذبت هذه الحملة السياسية اليها الكثير من الناخبين وزاد عدد المرشحين بنسبة ٧٥٪ عن العام السابق . ويدل هذا الامر ، على أن الطلاب لديهم رغبة شديدة فى اجراء تغييرات فى الوضع وفى القيام بنشاط اكبر عن طريق تنظيم لجنة طلاب لخدمة الجبهة ، وايجاد حل للمهاجرين من مدن القناة ، وتخفيض سعر الكتب الدراسية وغيرها . وتم تعبئة « الغالبية الصامتة » من الطلاب للعمل السياسى من اجل النظام الحاكم بالتضافر مع سياسة « السنة الحاسمة » التى اعلنها السادات عام ١٩٧١ . وقد زاد النظام الحاكم آمال الطلاب فى مجال الكرامة الوطنية ، وبدا وكانه قد حقق مكسبا على المدى القصير جدا ، وقد اشاد المقال الطويل الذى نشرته الجمهورية بعد الانتخابات بحوالى شهر ، « فيما أشاد » بالروح الجديدة التى سادت الجامعات كدليل على سلامة الشباب والنظام الحاكم(١٨) . وبعد نشر المقال بثلاثة أيام « ومقالات اخرى مماثلة » بدأت فى مصر اضطرابات للطلاب تعد من اخطر الاضطرابات فى تاريخها .

« الحركة الطلابية » — تمرد عام فى موضوع الكرامة الوطنية :

استمرت الاضطرابات التى قام بها الطلاب فى يناير ١٩٧٢ — ١١ يوما ونالت اهتماما واسع النطاق فى الصحافة العالمية (وتجاهلا شبه تام من جانب الصحافة المحلية(١٩)) . وفى الثالث عشر من يناير ١٩٧٢ ، ألقى السادات خطابا برر فيه حقيقة انه لم يدخل فى حرب ضد اسرائيل حتى نهاية « السنة الحاسمة » حيث ان « الحرب الهندية — الباكستانية خلقت غموضا فى النظام الدولى ، حالت دون اتخاذ قرار بشأن الحرب مع اسرائيل » . وبعد الخطاب بيومين وبالتحديد فى — ١٥ يناير — عقد الطلاب اجتماعا شعبيا بجامعة القاهرة كانت بدايته « كما حدث عام ١٩٦٨ » فى قاعات كلية الهندسة . وقاد هذا الاجتماع اعضاء «رابطة تأييد الثورة الفلسطينية» (التى شكلت فى نوفمبر ١٩٧١) ، وكان مقرها فى نفس الكلية . وقد طالب المشتركون فى الاجتماع بتغييرات بعيدة المدى فى السياسة التى يتبعها النظام الحاكم بالنسبة للقضايا الداخلية والخارجية . وانتقلت تلك الموجة من جامعة القاهرة الى جامعات عين شمس والأزهر وبدأت سلسلة من المظاهرات تحول السادات خلالها الى موضع للسخرية المريرة فى اللافتات

والرسوم الكاريكاتيرية ومجلات الحائط وفى ختام الاجتماع الذى عقد فى جامعة القاهرة ، استخدم زعماء المتظاهرين فى ١٩ يناير اسلوبا واضحا للتعبير عن مطالبهم ، بروح قومية — عربية « يسارية » ناصرية . وقد تضمنت مطالبهم مثلا : رفض اى حل سياسى لأزمة الشرق الأوسط ، تراجع مصر عن الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ، التأييد الكامل للمنظمات الفلسطينية ، تأميم الشركات الأمريكية التى تعمل فى مصر ، انتهاج اقتصاد حرب يحدد الأجور ، الحد من اتساع نطاق السياحة ، وابعاد الاقتصاد المصرى عن « السوق الراسمالية الدولية » . وكان هناك مطلب آخر وهو ان يحضر السادات بنفسه فورا الى الحرم الجامعى بجامعة القاهرة لكى يشرح لهم السياسة التى ينتهجها .

وقد استجاب السادات لبعض — مطالب الطلاب ، فقد أعلنت حكومته ، فيما اعلنت ، عن سياسة التقشف فى مصر وعن توجيه الطلاب الراغبين فى الحصول على تدريبات عسكرية الى مكاتب التجنيد (ولكن لفترة لا تقل عن ستة أشهر . وطالب الطلاب باجراء « تدريبات جادة » لمدة شهرين) ولكن السادات رفض مطلبهم بالحضور والالتقاء بهم فى جامعة القاهرة . فهو يعلم جيدا ، من قراءة مطالبهم ومن حقيقة مركزية كلية الهندسة ، ان له مصلحة فى الصراع مع الناصريين واليساريين . فقرر السادات ان يتجاهلهم وان يجعلهم يخسرون المعركة ، وفى جو الاحباط العام بالنسبة للكرامة الوطنية ، انتصرت عليه دوائر المعارضة فى الصراع حول تأييد الغالبية الطلابية الصامتة . وهذا الاحباط الذى أصاب الطلاب — رأى كل المراقبين حينئذ ان هذا الاحباط قد عكس احباط الغالبية من هذا الجمهور — عبر عنه طالب مصرى فى نفس الأسبوع فى حديث مع الصحفيين .

« بعد اكثر من اربع سنوات من التجارب العسكرية والسياسية الفاشلة التى بداها الرئيس الراحل عبد الناصر ومن بعده السادات ، رجعنا الى نفس النقطة التى لا مخرج منها ولا حل لها . لقد نفد صبرنا . وبلغ الاحساس بالمرارة والاحباط واليأس ، الذى تغلغل فى كل مكان الندوة عندما انقضى كذلك « عام الحسم » دون ان يحدث شىء . وفى بداية عام ١٩٧٢ يبدو لنا الموقف تقريبا هكذا : لسنا قادرين على الوصول الى حل والى تغيير الوضع القائم بالأسلوب العسكرى ولم يتمخض عن شىء كل المحاولات السياسية المتواصلة ، ومن بينها الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولات اخرى . وقد ادركنا بالاضافة الى ذلك ، ان الخلاص والنجاة لن يأتيا من قبل الاتحاد السوفيتى وان كل ما ترغب فيه هو السيطرة أكثر واكثر على بلادنا . فنحن غير قادرون على احتمال ذلك . ويستنتج من ذلك اذن ان قلب الأمة العربية المصرية النابض قد توقف عن النبض ان ما نريده هو ايجاد حل ، وتقدم ما ، وازالة الجمود ، وتغيير الوضع . من هنا جاءت نداءاتنا للحرب والتى تعنى الحل ، وهذا افضل من الجلوس بلا عمل وننفجر من الاحباط والخزى » . ولم تكن الاضطرابات التى تطورت فى الأيام الخمسة التالية للاجتماع الذى جرى فى جامعة القاهرة ، اضطرابات قام بها اليسار

المنظم فقط ، ولكنها اضطرابات تلقائية من جانب قاعدة الطلاب بايحاء منه . وكان الكثيرون فى مصر ايضا يطلقون عليها اسم « الحركة الطلابية » او « حركة الطلبة » . وكمظهر من مظاهر الديمقراطية السليمة عبر احد المراقبين الغربيين عن انطباعه بأن اضرابات الطلاب فى مصر كانت حادثا غريبا ، حسب المعايير المتفق عليها فى كل دولة . لقد رايت تمردات واضطرابات على جانبى خط الاستواء وعلى جانبى الستار الحديدى ، ولكن لم ار على الاطلاق مظاهرات صادقة بهذه الدرجة وتلقائية مثلما رايت فى القاهرة . ولم يكن هناك اى اثر لأولئك الأعضاء وقادة التجمع الذين يقومون باعمال شغب محسوبة او بتلك الأعمال التى يخرج منها المتطرفون السياسيون بفائدة « والصحيح هو ان اليسار قد أعطى الاشارة وانه اثناء الأحداث حاولت بعض الدوائر اليمينية واليسارية توجيهها الوجهة التى يرغبونها . ومما لا شك فيه ان الاجماع الواضح والشعارات السائدة كانت تتعلق بموضوع الحرب مع اسرائيل .

وقد ايد الجميع ذلك وعلى هذا قاموا بالاضطرابات . « لقد كانت الدوافع واضحة اكثر من الأساليب التى اتبعوها . فالطلبة يريدون محاربة اسرائيل أو تفسيرا يبرر عدم البدء فى الحرب(٢٠) .

وكان رد الفعل الأول من جانب السادات فور بدء الاضطرابات هو محاولة التجاهل بأمل التقليل من اهمية الحدث وقد رفض الرئيس الاعتراف بذلك والاعتراف بأنه احتجاج من جانب القاعدة الطلابية ، وبأن هذا الاتفاق المعارض كان من انجازات اليسار ، وكان يميل الى اعتبار الاضطرابات عملا من نتاج اقلية متطرفة . غير انه فى ليلة الرابع والعشرين من يناير ، وفى الوقت الذى بدا فيه ان الأحداث تجاوزت الذروة وأن الطلاب تحت زعامة شخصيات اكثر اعتدالا ، بداوا يبحثون عن مخرج كريم من المواجهة ، حدث فجاة تحول هام . وعلى حد قول صحفى فرنسى ، أجرى لقاء مفاجىء فى استراحة السادات .

« ظل الجنرال صادق ، وزير الحربية ٤٨ ساعة فى جبهة قناة السويس . لقد عاد من جولته ومعه اخبار تدعو للقلق فلم يعد هناك اى شىء يسير على ما يرام داخل القيادة العامة وفى قيادات الوحدات . فكان من المستحيل الاعتماد على اى من هذه الوحدات . فالجيش — الذى يتكون الجزء الأكبر منه من تلاميذ (اكثر من ٧٠٫٠٠٠) اجتذبته حركة الاحتجاج . كذلك الحال لدى الضباط الشبان والوحدات الممتازة . فهناك خوف من أن تسود الجيش حالة من الفوضى ، وقد كان الجيش حتى ذلك الحين هو القوة الوحيدة المنظمة فى الدولة ، وهو الذى رجح الكفة فى حالات خطيرة(٢١) .

وقرر السادات حينئذ — تحت ضغط قادة الجيش — استخدام القوة قبل فوات الأوان . وعند الفجر أمر باقتحام الجامعة ، واعتقال زعماء

المتظاهرين وتقديم موعد اغلاق مؤسسات التعليم العالى . ورد الطلاب على هذه الاعتقالات باضطرابات خطيرة قاموا بها فى ٢٥ يناير ، وذلك بخروجهم من الحرم الجامعى الى الشوارع . ولكنهم قوبلوا فى هذه المرة بشرطة متشددة وصلبة . وقبل حلول الليل هدات قوات الأمن . وفى ٢٦ يناير هدات القاهرة . وقدم موعد اجازة نصف السنة وظل بضع عشرات من المتظاهرين فى المعتقل .

الدروس التى استفادها السادات من « حركة الطلاب »

تنظيم « اليسـار » الطلابى

يبدو من الصورة العامة فى ١٩٨٢ أن احداث يناير ١٩٧٢ كانت الحدث الهام ذا الدروس العديدة جدا فى تاريخ العلاقات بين السادات وجمهور الطلاب ، وتعتبر درسا مفيدا بالنسبة لموضوع الانفتاح السياسى . وقد ادرك السادات انه فى أوقات الأزمة الوطنية يكون للمعارضة المنظمة تاثير كبير على جماهير الطلاب وعلى العكس من الماضى نجد ان من شأن اى تمرد طلابى (بسبب تجنيد خريجى الجامعات) أن يمتد أيضا الى الجيش . بالاضافة الى ذلك شعر السادات باهانة شديدة على حد تعبيره ازاء حقيقة أنه بعد تجاوبه مع الطلبة مباشرة ، عندما وجد فيهم الجمهور الذى يحتمل ان يؤيد خطواته الليبرالية ، تلقى منهم اهانة شديدة جدا(٢٢) ولكن فضل السادات كما قلنا تجاهل حقيقة أن الغالبية العظمى من المراقبين ، وفى ذلك جزء من الصحافة المصرية — قد وصفوا أحداث ١٩٧٢ بأنها حركة طلاب عامة تلقائية(٢٣) . وكان من السهل عليه أن يعزو هذا الى ما كان بالفعل جزءا فقط من الحقيقة ، اى الى النشاط الذى قام به الشيوعيون واليساريون ، ورجال « مراكز القوى » « لقد فوجئت بما حدث ، اى بأن هذه كانت اقلية قامت بتحريض الطلاب . لم يكن هذا هو جمهور الطلاب وانما اقلية صغيرة تستغل جو الحرية والأمن وتصفية وسائل القمع الخاصة . فى عام ١٩٧١ منحوا حرية وديمقراطية .. وفى عام ١٩٧٢ اقاموا ما سمى بـ « لجنة الطلاب » نحن نعرف جيدا هذا الأسلوب ، انه أسلوب ماركسى(٢٤) .

وعلى اى حال ، ومنذ ذلك الحين وصاعدا بدأ السادات يتوخى الحذر الشديد فى كل ما يتصل بحرية التعبير عن الراى والتنظيمات السياسية للطلاب فى مصر . وبالفعل اعترف صراحة ، بانه بسبب قدرة بعض المتطرفين — امثال « العصابة » التى تواصل انتهاج سياسة « مراكز القوى » — على تحريك الأمور فان لم يحن الوقت ، بعد ، لممارسة الحرية الكاملة فى الجامعات . ومن الناحية الظاهرية استمر النظام الحاكم فى اتخاذ القرارات التى كان من شأنها أن تتيح للطلاب فرصة التنظيم والعمل بحرية نسبية . هذا وعلى سبيل المثال ، وفور هدوء الاضطرابات التى حدثت فى يناير ١٩٧٢ شكل الاتحاد الاشتراكى العربى لجانا لتقديم توصيات فى موضوعات شتى

مثل : « العلاقات بين التنظيم السياسى والاتحادات الطلابية » مستقبل النشاط السياسى فى الجامعات وما الى ذلك . ولكن لم يتحقق شىء بالفعل فى هذه المجالات . بل على العكس من ذلك : عاد النظام الحاكم الى الامساك بزمام الامور والحيلولة دون اضفاء الطابع السياسى على « الغالبية الصامتة » . وقد تحدث عن ذلك فيما بعد طالب مصرى ، من كلية الهندسة بالقاهرة ويقول : « ان غالبية اللجان التى شكلت لا تعمل تقريبا والقرارات الهامة التى اتخذتها هذه اللجان لم تخرج الى حيز التنفيذ » . ولذلك عاد الوضع السابق لنهاية عام ١٩٧١ الى ما كان عليه مرة اخرى : « اتحادات طلاب ضعيفة يتم انتخابها بواسطة اقلية ممن لهم حق الانتخاب ، تفرض عليها قيود سياسية وغير ديمقراطية(٢٥) » . ومع توقف الحياة السياسية الرسمية فى الجامعة من جديد ، ظلت الساحة خالية لليمين واليسار المنظم . ويواصل الطالب حديثه فيصف الوضع فى جامعة القاهرة قائلا : شكلت تنظيمات طلاب ، شبه حزبية وشبه قانونية وهى :

١ — « جماعة مؤيدى الثورة الفلسطينية » (يسار ماركسى) — وتكونت فى نوفمبر ١٩٧١ .

٢ — « جماعة الشباب الاسلامى » (تيار اسلامى) — وتكونت فى نوفمبر ١٩٧٢ .

٣ — « جماعة جواد حسنى » (يسار وسط) — تكونت فى ديسمبر ١٩٧٢ .

٤ — « جماعة مصر » (يسار ماركسى) — وتكونت فى يناير ١٩٧٣ .

٥ — « جماعة شباب مصر » (يمين وسط) — تكونت فى يناير ١٩٧٣ .

وخلال عام ١٩٧٢ كان تأثير الجماعات الطلابية المنظمة ، على الحياة السياسية ، خارج الجامعة ضعيفا جدا . وقد ردوا بالفعل اكثر من مرة على الاجراءات السياسية التى اتخذها النظام الحاكم (وهذا ، على سبيل المثال ، عقب طرد الخبراء السوفييت ادين السادات فى اجتماع شعبى طلابى فى جامعة عين شمس(٢٦) ، ولكن يبدو انهم قد تحولوا الى الدفاع عن انفسهم امام الاجراءات التى اتخذتها السلطات ضدهم . كما اظهروا نشاطا واسعا فى الصراعات الدائرة فى الجامعات بين التنظيمات المختلفة من اليمين واليسار : ففى اكتوبر ١٩٧٢ ، ومع بداية السنة الدراسية ، قام الطلاب اليساريون بمحاولة للسيطرة على الجامعات وفى نوفمبر من نفس العام حدثت صدامات خطيرة بين الطلاب اليساريين وبين هؤلاء المنظمين من قبل « الاخوان المسلمين » ، وكذلك باعضاء اليمين الوسط الذين انضموا فيما بعد الى « جماعة شباب مصر » وبين اليساريين جماعات « جواد حسنى » ، « مصر » و « مؤيدو الثورة الفلسطينية » . والانطباع السائد هنا هو ان

النظام الحاكم قد يشجع كثيرا اعضاء اليمين واعضاء « الاخوان المسلمين » — وهم فى الوقت نفسه لم يمثلوا قوة بين الطلاب — ضد الجماعات القوية من اليساريين وبمناسبة الذكرى السنوية لاضطرابات ١٩٧٢ بدات — بمبادرة من اليسار — سلسلة من الاحداث التى بلغت ذروتها بالقيام باضطرابات اعتصام ومظاهرات خارج الجامعة (٢ ، ٣ يناير ١٩٧٣) ، هوجم فيها السادات بشدة بسبب عدم دخوله الحرب . وقد رد النظام الحاكم بشدة مرة اخرى من خلال استخدام الشرطة وتقديم موعد اجازة نصف السنة .

وهكذا ، وازاء الاجراءات المتشددة التى اتخذها النظام لم يكن باستطاعة اليسار الطلابى ان يعمل بحرية بين « الغالبية الصامتة » . وتحول نشاطهم الاساسى طوال العام الى الاسلوب السرى الخاص بمجلات الحائط وقد اشارت جريدة الحياة فى مقال لها الى ان عدد مجلات الحائط اليومية فى الجامعات المصرية بلغ فى تلك الفترة نفسها ما يقرب من ١٠٠ مجلة حائط تقريبا(٢٧) وركزت تلك المجلات على مهاجمة السادات وحكمه باتخاذ شعارات مثل : « مصر لا تعتزم الحرب » ، او « السادات ومجموعة الانهزاميين — سياسة للتصفية الذاتية » وما شابه ذلك(٢٨) . وردا على ذلك اتخذ النظام الحاكم اجراءات قانونية(٢٩) ، واخرى اقل ذوقا ، واثبت ذلك جدواه ولم يتحقق ما خشيته الزعامة المصرية من ان تمتد حركة احتجاج طلابية الى الجيش والعمال ، او فى حالة تمرد شامل من جانب الطلاب يحتمل ان يستولى الجيش على السلطة . وحينئذ انتاب الطلاب المنظمين حالة من الحزن واضطروا للتخلى فى ذلك الوقت عن حلمهم بشأن اعادة تكوين «حركة طلاب» مثلما حدث فى فبراير ١٩٧٢ .

(ب) الفترة الثانية — من حرب يوم الغفران حتى مبادرة السلام :

١٩٧٤ — ١٩٧٥ : نجاح السادات بين « الغالبية الصامتة »

تمتع النظام الحاكم بعد حرب عيد الغفران بحوالى سنتين من الهدوء النسبى داخل الجامعات . فالسادات ، الذى كانت شخصيته الكئيبة أبعد من ان تأسر الشباب قبل ذلك مثل سلفه العظيم ، اصبح فى مقدوره الآن ان يثبت وجوده للطلاب وبعد ان شرح لهم مرارا وتكرارا الخطة الناجحة لحرب عيد الغفران قال لهم فى سخرية أن عليهم « دراسة تاريخ الحركة الطلابية جيدا وخاصة تاريخ السنوات الثلاث الأخيرة .. اود ان اقول لكم ان الوقت قد حان لكى تتحملوا المسئولية(٣٠) .

فى البداية ساد الجامعات جو من البهجة :

الحقيقة هى — كما كتب نائب رئيس جامعة القاهرة(٣١) — انه بعد حرب اكتوبر نعيد تشكيل كل شىء فى الجامعات .. ومع بدء الظروف الجديدة احسسنا بجو من الحب والتعاون بين الطلاب والمحاضرين . وتقوم كليات

الهندسة الآن بوضع مشروعات لتجديد مدن القناة تحت اشراف المصريين . وتركز اقسام الكيمياء حاليا على الحرب الكيماوية . وتجرى الآن فى كليات الزراعة ابحاث عن ارض سيناء . ويسود نفس الجو كليات الطب ، ويمكن القول ان الكليات تعيش معركة مستمرة .

فى بداية صيف ١٩٧٥ احس السادات انه فى اطار التنظيم السياسى الجديد الذى بداه بمكنه ، بواسطة تشجيع السياسة الخاضعة للرقابة للاتحادات الطلابية ، ان يحاول مرة اخرى تعبئة « الغالبية الصامتة » فى الجامعات والمعاهد . ولذلك صدر فى مايو من نفس العام لائحة جديدة لاتحادات الطلاب صيغت مبادئها على اساس منح الاتحادات شكل الاستقلال والاستقلال السياسى ، وذلك عن طريق انهاء تدخل المحاضرين فى النشاط الذى تقوم به لجان الاتحادات(٣٢). فى سبتمبر ١٩٧٥ بدا السادات كمن يجنى ثمار عمله ، فقد اعرب مؤتمر رؤساء الاتحادات الطلابية الجديدة ، الذى عقد بمناسبة الذكرى السنوية الثانية (وفقا للتقويم الاسلامى) لحرب عيد الغفران ، عن تأييده الحار لزعامته والتقدير الأكيد للخط الذى يدير به السياسة المصرية فيما يتعلق بالنزاع مع اسرائيل . وقد تركزت غالبية المطالبة التى اثارها رؤساء الطلاب فى هذه المناسبة على قضايا فرعية والمسائل المتعلقة بالتنظيم الداخلى للجامعات وبين الاثنى عشر مطلبا ، فى المقام العاشر المطلب الخاص « بالسماح للطلاب بالاشتغال بالسياسة »(٣٣) .

بيد ان ، نجاح السادات بين « الغالبية الصامتة » كان نجاحا نسبيا . وكما ورد فى حديث ادلى به الرئيس نفسه بدأ فى نفس العام ، وفى مقابل سياسة الانفتاح التى اتبعها ، ايضا الانتعاش التنظيمى للعناصر المعارضة لحكمه(٣٤) . فى الجناح الايمن « للغالبية الصامته » عملت اكثر من مرة وبصورة واضحة جدا دوائر الطلاب الدينيين ، التى نظمت — وبصفة خاصة فى الأزهر(٣٥) — وقد عمل الطلاب المنظمون فى مختلف الجماعات اليسارية كمعارضة قوية ومحسوسة جدا .

وعقب التوقيع على الاتفاقية المرحلية مع اسرائيل فى سبتمبر ١٩٧٥ ، اتيحت الفرصة لتلك الدوائر للتحريض ضد النظام الحاكم ، لا بالنسبة فقط للوضع الاقتصادى المتدهور والفساد الذى جاء نتيجة لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى اتبعها السادات ، ولكن ايضا بالنسبة لمسالة الكرامة الوطنية التى تمس وجدان الجميع . وقد كثف اليسار الناصرى — الذى عارض عن طريق المتحدثين باسم الطلاب اى شكل من اشكال الاعتراف بوجود اسرائيل — من حرب الشعارات على مجلات الحائط والمجلات غير القانونية المتزايدة التى اصدرها داخل الجامعات(٣٦) . وقد هوجم اتحاد الطلاب بشدة — على سبيل المثال لانه يؤيد سياسة السلطة . وقد وصفت جريدة صوت الطلاب ، لسان الحال الراديكالى — اليسارى لكلية الهندسة بالقاهرة ، طريقة انتخاب اتحاد الطلاب بانها مليئة بالفساد والوسائل الارهابية . كذلك نشرت رسائل القراء مثل هذه الانواع من الحملات ايضا فى صحف رسمية مثل الجمهورية(٣٧).

وقامت جريدة صوت الطلاب بعقد مقارنة بين اجهزة الامن بالجامعات فى عهد السادات وتلك التى كانت فى عهد عبد الناصر ، وبرز فى صدر عددها الصادر فى ديسمبر ١٩٧٥ العنوان الرئيسى الضخم : « اين الديمقراطية فى عهد السادات ؟ — فى ظل دولة المؤسسات الديمقراطية ، ورفضت مركز قوى جديدة اكثر من ٢٥٠ مرشحا لاتحاد طلاب جامعة عين شمس(٣٨) . وفى يناير ١٩٧٦ رد مجلس اتحاد طلاب جامعة القاهرة على النشاط الذى يمارسه اليسار باعلانه عن حل « نادى الفكر الناصرى » . فى أعقاب هذا الاجراء بدات فترة جديدة من الاضطرابات والمظاهرات المكثفة . ورد النظام الحاكم على ذلك بالشكل الذى يبرر العنوان الرئيسى الضخم الذى ظهر فى « صوت الطلاب » : ان « صوت الطلاب » نفسها ، التى بلغ عدد توزيعها ٧٥٫٠٠٠ نسخة اغلقت فى ابريل ومعها جرائد اخرى مثل « صوت الطليعة » التى هاجمت السادات وحكمه بصورة مهينة(٣٩) .

١٩٧٦ : تعاظم قوة اليسار المنظم

بالرغم من تلك الاجراءات أخذت القوى اليسارية بالجامعات الرئيسية تقوى خلال عام ١٩٧٦ ، كما زادت دلائل عدم الرضا عن حكم السادات شخصيته .... وعلى سبيل المثال لم يرحم الطلبة قرينته جيهان من النقد(٤٠) . وقد اختلفت القرارات التى اتخذها المؤتمر الوطنى للطلاب والذى انهى اعماله فى ١٢ مارس ١٩٧٦ بدرجة واضحة عن تلك القرارات المعتدلة التى اتخذها فى سبتمبر ١٩٧٥ ، وقد تضمنت القرار الذى يستنكر (الحملة الدائرة فى الصحافة ضد عبد الناصر وضد الثورة)(٤١) . فى مايو ١٩٧٦ تراجع اتحاد الطلاب جامعة القاهرة عن قراره السابق بشأن حل « نادى الفكر الناصرى » ، واعيد تشكيله من جديد تحت اسم آخر « نادى الايديولوجية الاشتراكية التقدمية »(٤٢) .

وخلال عام ١٩٧٦ اخذت الانباء حول المعتقلين من اعضاء اليسار بالجامعات فى التزايد ، وحول اضطرابات واضرابات(٤٣).ومع ذلك كان هذا العام ايضا هو العام الذى قرر فيه السادات تعميق الانفتاح السياسى الشامل فى الدولة(*) . وكان من المتوقع أن تؤدى تلك الاجراءات الجديدة الى فتح آفاق لنشاط « الغالبية الصامتة » بالجامعات . وكان الراى السائد هو أن الاحزاب الجديدة — وليست اتحادات الطلاب أو منظمة الشباب » — هى

(*)انظر كذلك مقال عمى ايلون ، « السادات والمعارضة الشرعية » .

...سي ستقوم بمهمة الاطار لتعبئة التأييد للنظام الحاكم ، وان كل حزب يمكنه تعبئة الطلاب فى نطاقه ، ولكن دون أن يقيم خلايا داخل الجامعات(٤٤). وما يبدو ، ان السادات لكونه قد استفاد من التجارب — خشى ان يؤدى وضع المنافسة السياسية الحرة بالجامعات الى ان تسيطر التنظيمات الصغيرة المنظمة على « الغالبية الصامتة » ويتحول كل الجمهور الطلابى من مصدر محتمل للتأييد الى قطاع معارض يصعب على النظام الحاكم مواجهته .
وبالفعل ، فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ اتيحت الفرصة للسادات لأن يشعر بضعف « الغالبية الصامتة » أمام اليساريين المنظمين » . وقد عقدت فى نفس اليوم ندوة بجامعة القاهرة ، ناقش فيها الحاضرون اهمية التسوية الجديدة بالنسبة لهم . وبالرغم من ان جزءا كبيرا من المشتركين طالبوا بمزيد من الحرية للتنظيم السياسى ، رفضت الغالبية الاقتراح الذى تقدم به يساريون وناصريون من نادى الايديولوجية الاشتراكية التقدمية ، بتنظيم مظاهرة والخروج الى الشوارع . وقد عارض المواجهة المباشرة مع الحكم ممثلو اتحاد الطلاب، وايضا اعضاء الجماعات الدينية وكذلك بعض الناصريين المعتدلين(٤٥) . وبالرغم من ذلك خرجت الأقلية فى مظاهرة ولم تخضع لسلطة الأغلبية . ووفقا لما ورد فى خطاب شديد اللهجة للسادات نفسه فيما بعد(٤٦)، خرجت مجموعة قوامها حوالى ٣٠٠ طالب من هذا الاجتماع وبثت الفوضى فى المدينة . وكان الاضطراب الذى اتخذ شكلا مصغرا والذى حدث فى نهاية نوفمبر ، اشارة واضحة فعلا للسادات على قوة اليسار المنظم : وقد رد على طالب فى خطاب آخر قائلا : « يا بنى — بالنسبة لهؤلاء الذين حضروا الاجتماع الوطنى فى ٢٥ نوفمبر ١٩٧٦ وتحدثوا باسمك ، هل نأخذ المثل من هؤلاء الذين تحدثوا ام اولئك الذين لم يتحدثوا ؟ لقد كان هؤلاء الذين تحدثوا باسمك للأسف الشديد — وقحين ومتعجرفين(٤٧) .

وفى الحقيقة ، كانت المشكلة التى يعانى منها النظام الحاكم فى الجامعات هى المقدرة القيادية لليسار المنظم بأشكاله المختلفة ، والتى كانت كأنها قد عرض عليها فى ذلك الوقت اسلوب للعمل فى اطار حزبى . وفى مقابل محاولة لتنظيم « الغالبية الصامتة » عن طريق الأحزاب ، حاول النظام الحاكم حينئذ قص اجنحة اليسار من خلال المساس بأجهزته السياسية ، وكما نذكر ، كانت الصحف النظامية وغير النظامية ، ومجلات الحائط والكتيبات بمثابة اداة رئيسية من هذا القبيل . وبناء على التصريح الذى ادلى به وزير الاعلام المصرى ، صدرت فى بداية عام ١٩٧٧ وبشكل منتظم ٧ صحف للطلاب بدون ترخيص تلك الصحف قد « تطرفت وتحولت الى صحف سياسية بدون حدود ، او كبح او نظام » وبسبب ذلك « من المحتمل ان يحدث شىء غريب ، وان تصبح الصحف الطلابية اكثر انتشارا (بالمقارنة بالصحف النظامية) ، الأمر الذى لا مثيل له فى العالم كله » . وفى ١٣ يناير ١٩٧٧ ، وفى مقابلة صحفية عرض وزير الاعلام قانونا جديدا من شأنه أن يخضع صحف الطلبة للاجراءات العادية او يلزم المشتركين فى اصدارها بالاكتفاء بمناقشة موضوعات الطلاب فقط(٤٨) .

١٩٧٧ — « الاضطرابات المتعلقة برفع اسعار المواد الغذائية »

فى الوقت الذى يبحث فيه النظام الحاكم عن الاسلوب الأمثل لوقف تأثير اليسار على الطلاب ، اخذ اليساريون زمام المبادرة . ان الاضطرابات التى سميت باسم « الاضطرابات الخاصة برفع اسعار المواد الغذائية » قد حظيت بتغطية واسعة النطاق فى وسائل الاعلام ووصفت بانها اكثر المظاهرات والاضطرابات خطرا منذ ثورة ١٩٥٢ . ففى ١٧ يناير ، وعقب اعلان اجراءات تقشف اقتصادية تضمنت تخفيضات كبيرة فى دعم السلع الغذائية ، تفجرت مظاهرات شعبية انتشرت فى القاهرة والاسكندرية ، وايضا فى مدن الأقاليم . وقد قدر عدد القتلى خلالها بـ ٧٩ فردا وجرح حوالى ٨٠٠ ، وقدرت الخسائر فى الممتلكات بحوالى ٢٠٠ مليون جنيه مصرى. كما تم اعتقال ١٫٢٥٠ فردا .

ولم تكن « الاضطرابات الخاصة برفع اسعار المواد الغذائية » اضطرابات طلاب فقط ، بل كان الطلاب من بين المشتركين فيها . وعلى عكس «حركة الطلاب لعام ١٩٧٢ ، التى تفجرت على اساس مسألة الكرامة والوطنية والتى كانت تلقائية وطلابية شاملة — تركزت احداث ١٩٧٧ على المسألة الاقتصادية وتم تنظيمها — على ما يبدو من قبل اليسار(٤٩) . وبالفعل ، كانت جماعات يسارية من عمال حلوان والاسكندرية هى أول من قاموا بالتظاهر . ولحق بهم طلاب من عين شمس والاسكندرية بينما سار وراءهم على الفور قطاع آخر من جمهور الطلاب ومعه ايضا الشارع المصرى فى المراكز المدنية الكبيرة والأقاليم . وبالرغم من ذلك ، فاذا حكمنا بالاهتمام الذى اولاه السادات للطلاب مع هدوء الاضطرابات ، لكان ثقل القطاع الطلابى قد زاد بتحول الاضطرابات الى خط ملموس يهدد النظام الحاكم . وهكذا ، اثبتت الاضطرابات مدى قدرة اليسار المنظم الكبيرة فى التأثير على الجمهور العريض للطلاب فى مصر . ويبدو أن اليساريين قد استغلوا جيدا السياسة الاقتصادية التى اتبعها الحكم فى اتجاه الانفتاح ، والتى بدأت تظهر نتائجها الواضحة من فساد وفجوات اجتماعية ، وذلك قبل الاضطرابات . وتبين بوضوح من المعلومات المتوفرة لدينا ان مرشحين كثيرين من اليسار قد حصلوا على مراكز هامة فى انتخابات الاتحادات الطلابية التى أجريت فى ٦ يناير ١٩٧٧ . هذا ، وعلى سبيل المثال ، صدر فى ١٥ يناير ١٩٧٧ من قبل « اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لطلاب مصر » (أعلن نائب الرئيس بها بصراحة وعلانية انه ناصرى ويسارى)(٥٠) صدر منشور يدعو الى « اليقظة والنشاط الطلابى ازاء المشاكل الاقتصادية التى تتعرض لها الجماهير الكادحة نتيجة لارتفاع الأسعار ، وانخفاض المرتبات ، وذلك فى الظروف التى تبشر بازدياد استيراد السلع الاستهلاكية والاتجاه لليمين ، على حساب مبادىء الثورة ومصالح الجماهير »(٥١) . وقد اتاحت الاضطرابات التى تفجرت بعد ذلك بثلاثة ايام ، لليسار الفرصة لاظهار قوته ، تارة باثارة العمل و « الشارع » وتارة اخرى باثارة الطلاب .

وتحتم على وحدات الجيش ، للمرة الاولى فى تاريخ حكم الثورة المصرية ، القيام بنشاط مكثف لقمع الاضطرابات . والحقيقة انه فى هذه المرة ، — وعلى عكس ما حدث فى ١٩٧٢ — لم يتم الاعراب عن الخوف من امتداد الاضطرابات بين الجيش ايضا . وبالفعل لم تنخفض نسبة تجنيد خريجى الجامعات بالجيش مع تحديد قوته بعد حرب عيد الغفران(٥٢) ، ولكن يبدو ان الصلة والارتباط بين جمهور الطلاب والجيش قد ضعفت جدا خلال هذه الفترة . وربما يمكن أن نرجع ذلك الى ارتفاع مكانة الجنود بعد الحرب ، وكذلك لحقية ان الطلاب قد سرحوا من الخدمة بصفة عامة خلال سنة واحدة . وكذلك يمكن الافتراض بأن المشكلة الاقتصادية الداخلية كانت اقل تأثيرا على فئة الضباط من مسألة الكرامة الوطنية التى تظاهر الطلاب من اجلها عام ١٩٧٢ . وعموما ، يبدو ان السادات بعد حرب عيد الغفران قد نجح بالفعل فى استكمال عملية نزع الصفة السياسية من الجيش ، ومن الطلاب الذين تم تجنيدهم وعاشوا فى جوه . وفى ٢٠ يناير ، وعقب تدخل الجيش،هدأت الاضطرابات كما الغيت فى نفس اليوم قرارات التقشف التى اثرت تأثيرا بالغا على السلع الغذائية الأساسية . وبعد قمع الاضطرابات اصدر السادات مرسوما يقضى بعقوبة السجن المؤبد والأشغال الشاقة والاعدام أيضا لمن يشترك فى التنظيمات المعادية أو التنظيمات العسكرية السرية ، أو فى التخريب ، أو التجمهر بهدف التحريض على ازعاج السلطات ، وكذلك الاشتراك فى اضطرابات عمال تضر باقتصاد الشعب . وفى ١١ فبراير ١٩٧٧ اجرى استفتاء عام وافق على المرسوم بأغلبية ٤٢ر٩٢٪ ، وبذلك حصل النظام على حق قمع اليسار الطلابى المنظم عن طريق البوليس . وقد رد اليسار على ذلك بالقيام باضطرابات استمرت عدة ايام فى منتصف فبراير وتوقفت بعد ذلك وقد لقنت اضطرابات يناير ١٩٧٧ السادات درسا واضحا ففى المنافسة الحرة—نسبيا بينه وبين اليسار المنظم لكسب تأييد الغالبية الطلابية الصامتة ، لم تكن له الغلبة(٥٣) .وكانت النتيجة التى استخلصها واضحة الا وهى : نزع السياسة من الجامعات.

وأكد السادات فور هدوء الاضطرابات — على أن الطالب يبحث عن العلم . انه مواطن له حق البحث عن العلم ، كما أن له حق الاعراب عن آرائه . واذا اراد التعبير عن وجهات نظره والعمل بالسياسة ، عليه ان يتوجه الى احد احزابنا السياسية .. والطالب الذى يرغب فى الاشتغال بالسياسة يجب ان يفعل ذلك خارج نطاق الجامعة . ان استغلال طيش بعض الطلبة الشباب لن نعرف له مكانا مرة اخرى فى جامعاتنا(٥٤) .

وبعد ان تلقى السادات ضربة اخرى فى محاولاته التى قام بها لتعبئة جمهور الطلاب بواسطة الانفتاح للحصول على تأييد فعال لحكمه ، انتقل الى استخدام وسائل القمع . وتقرر فى بداية ١٩٧٧ استئناف نشاط الحرس الجامعى (والذى الغى ، كما ذكرنا ، فى ١٩٧١) ابتداء من العالم الدراسى ١٩٧٧ — ١٩٧٨ . (لم يخرج هذا القرار الى حيز التنفيذ فورا وتحول الأمر — كما سنرى فيما يلى — الى موضوع للمناقشة العامة المتواصلة) . وكان جمهور الطلاب المصريين خلال عام ١٩٧٧ سلبيا نسبيا من الناحية

السياسية ، حتى ان رئيس اتحاد طلاب كلية الهندسة بالقاهرة اعرب عن رايه بقوله بانه يعارض المظاهرات واحداث الشغب ومهاجمة النظام الحاكم. وقد اتسمت انتخابات اتحادات الطلاب التى جرت فى نهاية العام (فى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٧) بقيام البوليس بقمع اليسار(٥٥) .

وبناء على ما ورد فى التقرير المفصل الذى نشرته صحيفة الجمهورية(٥٦) « اختفت هذا العام العناصر الشيوعية » الماركسية ، والناصرية من بين صفوف المرشحين للانتخابات فى اغلبية الكليات .

وكان التنافس بين الطلاب فى الاتحادات الاسلامية (انظر فيما بعد) وبين شباب « حزب مصر » ، اى الحزب الحاكم . وتركزت تقارير المراسلين من الجامعات الرئيسية على وصف النظام والهدوء اللذين سادا أثناء الانتخابات حتى فى كليات الهندسة بالقاهرة والاسكندرية « وتفجرت فى جامعة عين شمس فقط اضطرابات بين المتعاطفين مع « حزب مصر » وبين الماركسيين » . وكما ورد فى صحيفة الجمهورية كانت هذه انتخابات « لم تبد خلالها اتجاهات سياسية كما حدث فى السنوات السابقة » . وقد تحدث ذلك المقال عن الانتصارات الساحقة التى حققها ممثلو الجماعات الاسلامية » فى غالبية الكليات . ولم يتصور مراسل صحيفة الجمهورية الى اى مدى كانت هذه الزيارة فى قوة الاتجاهات الاسلامية بين الطلاب ذات مغزى سياسى .

(جـ) الفترة الثالثة — منذ مبادرة السلام وحتى اغتيال السادات :

تعاظم قوة الحكم وانخفاض نمـو جمهور الطلاب

بنظرة شاملة ، نجد أن مبادرة السلام التى قدمها السادات واتفاقية كامب ديفيد قد وصلت الى الذروة بالاتجاهات التى استرشد بها النظام الحاكم كما ذكرنا فى المقدمة : التأكيد على الطابع المصرى المميز على حساب المركب العربى فى الوعى الوطنى ، توجيه استراتيجى واقتصادى موال للغرب ، مكافحة نفوذ الاتحاد السوفيتى والأيديولوجيات اليسارية ، والاستمرار فى بناء المجتمع المصرى ومؤسساته بما يتناسب وروح الانفتاح والاتجاه الى الغرب والتوصل الى حل سياسى لمشاكل المنطقة من خلال السلام مع اسرائيل . كان من المحتمل ان يؤدى كل ذلك وبشكل طبيعى الى اثارة الأجنحة « اليسارية » والقومية العربية ، و « اليمينية » الاسلامية بين جمهور الطلاب . وخلال السنوات السبع السابقة أثبتت تلك الأجنحة تفوقها على النظام الحاكم فى الصراع لكسب « الغالبية الصامتة » فى الجامعات ، وها هى الآن قد اكتسبت الخبرة ونجحت فى تكوين زعامة جديدة .

وأثناء الفترة بين سفر السادات الى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ والتوقيع على اتفاقية السلام فى مارس ١٩٧٩ ، ظل جمهور الطلاب المصرى حتى ذلك الحين سلبيا فى معظمه وقد كانت الاضطرابات الخاصة برفع اسعار السلع الغذائية والتى حدثت فى يناير ١٩٧٧ ، بمثابة عودة عامة لما كان من المحتمل ان يحدث فى نهاية تلك السنة لولا ان تلقن الرئيس درسا واحكم قبضة اجهزة الأمن على الجامعات فكانت زعامة « اليسار » فى جامعات القاهرة منذ بدات « مبادرة السادات » ، وكما راينا سالفا ، مشلولة بالفعل . واذا حكمنا — طبقا لما ورد فى التقرير الذى قدمه مراسل غربى(٥٧) — فان السلام مع اسرائيل قوبل بين « الغالبية الصامتة » فى جامعات القاهرة بحب للاستطلاع المشوب بالشك . وكان الوعد بخفض نسبة تجنيد الخريجين فى الجيش — وهو وعد كان مرتبطا بهذا السلام — ينطوى على ما يكفى للحد بعض الشىء من تاثير المعارضة والاعتراف والتقارب مع من كانوا « اعداء المصير العربى » . وبالفعل رفضت اتحادات الطلاب — وكانت فى ذلك الحين متحررة من قيادة اليسار — الاشتراك فى عملية « تطبيع العلاقات »(٥٨) ولكن عموما — والمقصود بصفة خاصة بعض العناصر من جامعة القاهرة — لم يكونوا عنصرا فعالا مثيرا وخطرا على النظام الحاكم وسياسته . وهناك تطوران عامان ظهرا خلال الأعوام ١٩٧٨ — ١٩٨١ « خدما » النظام الحاكم فى صراعه لكسب تأييد جماهير الطلاب .

(أ) التغيير الاقتصادى وتأثيره :

ادى الربط بين « الانفتاح » وبين سياسة السلام بالفعل الى تحسن واضح فى الوضع المالى للاقتصاد المصرى . وكان من ثمار هذه السياسة الايرادات المترتبة على تصدير البترول ، وافتتاح القناة ، والقروض ، والاستثمارات والمساعدات الغربية ، الأمر الذى ادى الى تدفق اموال طائلة على مصر . وبشكل مميز بالنسبة للاقتصاد والمجتمع المصرى ، وقد تسربت هذه الأموال ببطء وبشكل نسبى الى قطاعات الاقتصاد التى تسيطر عليها الطبقة المتوسطة . وظل الجزء الأكبر منها فى ايدى السلطة . وكانت المفارقة التى نشات هى ان سياسة « الانفتاح » قد ادت بسبب ذلك الى ازدياد مركزية الحكومة ، كما منحتها الوسائل اللازمة لتشديد سيطرتها وتعزيز ثقة النظام الحاكم(*) . وقد اتضح الأمر فى ثلاثة مجالات متعلقة بنشاط الطلاب .

اولا : ازداد ثراءهم وتحسنت الوسائل التى تستخدمها كل من اجهزة الأمن ، والمباحث ، والمخابرات المصرية .

ثانيا : كان فى مقدور الحكم العودة الى سياسة الدعم وتوسيع نطاقها ايضا ، لامداد الشعب المصرى بالسلع الغذائية الأساسية ، لاخفاء

(*) انظر ايضا مقال ا. توليدانو فى هذه المجموعة .

التأثير السياسى المباشر للفوارق الاجتماعية ، وذلك لتغيير الوضع الذى اصبح سببا للاضطرابات الخاصة برفع اسعار المواد الغذائية .

ثالثا : كان فى مقدور النظام الحاكم استثمار مبالغ لا باس بها فى كل ما يتصل بالحد من الضغوط التى تمارس يوميا من قبل الطلاب (ولكنها لم تكن الأساسية ، كما سيرد وصفه) تسهيلات فى الاتوبيسات ، قروض تعطى لأباء الطلاب ، مساعدات وقروض للطلاب المحتاجين ، ضمان وظائف واعمال مؤقتة فى مصالح الدولة (على سبيل المثال ، تعيين مراقبين دينيين من بين طلاب الأزهر) ، سلف تعطى فى صورة هدايا تتمثل فى ادوات منزلية وملابس والاعفاء من الضريبة المفروضة على الكتب وما شابه ذلك . كما بذلت جهود كبيرة خلال هذه الفترة لتحسين مساكن الطلاب . وكانت جيهان، زوجة الرئيس ، تتولى بين الحين والآخر بحث الاتجاهات السائدة بين جمهور الطلاب وعرض المقترحات لتخفيف الضغوط اليومية التى يتعرضون لها (٥٩).

(ب) وقف زيادة عدد الطلاب :

كان عام ١٩٧٧ على ما يبدو ايضا عاما هاما فيما يتعلق بسياسة الحكم تجاه الناحية الكمية لجمهور الطلاب . ففى الوقت الذى قبلت فيه الجامعات والمعاهد المختلفة خلال العام الدراسى ١٩٧٦/١٩٧٧ ، وبناء على سياسة السادات منذ بداية هذا العقد — ١١٦ر٠٠٠ طالب(٦٠) ، بدا عدد المقبولين، منذ ذلك الحين وصاعدا فى الانخفاض . وتوقفت زيادة طائفة الطلاب وظل عددها الشامل ، الذى بلغ بعد منتصف السبعينيات حوالى ٤٠٠ر٠٠٠ على هذا المعدل ايضا فى بداية الثمانينات ، ذلك بالرغم من الزيادة السريعة فى عدد السكان(٦١) . ويعد السبب السبب الرئيسى لهذا التحول اجتماعيا — اقتصاديا . واصبح الاقتصاد والمجتمع المصرى عاجزين وغير مستعدين تقريبا ازاء حقيقة اغراقهما بخريجى الجامعات ، نتيجة لسياسة الانفتاح المتحمسة فى بداية العقد وبالرغم من الجهود التى بذلها « قسم خريجى الجامعات » بوزارة القوى العاملة لايجاد عمل لهؤلاء الخريجين ، ظل هذا القسم خلال ١٩٧٩ مشغولا باستقبال وتوزيع خريجى ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ . وتطلب الأمر من خريجى الجامعات فى ذلك الوقت ، الذين زاد عددهم بنسبة ١٠٪ سنويا ، الانتظار ثلاث سنوات بدون عمل . وبينما بلغ العدد الاجمالى لخريجى الجامعات فى عام ١٩٥١ حوالى ٧٢ر٠٠٠ بلغ فى عام ١٩٧٧ حوالى ٧٣٦ر٨٤٢ ، كان منهم ٦٨٧ر١٥٤ على قيد الحياة(٦٢) . وبسبب مستواهم الفنى المتوسط صعب على هؤلاء الأكاديميين الحصول على عمل خارج نطاق السوق المحلى والاقليمى واصبحت مشكلتهم هذه خلال عام ١٩٧٨ موضع نقاش عام . وبدات الصحف ونشرات أخرى توجه نقدا لاذعا الى عدم التخطيط ، الذى ادى الى انعدام التوازن المزدوج .

اولا : زيادة كبيرة فى مؤسسات التعليم العالى على حساب تطور التعليم الشعبى ومحاربة الجهل العام ، اى ، خلق « هرم مقلوب » .

ثانيا : انعدام التوازن بين التوزيع الداخلى للوظائف على جمهور خريجى الجامعات والمعاهد وبين احتياجات الاقتصاد والمجتمع المصرى(٦٢) .

وخلال عام ١٩٨٠/١٩٨١ بذل الكثير من الجهد فى وضع خطة رئيسية شاملة للفترة التالية حتى نهاية هذا القرن ، والتى توائم بين متطلبات المجتمع والاقتصاد وبين الحجم والهيكل الداخلى للتعليم العالى فى مصر . وكان احد الأهداف البارزة لهذا الاتجاه الجديد هو خفض محسوب لجامعات الأقاليم ، وهى نفس الجامعات التى تعد من ثمار سياسة الانفتاح التى اتبعها السادات منذ بداية السبعينيات(٦٤) . ويوجد لهذا الخفض ايضا جانب سياسى ، وهو ان الأقاليم ، كما سنرى فيما بعد ، اصبحت بعد السلام مع اسرائيل مركزا للمعارضة الاسلامية . ويمكن الافتراض من الناحية السياسية بان خفض عدد خريجى الجامعات الذين يتم استيعابهم فى دوائر العمل ، والزيادة الكبيرة فى عدد الخريجين الذين يضطرون للانتظار سنوات فى مكاتب العمل ، قد زادا من اعتماد الطلاب على الحكومة وكان لها اثرها على ما يبدو ، طوال الفترة المذكورة ، كعامل لكبح جماحهم .

معارضة عنيفة — من العاصمة الى الأقاليم ومن « اليسار » الى الاسلام

ادت الظواهر التى ذكرناها سالفا من تشديد اجراءات الأمن من جانب الحكومة ، الضغوط اليومية ومن انخفاض الضغوط اليومية بسبب تحسن الوضع الاقتصادى ، ومن ازدياد اعتماد الطلاب على الحكومة سواء فى قبولهم بالجامعة أو فى ايجاد عمل بعد التخرج منها — ادت الى اضعاف هذا القطاع كمعارضة سياسية . بالاضافة الى ذلك بدأ الضعف العام (بالنسبة لما يحدث فى المنطقة كلها) بين الاتجاهات المؤيدة للقومية العربية و « اليساريين » فى مصر . ان المعارضة فى جامعات العاصمة للاتجاه العام للحكم ، وخاصة بالنسبة للسلام وتطبيع العلاقات مع اسرائيل، تم التعبير عنها بواسطة الاجتماعات ، والتصريحات ، والمنشورات — وكان جزء منها بايحاء من حزب « التجمع الوطنى التقدمى » الماركسى(٦٥) . غير ان ، المراكز المعادية للحكم فى جامعات العاصمة ظلت تحت اشراف متصل من قبل اجهزة الأمن ولم تشهد القاهرة مرة اخرى احداث ١٩٧٢ ، ١٩٧٧ ، لم تكن هذه الفترة بأى حال من الأحوال فترة ركود وسلبية بالنسبة للطلاب . لان نشاطهم السياسى لم يتوقف ، بل تغير فى طابعه وفى مراكز حركتهم . فقد انتقل مركز الثقل من اليسار الى اليمين الاسلامى ، ومن العاصمة الى الأقاليم . وتعد اسباب هذا التغيير العام متنوعة ولا يمكن بحثها بتعمق فى الاطار الحالى . وجاء اهمال المصطلحات العربية واليسارية نتيجة لانهيار فى الجهاز السياسى العربى بصفة عامة وازدياد مركزية الدول « الرجعية » ، مثل السعودية كزعيمة للعالم العربى . وكان الجانب اليسارى — الاشتراكى — ولا يزال — مرتبطا ، فى اساسه ، بوجهة النظر الوطنية اى بمفهوم القومية العربية ، ويفتقر الى بعد ايديولوجى — طبقى فى حد ذاته . استطاع الاحتجاج الاجتماعى — الاقتصادى — بلا

صعوبة — ان يتحول فى الاتجاه الاسلامى المتعصب ، الذى احتل الآن مكان الطابع العربى كاطار روحى جوهرى لمعارضة السادات . وكان هذا الاتجاه قويا بين الطلاب وخاصة فى الأقاليم ، وذلك لعدة اسباب :

اولا : كان الكثيرون من طلاب تلك الجامعات من ابناء الطبقات الفقيرة التى تتمسك اكثر بالتقاليد الاسلامية .

ثانيا : نشأت فى مدن مثل اسيوط والاسكندرية ، مراكز التنظيم المعارض ، وبصفة خاصة الطائفة المسيحية — القبطية ، اصبحت الصدمات معها خلال السنوات الأخيرة اساسا وحافزا على صراع الاسلام السياسى ضد الطابع المصرى .

ثالثا : فى المحافظات ، وعلى اساس السلبية اللسياسية التى ابداها الطلاب خلال الفترة السابقة لم تكن الحكومة مستعدة كما ينبغى لتحول دون تشغيل تنظيمات معارضة داخل الجامعات فى المحافظات لقد خلقت تلك الظروف اساسا مناسبا لاشتداد قوة « الجماعات الاسلامية » بين الطلاب ، وخاصة فى الأقاليم(*) ، وقد نظم الطلاب المشتركون فى « الجامعات الاسلامية » مظاهرات واضطرابات معارضة للطابع العلمانى الذى اتخذه النظام الحاكم ، واجراءات السلام مع اسرائيل ، وروح الانفتاح تجاه الغرب، وحق اللجوء الذى منحه السادات للشاه الايرانى وما الى ذلك ، فى الوقت الذى يعملون فيه على فرض الطابع الاجتماعى — الثقافى المناسب من وجهة نظرهم على قطاع الطلاب بصفة عامة . فقد تسببوا فى وقف الدراسة اثناء الصلوات الخمس اليومية وعطلوا ، بشكل عنيف احيانا ، المشروعات المشتركة بين الجنسين والتى نظمها اتحاد الطلاب ، وكذلك فى نشاطاتهم مثل الحفلات الموسيقية ، العروض الفنية والرحلات وبعد ان اصبحت مراكز هذا النشاط خارج العاصمة اختفت ظاهرة الظهور المفاجىء الذى لا يتكرر سوى مرة واحدة ، الشاملة والخطيرة ، مثل « حركة الطلاب » فى عام ١٩٧٢ و « الاضطرابات الخاصة برفع أسعار المواد الغذائية » . مقابل ذلك كانت هناك سلسلة طويلة من الأحداث المحلية ، جزء منها عنيف ، وخاصة فى اسيوط والاسكندرية ، وقد اعلن عن نشاط « الجماعات » فى جامعات المنصورة والمنوفية ، وطنطا ، وأسوان ، والمنيا .

وخلال النصف الثانى من نوفمبر ١٩٨٠(٦٦) وقع حادث متميز فى اسيوط . فبعد بدء العام الدراسى بدأت حركة غليان داخل الجامعة على اساس انتخابات الاتحادات . وقد ازداد هذا الغليان على اساس قوانين التخفيضات وآثارها ، لم يقبل ١٤ طالبا بالجامعة بسبب الدرجات المنخفضة، وتوقفت دراسة الآخرين بسبب رسوبهم فى الامتحانات . ورفضت الطلبات

(*) انظر كذلك مقال ى. التمان فى هذه المجموعة .

التى تقدم بها بعض الطلاب للاشتراك فى المدن الجامعية للطلاب . على هذا الاساس حاول الطلاب من اعضاء « الجماعات الاسلامية » تنظيم اضطرابات عامة . وقد طالبوا ايضا باطلاق سراح واحد من زملائهم من المعتقل ، وهو امير جماعة ينتمى الى تنظيم يحمل اسم « حزب التحرير الاسلامى »(*) . وطالبوا كذلك بالغاء لائحة الجامعة وسرعان ما تركزت التجمعات حول موضوع رمزى ، فقد بدء فى نفس الوقت فى بناء سور من الحجر حول الجامعة واصاب المتمردون العمال ، وادت المحاولات التى قاموا بها لاستئناف العمل ليلا الى اشتباك جرح خلاله ٧ من جنود الشرطة وعدد من الطلاب . فى نوفمبر توقفت الدراسة فى الجامعة بناء على امر من الحكومة وامتدت الاضطرابات الى المدينة كلها ولحقت بها موجات من الاعتقالات والاضطرابات ولكن فى ٢٩ من نوفمبر اعيد فتح الجامعة للدراسة .

وبالرغم من ان احداث اسيوط واحداثا اخرى مشابهة ، لم تشكل خطرا مباشرا على النظام الحاكم ، الا انه كان لها تأثير واضح ، فقد ساهمت فى خلق الأزمة التى ميزت حكم السادات فى العام الأخير من حياته .

الوسائل المضادة من جانب الحكومة وعلى الرغم من ذلك « دولة المؤسسات »

فى نهاية السنوات العشر من حكم السادات لم يكن هناك اى شك فى ان الشباب الجامعى يمثل قطاعا معارضا — بعضه سلبى ، والآخر ايجابى — للحكومة ولاتجاهها العام . ومع ذلك تميز سلوك الرئيس فى هذا الصدد بثقة كبيرة فى النفس ، وبدا الجيش وقوات الأمن ، سواء بالزى العسكرى او بدونه ، وكأنهم قادرون على التأكد على ان جمهور الطلاب لن يبث اضطرابا عاما ولن يشكل خطرا على جوهر النظام السياسى . وبالفعل ، واستنادا الى هذا الافتراض الأساسى يبدو ان السادات لم ييأس من السياسة التى استهدفت — ولو على المدى البعيد — تعبئة الجامعات وطلابها كجمهور يشارك بشكل بناء فى تقدم « دولة المؤسسات » . وبالرغم من المظاهر الواضحة لواقع المعارضة فى الجامعات ، لم ييأس الرئيس من رغبته فى اقامة نظام جامعى يحكم نفسه ذاتيا وشبه مستقل ، يتحمل مسئولية الأمن والنظام بين صفوفه ، وعن طريق التعاون المنظم بين المحاضرين والطلاب يمكن ان يحقق اهدافه ، تعليم الشباب وتوسيع آفاقه بدون الاشتغال بالسياسة .

وقد تكون هذا الموقف ، على سبيل المثال ، فى موضوع اعادة تشكيل « الحرس الجامعى » . وكما ذكرنا ، الغى السادات فى بداية حكمه هذه

(*) انظر المقال المذكور لـ التمان .

القوى البوليسية التى عملت بالجامعات اثناء حكم عبد الناصر . واثيرت فكرة تشكيلها من جديد بعد « الاضطرابات الخاصة برفع اسعار المواد الغذائية » . وفى فبراير ١٩٧٩ ، وقرابة التوقيع على اتفاق السلام اثيرت الفكرة مرة ثانية ، ولكنها لم تكن هذه المرة من اجل استخدام شرطة بملابس عسكرية فى الجامعات بل كمحاولة لتقوية الاستقلال الذاتى بالجامعات . وقد اقترح ان يتم تشكيل الحرس على مرحلتين . مرحلة فورية ، حدد لها خمس سنوات ، وتتكون من خريجى كلية الشرطة ، وهم ايضا خريجو كلية الحقوق . فى غضون ذلك يتم افتتاح « اكاديمية للحرس » معهد امناء الشرطة » تقوم باعداد خريجى الثانوى فى اتجاه اكاديمى ، استعدادا لتشغيلهم فى المستقبل فى جهاز امن داخلى فى الجامعة . واصبح هذا الأمر موضوعا للمناقشة العامة ، وذلك عندما تقبل الراى العام هذه الفكرة على ان تصبح هذه القوى خاضعة لرئاسة الجامعات لا لوزارة الداخلية . وفى سبتمبر ١٩٨١ كانت الفكرة لا تزال فى اطار المناقشات والدراسات(٦٧) .

اراد السادات ان يبث فى الجامعات « الروح العائلية » وان يؤسس اتحادا بين سلك المحاضرين والطلاب . فقد اعتبرت « اتحادات الطلاب » ، بمقاييسها القائمة عائقا ، فمنذ عهد عبد الناصر كانت تضم كما تذكر ، « لجان سياسية » كان من الصعب الاشراف على نشاطها ، وانتقلت منذ عام ١٩٧٧ بالتدريج لتصبح تحت سيطرة الطلاب الدينيين . واستعدادا للعام الدراسى ١٩٧٩/١٩٨٠ تقرر ان تفرض عليها « لائحة جديدة » تضمن نزع الطابع السياسى ، كما يتم بمقتضاه تدخل سلك المحاضرين فى النشاط الجارى للاتحادات . وقد تم نزع الطابع السياسى عن طريق الغاء اللجان السياسية وحلها فى يوليو ١٩٧٩ (فى حين ظلت اللجان الخمس الأخرى على ما هى) ، ومنع الزعماء الذين عملوا فى الماضى كمندوبين رسميين من ترشيح انفسهم لانتخابات اللجان الأخرى(٦٨) . وكانت النتيجة التى تمخضت عنها الانتخابات التى اجريت فى ديسمبر ١٩٨٠ ان اعلن عن هزيمة الممثلين الدينيين فى مختلف اللجان بارجاء الدولة . وهناك اجراء هام آخر هو قيام رئاسة الجامعة بفرض رقابة على ميزانية الاتحادات ونشاطهم المالى . وكان « للائحة الجديدة » جانب رئيسى ، كما قلنا ، وهو المشاركة الفعلية القوية من جانب سلك التدريب فى حياة الطلاب ، وذلك لاعطاء المدرسين والعاملين بالجهاز قدرا كبيرا للاشراف على نشاطهم الرسمى ، وهذا باحياء فكرة الرائد (الموجه — المشرف العام لجماعة الطلاب) التى اوقف العمل بها ، كما ذكرنا ، فى بداية عهد السادات . وعقب اعلان « اللائحة الجديدة » الخاصة « باتحادات الطلاب » بذل السادات جهدا واضحا للحوار مع سلك الجامعات من اجل تنفيذ الخطة الجديدة . وبدات فى التاسع والعشرين من سبتمبر عام ١٩٧٩ ندوة استمرت ثلاثة ايام مع بضع عشرات من كبار المحاضرين بالجامعات ، وقامت وسائل الاعلام بتغطيتها تغطية اعلامية كبيرة . وطالب السادات فى خطب طويلة ممزوجة بشعارات مثل « التعاون بين الأجيال » طالب اعضاء السلك الجامعى بأن يتحملوا مسئولية قيادة الطلاب داخل « جامعة مستقلة »(٦٩) .

فى مقابل هذا وضعت الحكومة لنفسها هدفا بتوسيع نطاق صنوف سلك
التدريس ، سواء عن طريق اعادة من يستكملون دراستهم فى الخارج او
عن طريق ترقيتهم (فى بداية عام ١٩٨١ قدر عدد المحاضرين الحاصلين
على الدكتوراه بحوالى ١٠٫٠٠٠ ، بينما قدر عدد المدرسين المساعدين
بحوالى ١٥٫٠٠٠) . ولم تدل ادعاءات المحاضرين ضد الرئيس خلال
اللقاءات السريعة التى جرت فى سبتمبر ١٩٧٩ على التحمس للخط المقترح .
فقد نصب اهتمامهم على ابعاد الاشراف الحكومى عن نظام التعيينات فى
سلك التدريس وادارة الجامعات(٧٠) ، اكثر من انصبابه على فرض سيطرتهم
على الطلاب . ومثل العديد من قطاعات المثقفين المختلفة ، كان هناك ايضا
اساتذة بالجامعات يتحفظون من سياسة الحكومة(٧١) . ففى يوليو ١٩٨١ ،
على سبيل المثال ، قرر المؤتمر الذى عقده اساتذة الجامعات الاستمرار فى
مقاطعة اسرائيل ومنع اقامة علاقات بين الجامعات فى اسرائيل والجامعات
المصرية « التى تقوم بدور قيادى على مستوى الامة العربية والعالم
الاسلامى »(٧٢) . وظلت رغبة السادات فى تاسيس نظام للحكم الذاتى ــ
الاتحادى ، مع اغتياله ، بمثابة خطة فقط .

خاتمـــة :

لقد ادى اغتيال الرئيس السادات فى السادس من اكتوبر عام ١٩٨١
الى حدوث تطور مفاجىء كذلك فى موضوع بحثنا . فقد اظهرت الاعتقالات ،
والمحاكمات والكشف عن « الجماعات الاسلامية » نسبة الطلاب فيها ومكانتها
فى الجامعات (من بين الى ٢٤ متهما فى القضية كان يوجد ٩ من الطلاب
و ٢ من اساتذة الجامعة) . وهكذا على سبيل المثال ، اتضح ان التنظيم
الذى قام باغتيال الرئيس كان متصلا بتنظيمات من اولئك الطلاب الذين
قاموا « بالاضطرابات داخل الجامعة » فى العام السابق باسيوط . وعقب
صدامات مباشرة ، وكجزء مما كان من المنتظر ان يكون خطة للانقلاب
العام ، قام هؤلاء مرة اخرى باضطرابات شديدة فى المدينة ذاتها ، وتمكن
النظام الحاكم من قمعها . واسترجاع تاريخ تكون هذا التنظيم فى اسيوط
يمكن ان يشير الى اى مدى ساهمت السياسة « الاقليمية » فى التعليم
العالى ــ التى بادر بها السادات نفسه ــ فى ازدياد قوة التنظيمات
الاسلامية المتطرفة فى مصر . فقد اتضح من تصريحات محافظ اسيوط ، على
سبيل المثال ، ان ٨٠٪ من المشتركين فى احداث اسيوط ليسوا من المحافظة
نفسها ، معظمهم من محافظة المنيا ، ومن سوهاج ، ومن قنا . وكان
القاسم المشترك بينهم ان الغالبية العظمى منهم طلاب فى جامعة اسيوط(٧٣) .
اى ، ان النظام الحاكم نفسه هو الذى انشا الاطارات الجامعية التى ساهمت
بدرجة كبيرة فى تنظيم شباب الاقاليم وتكوين المنظمات الارهابية تحت اسم
الدين . وقد اصبحت قضية الاغتيال اساسا لنقاش نشط عام فى وسائل
الاعلام المصرية حول الطلبة والشباب . وعلى اساس هذه المأساة ظهرت
الاخطاء واتهم النظام الحاكم ، بالتساهل اكثر من اللازم تجاه « المنظمات
الاسلامية » وكذلك بتشجيعها فى بداية طريقها كوسيلة لمواجهة اليسار .

ولكن تركز جوهر النقاش ، الذى شارك فيه خيرة المفكرين فى مصر
وممثلو وجهات النظر السياسية ، حول مشكلة تأسيس الشباب بصفة عامة
وارتباطه بالدولة وبالشرطة .

وبشكل طبيعى اتجه النقاش الى الجامعات لانها تمثل الاطارات التى
تضم هؤلاء الشباب . وفى منتصف نوفمبر ١٩٨١ اتخذ النقاش بعدا عمليا .
فقد نشرت جريدة « مايو » لسان حال الحزب الحاكم ، اقتراحا باجراء تغيير
ثورى فى شكل « قانون الخدمة العسكرية » الجديد وبمقتضى هذا الاقتراح يتم
الغاء تاجيل الخدمة العسكرية للطلاب ويجند كل خريج ثانوى فى الجيش
بعد انهاء دراسته مباشرة وتستمر الخدمة العسكرية سنتين ــ بدلا من الوضع
الذى كان سائدا والذى خدم فيهخريجو الجامعات سنة واحدة فقط . والأجرا
من هذا كله ــ ان يتوقف فورا قبول طلاب جدد لمدة سنتين . وكان وراء
هذا الاقتراح ــ وان لم يكن علانية ــ عبد الحليم ابو غزالة وزير الدفاع
وكان بمثابة بالون اختبار لجس نبض الراى العام بخصوص اجراء اصلاحات
واسعة جدا ولها آثارها الكبيرة(٧٤) .

وبالفعل ، وقبل نهاية العام احتدت العاصفة الشعبية حول الموضوع،
وذلك فى الوقت الذى رفض معظم من ادلوا بآرائهم ، وخاصة الجامعيين ،
الاقتراح بشكل قاطع . وفى الأسبوع الأخير من ديسمبر شطب هذا الاقتراح
من جدول الأعمال .

ويعتبر تدخل بعض الطلاب المتطرفين فى اغتيال السادات ورد الفعل
الشديد من جانب حكم مبارك فى بداية الاجراءات التى اتخذها اتجاه الجامعات،
والذى ظهر فى تشديد اجراءات الأمن المختلفة داخل الجامعات ــ يعتبر هذا
التدخل وذلك الرد ــ نتيجة منطقية لفشل العلاقات بين نظام حكم السادات
وجمهور الطلاب . ومن المتوازن الا تشكل تلك العلاقات مفاجأة النهاية .
وبنظرة شاملة ، نجد ان المميزات الجوهرية لسياسة السادات تجاه الطلاب
والجامعات اربع .

(أ) فقدان السياسة الكمية :

فقد كانت السياسة والتنفيذ بالنسبة لموضوعات مثل قبول الطلاب
وتوجيههم او فتح مؤسسات جديدة نتيجة لاعتبارات هامة فى حد ذاتها ولكنها
لم تكن بصفة نتاج خطة موضوعة وفقا لمتطلبات حقيقية للاقتصاد والمجتمع.
ففى بداية الطريق وعلى امتداد الجزء الأكبر منه كانت هذه سياسة لفتح
الأبواب للجميع ، وكانت لها مزايا (على سبيل المثال ، رفع مستوى المجندين
بالجيش) وعيوب (على سبيل المثال ، خلق جماعة كبيرة من المثقفين شبه
العاطلين وبدات هذه السياسة فى الاعتدال خلال هذه الفترة . ووصلت مع
نهايتها ، كما ذكرنا سلفا ، الى الطريق المناقض والخاص بالتخفيض وكذلك
المناقشة حول اغلاقها بصفة مؤقتة .

(ب) خلق نظام جامعى اقليمى :

تضمنت الزيادة الكمية فى التعليم العالى الاتجـاه الى المحافظات والاقاليم المصرية وبناء شـبكة جامعات فيها . وقد اتفقت هذه الظاهرة والضرورات السياسية ـ الاجتماعية ، مثل منع الهجرة الى القاهرة ، والحيلولة دون نمو الجمهور السياسى الثائر فى جامعات العاصمة ، كذلك اتفقت مع السياسة العامة لنظام الحكم ـ التأكيد على مصر ووادى النيل على حساب القاهرة العربية.واصبحت الانجازات التى تحققت على هذا الطريق عقبة سياسية فى نهاية السبعينيات ، عندما قويت شوكة المعارضة الاسلامية المتعصبة فى مناطق الاقاليم .

(ج) سياسة « انفتاح » سياسى نسبى :

امتنع النظام الحاكم طوال الفترة كلها (باستثناء بعض الحـالات الطارئة) عن استخدام أجهزة الأمن بكامل طاقتها داخل الجامعات بهدف الحيلولة دون ممارسة نشاط معـارض من جانب الطلاب . لقد افتخر السادات ، وبحق فيما يتعلق بالجامعات ، بانه لن يقيم دولة للشرطة . فمن ناحية تصرف طبقا للافتراض القـائل بأنه فى حالة الطوارىء يمكنه الاعتماد على اجهزته ، ومن ناحية اخرى أمل ان يتكون داخل الجامعات ايضا وعلى المدى الطويل تأييد للحكم وذلك عن طريق الانفتاح السياسى الخاضع للرقابة . وامل فى وضع ضوابط لهذا الانفتاح وذلك عن طريق اقامة حرس من داخل الجامعات وتأسيس نظام اتحادى بين سلك التدريس والطلاب وقد حققت هذه السياسة انجازات كبيرة مثل ـ احكام القبضة على القاهرة طوال الفترة منذ بداية مبادرة السلام ، وفشل خطير وهو ـ ظهور « الجماعات الاسلامية » كتنظيمات ارهابية داخل الجامعات .

(د) فقدان الجاذبية الايديولوجية :

هوجم حكم السادات اكثر من مرة بانه « واقعى » و « يفتقر للأيديولوجية » . ولا يتفق هذا القول مع الحقيقة . فقد كانت للحكومة بشكل عام سياسة عمل واضحة ومنطقية وقد أوردنا ميزاتهـا فى مقدمة هذا المقال . ولكن هذه السياسة ، مع كل الأفضليات التى اولتها للاقتصاد والمجتمع ، لم تكن مصدر جاذبية وتعاطف طبيعى بالنسبة للشباب،وخاصة الشباب الذى لم يكن واقعا تحت ضغط المشاكل مثل جمهور الطلاب فى مصر . ولم يكن يعرض ويتحدث ، كسلفه ، عن ثورية اجتماعية راديكالية، وعدو خارجى مجـاور ومخيف ، وغرب بغيض ، وحلم بسيادة اقليمية مصرية ، والسادات ، بالرغم انه كان بطل المسرحية ، وبالرغم من انه حقق لمصر انتصارات وبداية عهد البناء،كان بالفعل ضعيف الأمل بالنسبة لمعركة كسب تأييد الطلاب فى مواجهة هؤلاء الذين عرضوا عليهم وتحدثوا معهم عن ضجيج الثورية العربية أو العظمة الروحية والوجدانية التى يتمتع بها الاسلام .

لقد فشل حكم السادات بالفعل فى محاولاته التى قام بها لكسب تأييد جمهور الطلاب ، ولكن هناك شك فيما اذا كان هذا الأمر يدل على فشله هو . ان ردود الفعل والنشاط الذى يمارسه الشباب الجامعى ليست بالضرورة المعيار المناسب لدراسة مدى نجاح القيادة فى دولة كمصر. بل على العكس من ذلك ، اظهر التاريخ أن هذا الجمهور الصعب يميل بصفة عامة الى التعـاطف مع هؤلاء الذين يعدونه بانجـازات سريعة وبالثورية العقيمة ، وليس بالضرورة مع الذين يتصارعون بشكل مباشر مع الواقع ومشاكله . من هذه الناحية سيكون من المفيد جدا فعلا الوقوف على العلاقات بين جمهور الطلاب ونظام الرئيس الجديد .

ملاحظـات :

١ ـ سبقتها « جامعة فؤاد » التى تأسست عام ١٩٠٨ ولكنهـا كانت اصغر من ان تتناسب مع اسمها . عن هذا الموضوع وعن جمهور الطلاب فى مصر منذ بداية نموه وحتى قرب وفاة عبد الناصر انظر : حجاى ارليخ « الطلاب والجامعات فى حياة مصر السياسية منذ الحرب العالمية الأولى . الشرق الجديد ١٩٦٩ صفحات ٥٠ ـ ٧٧ دراسة مستفيضة عن هذا الموضوع استنادا الى مادة انجليزية مؤرشفه ومادة اخرى مصرية توجد لدى المؤلف حاليا وفى حالة اعداد .

٢ ـ حول التطور السريع لانشاء الجامعات من قبل انظمة الحكم فى الدول العربية الأخرى ، انظر : حجاى ارليخ « الجامعات فى دول العالم العربى » (جامعة تل ابيب : معهد شيلوح لأبحاث الشرق الأوسط وافريقيا سبتمبر ١٩٨١) .

٣ ـ انظر الشرق الجديد عدد ١٩٦٩ صفحات ٥٠ ـ ٧٧

٤ ـ الأجزاء أ.ب من هذا المقال تعتمد على بحث وضعته عن الطلاب فى عهد السادات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٧ (جامعة تل ابيب : معهد شيلوح لأبحاث الشرق الأوسط وافريقيا مايو ١٩٦٨) .

٥ ـ روزاليوسف ـ ٢٢ اغسطس ١٩٧٧ .

٦ ـ الأخبار ـ ١ اغسطس ١٩٧٦ .

٧ ـ الأهـرام ٢٦ سبتمبر ١٩٧١ .

٨ ـ انظر البيانات لدى : نزيه نصيف الأيوبى ، سياسة التعليم فى مصر دراسـات سياسية وادارية (مركز الدراسـات السياسيـة والاستراتيجية بالأهـرام مايو ١٩٧٨ ، صفحة ٧٢ .

٩ ـ البيانات الواردة هنا ماخوذة من : الأهـرام اعداد ٨ ، ٢٦ سبتمبر ١٩٧١ و ١١ اغسطس ١٩٧٦ ومعاريف عدد ٢٤ ينـاير ١٩٧٢ وروزاليوسف عدد ٢٢ اغسطس ١٩٧٧ .

١٠ ـ انظر روز اليوسف ٢٢ اغسطس ١٩٧٧ . اعداد مذهلة اكثر توضح العلاقة العددية بين الأساتذة والطلبة فى كليات الآداب ، انظر التحقيق الطويل الذى نشرته صحيفة الأهرام فى ١٨ و ٢٠ يناير ١٩٧٦ . ووصف التكدس فى المدرجات الواسعة التى يوجد بها احيانا حوالى ٣٠٠٠ طالب . انظر صحيفة الجمهورية فى ١٢ يناير ١٩٧٨ . وحول الوضع فى مجال التعليم بكليات الطب . انظر الأخبار ١ ديسمبر ١٩٧٤ .

١١ ـ حول هذا الموضوع وحول المشكلات المعروضة فيما بعد انظر الجمهورية اعداد ١٨ اغسطس ١٩٧١ و ٢٥ مايو ١٩٧٢ والأهرام اعداد ٧ يونيو ١٩٧٢ و ١٨ ـ ٢٠ يناير ١٩٧٦ وروز اليوسف ٢٨ يوليو ١٩٧٥

١٢ ـ المصور ١٩ مارس ١٩٧٦ . وانظر تفاصيل اخرى عن الخطة .

١٣ ـ انظر خطاب السادات ، وكالة انباء الشرق الأوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧

١٤ ـ البيانات التى نستند اليها فى هذا الكلام مأخوذة من : الأهرام اعداد ٨ ، ١٢ ، ١٨ يونيو و ٤ اكتوبر ١٩٧١ و ٥ فبراير ١٩٧٢ والجمهورية اعداد ١٤ يوليو و ١٩ اغسطس و ٤ سبتمبر و ١٣ اكتوبر ١٩٧١ و ١٦ مارس ١٩٧٢ ومعاريف ٢٥ و ٣١ يناير و ٤ فبراير ١٩٧٢ والأخبار ١٠ مارس ١٩٧١ .

١٥ ـ الجمهورية ١٨ اغسطس ١٩٧١ . وطبقا لما جاء فى مقال آخر حدث ذلك فى يوليو ١٩٧١ عندما تعهد السادات بألا تتدخل قوات الأمن بعد ذلك فى شئون الطلبة . انظر جيروزاليم بوست ١ فبراير ١٩٧٢ .

١٦ ـ الجمهورية ١٦ مارس ١٩٧٢

١٧ ـ الجمهورية ٨ ديسمبر ١٩٧١ . انظر ايضا الأهرام ٦ ديسمبر ١٩٧١

١٨ ـ الجمهورية ١٠ يناير ١٩٧٢

١٩ ـ اعلنت اذاعة القاهرة لأول مرة فقط عن قيام مظاهرات فى ٢٥ يناير ١٩٧٢ والمصادر التى تناولت الأحداث بالوصف فى يناير ١٩٧٢ هى : معاريف ١٩ و ٢٧ و ٣١ يناير ١٩٧٢ . ها أرتس ٣٠ يناير ١٩٧٢ . و An-Nahar Arab Report ٣١ يناير ١٩٧٢ ـ الأهرام ٢٦ يناير ١٩٧٢ ، الحوادث ١٦ فبراير ١٩٧٢ التايمز ٢٢ يناير ١٩٧٢

٢٠ ـ مراسل الصنداى تلجراف فى صحيفة معاريف ٣١ يناير ١٩٧٢

٢١ ـ جان بيير جولين (نوفيل اوبزر فاتير) نقلا عن صحيفة معاريف فى ٤ فبراير ١٩٧٢

٢٢ ـ خطاب السادات، وكالة انباء الشرق الأوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧. انظر ايضا وصفا لاهانته وتصريحات فى هذا الشأن ادلى بها لمجلة الحوادث فى ٢٥ فبراير ١٩٧٢

٢٣ ـ انظر على سبيل المثال مقالا شاملا فى مجلة المصور فى ١١ فبراير ١٩٧٢ « من العدل القول ايضا بأن هياج الطلبة قد عكس بصورة رائعة الثورة المصرية التى ولدت مثل هذا الجيل رغم كل العثرات والأزمات » . وانظر ايضا جان بيير جولين ، فى معاريف ٤ فبراير ١٩٧٢ وكذلك : An-Nahar Arab Report ٣١ يناير ١٩٧٢

٢٤ ـ خطاب السادات ، وكالة انباء الشرق الأوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧

٢٥ ـ الأهرام ٢٧ يونيو ١٩٧٥

٢٦ ـ المصادر التى اشارت الى استمرار النشاط هى : اذاعة عمان ٥ اغسطس ١٩٧٢ . معاريف ٦ اغسطس ١٩٧٢ . خطاب السادات وكالة انباء الشرق الأوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧ . الحياة ١٨ نوفمبر ١٩٧٢ النهار ٤ يناير ١٩٧٣ . الأهرام ٢٧ يونيو ١٩٧٥

٢٧ ـ الحياة ١٨ نوفمبر ١٩٧٢

٢٨ ـ خطاب السادات . وكالة انباء الشرق الأوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧

٢٩ ـ انظر خطاب السادات . نفس المصدر . ان الكثيرين من الطلبة الذين تم اعتقالهم خلال عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ قد اعفى عنهم واطلق سراحهم قبل اسبوع من نشوب حرب عيد الغفران .

٣٠ ـ اذاعة القاهرة ٣ ابريل ١٩٧٤

٣١ ـ المصور ٢٨ ديسمبر ١٩٧٣

٣٢ ـ انظر التفاصيل فى الجمهورية ٧ مايو ١٩٧٥ والأهرام ٧ يونيو ١٩٧٥

٣٣ ـ الجمهورية ٦ سبتمبر ١٩٧٥ ، الأهرام ١٧ سبتمبر ١٩٧٥ . فى تلك الفترة حاول النظام الحاكم اقامة جهاز آخر لنزع الطابع السياسى عن الشباب ـ وهو « منظمة الشباب » التابعة للاتحاد الاشتراكى العربى. انظر التفاصيل فى المصور ٥ ديسمبر ١٩٧٥ . الاهرام ٢٠ ديسمبر ١٩٧٥ . الجمهورية ١٦ يناير ١٩٧٦ . حول فشل المنظمة والغائها انظر نفس المصدر فى ١٠ اغسطس ١٩٧٦

٣٤ ـ وكالة انباء الشرق الأوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧

٣٥ ـ انظر التفاصيل فى : د.ف.ا ٢٠ يناير ١٩٧٦ . وحول نشاط التنظيمات الدينية بين الطلاب ايضا انظر : يسرائيل التمان ، جماعات

المعارضة الاسلامية فى عهد السادات (جامعة تل ابيب : معهد شيلوح لأبحاث الشرق الأوسط وافريقيا ، يناير ١٩٧٨) .

٣٦ ـ انظر التفاصيل : الثورة (سوريا) ٢٢ اكتوبر ١٩٧٥ ، البعث ١ فبراير ١٩٧٦ . انظر الكلام المثير والهام الذى قاله طالب ناصرى فى نقاش مع السادات : وكالة انباء الشرق الأوسط ١ فبراير ١٩٧٧ .

٣٧ ـ الجمهورية ٤ ديسمبر ١٩٧٥ .

٣٨ ـ البعث (سوريا) ٩ ديسمبر ١٩٧٥ .

٣٩ ـ انظر صوت الجامعة ١٢ يناير ١٩٧٦ . ها آرتس ١٥ يناير ١٩٧٦ الأخبار ٢٦ يناير ١٩٧٦ واذاعة دمشق ٣١ يناير ١٩٧٦ . معاريف ٢٤ فبراير ١٩٧٦ تشرين (سوريا) ٢٧ ابريل ١٩٧٦ ومقال عن صوت الطلبة فى جريدة النهار ٢٠ ابريل ١٩٧٦ .

٤٠ ـ فى ابريل ١٩٧٤ كان من المنتظر ان تقوم جيهان بزيارة لجامعة المنصورة (وهناك كانت الجماعات اليسارية تمارس نشاطها ـ انظر الأهرام ١٦ ديسمبر ١٩٧٦) . واستعدادا لهذه الزيارة تقرر اعادة رصف الطريق الرئيسى فى المدينة بتكاليف قدرها ١٦ الف جنيه مصرى . وعلى هذا الأساس قام الطلبة باهانة جيهان ولم يسمحوا لها بالقاء خطابها . فانفجرت جيهان بالبكاء وغادرت الجامعة . الهدف عدد ١٠ ابريل ١٩٧٦ .

٤١ ـ صوت الجمعة ١٥ مارس ١٩٧٦ .

٤٢ ـ الصياد ٧ مايو ١٩٧٦ .

٤٣ ـ الجهاد (ليبيا) ١٩ مايو و ٢٩ سبتمبر ١٩٧٦ والفجر الجديد (ليبيا) ٢٠ مايو ١٩٧٦ ، ٩ اغسطس و ١٠ ، ١٨ سبتمبر ١٩٧٦ واذاعة دمشق ٢٨ فبراير ١٩٧٦ .

٤٤ ـ الأهرام ٥ ديسمبر ١٩٧٧ .

٤٥ ـ انظر الأهرام ٥ ديسمبر ١٩٧٧ وكالة انباء الشرق الأوسط ٢٥ نوفمبر ١٩٧٧ وكذلك الحديث الذى دار بين السادات وبين الطلاب اليساريين واوردته وكالة انباء الشرق الأوسط فى ١ فبراير ١٩٧ .

٤٦ ـ وكالة انباء الشرق الأوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧ .

٤٧ ـ وكالة انباء الشرق الأوسط ١ فبراير ١٩٧٧ .

٤٨ ـ الصياد ١٣ يناير ١٩٧٧ .

٤٩ ـ انظر قائمة مطالب الطلبة كما تدمها رئيس اتحاد الطلبة للسادات وكالة انباء الشرق الأوسط ١ فبراير ١٩٧٧ .

٥٠ ـ حديث السادات مع الطلبة ، نفس المصدر . انظر الحوار الطويل المثير بين السادات وهذا الطالب .

٥١ ـ نفس المصدر .

٥٢ ـ عن اسلوب تجنيد الخريجين للجيش وعن التغييرات الادارية فى هذا الاسلوب ، انظر الاهرام ٥ فبراير ١٩٧٨ .

٥٣ ـ انظر وبصفة خاصة خطابه امام ممثلى الطلبة ـ وكالة انباء الشرق الأوسط ١ فبراير ١٩٧٧ .

٥٤ ـ وكالة انباء الشرق الأوسط ٣٠ يناير ١٩٧٧ .

٥٥ ـ مجلة اكتوبر ٣ ابريل ١٩٧٧ .

٥٦ ـ الجمهورية ٢٧ ديسمبر ١٩٧٧ .

٥٧ ـ انظر مقال فى نيويورك تايمز ٢٩ مارس ١٩٧٩ وهاآرتس ١٧ ابريل ١٩٧٩ .

٥٨ ـ استنادا الى ما ذكرته اذاعة دمشق فى ٤ يونيو سنة ١٩٧٩ رفض ممثلو الاتحادات الطلابية فى مصر طلب الحكومة بالبدء فى اجراء حوار مع ممثلى الطلبة فى اسرائيل .

٥٩ ـ توجد معلومات عن الاهتمام برفاهية الطلبة ، مثلا ، فى جريدة الاهرام الاقتصادى عدد ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠ والاخبار ٢٥ و ٢٨ و ٢٩ سبتمبر و ١٤ نوفمبر ١٩٨٠ والجمهورية ١٦ نوفمبر ١٩٨٠ والسياسى ٢٢ مارس ١٩٨١ .

٦٠ ـ قبل فى الجامعات ٠٠٠ر٧٣ طالب ، فى الازهر ٠٠٠ر٤ وفى المعاهد العليا الخاصة ٠٠٠ر١٢ وفى « معاهد الصحة » ٠٠٠ر٢ وفى « المعاهد الفنية المتوسطة » ٠٠٠ر٢٦ انظر : الأيوبى صفحة ٧٥ .

٦١ ـ هذه المعلومات وردت فى الاهرام ٨ اغسطس ١٩٧٨ و ٢ اكتوبر ١٩٧٩ والأهرام الاقتصادى ١٤ يوليو ١٩٨٠ و ٢٣ فبراير ١٩٨١ و ٢ مارس ١٩٨١ ومجلة اكتوبر عدد ٣٠ اغسطس ١٩٨١ .

٦٢ ـ الاهرام ٢٠ سبتمبر ١٩٧٩ و ٢٤ فبراير ١٩٨٠ .

٦٣ ـ الأيوبى صفحة ٩ ، ١٤ . الاهرام ٢٩ فبراير ١٩٨٠ . وحول مشاكل الخريجين انظر : الاهرام ٢٠ سبتمبر ١٩٧٩ و ٨ مارس و ١٧ و ٢٢ نوفمبر ١٩٨٠ والأهرام الاقتصادى ١٤ يوليو ١٩٨٠ و ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠ و ١٢ يناير ١٩٨١ و ٢٦ يناير ١٩٨١ والأخبار ٢٩ نوفمبر ١٩٨٠ . وبحث اكثر تفصيلا عن هذه القضية ارجع الى :

Mahmud A. Faksh, "The Chimera of Education for Development in Egypt : The Socio-Economic Roles of University Graduates", MES, May 1977, pp. 229-240.
JPRS

٦٤ — انظر بصفة خاصة الأهـرام الاقتصادى ٢٣ مارس ١٩٨١ وجريدة مايو عدد ٦ أبريل ١٩٨١ ومقالات عديدة فى مجلات وصحف اخرى .

٦٠ — المجلة المصورة ١٥ ديسمبر ١٩٧٩ ونقلتها عنها وكالة الانباء العراقيـة .

٦٦ — حول احداث نوفمبر ١٩٨٠ فى اسـيوط انظر بصـفة خاصة ما اوردته وكالة انباء الشرق الأوسط فى ٢٢ نوفمبر ١٩٨٠ وكذلك الصحف المصرية وكذلك مقتطفات من البرامج التى اذيعت فى نفس الاسبوع والاسبوع التالى له .

٦٧ — انظر فى الأهرام ١٠ فبراير ١٩٧٩ . السياسى ٢ مارس ١٩٧٩ وكالة الأنباء العراقية ١٩ ابريل ١٩٧٩ — روز اليوسف ٢٩ سبتمبر ١٩٨٠ — الأهـرام الاقتصادى ٢ مارس ١٩٨١ الأهـرام ٢٥ سبتمبر ١٩٨١ .

٦٨ — انظر : ليموند ١٧ و ١٨ ابريل ١٩٧٩ — اخبار اليوم ٢١ ابريل و ٧ يوليو ١٩٧٩ — الأخبار ١٢ يوليو ١٩٧٩ — JPRS ٣ ينـاير ١٩٨٠ والأهـرام ١٠ نوفمبر ١٩٨٠ و ٢٠ سـبتمبر ١٩٨١ .

٦٩ — اذاعة القاهرة ١٩ سـبتمبر ١٩٧٩ . الأهـرام ٣٠ سبتمبر ، ٢ اكتوبر ١٩٧٩ .

٧٠ — الأخبـار ٢٥ مارس ١٩٨١ .

٧١ — الوطن (الكويت) ٤ سبتمبر ١٩٧٩ .

٧٢ — اخبار الأسبوع (الأردن) ١٦ يوليو ١٩٨١ .

٧٣ — روزاليوسف ٢٦ اكتوبر ١٩٨١ .

٧٤ — انظر جريدة مايو ٢٣ نوفمبر ١٩٨١ وكذلك مقال سمادر بيرى فى صحيفة يديعوت احرونوت ١ يناير ١٩٨٢ .

المؤسسة الدينية المصرية فى ازمة

بقلم : مارتين كرامر

قبل مرور ثلاثة اسابيع على مقتل السادات اجتمع كبار علماء الدين الاسلامى فى مصر مع خليفته حسنى مبارك لاجراء حوار على مستوى خاص وصادق .. وقال لهم مبارك:ان مهمتهم كانت تتمثل فى تخليص مصر من«الأقلية المتطرفة » بين جموع المؤمنين الا انهم لم يعملوا ما فيه الكفاية .

وكتب العلماء مقالات فى الصحف وتحدثوا فى اجهـزة الاعلام واجـروا مشاورات فيما بينهم الا انه من الواضح أن هذه الأنشطة غير كافية .. ومن الضرورى الآن — ان ينتشر كبار رجال الدين من المؤسسة الدينية فى جامعات مصر ويجروا حوارا مباشرا مع الشباب ويجيبوا على اسئلتهم ويطلعوهم على اخطائهم فى اسلوبهم وعقيدتهم(1) .

اذن تبنى مبارك ، بصفة مؤقتة على الاقل ، نفس التحليل لظـاهرة التطرف الاسلامى المتزايد وفى هذا التحليل تتهم المؤسسة الدينية بعـدم نجاحها فى اشباع التعطش الروحى لدى الشباب المصرى .. ولم يلق كثيرا من الشباب التوجيه الملائم ولذلك تبنوا افكارا دينية متطرفة اخذوها من شخصيات تتمتع بمواصفات الزعامة وتستخدم اساليب العنف وتفتقر الى السلطة الدينية وفهم مبادىء الاسلام الحقيقية .

ان الاسلام ، حسب الفهم الصحيح للعلماء الموثوق فيهم من خريج كلية اصول الدين بالأزهر ، هو اسلام الاعتدال ، وكان من الممكن القضاء على هذه التطرف الدينى لو تم تفسير الاسلام بنفس الحماس .. ودفع السادات نفسه فى نهاية الأمر ثمن فشل المؤسسة الدينية الكسولة .

ولم يكن هذا التفسير يتمتع بعدم التحيز .. فقد كان له مؤيدون وخاصة بين هؤلاء الذين ارادوا تبرئة سياسة السادات الخارجية والداخلية وجهاز الأمن فى الدولة من المسئولية غير المباشرة عن حادث الاغتيال .

وكان مبارك ينوى الاستمرار فى الأخذ بمعظم خطوط سياسة السادات وكان لزاما عليه الاستمرار فى الاعتماد على جهاز الأمن الداخلى لقمع الجماعات الاسلامية المتطرفة فى اعقاب حادث الاغتيال .

وكان التأكيد على فشل البيروقراطية الدينية فى توقع الخطر من جانب المتطرفين وفى العمل ضده كان هذا التأكد بمثابة خطوة محسوبة .. ولكن حتى لو كان تأنيب مبارك للمؤسسة الدينية له هدف معين .. فمن الواضح ان كثيرين بالمؤسسة الدينية تهربوا من المواجهة المباشرة مع المعارضين الاسلاميين للسادات .. وكان عهد السادات بالنسبة لكبار رجال الدين عهد ازمة ولعب على الحبلين ، فقدوا خلاله الاتصال الوثيق بقطاع كبير من جماهير المؤمنين بل اظهروا قدرا معينا من التعاطف مع النقد الاسلامى المتطرف الموجه لنظام الحكم .. فلماذا لم تهب المؤسسة الدينية لمواجهة التحدى المتمثل فى وجود تفسير منافس ومتطرف للاسلام .

الرئيس المؤمن

لقد ورث انور السادات عن جمال عبد الناصر مؤسسة دينية متدهورة تغيرت بصورة واضحة خلال عشرين عاما من الاصلاح الكبير .

واخذ عبد الناصر ــ الذى كان يشك فى كل مصادر السلطة التقليدية التى من شأنها تشكيل خطر على نظام حكم الشورى ــ اخذ بسياسة موجهة للحد من الامتيازات الكثيرة التى تتمتع بها المؤسسة الدينية فى كل المجالات على وجه التقريب(٢) .

وكانت هناك خطوتان اتخذهما ولهما مغزى خاص ، ففى سنة ١٩٥٥ الغى محاكم « الشريعة » القانون الدينى الاسلامى وبهذا قضى على سيطرة السلطة الدينية والقانون الاسلامى على مجالات هامة من جهاز القضاء(٣) .

وفى سنة ١٩٦١ طبق قانون اصلاح بعيد المدى على دار معلمى اصول الدين بالازهر ، جعلها تحت رقابة شديدة ورسمية وزاد من اهمية الاقسام العلمانية ولاسيما بالجامعات(٤) .

وبهاتين الخطوتين الغت الدولة دور المؤسسة الدينية فى القانون وقللت من شأن التعليم الدينى التقليدى .

وعلاوة على كل هذه الخطوات قام نظام الحكم الثورى بمصادرة املاك كانت بمثابة « الأوقاف » وفرض رقابة على وزارة الأوقاف ومئات من المساجد الاهلية .. وقد كتب احد الباحثين فى سياسة عبد الناصر يقول « تم عزل الشيوخ تماما عن القطاع الاجتماعى المؤيد للمدنية .. والغيت تقريبا وجهات النظر التقليدية التى يأخذ بهاالشيوخ وفقدوا ايضاالوضع السياسىوالاجتماعى البارز الذى كانوا يتمتعون به فى الماضى ووجدوا انفسهم يعانون من ضائقة اقتصادية شديدة واختفت بالكامل المؤسسات التقليدية التى ارادوا المحافظة عليها او تغيرت صورتها .. ثم رفضت تفسيراتهم للاسلام امام التفسيرات التى اقترحها نظريون علمانيون(٥) .

وكل هذه الاصلاحات تجمعت معا لتكون اشبه بتأميم للمؤسسة الدينية الاسلامية التى تحولت بهذا الاسلوب الى جزء لا ينفصل عن النظام الحاكم. اذن كان رئيس الدولة من كل النواحى رئيسا للمؤسسة الدينية لقبا فقط . كما ان جمال عبد الناصر لم يكن خبيرا بصفة خاصة فى هذه المهمة لانه بدون علاقة بايمانه الدينى ، لم يكثر من التظاهر بالتقوى امام الناس وفضل الاحتفالات الدنيوية والقاء الخطب بصدد القومية العربية .

وفى مقابل ذلك اظهر السادات احتراما شديدا للدين وعن طريقه اجرى « الضباط الاحرار » اتصالاتهم مع الاخوان المسلمين قبل الثورة . وبعد الثورة بوقت قصير اختار عبد الناصر السادات كسكرتير عام « للمؤتمر الاسلامى » وهو الجهاز الذى حاول بواسطته ان يدير ــ ولفترة ما ــ علاقات مصر مع المملكة العربية السعودية وباكستان فى اطار التعامل الاسلامى ..

وكانت هذه الدبلوماسية الاسلامية العقيمة هى كل الشغل الشاغل للسادات خلال الفترة التى وصلت فيها حياته السياسية الى الحضيض.(٦)..

وكانت صورته فى وعى الجماهير انه صاحب العقيدة الدينية الصادقة.. وعندما خلف السادات عبد الناصر عزز من صورته العامة كرئيس مؤمن وربما يكون ذلك عن عمد ، وأكثر من التقاط الصور التذكارية بصحبة كبار رجال الدين واثناء اداء الصلاة .. وربما بسبب هذا التأكيد الزائد على الورع الشخصى بدا ــ السادات يؤمن بأنه من الممكن نشر نظرية الاسلام فى المجتمع كله كعقيدة خاصة .

وليس هناك شك فى ان الرئيس المؤمن اعتقد ــ كما أكد ــ بأنه من المستحيل الثقة فى من لا ايمان لهم(٧) .

« اننى اعود فاقول ذلك حتى يسجل هذا فى محضر جلسات مجلس الشعب ، طالما انا فى هذا المنصب لن يشغل مطلقا اى ملحد منصبا او مكانا يمكنه من خلاله تكوين راى عام او وجهات نظر للجماهير(٨) » .

الا ان السادات بقوله « لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » كان يقصد القول بانه على الرغم من أن الايمان الدينى مطلب ضرورى لمن يرأس السلطة لا ينبغى ان نجعل هذا الايمان هو الذى يفرض السياسة .

الا ان هذا لم يكن تحديدا عاما لان السادات قد صاغ ردا على شعار المتعصبين المسلمين « الاسلام دين ودولة » .

وحقيقة كان الهدف من شعار السادات هذا هو اسكات ناقدى السياسة الخارجية والداخلية التى انتهجها خلال النصف الثانى من حكمه .. الا ان هذا التحديد كان دقيقا للغاية فيما يتعلق بالجانب المصرى .. كما انه اذا لم

يكن الاسلام يهدف لتوجيه دولة جماهيرية فلماذا يكون من الضرورى ان يكون المسئولين فى السلطة — وخاصة الرئيس — من المسلمين المؤمنين ؟

ولم يقدم السادات على الاطلاق تفسيرا ملائما لهذا التناقض وعلى الرغم من انه جعل اسلامه مقتصرا على كونه رمزا لاخلاق شخصية الا ان كثيرا من المصريين استمروا فى ايمانهم بأن الاسلام مرتبط ارتباطا وثيقا باتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. وقد تسبب السادات نفسه فى هذه النقطة فى فقدانه للعلاقة الهامة المتمثلة فى الاقتراب الوثيق من شعبه .. كما ادى عدم قدرته على التعبير بشدة عن رؤية الاسلام كعقيدة شخصية معتدلة وتدعو للسلام الى ترك هذه المهمة للمؤسسة الدينية التى كانت هى نفسها تعانى من ازمة .

العلماء والنظام الحاكم

كان بين العلماء الكبار فى مصر مثقفون يتمتعون بقدرة ملموسة على التعبير والاقناع جندهم السادات باستمرار لمساعدته وتطوع بعضهم للاشتراك فى المجهود الحربى سنة ١٩٧٣ وبعد ذلك لتأييد التغيرات الحادة للسادات ومنها الانفتاح الاقتصادى والمصالحة مع اسرائيل(٩) .

ولقد كان من المتوقع مساعدتهم للسادات فى جهوده الشخصية لتقديم صورة للاسلام المتسامح ، الا انه فى النهاية اعرض كثير من كبار العلماء عن السادات وسياسته .. ويبدو ان هذا التراجع بدأ عندما اغتيل احد المتحدثين البارزين باسمهم وهو الشيخ حسين الذهبى وزير الأوقاف الأسبق وعالم له انجازاته الكبيرة .. والذهبى رجل له آراء ثابتة وقد دخل فى مواجهة مباشرة مع احدى الجماعات الاسلامية المتطرفة للغاية وحاورها وجها لوجه ، ومن خلال منشورات جدلية ، وقد رفض الذهبى ، وبشدة ، المبادىء الأساسية الفعلية للمتطرفين وعرض بقدرة فائقة الصورة الحقيقية لوجه الاسلام المتسامح الكريم .

وفى يونية سنة ١٩٧٧ وبناء على تعليمات زعيم جماعة متطرفة احمد شكرى مصطفى تم اختطاف الذهبى وقتله بواسطة أتباعه .

وعلى الفور ساد الخوف صفوف كبار العلماء .. ووجه الشيخ حسين مخلوف — الذى كان يعمل فى الماضى مفتى مصر — كلامه للشرطة قائلا « لقد قلت الحقيقة دائما أمام الله وضميرى . والآن أدعو الله كى لا اضطر للهجرة الى المملكة العربية السعودية » .

وكان مفتى مصر فى ذلك الوقت الشيخ محمد خاطر لم يسمح لأفراد عائلته بفتح منزلهم ، كما قال شيخ آخر كبير التقى فى الماضى مع اعضاء الجماعة قال فى خوف « يقولون أن اسمى وارد فى قائمة المطلوبين لدى الجماعة »(١٠) .

لقد اعترض الذهبى علانية على ماكان يعتقد بأنه تعصب وتم اغتياله فى حادث جاء نتيجة لتراخ من جانب سلطات فى الأمن .

وادت الوحشية الشديدة للجماعات المتطرفة لارهاب كثير من كبار العلماء وقد اسكتتهم فى بعض الأحيان .. وعلى الفور قام السادات وسلطات الأمن بممارسة ضغوط لدفع كبار العلماء ، رغم مخاوفهم ، للدخول فى مواجهة فعالة ضد الجماعات . وقد فسر السادات بنفسه ظهور هذه الجماعات بأنه جاء نتيجة لفشل العلماء للنزول من ابراجهم العاجية لعرض صورة الاسلام حسبما يراها النظام الحاكم ببساطة ووضوح(١١) .

كما ان اجهزة الامن ايضا وجهت اتهامات مماثلة لزعماء المؤسسة الدينية وحدد رئيس جهاز المخابرات بالقاهرة بأن مهمة الأزهر ووزارة الأوقاف هى مواجهة هذه الجماعات ذلك لان الجهل الدينى والفكرى قد خلق ارضا خصبة لظهور افكار شكرى مصطفى وموافقة عدد من الشباب للدخول فى عصابته الارهابية(١٢) .

وقال المدعى العام العسكرى « ان شكرى مصطفى كان فى حاجة لقليل من المعرفة ليضلل به الشباب ويلهب مشاعرهم مستغلا الفراغ الدينى من حولهم .. وان هذا الفراغ لابد أن يملأه رجال الدين من الأزهر أو وزارة الأوقاف(١٣) .

وترددت اصداء هذا النقد داخل المؤسسة الدينية نفسها وتصادف لصحفى أن شهد اندفاع احد المسئولين بوزارة الأوقاف عندما قال « أؤكد أمام الله وضميرى ان المسئولية تقع على عاتقنا . ما الذى نفعله من اجل شبابنا المضلل ؟ ما الذى تفعله وزارة الأوقاف ووزارة الاعلام ؟

لاشىء ! لاشىء ! نحن لا نفعل شيئا ستنتهى فترة عملى الرسمى فى غضون عدة اشهر ، لذلك ليست لى مصلحة شخصية فى الأمر عندما اقول ذلك اننى اصرخ بأعلى صوتى ان هذه الوزارة لم تفعل شيئا عدا استقبال الضيوف وتوديعهم . الوزارة ليست سوى قاعة للاستقبال ليس الا(١٤) .

والآن تواجه المؤسسة الدينية الكبرى ضغوطا من كل الاتجاهات واصيب كبار العلماء بالخوف نتيجة للمصير البائس للذهبى وانطوائهم على انفسهم فى الوقت الذى طالبتهم فيه السلطات بشن هجوم شديد ضد التطرف المتزايد لهذا اراد العلماء التوصل لحل وسط .. وأولئك الذين شعروا بالحاجة للدخول فى مواجهة مع التطرف المتزايد فعلوا هذا بصورة مجردة للغاية بل غامضة وأكثروا من نشر بيانات تافهة وتأليف كتب قصيرة النظر استخدموا فيها التلميحات دون احتجاجات مباشرة . كما أنهم قاموا بنشاط تنظيمى واسع وتم تشكيل لجان كثيرة التقى من خلالها كبار العلماء

مع بعضهم وتناقشـــوا فيما بينهم واتفقوا على عدة امور وضمت اكاديمية البحث الاسلامية والمجلس الأعلى للشـئون الاسلامية كبار العلماء الموثوق فيهم وحظيت مناقشاتهم المضنية بالنشر على نطاق واسـع(١٥) .

الا ان الأمور بدات خلف الكواليس تتطور للعبة معقدة للغاية فقد سعى السادات لعقد صفقة مع عدد من المتحدثين البارزين باسم المتدينين وعرض عليهم مناصب مرموقة فى المؤسسة الدينية . فقد تم ترقية الشـيخ موسى شاهين نجاة — الذى كان يؤيد المفاهيم الأساسية للمتطرفين ولم يكن مؤيدا لاسلوبهم ايضا — من كونه خطيبا لأحد المساجد بالقاهره الى عميد كلية اصـول الدين بالأزهر .

كما عين السادات الشيخ « محمد الغزالى » الذى كان قبل ذلك عضوا فى الاخوان المسلمين والف ٤٠ كتابا تحمل فى طياتها اتجاها دينيا متعصبا متشددا — لمنصب نائب وزير بوزارة الأوقاف .. وكان السادات يتصور انه بهذه التعيينات سيتغلب على هذه « الجماعات المتطرفة » من خلال جـذب المتعصبين الدينيين الأكثر ليونة لصفوف المؤسسة الدينية .

الا ان هذه السياسة كانت بمثابة منح جائزة للنـاقدين ، وشـجعته المؤسسة الدينية نفسها على اتخاذ موقف مماثل ازاء مجموعة متنوعة من الموضـوعات .

ووضح الأمر كثيرا بالنسبة لحالة الشيخ عبد الحليم محمود وزير شئون الأزهر من سنة ١٩٧١ الى سنة ١٩٧٣ وشيخ الأزهر من سنة ١٩٧٣ وحتى وفاته سنة ١٩٧٨ . حيث اصبح من المؤيدين البارزين فيما يتعلق بتطبيق الشريعة الاسلامية من جديد وهو المطلب الرئيسى للاخوان المسلمين ولكثير من الجماعات » .

وبتوجيه منه اصبح الأزهر يعطى الحماية للعلماء ذوى الآراء الدينية المتعصبة وتأثر كثير من طلبة الجامعة بالحملات التى تعرضت لها ادارتها وردت باستمرار فى المنشورات المتطرفة مثل « الدعوة » و « الاعتصام » ..فقد طالبت هذه المنشورات بابعاد الأزهر عن سيطرة الدولة وبتصفية الاقسام العلمانية بالجامعة وبنقل سلطة تعيين شيخ الأزهر من أيدى الرئيس لاى جهة مستقلة من كبار العلماء وبدلا من الاعتراض على هذه المطالب تمسك بها كثير من العلماء بالأزهر لكى يشنوا معركة لالغاء قانون الاصلاح لسنة ١٩٦١ وكذلك لتجديد حرية عملهم .

وبدلا من مساندة النظام الحاكم وضع كبار العلماء انفسهم فى موضع يحتمل التأويل بين كل من السادات ومنتقديه . ولم يستفد النظام الحاكم من الاتجاه الأكاديمى العقيم « للعلماء » الخائفين كما أن كبار العلماء الذين كانوا يؤيدون علانية مبادىء برنامج المتطرفين تسببوا ايضا فى وقع ضرر حقيقى .

الوعاظ فى خدمة النظام الحاكم

وهكذا ترك كبار العلماء مهمة تقديم تفسير متسامح ومقنع للاسلام لغيرهم سواء بدافع من فتور الحماس او انعدامه .وادى تملصهم لاتاحة الفرص امام الوعاظ ذوى الشخصية البارزة من المستويات المتوسطة والضعيفة الذين وجدوا انفسهم قريبين من الجماهير .وكان ابرز هؤلاء الذين اصبح لهم شأن عظيم فى هذه الظروف الشيخ محمد متولى الشعراوى.وتسلق الشعراوى — الذى ولد سنة ١٩١١ بمدينة رئيسية فرعية بطرق ملتوية فى الزعامة الدينية الريفية — فعلى فترات مختلفة عمل بالتدرس فى طنطا والاسكندرية والزقازيق وفى فترة متأخرة جدا شغل مناصب ادارية ثانوية فى الأزهر . الا ان كفاءته الحقيقية كانت تتمثل فى القاء الخطب الارتجالية . كما انه قدم تفسيرات شعبية تجذب مباشرة قلوب مستمعيه وانكانت اقل مباشرة بالنسبة لعقولهم، مستخدما الحركات والتعبيرات المبالغ فيها . ولم يقم على الاطلاق بالقراءة من ورقـــة مكتوبة ، ويزعم ان مصدر كلامه الهـام علوى . وقد اكتشف التليفزيون المصرى الشيخ الشعراوى فى بداية السبعينات واصبح بفضـل برامجه الدينية نجم اجهزة الاعلام . ويرجع نجاحه بقدر كبير الى الاسلوب الذى يعرض به كلامه . وهكذا حقق ايضا ماكان ينقص النظام الحاكم ، العرض البسيط والسطحى تقريبا للاسلام حسبما يفهمه السادات . فلم يكن هذا العرض يتضمن الفكر الثقيل الخرافى لكبار العلماء بل يتضمن ورعا حقيقيا لعامة الشعب . واتخذ السادات — معتقدا انه قد عثر على « مكبر الصوت » الكامل بالنسبة لايمانه المعتدل — خطوة خاطئة بتعيين الشـعراوى وزيرا للأوقاف وهو المنصب الذى شغله من سنة ١٩٧٦ الى ١٩٧٨ . وفى مرحلة لاحقة وصف الشعراوى هذه الفترة بأنها اصعب فترة فى حيـاته من كل النواحى « من الممكن ان يكون السبب فى ذلك هو اننى لست ممتـازا فى المجال الادارى(*)(١٦) .

كما ان التعيين جعله هدفا لحملات المتطرفين ضده . وعندما ادرك السادات خطأه سمح للشعراوى بالعودة لعمله الذى اثبت فيه كفاءته : القاء الدروس الدينية من خلال التليفزيون . الا ان دروسه الغامضة — رغم تأثيرها على الجماهير — لم تؤثر على الشباب المثقف كثيرا الذى انجذب الى « الجماعات » التى تتبع أسلوب العنف ، وكانوا على ما يبدو اذكى من أن يكون للدروس شـبه الدينية التى يقدمها الشـعراوى ، تأثير يدعوهـم للاعتدال(١٧) . ولم يلجأ الشعراوى من جانبه لتناول الموضوعات المتميزة التى أثارها المتطرفون(١٨) .

وعندما اضطر للدخول فى مواجهة مباشرة مع الطلبة المتطرفين تصرف بشكل مهين للغاية . وجرت المشاورات كما يلى خلال نقاش دار مع مجموعة من الطلبة فى بورسعيد بحضور محافظها ، زعم الطلبة انهم لا يفعلون شيئا لم يفعله النبى محمـــد ، فاجاب الشعراوى بأن محمد لم يستخدم الأسلحة

الاتوماتيكية لتحقيق اهدافه وزعم الطلبة بأنهم يرفضون اجراء اى اتصال بالدولة لأن صفقاتها تقوم على الربا وهو غير شرعى أجاب الشعراوى ، انهم بناء على هذا المبدأ السخيف لايمكنهم حتى شراء الخبز لأن الخبز تدعمه الدولة(١٩) .

وهكذا انكشف الشعراوى كمن لا يستطيع من الناحية الفكرية مواجهة الامور الحاسمة التى اثارها رجال « الجماعات » مفضلا منه الجدل الذكى من النوع التقليدى .

وتوجد شخصية اخرى تظهر من خلال اجهزة الاعلام وهى اكثر ذكاءا فى موقفها انه الدكتور مصطفى محمود الطبيب الذى ابتعد عن ايمانه خلال انشغاله العلمى وبعد ذلك عاد الى ايمانه وهى تلك التقلبات التى وضعها فى كتابه المشهور « رحلتى من الشك الى اليقين » الذى تناول فيه سيرة حياته .

كما انه يظهر على فترات متقاربة فى اجهزة الاعلام ، ونظرا لان مزج العلم بالايمان كان يخاطب مباشرة قلوب الشباب المؤهل علميا ودينيا وفنيا الذين سيتم التعرض لهم باستفاضة ضمن زعامة الجماعات(*) .

ولكن ليس واضحا ان هذا العمل الذى كان يقوم به لـه تأثير ما ، الى اعتدال القراء المتطرفين(٢٠) .

الوضع فى المساجد

اذن كانت المهمة الرئيسية ملقاة على عاتق العلماء ذوى المستويات الاقل كثيرا الذين ادوا اعمالهم من فوق منابر المساجد وهؤلاء كانوا يتمتعون بالاتصال القريب مع ابناء دينهم . وكانوا يمثلون بالنسبة لغالبية المصريين الاتصال الشخصى الوحيد بالمؤسسة الدينية الرسمية(٢١) . ولكن ظهرت صعوبة خطيرة هنا ايضا . فالسادات نفسه رحب فى حينه بل شجع ازدهار المساجد التى امل فى تحويلها لمراكز طائفية محلية ـ الا ان الزيادة الملحوظة فى عدد المساجد فى عهد السادات ادت بالفعل لغير صالح النظام الحاكم وادت ايضا الى تفسير الاسلام تفسيرا خاصا .

ومنذ فترة بعيدة كانت المساجد الخاضعة مباشرة لاشراف الدولة « الحكومى » اقل بكثير من عدد المساجد التى تمتعت بدعم خاص « اهلى » والتى لم تخضع للاشراف الفعال من الدولة وفى هذه المساجد الأهلية ـ التى تم تمويلها بتبرعات مستقلة ـ كان الأئمة والخطباء يلقون خطبهم دون رقابة وعلى فترات متعاقبة بنغمة متطرفة .

(*) انظر ايضا مقال ى. التمان فى هذه المجموعة من المقالات .

وفى سنة ١٩٦٢ كان عدد المساجد الحكومية نحو ٣٠٠٠ مسجد بينما المساجد الأهلية اكثر من ١٤ر٠٠٠ مسجد .

وحتى سنة ١٩٨٢ زادت الفجوة بنحو ثلاثة اضعاف . فقد كانت الدولة تدير ٦٠٠٠ مسجد فى مقابل نحو ٤٠ر٠٠٣ من المساجد الاهلية التى كانت لا تخضع لاشراف السلطات والمؤسسة الدينية(٢٢) . وكانت هناك بالفعل وسيلة قانونية لضم المساجد الاهلية لوزارة الأوقاف الا ان هذا الأمر كان ينطوى على نفقات كثيرة ويحتاج لقوة بشرية اضافية الا ان كل هذه الاحتياجات لم تكن فى حوزة الوزارة .

وكان زكريا البرى آخر من شغل منصب وزير الأوقاف فى عهد السادات ووصف هذه المشكلة بقوله :

« لقد تم الاسراع فى بناء المساجد الأهلية بمعدل لم تعرف مصر مثيلا له مطلقا وذلك خلال السنوات الأخيرة ، نظرا لأن اشخاصا معينين كان فى حوزتهم اموالا طائلة ولم تكن الامكانيات التى كانت لدى وزارة الأوقاف كافية للاشراف على هذا الكم الضخم من المساجد او كافية لامدادها بالأئمة والخطباء المعتمدين . وقد بدانا خلال السنة الماضية فى معالجة هذه الظاهرة برصد مبلغ مليونى جنيه من ميزانية الوزارة لاستيعاب جزء من هذه المساجد الأهلية فى الوزارة وبهذا الاسلوب استطاعت الوزارة استيعاب نحو ٩٠٠ مسجد(٢٣) .

وهكذا يتضح ان هذا يعد انجازا ضئيلا تمشى بصعوبة مع معدل بناء المساجد الأهلية فى تلك الفترة .

وتم وضع خطة طموحة فى سنة ١٩٨١ كان باستطاعة الوزارة بموجبها ضم كل المساجد الأهلية خلال خمس سنوات وبلغت قيمة المصروفات المقررة لتنفيذ هذه الخطة ٢٠ مليون جنيه مصرى(٢٤) . الا انه لم يكن واضحا على الاطلاق من اين ستأتى هذه الموارد .

وقد وضحت الفروق البارزة وبصورة حية بين المساجد الأهلية والحكومية من خلال تقرير لبحث ميدانى حول الوضع فى المنيا التى تقع على مسافة ٢٥٠ ك.م جنوب القاهرة تقريبا .

وتعد المنيا ذات اهمية خاصة نتيجة لأنها المكان الذى نشبت فيه فى ربيع عام ١٩٧٩ مواجهة عنيفة بين متطرفين مسلمين والسلطات المدنية التى استعانت فى البداية بقوة بوليسية ثم بعد ذلك بنحو ٥٠٠٠ جندى .

وقد اشرفت وزارة الأوقاف على اكبر مسجد حكومى بمدينة المنيا وهو « مسجد الفولى » الذى يقع على ضفة النهر وكانت الوزارة تعين العاملين

به . وكان يصلى فيه المحافظ ومرافقوه بصورة مستمرة كما صلى السادات به ايضا عندما زار المنيا . وكان امام هذا المسجد من خريجي الأزهر ولم تكن لديه ميول سياسية معلنة ، وخطبه كانت تتناول القيم الخلقية والفضائل الحسنة بصورة روتينية للغاية .

وفى الجانب الآخر من المدينة كان يوجد مسجد اهلى واسع يضم مدرسة وناديا رياضيا ومركزا لتنظيم الأسرة وجمعية استهلاكية وصيدلية واستراحة للطلبة . وكان امام المسجد بليغ الاسلوب فى الحديث ، وهو مدرس سابق يزيد عمره عن السبعين عاما ، غير مبداه الناصرى بتعصب دينى متطرف ، وكانت خطبه تتناول موضوعين رئيسيين هما : خيانة الاقباط وعدم رغبة السادات فى الحكم بما جاء فى القرآن . وفى ذروة الاضطرابات بالمنيا تم منعه من القاء خطبة يوم الجمعة كما قامت الشرطة بغلق ابواب المسجد وطردت المصلين(٢٥) .

وكانت مسألة ضمان سيطرة الحكومة على هذه المساجد بصفة عامة، مهمة صعبة للغاية نظرا لانها كانت مؤسسات تطوعية تمتعت بدعم عفوى . وكان ابعاد السلطات لاى خطيب لا يعجبها من مسجد اهلى او حكومى من شانه ان يؤدى لحدوث مواجهة .

مثلما حدث على سبيل المثال للشيخ احمد المحلاوى فهو خطيب متعصب فى مسجد بالاسكندرية يرفض اى حل وسط . ففى يوليو سنة ١٩٨١ منعته السلطات بالفعل من الخطابة . وسرعان ما تدفق على منزله انصاره يحثونه على القاء خطبة يوم الجمعة رغم كل هذا فى حين رفض الامام الذى عينته السلطات ليحل محله دخول المسجد . ويبدو أن هذا من منطلق خوفه على حياته . آنذاك اقتحمت الشرطة منزل الشيخ احمد وقبضت عليه ولم يفرج عنه الا بعد تعهده صراحة بعدم القاء الخطب داخل أو خارج المسجد .

واصبحت هذه الخطوة بمثابة موضوع لكثير من الخطب فى جميع انحاء مصر وكانت معظمها مناهضة للسلطات . وادى تقليد « حصانة قدسية المساجد » الى جعل اى محاولة للسيطرة على المساجد الأهلية او منابرها عملا غير مرغوب فيه بالمرة .

وبالاضافة الى هذه الصعوبة قل عدد الأئمة والخطباء الذين يعملون فى خدمة وزارة الأوقاف ، حيث كانت الوزارة غير قادرة بالفعل على تعيين ائمة وخطباء حتى فى المساجد التى تشرف عليها حيث كان يعمل فيها ٣٠٠٠ امام وواعظ فى ٦٠٠٠ مسجد(٢٦) .

وهذا العدد لم يزد خلال عشرون عاما فى سنة ١٩٦٢ حتى ١٩٨٢ بينما تضاعفت عدد المساجد التى تديرها الدولة كما زاد عدد المساجد الأهلية ثلاثة اضعاف(٢٧) .

وكانت نتائج هذا النقص ملموسة اولا وقبل كل شىء فى المساجد الحكومية .

وقد حدث فى اواخر سنة ١٩٧٩ على سبيل المثال انه عندما توفى امام مسجد باحدى مدن القليوبية اصبح المصلون بدون امام يؤمهم فى صلواتهم وكان هذا المسجد يقع تحت اشراف وزارة الأوقاف بالقاهرة التى عينت الامام السابق وكانت تدفع له مرتبه . وكان متوقعا من الوزارة حينذاك ملء هذا الفراغ وقد كتب احد المواطنين الثائرين وبعد مضى ثمانية اشهر شكواه التالية « حتى هذا اليوم لم تعين وزارة الأوقاف بديلا واصبح الوضع غير مستقر » . فقد اصبح منبر الصلاة ساحة للاتهامات المتبادلة بين الشباب الذين يتصارعون عليه فيما بينهم ، واساءوا للعبادة الدينية ونحن نطالب المسئولين بالوزارة بتفهم الوضع وارسال امام لمسجدنا(٢٨) » .

واختفى الدين بصورته الرسمية من حياة ذلك المؤمن وحياة زملائه من اهل منطقته واصبحوا معرضين لكل من يطالب بالمنبر لنفسه . الا ان هذه المشكلة لم تكن مشكلة مسجد واحد بل محافظة القليوبية كاملة وبناء على ذلك وبعد مرور اقل من عام شعر محافظ القليوبية بالحاجة الى تمويل ٢٤ درجة امام من ميزانية المحافظة لاعادة شغل المنابر الشاغرة او التى لم تخضع على الاطلاق للاشراف(٢٩) .

وهكذا تم سد العجز بجرة قلم بينما الصلة الوثيقة ضاعت .. ففى محافظة المنيا كان الوضع خطيرا ايضا ففى هذه المحافظة كان هناك ٢٠٠٠ مسجد تحت مسئولية الوزارة منها ١٥٠٠ بدون ائمة (٣٠) . وكانت هذه تعد مشكلة قومية عامة .. فالوزارة لم تستطع تعيين ائمة فى المساجد الخاضعة لاشرافها الرسمى ولم تستطع أيضا تعيين ائمة للمساجد الأهلية التى كان عددها كبيرا بصورة لا تقدر .

وترددت اتهامات مختلفة حول هذا النقص .. اشتكت وزارة الأوقاف من ان الأزهر وعلى وجه التحديد كلية اصول الدين لم تنجح فى تأهيل عدد كاف من الأئمة . واشتكى البرى وزير الأوقاف من ان الوزارة لا تستطيع تعيين ائمة للمساجد الأهلية التى تم ضمها للوزارة منذ فترة قريبة ، لأن الأزهر يخرج عددا ضئيلا من الخريجين الذين لا يغطون احتياجاتنا وهذا الوضع أدى الى تمكين عدد من المتطرفين والمفسرين من استخدام منابر المساجد لمهاجمة الدولة وترويج أفكارهم السياسية المدمرة(٣١) .وقام الشيخ عبد الرحمن بيصار ، آخر شيوخ الأزهر فى عهد السادات من سنة ١٩٧٨ — ١٩٨٢م بالرد على ذلك بالقاء مسئولية اباحة منابر المساجد للمتطرفين على وزارة الأوقاف وبعد سنوات من الاهمال بدات فى النهاية الوزارة لضم مساجد أهلية دون تنسيق سابق مع الأزهر(٣٢) .

وظهر ادعاء آخر وهو ان المرتب الذى تعرضه الوزارة على الائمة كان تافها للغاية لدرجة انه روع كل من كانت لديه القدرة والدافع عن التفكير فى هذه المهنة . وعاد الخطيب الكفيف المشهور الشيخ عبـد الحميد كشك وزعم بان هناك ائمة كثيرين يعيشـون فى فقر شـديد ودعاهم لعمل رابطة لهم(٣٣) .

وكان كثير من الائمة ينتهزون اى فرصة تسنح لهم ليرتبوا عملا يدر ربحا اكبر فى الخارج .

وكشفت الوزارة فى نهاية سنة ١٩٨١ أن ٢٠٪ من الائمة المعتمدين فى مصر معارون لدول عربية واسلامية اخرى(٣٤) . ووجهت الوزارة اصبع الاتهام من جانبها للميزانية التى خصصتها لها الحكومة .. ووصف احد وزراء الأوقاف الصراع من اجل الميزانية بصدق بالغ . فى سنة ١٩٧٩ طلب رئيس الوزراء ووزير المالية من عبد المنعم النمر وضع خطة شاملة لتعيين ائمة المساجد وضمها . ووضع خطة شاملة كانت تنطوى على نفقات تقدر بـ ٢٢ مليون جنيه مصرى . الا ان السلطات المسئولة ذهلت من هذا المبلغ فى فترة التقشف وقدمت اقتراحا من جانبها رفضه النمر ، الذى قال « لقد اخجلت السلطات » حيث ان الميزانية السنوية للوزارة فى تلك الفترة كانت ثلاثة ملايين جنيه مصرى فقط(٣٥) .

ففى فبراير سنة ١٩٨٢ سئل وزير الأوقاف الجديد فى حكومة مبارك عن كون الوزارة قد ضمت فى الميزانية الأخيرة الاعتمادات اللازمة لاستكمال العجز فى الائمة فكانت اجابته بالسلب .

كما لم يتم رفع الأجور الذى تم التعهد به فى سنة ١٩٨١(٣٦) .

ويبدو انه لم يكن لدى السلطة اى استعداد لتمويل خطة طموحة لحل المشكلة .

ولو لم يسلب من الوزارة كثير من الأوقاف الدينية فى اعقاب سياسة الاصلاح الزراعى والتنمية التى انتهجتها الحكومة نفسها لكان من المحتمل ان يكون وضع الوزارة افضل بكثير ولتمكنت من توسيع انشطتها .

الا ان الوزارة كانت ضحية عاجزة لمغيرين غير شرعيين استولوا على مبانيها وضحية لتجاوزات من جانب عـدد من المقاولين واصحاب الاراضى عديمى الضمير الا أن آخر وزير أوقاف فى عهد السادات زعم لدى تعيينه بان كثيرين من الوزراء اشتركوا فى هـذه المهزلة واستغلوا الوزارة للابتزاز والسلب . وعندما علم السادات بذلك طلب من البرى فرض النظـام على نشاط الوزارة . واعلن البرى قائلا « وجدت أمورا لم اتخيلها فقد اكتشفت اشياء لم ترها العين ولا تسمعها الاذن(٣٧) » . الا انه للأسف الشديد بدات

جماعات وافراد معينون فى الاستيلاء على املاك الاوقاف وفى بعض الأحيان باسم الاسلام واحيانا اخرى بقوة نفوذهم . ولو استمر هـذا الوضـع فستضيع كل املاك الأوقاف فى مصر تماما(٣٨) » .

وظهرت خلافات لا حد لها بصدد موضوعات الأراضى والمبـانى وقد اكدت هذه الموضوعات حقيقـة ان الوزارة غير قادرة على حمـاية املاكها وبالتالى هى غير قادرة ايضا على الوفاء بالتزاماتها الأوليـة .. وفى هذه المرحلة تم البدء فى تنفيذ خطط مختلفة لتخفيف مشكلة الميزانية واعادة اشراف الوزارة على المساجد التى خرجت من نطاق اشرافها وجاءت بعض المبادرات من جانب الوزارة والبعض الآخر من جانب المحافظين الذين ارادوا ضمان الهدوء فى محافظاتهم وكانوا على اسـتعداد لتوفير الموارد من ميزانيـات الخدمات العامة لديهم . وقد تم تعيين ائمة غير متفرغين للانتقال بين المنابر الشاغرة . وتم تجنيد طلبة كلية اصول الدين وائمة ممن احيلوا من قبـل على المعاش .

وقد تم ايضا وضع قوائم باسماء خريجى الأزهر فى عدد من المحافظات والذين اتجهوا لأعمال مربحة أكثر ، وعرض على هؤلاء الذين يريدون زيادة دخولهم الحصول على منح ثابتة مقابل القاء الخطب فى المساجد .

وكان بامكان هؤلاء الوعاظ المؤقتون الحصول على ما بين ٢ الى ١٠ جنيهات مصرية مقابل الخطبة الواحدة حسب كفاءتهم . الا ان نتائج هذه الترتيبات الجزئية كانت غير مرضية على الاطلاق . واوضح البرى قائلا : « كان لزاما علينا الحصول على خطباء لالقاء خطب يوم الجمعة مقابل اجر ، الا انه من سوء حظنا ان معظم الخطباء رفضوا تحمل هذه المهمة لأن الأجر ضعيف جدا(٣٩) » .

اذن ليس هناك ما يدعو للقول بأن فرصة شرح نظرية الاسلام المتسامح للمؤمنين قد سنحت للعلماء ذوى المستوى الهابط ، ومع اسدال الستار على عهد السادات كانت مسألة اصلاح جهاز المساجد بعيدة كعهدها دائما .

الطرق الدينيـة والسلطات

تعتبر الطريقة الصوفية لكثير من المصريين هى حلقة الوصل الرئيسية مع الدين وليس المسجد . ومن الصعب اليوم حصر تعداد المسلمين المصريين الأعضاء فى الطرق الصوفية .

الا ان التقديرات تشير الى انه وصل عددهم الى ثلاثة ملايين وكانت الطرق لأول وهلة وهى اداة سهلة لنشر المفهوم الرسـمى للاسـلام وأمل النظام الحاكم للوصول للمؤمنين الذين كانوا من نواح اخرى خارج اطار تأثير المؤسسة الدينية وذلك عن طريق زعامة صوفية متشددة كان يراسها

تيخ مشايخ متعاطف مع النظام .. واوضحت المجلة الشهرية الصوفية التى تصدر بانتظام « التصوف الاسلامى » فكرة الاسلام كنظام خلقى متسامح واهتمت بموضوعات عقائدية وخلقية بدون ابداء اهتمام خاص بالسياسة . الا ان الطرق الصوفية كانت اقل الوسائل التى يمكن السيطرة عليها من بين الوسائل التى تعشم التأثير بواسطتها . وكانت السلطات — وخاصة المؤسسة الدينية — لاتزال تعتبر الطرق صورة هابطة لاى تنظيم دينى وملجأ للجهل . وسعت وزارة الأوقاف جاهدة بصفة خاصة للمحافظة على الا تقام الموالد — الاحتفالات التى تقام بمناسبة يوم ميلاد الأولياء الذين تسمى باسمهم غالبا الطرق الصوفية فى المساجد بل فى الشوارع . وكانت هذه الاحتفالات — التى تعتبر اهم المظاهر الجماعية للطرق الصوفية — كانت تنطوى فى الماضى فى مصر على قدر معين من الفوضى ولو ان اسوا الاعمال الفوضوية قد اختفت منذ زمن بعيد(٤٠) .

ورغم هذا ترى المؤسسة الدينية الرسمية حتى الآن ان الموالد الهادئة والمزدهرة تعد ظاهرة مشينة وقال وزير الأوقاف البرى « لقد تحدثت مع شيخ المشايخ ومع زعماء الطرق . ماذا اريد من الموالد ؟ اريد اسلاما . نحن نرحب بالاحتفالات التى يكون فى مضمونها احياء ذكرى احد الأولياء ذوى النسب العالى واعلاء شأنه لكن ما الذى يحدث فعلا ؟ اثناء الاحتفال هذا تتحول المساجد لمطاعم ملوثة واستراحات للكسالى وقنوات لمياه المجارى. هل هذا هو الاسلام ؟

فى فترة المولد يدخل اشخاص للمساجد ومعهم الفول والطعمية والكلاب حتى الحشيش(٤١) .

وكانت خطةالبرى(٤٢) بالتشاور معالسادات تهدف الىتعيين محتسب — حارس اخلاق — للطرقوبذلك يحكم السيطرةعليها . وقد اظهر هذا الموقف الراى التكافىء للنظام الحاكم بالنسبة للطرق(٤٣) .

وينطبق هذا الكلام ايضا على كثير من الجمعيات الدينية التى كانت تخضع لاشراف وزارة الشئون الاجتماعية . وحسب التقارير كانت هناك نحو ١٥٠٠ جمعية من هذا النوع (اسلامية ومسيحية) انساقت بعضها نحو التطرف الواضح للغاية(*) .

وقام السادات بحل ١٣ منها فعلا ضمن اطار سياسة الشدة التى انتهجها قبل مصرعه بوقت قصير(٤٤) . وكان موقف النظام الحاكم ازاء الجمعيات متناقضا مثل موقفه بالنسبة للطرق نظرا لأن السلطات كانت تعتبر

(*) انظر ايضا مقال ى. النمان فى هذه المجموعة من المقالات .

الجمعيات مؤسسات تحتاج لاشراف اكثر من احتياجها للتشجيع وكان كثير منها مشتركا فى عملية اشعال النزاعات الطائفية وكان ممكنا الاعتماد على القليل منها بالنسبة لنقل رسالة الاسلام المتسامح دون تحريف .

التوجه لاجهزة الاعلام

عندما ادرك النظام الحاكم الى اى مدى تعتبر سبل التأثير الموثوق فيها والمتاحة امامه ضئيلة للغاية بدأ يعتمد اكثر على الوسائل غير الشخصية الخاصة بالصحافة واجهزة الاعلام الالكترونية .

فقد زاد فى عهد السادات بقدر ملموس نصيب البرامج الدينية فى جدول البرامج كأسلوب للتغلب على عدم امكان اجراء اتصال مباشر وقريب مع الجماهير العريضة التى تحتاج لتوجيه روحى .

ففى سنة ١٩٨٠ جاء فى تقرير ان البرامج ذات المضمون الدينى خصص لها ٢٢٪ من وقت الارسال على القناة الأولى بالتليفزيون المصرى و ١٩٪ على القناة .

وكان التليفزيون يعد اداة هامة لتقديم كبار العلماء والخطباء المشهورين للشعب .

ففى سنة ١٩٨١ كان من الممكن رؤية الشيخ الشعراوى باستمرار الساعة ٧ر٣٠ مساءا وأما شيخ الأزهر عبد الرحمن بيصار وكان يقدم حديثه مساء كل يوم بعد اخبار الساعة العاشرة . وكانت الدولة تحتكر هذا الجهاز الاعلامى واستغلته بصورة كاملة . وعلى الرغم من هذا كانت هيئة الاذاعة معرضة دائما لنقد المتعصبين الدينيين بسبب البرامج العلمانية المستوردة والتى يتم انتاجها محليا والتى وضعت ضمن جدول البرامج . وهكذا اصبحت مشاهدة التليفزيون واستعداد رجال المؤسسة الدينية للظهور فيه موضوعا لحملات عنيفة من المتعصبين الدينيين ومن المحتمل ان يكون التوسع فى البرامج الدينية قد تسبب فى اثارة المطلب الخاص بتطهير التليفزيون تماما من الترفيه العلمانى .

وفضل « الاخوان المسلمين » والجماعات ، اجهزة الاعلام الأكثر انفتاحا وفضلت نقل رسالتها مطبوعة ، وقدمت « الدعوة » و « الاعتصام » مادة مقروءة مثيرة وكانت تحظى بانتشار واسع وكانت تقوم بالتحريض وتثير الخلافات وتتحدث بأسلوب مباشر ومكشوف .

ولم يكن النظام الحاكم لديه أداة تعبير مماثلة .. واهتمت الصحافة العامة أحيانا بالموضوعات الدينية ولكن بصورة غير منهجية . وكانت

المؤسسة الدينية تصدر بالفعل مجلتين شهريتين متميزتين « مجلة الأزهر » التى يصدرها الأزهر و « منبر الاسلام » التى صدرت تحت رعاية وزارة الأوقاف . وكانت مجلة الأزهر التى عكست وجهات نظر كبار العلماء ـ نتاجا يفتقر الى البريق وكانت ذات طابع اكاديمى(٤٦) . واما منبر الاسلام كانت أكثر تحريضا ولا سيما خلال فترة عمل البرى . فقد اهتم بأن تتضمن المجلة الشهرية مادة سياسية صريحة وتواجه مباشرة عددا من الموضوعات التى اثارها الاخوان المسلمين والجماعات . الا انه كان لايزال هناك حاجة ماسة لمطبوع مباشر اكثر توزيعا . يكون بمثابة مادة مقروءة مثيرة بشكل لا يقل عن الصحافة الاسلامية المعارضة .

وفى يوليو سنة ١٩٨١ عرض الأزهر حلا جزئيا للتحدى وذلك فى شكل المجلة الاسبوعية «رسالة الأزهر» ولم تكن تنطوى بمضمونها وصورتها على ما يثير الحماس . وكانت هناك خطة طموحة أكثر تتمثل فى اصدار جريدة اسبوعية ، بمبادرة من النظام الحاكم ، ذات انتشار بين الجماهير وبسعر يناسب الجميع .

ففى مارس سنة ١٩٨١ وضعت خطط لنشر « اللواء الاسلامى » وهى جريدة اسبوعية كان مقررا ان تتضمن ٢٢ صفحة تصدر على ورق ملون وتطبع فى مطبعة الحزب الحاكم « الحزب الوطنى الديمقراطى(٤٧) » . وطوال نحو ستة اشهر صدرت « اللواء الاسلامى » كمجرد ملحق اسبوعى مكون من اربع صفحات مع جريدة « مايو » ولم تبدأ فى الصدور كجريدة منفصلة الا بعد مصرع السادات وسرعان ما بلغ توزيعها الأسبوعى ـ على حد زعم اولئك الذين يصدرونها ـ نصف مليون نسخة(٤٨) . ومما لا شك فيه ان « اللواء الاسلامى » كانت تشكل خطوة هامة فى المعركة التى خاضها النظام الحاكم من اجل نشر تفسير مؤكد رسمى للاسلام حيث كانت مصممة جيدا ، واستخدمت اكثر تكتيكات النشر تقدما فى الصحف اليومية ذات الانتشار الواسع . وعندما حظر النشر لصحف المعارضة الأسبوعية ظلت الساحة فى معظمها خالية « للواء الاسلامى » وهكذا اوجدت المؤسسة الدينية من خلال التشاور مع خبراء الاعلام سبيلا مضمونا وفعالا لنشر النظرية الدينية الرسمية .

الا ان اللجوء لأجهزة اعلام الجماهير عكس فى نهاية الأمر فشل المؤسسة الدينية لايجاد وسيلة شخصية ، وموثوق فيها ومباشرة لمواجهة تحدى الاسلام المتطرف . وقد نبعت نجاحات تفسير الاسلام بالصبر المتسامح ـ بقدر معين ـ من نقله بواسطة الوسيلة الشخصية ومن دوره فى تكوين علاقات اجتماعية بين جماهير مفككة تشعر بالاغتراب ولم يكن بامكان الرسائل المكتوبة بالحبر الاسود على صفحات الجرائد أو اللوم الذى يوجهه الشيخ الذى وضع له المكياج ليظهر على شاشة التليفزيون وحتى لو تم الصياغة بوضوح لم يكن بامكانها تلبية حتى القدر الضئيل من الحاجة لايمان كواقع انسانى واجتماعى .

وكانت المهمة التى كلف بها السادات كبار العلماء ذوى المستوى الهابط غير جذابة وجاحدة . ولا يمكن القول بأن خطوات السادات الاخيرة ـ السلام مع اسرائيل والانفتاح ـ قد تعارضت صراحة مع الاسلام .

وجدير بالاشارة ان عبد الناصر قد ادخل على المؤسسة الدينية اصلاحات تؤهلها لتساعده فى كفاح القومية العربية ضد اسرائيل ، وفى دفع الاشتراكية الرسمية .

وادت التحولات التى املاها السادات فى السياسة الى مفاجأة غالبية المشايخ وجعلت الكثير منهم يواجهون ازمة قيم .. ونظرا لانهم لم يقتنعوا مطلقا بصفة شخصية لم يقدروا على اقناع الآخرين بأن خطوط العمل هذه تتفق مع تقاليد الاسلام ومبادئه . وازدادت حيرتهم ازاء الموقف المتكافىء للسادات نفسه ازاء الاسلام المتطرف وهو ذلك التكافؤ الذى هداه للسماح للمتعصبين الدينيين المتطرفين بنشر ارائهم وجذب مؤيدين لهم علانية وتعيين المتعصبين الدينيين الاقل تطرفا فى مناصب قيادية بالمؤسسة الدينية .

واحس كبار العلماء بأنهم شخصيا معرضون لحملات مكتوبة بل لاضرار بدنية من جانب المتطرفين .

فى حين ان العلماء ذوى المستوى الاقل راوا انهم اقلية محاصرة دون تأييد مناسب من المؤسسة الحاكمة .

ويسود مصر الآن التطلع الى ان تؤدى المواجهة بواسطة الحوار مع المتطرفين الذى طالب به مبارك كبار العلماء ـ الى بث شجاعة وثقة متجددتين فى المؤسسة الدينية المصرية التى تبلغ عمرها الف عام .

ملاحظات :

١ ـ اللواء الاسلامى ٢٦ اكتوبر ١٩٨١

٢ ـ حول وجهة النظر الشاملة لهذه المؤسسات انظر :

J. Jomier, "Programme et orientation des études à la Faculté de theologie d'El-Azhar كلية اصول الدين

(Kulliat Usul-Al Ainn) Revue des Etudes Islamique 44 (Supplement 1976) 253-272.

٣ ـ بخصوص هذا القانون انظر :

Nadav Safran "The Abolitio nof the shar'i courts in Egypt" Moslim world 48 (1958 - 20-28).

٤ ــ بخصوص هذا القانون انظر :

Daniel Crecelius "Al-Azhar in the Revolution" Middle East Journal 20 (1966) 31-49.

٥ ــ

Daniel Crecelius "Nonideological Responses of the Egyptian Ulama to modernization" in Nikki Zeddie (ed) Scholars, Saints and sufis (Berkeley 1972) 208.

٦ ــ حول استعراض الاعمال الاسلامية للسادات فى الخمسينات انظر كراسة المؤتمر الاسلامى : رسالته واهدافه نشاته اعماله ــ القاهرة فى ١٣٧٥/سنة ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦م وكذلك :

"Le Congrés Islamique Melanges de l'Institut Dominicain d'Etudes Orientales du Caire, 3 (1956) 471-478.

٧ ــ حول هذه الميول انظر :

Rephael Israeli "The Role of Islam in President Sadat's Thought" Jerusalem Journal of International Relations, Vol. 4, No. 4 (1980) 1-12.

وحول المضمون الاسلامى لخطاب السادات امام الكنيست انظر :

Norma Salem Babikian "The Sacred and the Profane, Sadat's speech to the Knesset" Middle East Journal, 34 (1980) 13-24.

٨ ــ خطاب السادات امام مجلس الشعب «اذاعة القاهرة» ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٧م .

٩ ــ حول الجوانب الدينية للحرب انظر :

J. Jomier "Le Coran et la Guerre du 6 Octobre 1973 (10 Ramadan 1393)" Bulletin d'etudes orientales, 30 (1978) 319-329.

وحول تأييد كبار رجال الأزهر لاتفاق السلام انظر :

I. Camera d'Affitto "Traduzione e commento del comunicato emesso dagli" Ulama di Al-Azhar, relativo all'accordo di pace tra Egitto e Isreale Oriente Moderno 60 (1980) 79-84.

وقد تم بحث بعض ابعاد سياسة السادات ازاء المؤسســة الدينية بواســطة :

Gabriel Warburg "Islam and Politics in Egypt" 1952-1980 Middle Eastern Studies, 18 (1982) 131-157.

١٠ ــ روز اليوسف ١١ يوليو سنة ١٩٧٧

١١ ــ خطاب السادات امام « اكاديمية الابحاث الاسلامية » اذاعة القاهرة ١٩ اكتوبر سنة ١٩٧٧م .

١٢ ــ « روز اليوسف » يوليو سنة ١٩٧٧

١٣ ــ حديث فى اذاعة القاهرة ١٢ يوليو سنة ١٩٧٧

١٤ ــ « روز اليوسف » ١١ يوليو ١٩٧٧

١٥ ــ حول الاكاديمية انظر :

J. Jamier "Les congrés de L'Académie des Recherches Islamiques dependent de l'Azhar" Melanges de l'Institute Dominician d'Etudes Orientales du Caire 14 (1980) 95-148.

وحول المجلس انظر ايضا :

Danial Grecelius "Die Religion imdienste des islamischen staatessozialismus in Aegypten" Bustan, 3 (1967) 13-20.

وقد تخلت ســواء الاكاديمية او المجلس تدريجيا ــ عن غير رغبة ايضا ــ عن الأفكار التى تعلموها فى عهد عبد الناصر من اجل اهتمامات السادات .

١٦ ــ احاديث فى « الأهرام » ٨ ، ١٦ ، ١٨ نوفمبر ١٩٨١

١٧ ــ بقدر ما يمكننا أن نصدر حكمنا على حسب الصورة الجماعية التى رسمها سعد الدين ابراهيم .

Saad Eddin Ibrahim "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups; Methodological Note and Preliminary Findings" International Journal of Middle East Studies 12 (1980) 423-453.

فى احاديثه مع رجال الجماعات وصف هؤلاء العلماء الذين يستخدمون الدولة باسم « ببغاوات المنابر » استنكارا منهم .

١٨ ــ انظر هجوم الشعراوى فى أعقاب فشل محاولة اجراء حديث معه فى الدعوة يناير سنة ١٩٧٨

١٩ ــ سلسلة أحاديث فى الأهرام ٨ ، ١٦ ، ١٨ نوفمبر سنة ١٩٨١

٢٠ ــ حول الخلاف الذى دار بسببه انظر :

J.J.G. Jansen "Polamics on Mostafa Mahmud's Koran Exegesis" Proceedings of the Ninth Congress of the Union Europeanne des Arabisants et Islamisants, Amsterdam 1-7 September 1978 -ed R. Peters (Leiden 1981) 110-122.

٢١ ــ حول اهمية المسجد فى نقل رسائل سياسية انظر :

Bruce M. Borthwik "the Islamic sermon as a channel of Political communication Middle East journal 21 (1967) 299-313.

٢٢ ــ الارقام الخاصة بـ ١٩٦٢ ماخوذة عن :

Morroe Berger-Islam in Egypt today (Cambridge 1970) 18.

والارقام الخاصة بسنة ١٩٨٢ على حسب ما اورده وزير الاوقاف ماخوذة عن « اللواء الاسلامى » ٢٥ فبراير ١٩٨٢

٢٣ ــ حديث فى « مايو » ٢ نوفمبر سنة ١٩٨١

٢٤ ــ منبر الاسلام ابريل سنة ١٩٨١

٢٥ ــ على حسب

Patrick Gaffney "The Islamic Preacher : His role in the Mosque and the community. Preliminary report of a field season" American Research center in Egypt Newsletter, No. 110 (fall 1979) 3-13.

٢٦ ــ على حسب ما ذكره وزير الأوقاف . انظر « اللواء الاسلامى »

٢٥ ابريل سنة ١٩٨٢ وفى سنة ١٩٧٩ اعترف وزير الأوقاف بأن ٢٥٠٠ مسجد خاضع لاشراف الوزارة كانت دون ائمة وانظر « منبر الاسلام » ديسمبر سنة ١٩٧٩

٢٧ ــ حول بيانات سنة ١٩٦٢ انظر صفحة ٣٨

٢٨ ــ « منبر الاسلام » يونيو سنة ١٩٨٠.

٢٩ ــ « الاهرام » ١٣ مارس ١٩٨١

٣٠ ــ « الاخبار » ١٢ ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ وانظر ايضا جيفى : صفحة ١١

٣١ ــ « مايو » ٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ .

٣٢ ــ « مايو » ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ .

٣٣ ــ « اللواء الاسلامى » ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ وحول كشك انظر :

J.J.G. Jansen "The Voice of Sheikh Kishk (b. 1933)" in LA. el-Sheikh C. Aart van de koppel and R Peters, ed. The Challenge of the Middle East (Amsterdam 1982) 27-66.

٣٤ ــ « مايو » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨١

٣٥ ــ « منبر الاسلام » ديسمبر سنة ١٩٧٩ .

٣٦ ــ « اللواء الاسلامى » ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ .

٣٧ ــ « منبر الاسلام » يوليو ١٩٨٠ .

٣٨ ــ « الأخبار » ٢٨ يونيو سنة ١٩٨١ .

٣٩ ــ « مايو » ٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ . —

٤٠ ــ للحصول على بحث موسع حول الطرق الصوفية فى عهد السادات ــ انظر الفصول المناسبة فى كتاب :

Fred de Jong : The sufi orders in post - ottoman Egypt, 1911-1981 (Leiden, Forthcoming).

٤١ ــ انظر : « ميخائيل فينتر » : « الموالد فى مصر منذ بداية القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين ضمن مجموعة المقالات التى اعدها جبريل بر « العلماء ومشكلات الدين فى العالم الاسلامى » « القدس ١٩٧١ » ٩٩ ــ ١٠٢ .

٤٢ ــ « منبر الاسلام » ابريل سنة ١٩٨١ .

٤٣ ــ « منبر الاسلام » يوليو سنة ١٩٨٠ .

٤٤ ــ « السياسى » ٦ ، ١٣ سبتمبر سنة ١٩٨١ وانظر كذلك خطاب السادات فى الملحق المرفق بهذا الكتاب .

٤٥ ــ « اللواء الاسلامى » ٦ يوليو سنة ١٩٨١ .

٤٦ ــ بحث حول الفكر الدينى على حسب ما عبرت عنه « مجلة الأزهر » انظر : حتاه لا تسروس ريانيه « هل يوجد فكر دينى جديد بين مشايخ الأزهر حاليا ؟ » فى كتاب جبرئيل بر « العلماء ومشكلات الدين فى العالم الاسلامى من ٢٧٦ ــ ٢٩٢ ، لقد تغيرت اهتمامات كثيرة فى عهد السادات.

٤٧ ــ « حول الخطة الأصلية انظر» مايو ١٦ مارس سنة ١٩٨١ .

٤٨ ــ « اللواء الاسلامى » ٢٥ فبراير سنة ١٩٨٢ .

تنظيمـــات المعارضـــة الاســـلامية
فى مصـــر

بقلم : يسرائيل آلتمان

ينطوى مصرع الرئيس المصرى انور الســـادات بأيدى مجموعة من المتآمرين الذين وصفوا بأنهم « متطرفون مسلمون » على ما يكفى بتبرير القاء نظرة على التنظيمات الاسلامية المتطرفة فى مصر خلال فترة رئاسته .

هناك اهمية كبيرة ايضا دون ذلك لدراسة ظهور القوى الاســـلامية المتطرفة التى كانت احدى السمات الهامة لعهد السادات .

وربما يمكن من خلال دراسة تطور هذه القوى ونشاطها وعالمها الفكرى ان نعكس ابعاد وخطورة الأزمة الاجتماعية والسياسية والثقافية التى كانت تمـر بها مصر خلال هذه الفترة التى وصلت الى ذروتها خلال الجزء الأخير من هذه الفتـــرة .

وسنحاول رسم خريطة لتنظيمات المعارضة الاســـلامية بنشـــاطها ووجهات نظرها السياسية ونشير لنقاط الضعف والقوة فيها ، ونقوم وضعها ودورها فى الجهاز السياسى .

وقد تم كتابة هذا الكلام خلال الفترة القريبة من اغتيال الرئيس أثناء محاكمة المتطرفين المتهمين فى القاهرة بتهمة الاغتيال ، وفى ذلك الوقت لم تكن التفاصيل الخاصة (بهوية) جانب من تنظيمات المعارضـــة المتطرفة وزعامتها وخطط عملها قد تكشفت بعد ورغم هذا يبدو امكانية دراسة هذه الظاهرة بشكل عام واسبابها وتفسيراتها المختلفة حتى وبدون المعلومات التى مازالت ناقصة .

وهذا الموضوع المطروح للبحث امامنا يعتمد على المواد التى تم نشرها فى الماضى(١) ، وكذلك المعلومات التى نشرت فى أعقاب حادث الاغتيال .

ان ظهور التنظيمات الاسلامية كقوة معارضة اساسية للنظام الحاكم والنظام الاجتماعى خلال السبعينات كان احدى سمات ظاهرة عامة ميزت هذا العقد داخل وخارج مصر اى : البعث الاسلامى والعـــودة للدين فى المجال الثقافى والسياسى ، والشـــيعة المتزايدة للايدلوجيات الســـياسية والأجتماعية القائمة على الاسلام .

واثبت هذا البعث المدى الذى تمثله الرموز الدينية كقاسم مشـــترك سياسى وثقافى واسع فى المجتمعات الاسلامية ومدى استخدام هـــذه الرموز كوسيلة فعالة للتعبئة السياسية .

هناك ثمة جديد فى ازدياد اهمية تنظيمات المعارضة الاسلامية فى مصر خلال السبعينات وليس هناك جديد فى ظهور حركات وتنظيمات حاولت تحويل قوة الاسلام الى عقيدة سياسية والى اداة لبلورة (هوية) قومية والى تغيير اجتماعى ، والى مواجهة تحديات المدنية ، فقد كانت بدايتها قبل اكثر من خمسين عاما . وينبغى النظر الى ظهور هذه التنظيمات اولا قبل اى شىء على أساس الأزمات التى ادت الى تغلغل الغرب واساليب المدنية فى المجال الاجتماعى والاقتصـــادى والثقـــافى والنفسى . ورد العـــالم الاســـلامى بصـــور عديدة على هذه التحديـــات التى واجهتـــه من تغلغل الغـــرب والأســـاليب المدنيـــة ردا علمانيـــا اعتبر الدين عائقـــا امام التغـــيير الاجتماعى والتطور ، ولذلك كان البعض بالفعل ينادى بالعلمانية والتطبع بالطابع الغربى والتخلى عن التقاليد الاسلامية وهناك رد فعل محافظ تقليدى يتمسك بالتقاليد والاسلام على حسب ما تطور عبر الأجيال ويرفض المدنية والتطبع بالطابع الغربى والتغيير وهناك رد الفعل الذى يطلق عليه اسم « التعصب الدينى » والذى لا يعتبر الدين عائقا بل يعتبره دافعا للتغيـــير الاجتماعى ويتطلع نحو المدنية ! ليس ضد الدين بل عن طريق مواصـــلة الاصلاحات فى الدين نفسه .

ويعتبر التعصب الدينى وجهة نظر شاملة يتوسطها التطلع نحو اعادة اقامة مافهم على انه الاسلام الأول الطاهر ، ليقام على اساسه المجتمع الاسلامى المتحد القوى العادل المتحضر .

اذ تصارع التعصب الدينى ضـــد التيار العلمانى والتطبع بالطابع الغربى وكذلك ايضا ضد الاتجاهات المحافظة والمنغلقة ازاء التطوير والاصلاح وهى الامور التى تتحدد عنها الدوائر التقليدية .

ان التنظيمات السياسية ذات الأيدولوجية الدينية المتعصبة ظهرت فى مصر خلال السبعينات وكانت هى الاطار الأساسى للرفض والنضال من اجل التغيير والمعارضة للنظام الحاكم .

ومن البديهى انه ليس كل ما ينادون بالأفكار الدينية المتعصـــبة قد اتجهوا للعمل السياسى أو كانوا اعضاء او مؤيدين للتنظيمات الاســـلامية المعارضـــة .

ويجب علينا النظر لهذا التطور على انه رد فعل للخطوات العلمانية والتنمية والمدنية والتغييرات الاجتماعية والثقافية فى عهدى عبد النـــاصر والســـــادات .

وهى تعد ايضا انعكاسا لخيبة الأمل التى سادت العـالم العربى والاسلامى فى نهاية الستينات نتيجة لحـرب ١٩٦٧ . و « الانتماءات الأيدلوجية » العلمانيـة وعلى راسـها الانتماء القومى الليبرالى وكذلك الاشتراكية بمختلف اشكالها والمجتمع العربى والاسلامى ومشكلاته .

وكانت خيبة الأمل هذه كبيرة وبصفة خاصة فى مصر . حيث جاءت نتائج الحرب على عكس التطلعات التى كانت معلقة على الناصرية .

وساعد فى ذلك ايضـا حقيقـة ان السـادات فى اثناء حكمه اعتبر قوى الاسلام المتعصب عنصرا ايجابيا من ناحية المصالح الشاملة لنظام حكمه كما انه ساهم ايضـا فى زيادة قوتهـا عندما فضل الاستعانة بها ضد خصومه اليساريين « الذين اعتبرهم الخطر الرئيسى المهدد لنظام حكمه » ومنحها قدرا ملموسا من حرية العمل وتنظيم نفسها .

وكان المعسكر الدينى المتعصب منقسما ومتنازعا فيما بينه على الرغم من القاسم المشترك الأيدولوجى الذى كان مقبولا لدى معظم اطرافه على اساس الفروق الملموسة فى وجهات النظر واساليب العمد(٢) ، ومن بين التنظيمات التى يضمها يمكنه ملاحظة ثلاثة انواع رئيسية :

« الاخوان المسلمين » وهى حركة سياسية عملت على تغيير النظام السياسى والاجتماعى واعادة تكوينه من جديد على حسب نماذج اسـلامية وبصفة خاصة بوسائل سياسية وتعليمية وعن طريق الاصلاح والتطـور التدريجى وتنظيمات سرية ثورية بدات من نقطة انطلاق دينية متعصبة ولكنها طورت وجهات نظر فوضوية ومسيمانية(*) وعملت على تغيير النظام القائم بنظام اسلامى مثالى مستخدمة اساليب العنف .

« الجماعات الاسلامية » التى قامت فى الأصل فى بداية هذا العقـد بموافقة من النظام الحاكم وتشجيعه بهدف محاربة نفوذ اليسار والناصريين بين الطلبة ولكنها تحولت تدريجيا الى قوة معارضة رئيسية .

وكانت جماعة الاخوان المسلمين ، حتى سنة ١٩٥٤ اهم معبـر عن الاسلام الشعبى المعارض فى مصر . وخلال السنوات التى اعقبت ذلك مروا بتغييرات ، فبعضهم اندمج فى جهاز السلطة المصرى وآخرون اندمجوا فى مؤسسات بالدول العربية وخاصة دول الخليج وتفككت الحركة فى مصر وانهارت تحت الضغط الناصرى . وبدات تعيد اصلاح نفسها قبيل نهاية الستينات .

(*) المسيمانية : هى فكرة الخلاص .

خلال النصف الأول من السبعينات كان الاخوان المسـلمون العنصر السائد فى المعسكر المعارض الاسـلامى وأما التنظيمات الثورية فقد كانت ثانوية وكان تاثيرها محدودا .

وبصفة عامة كانت المعارضة الاسلامية معتدلة نسبيا ، فقد انعكست معارضة الاخوان فى انتقادهم لجوانب مختلفة من سياسة نظام حكم السادات وانتقادهم لظواهر مختلفة فى المجتمع المصرى ، ولكنهم بصفة عامة لم يعترضوا على سلطة نظام الحكم هذا او حقه فى الوجود . الا ان الصورة تغيرت قبل نهاية هذا العقد .

فقد ادى ظهور « الجماعات الاسـلامية » كعنصر رئيسى معـارض والتطرف الذى تميزت به مواقفها وانشطتها الى انتقال مركز الثقل فى معسكر المعارضة الاسلامية الى العناصر المتطرفة .

الا ان التاثير الداعى للاعتدال قد ضعف من جانب « الاخوان المسلمون » وفيهم قدامى الزعماء والمحافظين واصبحت الآن الجماعات الاسلامية اشـهر من « الاخوان المسلمين » فى التعبير عن الاسلام المعارض .

وكانت مخاطر هذا التطور واضحة على النظام الحاكم وشـخصيات القيادة الحاكمة الا ان الرئيس السادات استمر على ما يبدو فى رؤيته للمعسكر الدينى المتعصب على انه عنصر ايجابى فى نهاية الأمر من زاوية المصـالح الشاملة للنظام الحاكم . وقد امتنع حتى سبتمبر سنة ١٩٨١ من اتخاذ اسلوب الشدة ضـده .

الاخـوان المسـلمون

تاسست حركة « الاخوان المسلمين » فى مصر سنة ١٩٢٨ وخلال فترة زمنية قصيرة اصبحت احدى الحركات الرئيسية للاصلاح الاسلامى فى القرن الحالى وقوة سياسية هامة فى مصر .

واستمرارا لأفكار المفكرين جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده ومحمـد رشيد رضا تطلعت الحركة الى احياء المبادىء الأساسية للاسلام ، والى تكوين مجتمع سياسى معاصر يستند على مبادىء الاسلام ويمكنه من أن يواجه بنجاح التحدى الثقافى والسياسى للغرب .

وحتى يتحقق هذا الهدف سعت الحركة لكسب وضع سياسى رئيسى يمكنها من خلاله التاثير على السلطة واعطاء دفعة للقضية الاسلامية ضمن اطار النظام السياسى القائم .

وفى ذروة نشاط الحركة خلال الأربعينات اقامت شبكة ضخمة للأنشطة الدعائية والتعليمية والاجتماعية والاقتصادية وشكلت جناحا شبه عسـكرى « حارب فى أرض اسرائيل قبل اشتراك مصر فى حرب سنة ١٩٤٨(٣) .

وادت محاولات الضباط الذين قاموا بثورة سنة ١٩٥٢ للسيطرة على « الاخوان المسلمين » وفى مقابل ذلك محاولات عناصر فى الحركة للسيطرة على الثورة — ادت هذه المحاولات الى نشوب مواجهة بين « الاخوان » ونظام الحكم الجديد والى حل الحركة فى ١٩٥٤ .

وتم القاء القبض على كثير من الزعماء والمتدربين او نزحوا الى المنفى وتم اعدام آخرين وتحطم الأساس التنظيمى للحركة الذى بدا يتزعزع فى اعقاب مصرع مؤسسها وزعيمها«حسن البنا»فى فبراير سنة ١٩٤٩ وقام نظام الحكم الناصرى بقمع كل محاولات اعادة تنظيم الاخوان من جديد « وارتبط اسم المفكر سيد قطب الذى اعدم سنة ١٩٦٦ باشهر محاولة من هذه المحاولات واصبح مصدر الهام هام للتنظيمات الاسلامية المتطرفة فى مصر ».

وبعد حرب الأيام الستة وعلى اساس انهيار الناصرية والعودة للدين فى مصر بدا قدامى الاخوان يحاولون استئناف نشاطهم وخاصة بين الطلبة . واخذ نشاطهم يتسع بعد تولى السادات الحكم ونشأ ما هو اشبه بعلاقات التعايش بينهم وبين نظام حكمه حتى ١٩٧٧ — ١٩٧٨ .

فكان بمقدور « الاخوان » مساعدة السادات فى جهوده المناهضة للناصرية بايجاد ثقل مضاد للعناصر اليسارية والناصريين واضعافهم وابعادهم عن معاقلهم الهامة وهى جماهير الطلبة والعمال ، وكان بوسعهم ايضا مساعدة السادات بالتأييد الأيديولوجى لسياسة تشجيع المبادرة الخاصة وتنمية الاقتصاد ازاء النقد الموجه من اليسار . وقام السادات من جانبه بالافراج عن « الاخوان » المعتقلين منذ عهد عبد الناصر وسمح « للاخوان » فى المنفى بالعودة لمصر . ومكن الحركة من استئناف نشاطها الدعائى .

هكذا بدات تعمل « جماعات اسلامية » فى الجامعات بمساعدة منهم وتوجيههم والمشاركة الفعالة من جانب « الاخوان واخذ النشاط الاعلامى لهؤلاء فى الاتساع (سنذكره فيما بعد) واستأنفت مجلة « الدعوة » الدعوة للاسلام صدورها بعد ٢٣ سنة « يونيو ١٩٧٦ » .

واكد السادات التزامه بالقضية الاسلامية وموقفه الايجابى ازاء مطالب المتعصبين الدينيين فى مصر بخصوص تطبيق الشريعة الاسلامية بل بدا نظام الحكم فى اتخاذ اجراءات برلمانية تشريعية فى هذا الصدد(٤) .

وخلال هذه الفترة امتنعت « الدعوة » عن انتقاد نظام الحكم وركزت على الصراع ضد اليسار والناصريين وتوجيه النقد للظواهر والمشكلات — السلبية التى نسبتها للعهد الناصرى .

وهكذا دعت «الدعوة» ونشرات اخرى لتقييد نشاط اليسار والناصريين واعتبارهم خارج اطار القانون وعندما اقيم « منبر اليسار » وبعده حزب

اليسار فى سنة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ دعوا لحلهما .. كما دعوا لابعاد اليساريين عن مناصبهم فى الادارة العامة واجهزة الاعلام وتصفية مراكزهم فى الجامعات(٥) .

وهاجم الاخوان النظام الاقتصادى الذى اتبعه نظام الحكم الناصرى واكدوا فشله فى تحقيق اهدافه الاقتصادية وانه سلب حرية المصريين ايضا وحولهم من افراد نشطين يهتمون بالمنافسة الانتاجية الى جيش من الموظفين الغارقين فى بطالة مقنعة .

وعلى حد قولهم اصبحت مصر التى كان لديها اكتفاء ذاتى فى الماضى للمواد الغذائية ، تعتمد على استيرادها كما اضرت سنوات الخوف فى ظل القمع الاشتراكى بأمن صاحب راس المال وخلقت اتجاها لجمع رؤوس الأموال .

ولهذا السبب كان هناك اموالا كثيرة يمكن استثمارها فى الانتاج ولم تصل لتستخدم فيها .

وعلى حد قول الاخوان نتجت التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج عن رغبة الفرد المنتج من خلال حافز فردى داخلى .

وبالاضافة الى ذلك يؤيد الاسلام الملكية الخاصة للمتلكات كضرورة انسانية طبيعية واساسية بالاضافة الى ان المجتمع الذى تكون فيه ملكية المتلكات فى ايدى الدولة يتعارض وطبيعة الانسان وارادة الخالق(٦) .

وقد تغيرت صورة العلاقات بين « الاخوان » ونظام الحكم فى سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٧٨ نتيجة عدة عوامل :

اولا : لم يتم اشراك « الاخوان » فى عملية التعدد السياسى اى التحول من نظام الحزب الواحد لنظام تعدد الأحزاب الذى بدأ سنة ١٩٧٦ مع اقامة « المنابر » الثلاثة داخل « الاتحاد الاشتراكى » واستمر هذا التعدد السياسى مع اقامة ثلاثة احزاب بدلا من ثلاثة « منابر » وبعد ذلك اقيمت احزاب أخرى سنة ١٩٧٨ وطلب « الاخوان » السماح لهم بتكوين حزب سياسى الا ان نظام الحكم رفض هذا الطلب استنادا لمبدأ (الوحدة الوطنية) وهو احد المبادىء الثلاثة الاساسية لتكوين احزاب سياسية ضمن اطار التعدد الحزبى الذى يحظر اقامة احزاب دينية طائفية .

وزعم الاخوان ردا على ذلك بأن هذا المبدأ لا ينطبق عليهم لأن الاسلام ليس دين بل دين ودولة على حد سواء ولذلك فحزبهم لن يكون « حزبا دينيا » .

واشاروا الى انه فى حالة عدم السماح لهم بالقياس بنشاط سياسى فى اطار القانون قد يضطرون للعمل خارج اطاره(٧) .

ومن الواضح ان نظام الحكم قد اتخذ فى هذا الصدد موقفا ينطوى على قدر كبير من النفاق . فالدور الذى خصصه « للاخوان » اى مكافحة نفوذ اليسار والناصريين كان دورا سياسيا دون شك .

وسرعان ما خاب امل « الاخوان » ايضا من موقف النظام الحاكم بصدد تطبيق الشريعة الاسلامية واتهموه بوضع العراقيل عن عمد امام النشاط التشريعي بمجلس الشعب فيما يتعلق بتطبيق الشريعة ووصفوا التباطؤ فى معالجة هذا الموضوع بلجان المجلس ، بانه سياسة مقصودة من جانب نظام الحكم(٨) وهذا الزعم كان يترتب على قدر كبير من الصدق(٩) ومن الممكن التأكيد على ان المطالب الخاصة بتطبيق « الشريعة » والسماح بنشاطهم كحزب سياسى كانت بالنسبة « للاخوان » تمثل وجهى العملة .

وقد اكدت مجلة « الدعوة » فى تعليقها على الانتخابات سنة ١٩٧٦ بان كل الأحزاب رفعت شعار الاسلام لتفوز بالتأييد الجماهيرى فقط .

ولذلك نعتقد ان قيام حزب اسلامى علمانى أمر حيوى لتطبيق الشريعة فهل يمكن لحزب راسمالى ان يطبق الشيوعية(١٠) .

ومن الجدير بالاشارة ان التصريحات شديدة اللهجة التى ادلى بها السادات بخصوص الخمينى والثورة الايرانية وعلاقته بالشاه المعزول والأسلوب اللاذع الذى رد به على الانتقاد الذى وجهته نحوه الدوائر الدينية المتعصبة فى هذا الصدد ـ كل هذه الأمور تم تفسيرها من جانبهم على أنها استفزاز من جانبه وادت لتعميق الهوة بينهم وبينه .

وكان هناك نقطة اختلاف بين « الاخوان » والسادات وهى النتائج الاقتصادية والاجتماعية لسياسة الانفتاح الاقتصادى .

وفى سنة١٩٧٨ كانت منشوراتهمتحمل نقدا حادا لهذهالسياسة واساليب تطبيقها . وكانت ادعاءاتهم مشابهة فى جوهر الأمر لهؤلاء الناقدين الآخرين.

لقد عرضت هذه السياسة مصر لانماط الحياة والاستهلاك الخاصة بمجتمع الرخاء الصناعى الغربى المتطور وهى انماط لاتتفق مع أوضاع المجتمع المصرى ، وخلق طبقة جديدة من اولئك الذين يعلمون قواعد اللعبة واصبحوا اثرياء بسرعة وادى ذلك لاتساع الفوارق الاقتصادية والاجتماعية

وكذلك لدخول راس المال الأجنبى الذى ادى الى ازدياد الطلب وتسبب فى ارتفاع الاسعار وفتح ابواب الاستيراد امام السلع الجاهزة .

وكانت السياسة الجمركية تعطى الاولوية للسلع المستوردة الجاهزة على المواد الخام وقطع الغيار اللازمة للصناعة المصرية ، وكل هذه الامور خلقت تهديدا خطيرا لهذه الصناعة . وجلب النظام الراسمالى معه الاستغلال (يرجع حظر الربا على حسب الشريعة الاسلامية وطبقا لراى « الاخوان » الى كونه نوعا من الاستغلال) والاحتكار والسوق السوداء والرشوة والاستهلاك المظهرى وتعميق الفوارق .

والأمر الذى يميز نقد « الاخوان » عن نقد الآخرين هو الزعم القائل « بان سياسة » الانفتاح « فشلت لأنها غير اسلامية »(١١) .

وكان هناك عنصر هام آخر اثر على موقف « الاخوان » تجاه نظام الحكم وهو سياسة السادات ازاء اسرائيل والمشكلة الفلسطينية وردود الفعل العربية تجاه هذه السياسة .

ويمثل الصراع مع اسرائيل مكانا هاما لدى الاخوان كجزء من وجهة نظر اكثر شمولا . ويتعلق بالصراع مع الغرب ونفوذه ارتباط نظام حكم السادات اقتصاديا وثقافيا وسياسيا بالغرب .

وسرعان ما تحولت اجتماعات ومظاهرات « الاخوان » الى جانب « الجماعات الاسلامية » ضد سياسة السلام الى مظاهر معارضة لنظام الحكم وللسادات شخصيا .

وحسب وجهة النظر التى عرضتها (الدعوة) ليست اسرائيل سوى اداة فى ايدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على حد سواء « لتصفية الاسلام والمسلمين » ويتحقق بذلك ما تعذر على الصليبيين فى حينهم .

وبناء على ذلك تسعى اسرائيل للسيطرة على كل العالم العربى وان المخدوع او الساذج وحده عن عمد هو الذى يمكنه الادعاء بانه بعد الاعتراف بها والتوقيع على السلام معها ستكتفى اسرائيل بما حصلت عليه ولن تستمر فى تطوير مخططاتها التوسعية(١٢) .

وقد صحبت صورة اسرائيل اوصاف عدائية لليهود تم اقتباسها صراحة من (بروتوكولات) حكماء صهيون « وكان ما اكدت عليه هو الخصائص المميزة لهم ، فعلى حسب ما جاء فى «الدعوة» يعتبر اليهود « خونة » وينقضون العهود ولا يستطيعون العيش فى سلام مع الشعوب الأخرى . وهم معادون للسلام ومدربون على الخداع وتدبير المكائد وتحقيق اهدافهم بالمفاوضات

بخداع الطرف الآخر ويامرهم دينهم بقتل غير اليهود كتضحية دينية ويزعمون أن الله جعلهم يسيطرون على دماء وممتلكات كل الشعوب(١٣) .

ورفض الاخوان مبادرة السادات واتفاقيات كامب ديفيد لانهم يعتبرونها على حسب رايهم اعترافا بشرعية اغتصاب فلسطين من ايدى المسلمين وهذا الاعتراف ايضا يفتح لدى المغتصب امانى اخرى من هذا النوع(١٤) .

حيث يفهم من القرآن عدم وجوب عقد سلام مع اسرائيل(١٥) .

وان تصفية اسرائيل وتحرير فلسطين هو هدف المسلمين الذى يحتمه الاسلام ولذلك ليس هناك ما يدعو لاجراء مفاوضات مع اسرائيل والاعتراف بها واقامة سلام معها(١٦) .

وعلى الرغم من المعارضة المتزايدة مع نظام الحكم انتهج عمر التلمسانى الذى يعتبر « زعيم » « الاخوان » فى مصر سياسة معتدلة نسبيا . فعلى النقيض من شخصيات المعارضة الأخرى امتنع عن الاعتراض على شرعية نظام الحكم نفسه ورفض باستمرار ضم « الاخوان » لائتلافات تضم تنظيمات المعارضة ضد السادات وسياسته .

هكذا رفض فى ديسمبر سنة ١٩٧٨ (اى احتمال لاقامة جبهة بين الاخوان وحزب العمل الاشتراكى او الانضمام لأى جبهة اخرى . لقد احتملنا كل الهيئات والأحزاب فى مصر طوال خمسين عاما نقتنا المر سنقى وحدنا واعتمادنا على الله(١٧) .

والتلمسانى رجل قانون من مواليد ١٩٠٤ وكان عضوا فى مكتب الارشاد هيئة القيادة لدى الاخوان ، ومنذ اقامة المكتب كان مقربا من حسن البنا(١٨) . وهو يدير الدعوة منذ استئناف صدورها .

الا انه كانت هناك تيارات متطرفة للغاية بين الأخوان . فقد كان الشيخ صلاح ابو اسماعيل — الذى كان عضوا مستقلا بمجلس الشعب — زعيم التيار الذى نادى باتخاذ خط متشدد اكثر تجاه نظام الحكم .

(وقد عبر هذا التيار عن آرائه فى المجلة الشهرية « الاعتصام » وهى المجلة الناطقة بلسان الجمعية الشرعية .. فيما بعد) .

وقام ابو اسماعيل مثله مثل عدد آخر من الاخوان المعروفين « مثل سيف الاسلام البنا » ابن مؤسس الحركة « ومحمد نصر عاشور » الذى كان عضوا فى مجلس الشعب » بالانضمام الى ما سمى « بالائتلاف الوطنى » وهو مجموعة من الشخصيات البارزة بين عناصر معارضة مختلفة وقعت فى سنة ١٩٨٠ و ١٩٨١ على عدد من (العرائض) معترضة على جوانب مختلفة

لسياسة السادات وخاصة تطبيع العلاقات مع اسرائيل وعزلة مصر فى العالم العربى .

وكان عمر التلمسانى على العكس منهم فقد امتنع عن الانضمام لذلك الائتلاف(١٩) . واعترض فى اوائل سنة ١٩٨٠ على المقاطعة التى فرضتها الدول العربية على الرئيس السادات وحسب ما تم الاعلان عنه اعرب عن موقفه امام السلطات السعودية ودعا العرب لتقديم بديل فعال لسياسة السادات السلمية بدلا من مقاطعته(٢٠) . وفى مقابل ذلك اشتركت « الدعوة » فى اعمال التحريض ضد الاقباط التى قام بها المعسكر الاسلامى المعارض(٢١) .

وهكذا اخذت التناقضات تتزايد بين « الاخوان » ونظام الحكم واخذ يتقلص القاسم المشترك وعوامل المصلحة المشتركة واصبح الاخوان عنصرا معارضا واضحا .

وليس كل شىء معروفا بشأن الجانب التنظيمى لنشاط الاخوان المسلمين فى مصر خلال الفترة التى نبحثها .

وكانت الحركة قبل أن يقمعها نظام الحكم الناصرى قد كونت جناحا شبه عسكرى ثم تم تخصيصه لدفع سيطرتها على الشارع والدفاع عنها امام خصومها .

وقد تم استخدام هذا الجناح ضمن هذا الاطار فى حرب ارض اسرائيل وفى اعمال الأرهاب ضد البريطانيين فى قناة السويس وساعد فى صقل وبلورة الأعضاء فى الحركة .

ويبدو ان الحركة لم تعد فى السبعينات لتشكيل مثل هذا الاطار فمع اعادة تنظيمهم لأنفسهم من جديد فى عهد السادات فضل « الاخوان » التركيز على مجالات الدعاية والتعريف بأسلوبهم — بواسطة نشر الكتب والمجلات واشرطة الكاسيت المسجلة وعقد اجتماعات ومؤتمرات وما شابه ذلك وعلى قدر علمنا حرصوا بصورة اقل من الماضى على موضوعات التنظيم السرى وتأهيل الكوادر(٢٢) .

وكان الهدف الأساسى لأعمالهم الاعلامية جماهير الطلبة والعمال وكان « الاخوان » يمتلكون عددا من دور النشر على رأسها دار نشر (الدعوة) وكذلك « مركز الأبحاث الاسلامية » وكانت هناك وسيلة أخرى للتأثير على الجماهير وكسب المؤيدين وهى « النشاط الاجتماعى الذى شمل مشاريع المساعدة الطبية على غرار « الجمعية الطبية الاسلامية »(٢٣) .

وكان الاخوان على علاقة وثيقة بالجماعات الدينية الكثيرة التى تهدف لرعاية القرآن والسنة .

وفى بداية الأمر لم تكن هذه الجمعيات سياسية فى جوهرها ولكن بتزايد الغليان بين المعارضة الدينية اتخذت بعدا سياسيا .

وكانت الجمعيات الأولى من هذا النوع « التى كانت حركة الاخوان المسلمين » فى بدايتهـا واحـدة منهـا . هى التعبير المبكر جدا للنشاط الفكرى والتعليمى على أساس التعصب الدينى فى مصر خلال القرن الحالى وكان هدفها العمل من اجل حماية الاسلام من الناحية الفكرية سواء امام التحدى الفكرى الغربى « العلمانى والمسيحى التبشيرى » او امام تاثير الطرق الصوفية . وكانت هذه العناصر تتمتع بوضع معروف كجمعيات دينية ثقافية خاضعة لاشراف وزارة الشئون الاجتماعية .

وكان معظمها محليا ولكن هناك ايضا جمعيات قطرية زاد عددها عن الالف خلال الفترة التى نتناولها بالبحث .

وكان ابرزها الجمعية الشرعية لتعاون العاملين بالكتاب والسنة المحمدية و « جمعية أنصار السنة المحمدية » و « جمعية شباب سيدنا محمـد » (٢٤) . وبدات هذه الجمعيات شانها شأن جماعة الاخوان المسلمين خلال السنوات الماضية فى القيام بأنشطة اجتماعية واقتصادية بالاضافة لعملها التعليمى المباشر(٢٥) .

وكما قلنا كانت هذه الجمعيات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاخوان المسلمين وعلى سبيل المثال كانت المجلة الشهرية « الاعتصام » وهى الناطقة باسم « الجمعية الشرعية » تستخدم لفترة ما ، أيضا كمجلة ناطقة بلسان احد التيارات فى « الاخوان » التيار الخاص بصلاح أبو اسماعيل وكان زعماء الجمعيات الدينية « مثل عبد اللطيف مشتهرى » رئيس الجمعية الشرعية ومحمد عطية خميس « رئيس جمعية شباب سيدنا محمد » يكتبون باستمرار فى مجلة « الدعوة » وانعكس اتجاه التطرف الذى بدأ فى المعسكر الاسلامى المعارض قبيل السبعينات — انعكس فى (تسييس) هذه الجمعيات الدينية اى جعلها سياسية وفى اندماجها بصورة مختلفة فى الغليان المعارض . وقد تم بالفعل حل بعضها ضمن اطار الاجراءات التى اتخذها السادات فى سبتمبر سنة ١٩٨١(٢٦) .

وكان هناك عنصر آخر ساهم فى نشر آراء المعارضة الاسلامية وهم وعاظ المساجد المشهورين . فمن بين المساجد النشطة فى مصر (٤٠٫٠٠٠ مسجد) ٦٠٠٠ مسجد خاضعة لاشراف وزارة الأوقاف خلال الفترة التى تناولتها بالبحث . وكان لدى الوزارة نحو ٣٠٠ واعظ فقط . الأمر الـذى يعنى ان المتحدثين من فوق المنابر فى الغالبية العظمى من المساجد وفيهـا نحو نصف المساجد الحكومية لم يكونوا خاضعين لاشراف حكومى(٢٧) .

واستغل كثير من وعاظ المساجد ورجال المعسكر الاسلامى المعارض هذا الوضع وحولوا المسجد لمنصة لانتقاد النظام الحاكم وسياسته .

وقام الوعاظ المشهورون بجذب الجماهير الى وعظهم بل وتم طبع خطبهم وسجلت على شرائط (كاسيت) ووزعت بآلاف النسخ . وعلى سبيل المثال اعتاد الشيخ احمد المحلاوى من الاسكندرية وهو من البارزين بين الوعاظ المعارضين مهاجمة الرئيس السادات لانه عمل ايضا كرئيس للحزب الحاكم على تزييف الانتخابات ونشر قوانين فى وقت لم يكن مجلس الشعب منعقدا فى فيه . وبسبب قضايا سياسية أخرى . هذا بالاضافة الى النقد الحاد الذى وجهه فيما يتعلق بموضوعات الأخلاق والدين كما ان المحلاوى اعاد ايضا القاء خطبه التى يهاجم فيها اتفاقية السلام بل وقاد مظاهرات ضدها ايضا(*) (٢٨) .

ومن الجدير بالذكر ان جهاز التعليم والاعلام الدينى الحكومى وبصفة خاصة مؤسسة الأزهر كان بداخله ايضا تأييد ملموس للتنظيمات والمواقف الدينية المتعصبة ولو انه لم يأخذ بصفة عامة شكلا منتظما .

وعلى سبيل المثال ايد شيخ الأزهر عبد الحليم محمود « الذى شغل هذا المنصب من ١٩٧٢ حتى وفاته سنة ١٩٧٨ علانية وبصـورة فعالة « الاخوان المسلمين » فى كفاحهم بالنسبة لموضوع « الشريعة » على النقيض من موقف النظام الحاكم .

الجماعات الاسلامية

وبالنسبة للوضع المحافظ الاجتماعى « للاخوان المسلمين » ورغم دورهم الحاسم فى نشر الفكر المتطرف فى مصر خلال السبعينات — لم يكونوا اهم مظهر من مظاهر المعارضة الدينية المتطرفة .

ان الجماعات الاسلامية التى ظهرت كنتيجة مباشرة لنشاط الاخوان هى التى اصبحت المظهر الهام والواضح للمعارضة الدينية المتعصبة خلال تلك الفتـرة .

وسبق ان قلنا ان الجماعات الاسلامية التى بدات تعمل فى الجامعات المصرية فى بداية هذا العقد كانت تهدف فى الأصل لمحاربة نفوذ عناصر اليسار والناصريين بين جماهير الطلبة(**) لذلك عملت الجماعـات من أجل نشر الاسلام فى الجامعات .

وقامت بمجموعة متعددة من الأعمال الاعلامية والتعليميـة والقـاء المحاضرات وعقد الندوات واصدار منشورات واقامت معسكرات صـيفية وساعدت فى تنظيم وتمويل حج الطلبة الى مكة ... الخ .

(*) انظر الهجوم الشديد الذى شنه السادات على الشيخ المحلاوى فى الملحق المرفق بهذه المجموعة من المقالات .

(**) انظر ايضا مقال ح. أرليخ فى هذه المجموعة من المقالات .

وبغض النظر عن ذلك عملت « الجماعات » على تغيير أنماط الحياة فى الجامعات وعملت على تغيير البرنامج الدراسى وارغام الطلبة على الاشتراك فى دروس القرآن والحديث . وطلبت بل فرضت وقف المحاضرات والأنشطة الأخرى فى أوقات الصلاة ، والفصل بين الجنسين فى قاعات المحاضرات ومنعت اقامة حفلات موسيقية والأمسيات الراقصة وصور اللهو المماثلة .

وعملت الجماعات الاسلامية على جذب المؤيدين عندما استخدمت « مجموعة من الخدمات شملت توزيع كتب دراسية رخيصة والمساعدة فى الاسكان والعلاج الطبى الأساسى ، الذى قدمه طلبة الطب الأعضاء فى « الجماعات » وفى المواصلات للجامعات وتوزيع الملابس الرخيصة جدا (فى بعض الاحيان بالمجان) بل احيانا تقديم المساعدات المالية المباشرة(٢٩) .

وقد سار نشاط الجماعات خلال الفترة من ١٩٧٢ — ١٩٧٧ دون اشراف حكومى تقريبا حيث تم تخفيف اللوائح التى نظمت فى الماضى اعمال اتحادات الطلاب وتم الغاء الترتيبات الاشرافية من جانب المدرسين على اتحادات الطلبة(٣٠) .

وخلال الفترة من ١٩٧٨ — ١٩٧٩ سيطرت الجماعات على اتحادات الطلاب فى معظم الجامعات على الرغم من محاولات السلطات منع ذلك بوسائل تقليدية أو غيرها .

وقد رجع هذا النجاح بقدر كبير لانماط السلوك السياسى للطلبة حيث ابدى عدد كبير جدا من جماهير الطلبة بصورة تقليدية عدم مبالاة سياسية فلم يميلوا الى المشاركة فى النشاط الطلابى وكان هناك كثيرون ممن ليسوا اعضاء بالجماعات سعوا جاهدين للاشتراك فى انتخابات مؤسسات الطلبة وايدوا مرشحى الجماعات الاسلامية من منطلق التضامن الدينى العام(٣١) .

وعلى كل حال عندما سيطرت الجماعات على مؤسسات الطلبة واصبح تحت تصرفها امكانيات مالية وتنظيمية جديدة ساعدتها فى توسيع نشاطها . الا انه كانت هناك أسباب اساسية وراء ظهور الجماعات الاسلامية وظاهرة وجود التطرف الدينى بين الشباب بصفة عامة .

وكان من بين ما اشارت اليه الأبحاث الاجتماعية التى اجريت فى مصر على أساس النقد الذاتى التى اثارته هذه الظاهرة ومحاولات فهمها أن اشارت هذه الأبحاث الى الشعور بالاحباط الاجتماعى الذى انتاب الشباب المثقف كسبب رئيسى لهذه الظاهرة .

ويتكون الجانب الأكبر من جمهور الطلبة من الشباب المعدمين الذين ينتظرهم عمل شاق ومرتب ضعيف كما أن احتمالات عثورهم على مسكن

مناسب ، وزواجهم ، وحصولهم على استقلال اقتصادى ، واحتفاظهم بمستوى معيشى معقول فى سن الشباب كانت احتمالات ضئيلة جدا .

ورغم هذا يهتم الشباب بمستوى عال من التطلعات نحو تقدمهم الاقتصادى والاجتماعى سواء على أساس تقديرهم الذاتى العالى على ضوء انجازاتهم الدراسية وعلى أساس الآمال التى غرستها ايدلوجية التنمية لنظام حكم السادات .

وادت الفجوة بين التطلعات والواقع الى دفعهم الى الثورة ضد النظام القائم والى التطلع لتغييره .

وتعتبر الايدلوجية الدينية المتعصبة بالنسبة لهم اطارا (للهوية) وايدلوجية الاحتجاج ضد النظام الاجتماعى وضد نمط الحياة لجيل الانفتاح .

وهناك تفسير نفسى آخر لظهور « الجماعات » وهو أن الايدلوجية الدينية المتعصبة والتنظيمات التى تنادى بها يعرضان اطار « هوية » وانتماء على الشباب الذى يصل للمدينة الكبرى من القرى ومن المحافظات ، والذى يبتعد عن بيئته الدينية التقليدية الآمنة ويلقى به فى العزلة ويكون معرضا لتأثيرات المدنية والعلمانية فى المدينة الكبرى(٣٢) .

ويبحث الشباب المتمسك بدينه عن الأمن ازاء التغييرات السياسية والاجتماعية والثقافية السريعة التى تجرى من حوله فى الجيل الأخير والتى تخلق بداخله احساسا بعدم الاعتراف بالواقع المتغير وبانعدام القدرة على التأثير عليه ، ويعرض الدين نظاما ايدلوجيا مترابطا يفى بالاحتياجات كما يعرض حلولا لمشكلات الفرد والجماعة ويعطى احساسا بالاتصال والاستمرار بين الماضى والحاضر والمستقبل .

وكانت اكثر الجماعات الاسلامية نشاطا وميلا للعنف هى تلك التى عملت فى كليات الهندسة والطب والعلوم .

وكان هذا الوضع ينطوى على تجديد هام حيث ان مركز الثقل السياسى فى الجامعات كان بشكل تقليدى فى كليات الحقوق . واحد تعليلات هذه الظاهرة الجديدة هو أن الشباب الكفء ذى التطلعات السياسية كان يفضل فى الماضى مهنة القانون كمفتاح للسياسة ، وأما الآن فنتيجة هؤلاء الشباب « عن طريق مكتب التنسيق » (وهو جهاز قطرى عام يقوم بتوزيع الطلبة على الجامعات والكليات المختلفة حسب كفاءتهم واحتياجات الدولة وبصفة عامة دون حق الاعتراض) . يتجه هؤلاء الشباب الى كليات الهندسة والطب والعلوم(٣٣) .

اذن اصبحت « الجماعات الاسلامية » القوة السياسية السائدة فى الجامعات واداة التعبير الرئيسية عن احتجاج الشباب المثقف على النظام الحاكم . وفى سنة ١٩٧٨ هاجمت الجماعات ، من خلال مؤتمرات موسعة ونشرات ومنشورات وزعتها ، نظام الحكم على تباطؤه فى تطبيق الشريعة فى مصر وعلى سياسته السلمية ازاء اسرائيل ، واعربت عن تأييدها للثورة الايرانية(٣٤) .

واستمرت فى استخدام القوة لفرض نمط حياة اسلامى على الجامعات والطلبة وقامت بالتحريض واستخدام العنف تجاه الطلبة الاقباط والسكان الاقباط بصفة عامة ، وبصفة خاصة فى محافظتى اسيوط والمنيا حيث يوجد عدد كبير من السكان الأقباط .

وكان من بين اهداف التحريض والاثارة ضد الأقباط زيادة التأييد للجماعات بين الطلبة وتصوير هذه الجماعات على انها تقف مدافعة امام التهديد القبطى وربما كان هناك من فكروا فى هدف بعيد المدى من وراء هذا النشاط وهو زعزعة استقرار نظام الحكم باثارة التدهور بين الطوائف ليؤدى ذلك الى حرب اهلية .

ومن المحتمل ان يكون التحريض ضد الاقباط قد لقى استجابة كبيرة فى اعقاب الاحساس بأن الأقباط ، بفضل كفاءتهم وخبراتهم فى التجارة الخارجية واعمال النقد والخدمات المالية والتجارية يعتبرون بين المستفيدين الرئيسيين من « الانفتاح » .

بدات الجماعات خلال ١٩٧٦ — ١٩٨٠ فى تنسيق اعمالها على المستوى القطرى العام واقامت اتحادا اعلى اطلقت عليه « الجماعة الاسلامية » تضم لجانا فنية قامت بتوجيه النشاط على المستوى القطرى العام(٣٥) .

كان اصحاب المناصب الكبرى فى هذا الاتحاد « مثل الدكتور حلمى الجزار « الأمين العام » او امير الأمراء ومحمد عبد القدوس السكرتير العام والدكتور عصام الدين العريان (امين الصندوق) كانوا من بين كبار المتحدثين فى الاجتماعات المناهضة للأقباط التى عقدتها « الجماعات » والتى حذروا فيها من مؤامرة الزعامة القبطية الرامية للسيطرة على مصر وطرد السكان المسلمين منها(٣٦) .

وتحول بعض الجماعات تدريجيا لتنظيمات سرية متطرفة او اقامت علاقات مع مثل هذه التنظيمات السرية ، فعلى سبيل المثال ،كان عصام الدين العريان امير الجماعة الاسلامية فى قرية ناهيا بمحافظة الجيزة وهى القرية الواقعة بالقرب من القاهرة وكان من بين الذين انتموا الى هذه الجماعة

طارق الزمر وعبود الزمر اللذان كانا مشتركين فيما بعد فى قضية مصرع السادات(٣٧) .

وحسب زعم السلطات قاد امير الجماعة الاسلامية فى جامعة اسيوط الدكتور ناجح عبد الله ابراهيم الهجمات المسلحة على قوات الأمن ومنشآت الحكومة وهى الهجمات التى وقعت فى اسيوط فى اعقاب مصرع السادات فى محاولة من جانب عدد من المنظمات السرية الاسلامية لاسقاط النظام(٣٨) .

وقام اعضاء المنظمات السرية بنشاط كبير داخل الجماعات بهدف السيطرة على التيار الدينى بداخلها وتجنيد اعضاء لتنظيماتهم من بين رجال الجماعات الاسلامية(٣٩) .

التنظيمات المتطرفة التى تنادى بفكرة الخلاص

ان ظاهرة نشأة التنظيمات المتطرفة السرية التى تعمل على هدم النظام القائم لا تتميز بها نهاية هذا العقد فقط ، فهذه التنظيمات ظهرت فى اوائل السبعينات . وتأثيرها كان حينئذ ضئيلا نسبيا واخذ فى التزايد فى نهاية هذا العقد .

وكانت هذه التنظيمات صغيرة بصفة عامة ، عدد اعضاء كل منظمة لم يزد بصفة عامة عن عدة عشرات ، واهميتها كانت تتمثل فى قدرتهم على زعزعة استقرار النظام الحاكم بتنفيذ اعمال ارهابية وتأثيرهم المتطرف على الاخوان المسلمين والجماعات الاسلامية .

ان هذه التنظيمات المتطرفة نشأت نتيجة للانشقاق عن الاخوان او كتطور من داخل جماعة اسلامية ، وكانت علاقاتها بالاخوان والجماعات كثيرة وكان تأثيرها ملموسا .

ويعرف اكبر واشهر انواع هذه التنظيمات باسم « جماعة التكفير والهجرة » ، اى الجماعة التى تتهم المجتمع بالكفر وتدعو للانفصال عنه (انظر ما يلى بشأن تفسير الاسم وعلى لسان اعضائها تم تسمية التنظيم بجماعة المسلمين) .

وكان زعيم التنظيم احمد شكرى مصطفى من بين الأعضاء النشطين للاخوان المسلمين والذين تم اعتقالهم فى اعقاب اكتشاف التنظيم السرى سنة ١٩٦٥ .

واختلف احمد شكرى مصطفى فى السجن مع زعماء الاخوان المسلمين القدامى الذين كانوا معتقلين منذ سنة ١٩٥٤ بسبب ما وصفه بتساهلهم

واعتدالهم . واقام تنظيم سنة ١٩٧٢ ، وكان طالبا بكلية الزراعة جامعة اسيوط .

وقد كان معروفا فى بداية سنة ١٩٧٣ من خلال التنظيم بمواقفه المتطرفة الا انه احدث اهتزازا عنيفا فى ٣ — ٥ يوليو سنة ١٩٧٧ عندما قام بخطف وقتل وزير الأوقاف سابقا الشيخ حسين الذهبى ومن خلال اشتباك عنيف مع قوات الأمن تم العثور على اسلحة خفيفة وسيارة عسكرية وزى عسكرى وكراسات ارشاد عسكرى وكان من زملائه جنود وهاربون من الجندية . واتهم نحو ٤٠٠ من اعضاء التنظيم الذين تم القاء القبض عليهم — وكان بينهم عشرات النساء — بتدبير مؤامرة لاغتيال ساسة وصحفيين ومسئولين كبار وتخريب منشآت حكومية بالاضافة الى خطف الذهبى وقتله .

وحكم على زعيم التنظيم واربعة من زملائه بالاعدام وتم اعدامهم فى ١٩ مارس سنة ١٩٧٨ وحكم ايضا على ٣٦ من المتهمين بالانتماء للتنظيم وبالسجن لفترات قصيرة فى ٣١ يناير سنة ١٩٧٨ .

وقبل ذلك بثلاث سنوات حاول تنظيم آخر اسمه « شباب محمد » تنفيذ انقلاب عنيف . وقد نشأ هذا التنظيم سنة ١٩٧٣ اسسه الدكتور صالح عبد الله سرية تحت اسم « اخ مسلم » وهو من اصل فلسطينى وله ماض تخريبى حافل . وكان هذا التنظيم يضم نحو مائة عضو معظمهم جنود وطلبة(٤٠) .

وهاجم اعضاء هذا التنظيم الكلية الفنية العسكرية فى القاهرة بهدف الاستيلاء على اسلحة وعربات ومعدات اخرى ، هذا من اجل مخططهم الذى يرمى للقبض على الرئيس السادات والاعلان عن قيام ثورة واقامة الخلافة الاسلامية .

وخلال المعركة التى نشبت وقعت خسائر فى الأرواح . وحكم على صالح عبد الله سرية ونائبه بالاعدام فى ٣١ مايو سنة ١٩٧٥ وتم اعدامهما فى ١١ اكتوبر سنة ١٩٧٥ وانضم بعض اعضاء هذا التنظيم الذى تم حله الى جماعة التكفير والهجرة وانضم الى تنظيم آخر اسمه « الجهاد » ، (بمعنى الحرب المقدسة) .

وقدم ٤٢ من اعضاء تنظيم « الجهاد » للمحكمة العسكرية بتهمة تدبير مؤامرة لاسقاط النظام الحاكم وتغيير الدستور فى نوفمبر سنة ١٩٧٧ .

وقد اقيم التنظيم على ما يبدو فى اواخر سنة ١٩٧٤ او بداية سنة ١٩٧٥ . وقد عمل هذا التنظيم بصفة عامة بالاسكندرية وضم كثيرين من اعضاء تنظيم شباب محمد . الذى تم حله ايضا . وفى اكتوبر سنة ١٩٧٩ ،

ويناير سنة ١٩٨٠ اعتقلت السلطات نحو ٧٠ شخصا بتهمة الانتماء لهذا التنظيم ، ومن بينهم من قدم كزعيم له وهو دكتور مصطفى يسرى ، وقد اتهم المعتقلون بالقيام بنشاط تخريبى ضد كنائس قبطية ، على سبيل المثال محاولات التخريب لكنائس الاسكندرية فى ٦ يناير سنة ١٩٨٠ .

وكانت هذه المحاولات تهدف الى اثارة التوتر بين الاقباط والمسلمين وزعزعة النظام القائم ، الأمر الذى يؤدى الى اسقاطه والى العمل على اقامة دولة اسلامية .

وعلى حسب زعم السلطات حصل التنظيم على التمويل من ليبيا(٤١) .

وكان اعضاء هذا التنظيم من بين الشخصيات الرئيسية فى التنظيم السرى الذى كان مرتبطا باغتيال السادات واحداث العنف التى صاحبت ذلك .

وفى يونيو سنة ١٩٧٤ اعلنت الحكومة عن اكتشاف تنظيم سرى آخر مرتبط « بحزب التحرير الاسلامى » وهو تنظيم اقيم بالضفة الغربية فى اوائل الخمسينات بواسطة فلسطينيين انشقوا عن الاخوان المسلمين ، واقاموا فروعا له فى سوريا ولبنان ودولا عربية اخرى .

والقى القبض على عشرات من اعضاء هذا التنظيم فى فبراير سنة ١٩٧٥ بتهمة اعداد منشورات تدعو لاسقاط نظام الحكم وتأسيس الخلافة(٤٢) .

وتصدرت العناوين فى سنة ١٩٧٥ ظهور تنظيم متطرف آخر يطلق عليه « جماعة المسلمين للتكفير » والمعروف ايضا بجماعة السماوى على اسم مؤسسه وزعيمه الشيخ طه احمد السماوى وذلك عندما تم القبض على عدد من اعضائه بتهمة اشعال النيران فى مسجد السيد البدوى بطنطا — وهو مكان هام لتكريم الأولياء — بعد أن نجحوا فى الاعتداء على العديد من المواقع الأخرى .

وكانت قاعدة التنظيم حينئذ فى الزقازيق(٤٣) .

واتضح فى اعقاب اغتيال السادات ان هناك تنظيم بهذا الاسم يعمل فى نجع حمادى وان كلا من عبود الزمر (احد زعماء الجماعة التى خططت لتصفية القيادة المصرية والقيام بثورة) وخالد شوقى الاسلامبولى (قاتل السادات) كانا اعضاء فى هذه التنظيم بنجع حمادى حيث نشأت العلاقة بينهما هناك(٤٤) .

وقد تبين بعد قتل السادات نبأ وجود تنظيمات كثيرة اخرى من بينها تنظيم حلمى عبد المغيث وهو طبيب بيطرى عمل فى ذلك الوقت كمساعد أمين

لاحمد شكرى مصطفى زعيم « جماعة التكفير والهجرة » وبعد القبض على احمد شكرى مصطفى واعدامه قام حلمى عبد المغيث باقامة تنظيم من جديد خاص به فى نجع حمادى(٤٥) .

وتنظيم محمد عبد السلام فرج عطية وهو أحد زعماء الجماعة التى قتلت السادات ووصف بأنه القوة التى تقف خلف حادث الاغتيال .

وكان والده عضوا نشطا ومتطرفا بالاخوان المسلمين ، وتم القبض عليه مرات عديدة لهذا السبب وقد عرف هو نفسه لتاليفه كتيب « الفريضة الغائبة » الذى يدعو لتطبيق واجب الجهاد ضد النظام الحاكم الحالى فى العالم الاسلامى(٤٦) . وتنظيم تحت اسم « جماعة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر » وقد تم القاء القبض على نحو ٢٠ من اعضائه فى سبتمبر سنة ١٩٨١ بتهمة التحريض على النزاعات الطائفية(٤٧) .

وهناك جوانب مشتركة كثيرة بين هذه التنظيمات فى مجالات الهيكل والتنظيم واساليب العمل . فقد ضمت فى معظمها طلبة مؤسسات التعليم العالى والثانوى وخريجيها ومنهم مهندسون وفنيون وموظفون ومدرسون وصغار العسكريين .

ويبدو ان جماعة التكفير والهجرة كانت التنظيم الوحيد الذى سمح باشتراك اعضاء سيدات ، وتم القاء القبض على ٧١ سيدة فى يوليو سنة ١٩٧٧ بتهمة العضوية فى هذا التنظيم ، وقد عملت التنظيمات بصفة عامة كجماعات مغلقة والزمت اعضائها بالغاء ارتباطاتهم وانتماءاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية خارج اطار التنظيم على اساس اعتبار المجتمع على انه كافر ، انظر فيما بعد .

وتم تمويل نشاط التنظيمات من ايرادات الأعضاء وتبرعات اعضاء مؤيدين من خارج مصر وكذلك أيضا من أموال الاحسان والتبرعات بالمساجد التى اخذت بالقوة فى بعض الأحيان بل وعن طريق أعمال السلب وعلى سبيل المثال مثلما فعل تنظيم طه السماوى فى نجع حمادى(٤٨) .

وفى حالات كثيرة كان الأعضاء يعيشون فى تجمعات معزولة وفى بعض الأحيان فى اماكن مجهولة خارج العمران . وكان زعماء التنظيمات « الأمراء » بصفة عامة شخصيات تتمتع بمواصفات الزعامة والفعالية وكانوا يمثلون سلطة دينية وليس فقط سياسية وتنظيمية ولذلك كانوا يتمتعون بطاعة ومكانة بارزة للغاية ، وادى اختفاؤهم بصفة عامة الى تفكك تنظيماتهم وفى عدد من الحالات نسب للتنظيمات المتطرفة اقامة علاقات مع عناصر رسمية خارج مصر ومن بين الاتهامات التى وجهتها السلطات الى جماعة التكفير والهجرة الاتصال بليبيا والعمل على تنفيذ أعمال ارهابية فى مصر .

وكان للتنظيم اعضاء ومؤيدين بليبيا — وكذلك فى المملكة العربية السعودية والكويت واليمن وغرب أوروبا ومن المحتمل ان عناصر ليبية حاولت فعلا بواسطة اعضاء التنظيم الذين عملوا فى ليبيا استغلالهم لتنفيذ اعمال تخريبية فى مصر .

واتهم ايضا تنظيم « شباب محمد » باقامة علاقات مع ليبيا وبالنسبة لتنظيم التحرير الاسلامى فقد زعمت السلطات بأنه يوجه من الخارج .

تناقضات فكرية

توجد نقطة انطلاق مشتركة بين كل التنظيمات الدينية المتعصبة المعارضة بصفة عامة وهى رفض النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى والخلقى القائم والتطلع لاقامة دولة ومجتمع ثان هو المجتمع الاسلامى الحقيقى .

ترتبط بذلك مقاومة الغرب وتغلغله الاقتصادى والسياسى فى الطبقات المحلية المرتبطة به وتأثير قيمه على المجتمع الاسلامى .

وتعتبر نقطة الانطلاق الفكرية هذه مشتركة بين اعضاء التنظيمات المتعصبة المعارضة وأصحاب وجهات النظر المتعصبة الذين ليسوا اعضاء فى تلك التنظيمات .

كما ان الفارق بينهم هو ان الأوائل يترجمون هذا المبدا لعمل سياسى فى اطار القانون وأما الآخرون فلا يفعلون ذلك .

وعلى الرغم من المبدأ المشترك توجد داخل المعسكر الدينى المتعصب المعارض تناقضات بصدد المسائل الأساسية جدا بين التنظيمات الاسلامية المختلفة ابتداء من الاخوان المسلمين المحافظين ومرورا بالاخوان الأكثر تطرفا فالجماعات الاسلامية العنيفة وانتهاءا بالتنظيمات السرية المتطرفة .

ان هذه التناقضات تتمثل فى رؤية المجتمع الحالى والنظرة لنظام الحكم القائم ورؤية المجتمع المنشود وأساليب تحقيقه .

وحسب رؤية الاخوان المسلمين يعتبر المجتمع القائم غير اسلامى على الرغم من كونه مجتمعا من المسلمين . ولا يقوم على أساس الشريعة الاسلامية ويخضع لتأثير الغرب ومصر — حسب اقوالهم — يأكلها الفساد الذى تغلغل الى كل طبقات المجتمع . ويظهر هذا الفساد فى الادارة والقطاع العام فى الرشوة والاختلاس وانعدام الأخلاق فى العمل .

وبالنسبة للبيت والشارع فانه يظهر الفساد فى اعمال العنف والقمار والخمور والفساد والجنس .

وهذا الوضع يعد نتيجة للتخلى عن الاسلام وقيمه بسبب تأثير الغرب، ويجب تغيير هذا الوضع باقامة مجتمع اسلامى يقوم على الشريعة و القيم الاسلامية وحسب راى الاخوان ، يعتبر السبيل لذلك هو العمل داخل النظام القائم من اجل تغييره على المدى البعيد . وقد سعوا على المدى القصير للتأثير على السلطة واحداث تقدم فى القضية الاسلامية عن طريق الامكانيات المشروعة المتوفرة لديهم .

بالاضافة الى نشاطهم التعليمى والاعلامى ، الذى سبق الحديث عنه، قام الاخوان المسلمين فى عهد السادات بنشاط كبير فى السلطة التشريعية واجهزة الاعلام بهدف توسيع مكانة الشريعة فى القانون والقضاء وقد اسفرت جهودهم عن تعديل المادة الثانية من الدستور « انظر فيما بعد(٤٩) » .

وهناك اختلاف اساسى فى موقف المنظمات الدينية المتطرفة .. فقد ظهرت تيارات متطرفة عارضت الموقف الواقعى والمتسامح فى نظرهم الذى يتخذه المسلمون .

الا ان التنظيمات التى نتحدث عنها هنا تجاوزت ذلك وتبنت مجموعة من المفاهيم يتصدرها اعتبار المجتمع كله كافراد يعيشون فى حالة جاهلية، اى حالة العرب قبل مجىء الاسلام ، فكرة التكفير ومن ناحية هذه المفاهيم يوجد تشابه بين التنظيمات المتطرفة حاليا وبين الحركة التى اصبحت اقدم نموذج متطرف للمعارضةالدينية السياسية فىالاسلام وهى حركة «الخوارج» ولذلك يوجد من يطلقون على هذه التنظيمات « الخوارج الجدد » .

تقوم هذه المفاهيم الراديكالية فى اساسها على الرؤية المتطرفة لطبيعة الاسلام وحسب النظرية الاسلامية السنية المعمول بها يعتبر الاسلام هو فى جوهر الأمر مسألة ايمان تأخذ مظهرا خارجيا . فكل من نطق بنية صافية « بالشهادة » فهو مسلم سواء قام بتنفيذ التعاليم الأساسية للاسلام بصورة كاملة ام لا ، والمسلم الذى لا يقوم بتنفيذ تلك التعاليم فهو مسلم مذنب الا انه لايزال مسلما .

وفى مقابل ذلك وحسب راى « الخوارج » ومثلهم « الخوارج الجدد » ليس الاسلام فقط مسألة امر نظرى ظاهرى ولكنه امر عملى ايضا والمسلم الذى لا ينفذ احد التعاليم الأساسية ليس مسلما مذنبا بل هو خارج على الاسلام وجزاء الخروج على الاسلام « الردة » هو الاعدام .

ان هذه الرؤية المتطرفة لجوهر الاسلام ترتبط بها رؤية لا تقل عنها تطرفا بصدد فرض الاسلام . فالقرآن يوصى المسلم بأن يأمر بالمعروف.

وينهى عن المنكر . والتفسير المعروف لذلك هو ان الخالق وحده هو الذى يحكم على اعمال وافكار المسلم الا انه توجد فى المجتمع دولة وسلطة لفرض النظام بها .

وفى مقابل ذلك نجد « الخوارج » شأنهم شأن « الخوارج الجدد » قد فسروا هذا الأمر القرآنى حرفيا وبصورة متطرفة فى انه يجب على كل مسلم ان يفرض على المسلمين الآخرين عمل الخير ومنعهم ولو بالقوة من فعل الشر حتى ان وجهات النظر هذه ادت الى ظهور ميول تدعو للمساواة ورفض الدولة « اى الفوضى » الاجتماعية وتظهر المساواة فى الحقيقة القائلة بأن وضع الانسان مرتبط بدرجة ايمانه لا باصله او ممتلكاته او ثقافته او نسبه.

ان المساواة ورفض الدولة تظهر فى ان الحاكم ليست له اى افضلية على سائر المؤمنين الآخرين ومن حق كل مؤمن ادانته واعلان انه كافر ومحاربته ويمكن لكل مؤمن ان يكون هو الحاكم .

وتتعارض وجهة النظر هذه مع مفهوم الدولة والسلطة فى الاسلام عند السنيين وهو مفهوم يقوم اساسا على نظرية الخلافة وبالتأكيد يتعارض هذا المفهوم مع الاسلام الشيعى الذى ينسب للحاكم — الامام — مواصفات تعلو البشر ويعطى له سلطات مطلقة(٥٠) .

وينعكس اساس المساواة والفوضى لدى « الخوارج » واتباعهم المعاصرين فى نظرتهم ايضا لمصادر الشريعة والأخلاق فى الاسلام .

وحسب الاسلام السنى التقليدى تستمد الشريعة والأخلاق من اربعة مصادر : من القرآن ، ومن السنة الخاصة بالنبى ، والجيل الأول من المؤمنين ، اى التقاليد المأخوذة عن النبى والصحابة او تصف عاداتهم واعمالهم ، والأحكام التى أصدرها المتفقهون فى الشريعة خلال القرون الأولى من الاسلام على اساس القرآن والسنة « القياس » ومن اجماع راى الجماعة . ان الاسلام المتطرف يرفض بالفعل صلاحية المصدرين الأخيرين وهما (القياس والاجماع) ويرى ان الاسلام هو المصدر الموثوق فيه فقط وسنة النبى وجيل المؤمنين الأول .

ان التنظيمات المتطرفة فى مقابل ذلك ترفض الاستناد على السنة غير المأخوذة عن النبى ، وهناك ممن يعترضون على قبول تقاليد النبى بدعوى ان نبوته تقتصر على القرآن فقط وان كل ما قاله وفعله ليس واردا بالقرآن يفتقر الى قوة الالزام ويرفضون السنة كمصدر للتشريع على اساس نفس مبدا المساواة الذى بمقتضاه لا يمكن لأقوال ولأعمال المسلم ان تلزم غيره ومن المؤكد ان هذه المساواة ليست مصدرا للحقيقة الدينية نظرا لأن هذه ليس

لها سوى مصدر واحد فقط وهو تفسير القرآن ، فمن حق كل مسلم تفسير القرآن تفسيرا عقليا « اجتهادا » حسب فهمه .

وفكرة « الجيل الأول » اى « السلف » تعتبر الاساس لنظرية « الاخوان المسلمين » فقد كان المجتمع الاسلامى فى الجيل الاول للاسلام مجتمعا مثاليا وان طريق الخلاص لمجتمع اليوم هو اعادة تكوين هذا المجتمع من جديد ، ومن هنا ينبع ايضا رفض صلاحيات العلماء والمؤسسة الدينية بصفة عامة « وتفسر حقهم فى الوجود » .

ان وجهة النظر الاساسية السياسية للتنظيمات المتطرفة كانت بناء على ذلك تتمثل فى ان المجتمع كافر ، حيث انه لا يطبق الاسلام ويخضع لسيطرة حكم كافر وانه يجب على اعضاء التنظيمات وهم المؤمنون الحقيقيون محاربته حتى ابادته .

وهم لا يستطيعون الحياة فى مجتمع كافر فهم ممنوعين من اكل اللحوم التى نبحها كافر ، اى بواسطة شخص ما ليس عضوا فى تنظيمهم وممنوعون من ان يؤمهم فى الصلاة .. الخ .

وحسب وجهة نظر « جماعة التكفير والهجرة » يجب الانفصال عن ذلك المجتمع والهجرة حسبما فعل النبى محمد وجماعة المؤمنين بانفصالهم عن المجتمع الكافر فى مكة وتكوينهم المجتمع الاسلامى الجديد .

وكان هناك اساس ثورى آخر فى نظرية التنظيمات المتطرفة وهو الاساس المسيحانى — المليناري . ويعتبر احمد شكرى مصطفى زعيم « جماعة التكفير والهجرة » وزعماء التنظيمات الاخرى بالنسبة لاتباعهم مثل « المهدى » اى المبعوث من قبل الله لتخليص العالم واعادته للاسلام .

وكان رمز ولاء الأعضاء للزعيم هو عمل لحلف اليمين اى البيعة لجماعة التكفير والهجرة وتعتبر البيعة للزعيم الذى سمى ايضا الخليفة احدى دعائم « اركان » الدين فى نظرهم ويعتقد أعضاء التنظيم ان زعيمهم قد ارسل لتخليص العالم من اعداء الله وتحت قيادته ستقوم الجماعة بالهجرة لليمن التى يعتبرونها مكانا مناسبا لتأثيث مجتمع جديد ومن هناك تبدأ رحلة طويلة من اعمال الاحتلال وبعد حرب عالمية ثالثة يسقط العالم كله تحت اقدامه ، وانذاك تحل نهاية العالم .

ويبدو ان تفاقم التوتر بين المعسكر المعارض الاسلامى وبين النظام وظهور الخمينى بايران وقد تسببوا على ما يبدو ، لتعرض الاخوان للضغوط من جانب دوائر متطرفة سواء من بينهم أو من خارجهم مثل « الجماعات الاسلامية » للقيام بعمل فعلى لتغيير نظام الحكم واقامة الدولة الاسلامية .

ويبدو من تصريحات المتحدثين باسم « الاخوان » التى دافعوا بها عن انفسهم انهم اتهموا بعدم القيام بعمل حقيقى من اجل قضية الاسلام ولهذا السبب كان النظام الحاكم راضيا عنهم ولم ينفذوا اوامر الجهاد وانهم كانوا مؤمنين بهدف اقامة الدولة الاسلامية وتطبيق الخلافة .

وهكذا يتضح من تصريحاتهم انه على هذا الاساس كانت هناك ظواهر انشقاق عن الاخوان ، عندما القى عمر التلمسانى خطابا فى اسيوط اعترض فيه على الآراء الدينية المتطرفة جلب على نفسه غضب اعضاء « الجماعة الاسلامية » فى الجامعة المحلية وحاولوا الاعتداء عليه واضطرت قوات الأمن للتدخل وتخليصه من بين ايديهم(٥١) .

وتجدر الاشارة الى وجود فارق فى الاعمار بين زعماء « الاخوان » قدامى الحركة منذ فترة وجود حسن البنا الذين بلغوا السبعين او الثمانين من اعمارهم ، وبين الجيل الشاب من الاعضاء المسلمين .

وقد اكد المتحدثون باسم « الاخوان » فى ردهم على منتقديهم بأنهم مؤمنون ببدء الدولة الاسلامية والخلافة والجهاد ولكن يعتمد اسلوب عملهم ، استمرارا للمبادىء التى رسمها مؤسس الحركة — حسن البنا — على الاعتدال وضبط النفس والتدرج والواقعية مع تفضيل العمل البناء على اسلوب الخطابة والجرى وراء الشعبية السريعة(٥٢) .

والاسلوب الذى اتبعه « الاخوان » ليس اسلوب المظاهرات والعنف وتدبير المؤامرات بهدف الوصول للحكم بل العمل المستمر من اجل نشر الدعوة الاسلامية عن طريق تبصير الشعب وبصفة خاصة الشباب بدعائم الاسلام.

وهاجم المتحدثون باسم « الاخوان » بشدة فكرة « التكفير » التى تعتبر بمثابة اساس لنظرية التنظيمات المتطرفة (٥٣) .

وزعموا من الناحية المبدئية بأن هذه الفكرة تتعارض مع تعاليم الاسلام نظرا لأن الدولة الاسلامية وحدها — وليس الأفراد فيها — هى المخولة باتهام الأفراد أو الجماعات بالكفر ، ومن الناحية العملية سيؤدى تبنى الأعضاء لهذه الفكرة « فكرة التكفير والهجرة » فى مجال نشر الاسلام ، سيؤدى الى عزلهم وابتعاد معظم المسلمين عنهم ، ومهمة « الاخوان » تتمثل فى ان يكونوا « دعاة » للاسلام لا «قضاة »(٥٤) .

كما ان الجمعيات الدينية مثل « الجمعية الشرعية » ادانت من الناحية المبدئية التنظيمات المتطرفة (٥٥) .

ولم ينبع انتقاد « الاخوان » للمتطرفين من خلافات الراى المبدئية بل ايضا من خوف « الاخوان » من أن يتزايد تأثير المتطرفين بين الشباب على

حسابهم ومن خوفهم من هبوط مكانة المعسكر الدينى بين الجماهير بسبب تعصب المتطرفين . لذلك سعوا جاهدين لنشر بيانات صادرة عن « جماعات اسلامية » فى الجامعات تبين التنظيمات المتطرفة مثل التكفير والهجرة(٥٦) .

اليسار الاسلامى وانتقاده للاخوان المسلمين :

كان تعبير « اليسار الاسلامى » هو الوصف الذى اطلق على التيار الفكرى الذى ارجع اصوله الى « الاخوان المسلمين » ولكنه كان صاحب مواقف متعارضة معهم . وفى الخمسينيات والستينيات وعندما كان الاسلام يتعرض لهجوم الأيديولوجيات العلمانية والاشتراكية والماركسية جرت محاولة لترسيخ شرعية الاسلام عن طريق اثبات صحة الزعم القائل بان الاسلام والاشتراكية لا يتعارضان مع بعضهما . وجرت محاولة مماثلة فى السبعينيات ولكن فى هذه المرة كان اتجاه الزعم معكوسا : فأنصار الاشتراكية والماركسية كانوا فى وضع الدفاع امام ظهور التعصب الدينى وتطلعوا لترسيخ شرعية الأيديولوجيات اليسارية فى العالم الاسلامى . وكان « اليسار الاسلامى » هو التيار الفكرى الذى اهتم باثبات عدم وجود تعارض بين الاسلام والاشتراكية فى محاولة لتطوير تفسير للاسلام تعرضه على انه بشرى اشتراكى وثورى ويدعو للمساواة . ومن الناحية السياسية عكس هذا التيار جهود اليسار المصرى المنظم منذ سنة ١٩٧٦ « فى حزب اليسار » (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بزعامة خالد محيى الدين) من اجل المحافظة على شرعيته ازاء اتجاه النظام الحاكم للتآمر عليه بمساعدة المؤسسة الدينية .

وكان « اليسار الاسلامى » فى نقده للسادات مشابها للتنظيمات الدينية المتعصبة فقد هاجم اليسار الاسلامى — شانه شان تلك التنظيمات المتعصبة دينيا — ابرز السمات المميزة لفترة حكم السادات : التحول نحو الولايات المتحدة باعتبارها النموذج التكنولوجى والحضارى وباعتبارها الحليف السياسى والعسكرى وتبنى قيم المجتمع الاستهلاكى الغربى وتعميق الفوارق الاجتماعية، وعدم حل مشكلات الاقتصاد والمرافق الأساسية والتسوية السلمية مع اسرائيل ، والقطيعة مع العالم العربى ، والتلاعب بالجهاز السياسى بواسطة نظام الحكم بغية الحيلولة دون وجود حرية التعبير وعمل تنظيمات سياسية.

وظهر الاختلاف بين اليسار الاسلامى والتنظيمات الدينية المتعصبة فى الأساليب التى اقترحوها لحل هذه المشكلات وغيرها من المشكلات . وهاجم المتحدثون باسم « اليسار الاسلامى » فى منشوراتهم(٥٧) الاخوان المسلمين لانهم لم ينجحوا فى حل مشكلات المسلمين فى العصر الحديث فبدلا من ان يقدموا للجماهير صورة واضحة ومقنعة « للحل الاسلامى » الذى يتبنونه للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة — بدلا من ذلك رفع

(*) انظر ايضا مقال ح١٠ رلبخ فى هذه المجموعة من المقالات .

« الاخوان » شعارات جوفاء تعكس التراجع الى الماضى . ان الطريق الذى ينبغى على المسلمين ان يسلكوه هو طريق التنمية والتقدم ، لا محاولة اعادة بناء المجتمع الاسلامى كما كان فى عصره الذهبى ، وهذا المجتمع الاسلامى فى عصره الذهبى لم يكن مثاليا ولم تنقصه المشكلات او الأخطاء ، ان تعاليم الاسلام ليست علاجا سحريا كما ان تطبيق الشريعة — الأمر الذى يسعى من اجله « الاخوان » ليس حلا لمشكلات الحاضر . ويجب على « الاخوان » بدلا من تركيز جهودهم على ذلك الأمر ان يركزوا على معركة التنمية والعدل الاجتماعى (٥٨) ، وكان لهذا النقد الأساسى الذى يعتمد عليه . فعندما سئل عمر التلمسانى فى صيف سنة ١٩٨٠ عن البعد الاجتماعى والاقتصادى لنظرية « الاخوان المسلمين » اجاب بقوله ان « الاخوان » ليست لديهم وجهة نظر خاصة بهم فى هذا الموضوع(٥٩) ، وعندما طلب منه ان يحدد اهداف الحركة لم يذكر من بينها الأساس الاجتماعى الاقتصادى (وكانت اهداف الحركة التى تحدث عنها بالتفصيل هى : الغاء الدستور المعمول به واتباع القرآن باعتباره مصدر التشريع ، والغاء الاحزاب السياسية التى تتسبب فى انقسام الأمة ، ومقاطعة الأفكار الغربية والشيوعية ، ومكافحة الامبريالية والصهيونية) (٦٠) .

ويعرض « الاخوان » فى منشوراتهم المشكلات الاقتصادية لمصر — مثل قلة الانتاج . ومعدل التضخم العالى ، والعجز فى الميزان التجارى ... الخ على انها نتيجة للابتعاد عن الاسلام (على حسب رايهم يعتبر الاسلام وحده هو الذى لديه مفتاح السياسة الاقتصادية السليمة وهو وحده القادر على العمل من اجل زيادة الانتاج وتحويل العمل من مهمة « روتينية » الى عبادة للخالق) .

ولكن فى حقيقة الأمر عندما تعرض منشورات « الاخوان » اساليب العمل العملية لاحداث تغييرات فى المجال الاقتصادى — نجد ان الأمر لايتعلق بنظام اقتصادى « اسلامى » بديل بل بتعديلات « اسلامية » لعيوب النظام الراسمالى : قطع ايدى السارقين والمختلسين ، ومصادرة ممتلكات المحتكرين وجلد الراشين والمرتشين ، ومحاربة من يقومون بكنز الاموال ولا يدفعون الزكاة عن رأس المال (بدلا من ضرائب الدخل) ، والغاء نظام الفائدة(٦١) .

مساهمة النظام الحاكم فى تزايد قوة المعسكر الدينى المتعصب :

ساهم موقف جهاز الحكم وعلى راسه الرئيس السادات بقدر حاسم فى تزايد قوة ونفوذ التنظيمات الاسلامية المتطرفة وزيادة تطرفها وقد اتسم هذا الموقف بالتكرار والتناقض الداخلى على المستوى المبدئى ، والتخبط وانعدام التنسيق بين اجهزة السلطة المختلفة على المستوى العملى . وقد عكس نظام حكم السادات وجهة نظر شاملة دعت من ناحية الى بناء مجتمع قومى حديث يقوم على اساس مبدأ الشرعية العلمانى ويكون القانون المتبع

نيه علمانيا ، وهى بذلك تشبه وجهة نظر الحكم السابق فى مصر ، ولكنها من ناحية أخرى — وعلى النقيض لذلك الحكم — لم تؤيد السياسة العلمانية . بل على العكس اعتبر السادات الدين عنصرا رئيسيا للحضارة ومصدرا للقيم ، ووسيلة ضرورية لبناء الطبيعة والاخلاق والانسانية(٦٢) . بالاضافة الى ذلك استخدم السادات الدين لتعبئة وتأييد الجماهير له ولاهدافه ولمكافحة خصومه السياسيين . ويتعارض هذا الأمر مع موقفه المعلن الذى يدعو الى الفصل بين الدين والسياسة . ولا يتمشى تأييده لنشاط التنظيمات الاسلامية ضد العناصر اليسارية على سبيل المثال مع هذا الموقف المعلن . بل لقد ذهب السادات بعيدا فى هذا الأمر : ففى عهد عبد الناصر استخدم الحكم احيانا المؤسسة الدينية لتبرير هذه السياسة او غيرها ولكن لم يكن الدين بصفة عامة عنصرا هاما فى العلاقات بين الحاكم والمحكومين ولم تعتمد شرعية النظام الحاكم اطلاقا على الدين . وعلى العكس من ذلك ، اسس السادات شرعية حكمه ، بقدر كبير ، على ارتباطه بالدين (ومن الناحية الرمزية ظهر ذلك على سبيل المثال فى التاكيد على كونه « الرئيس المؤمن »)، واستخدم الدين من اجل تقويض شرعية المعارضة للحكم ، وعلى سبيل المثال ، بواسطة اتهام المؤسسة الدينية لخصومه اليساريين بالكفر (انظر ما يلى) . وقد ادى السادات بالفعل الى زعزعة القوة الادبية لاحتجاجات على استخدام عناصر المعارضة الأخرى لسلاح « التكفير » ضد نظام الحكم — باستخدامه لسلاح التكفير ضد عناصر المعارضة .

وقد نسب المتحدثون باسم الحكم الى السادات التزامه الشخصى بعملية بلورة التشريع القائم على اساس الشريعة الاسلامية وتطبيقها بدلا من القانون العلمانى(٦٣) . وسعى بالفعل نظام الحكم لتضييق وابطاء هذه العملية(٦٤) وكان تأييده لدفع العملية فى اساسه مجرد كلام وبهدف ارضاء المعسكر الاسلامى ، ولكنه فى سنة ١٩٧٩ تراجع تراجعا هاما فى هذا الموضوع ازاء ضغط المتعصبين الدينيين والغى معارضته المستمرة لتغيير المادة الثانية من الدستور وهى تقضى بأن تصبح مبادىء الشريعة « المصدر الرئيسى للتشريع » بدلا من « مصدر رئيسى للتشريع » على حسب ما جاء فى المادة الأصلية . وتم التصديق على التغيير فى استفتاء شعبى اجرى فى مايو سنة ١٩٨٠ .

وعلى اساس هذا الموقف المعقد وجد جهاز الحكم صعوبة فى بلورة وجهة نظر واضحة ومتماسكة بالنسبة للتنظيمات الدينية وكيفية التعامل معها وبصفة عامة كانت معاملته مع اعضاء التنظيمات الاسلامية متسامحة للغاية: ففى كثير من الاحيان لم تتم معاقبتهم على الاطلاق لارتكابهم اعمال عنف وانتهاكات مختلفة للقانون ارتكبوها ، واتبع كثير منهم — ممن عملوا فى المكاتب الحكومية — اسلوب حياة ، ونظاما يوميا « اسلاميا » على حسب رغبتهم فى مواقع عملهم بدون ان يمنعهم رؤساؤهم من ذلك . وكان من بين الاتهامات التى وجهتها اجهزة السلطة بعضها الى البعض الآخر بعد مقتل السادات ، ترديد الزعم بانه فى الوقت الذى نظرت فيه اجهزة الأمن

والمحافظون بصفة عامة بعين الخطورة الى النشاط الاسلامى المتطرف وحاولوا محاصرته وتضييق الخناق عليه كان جهاز القضاء يتعامل مع النشاط الاسلامى المتطرف بصورة متساهلة جدا وبذلك اضاع جهد اجهزة الأمن . (٦٥) ومن الواضح على اية حال ان النشطين المسلمين لم يهابوا السلطة على الاطلاق . (٦٦) ويمكن ان نضيف الى هذا اضعاف اليسار كقوة سياسية ايديولوجية بواسطة النظام الحاكم . حيث ادى القاء القبض على المتحدثين باسمه ، او تشجيع سفرهم وتشتتهم فى الخارج ، وفرض القيود الصارمة على نشاطه ، ومنع اصدار منشوراته واخراجه بالفعل خارج نطاق الاجماع الاجتماعى — كل هذه الامور ادت الى اخلاء الساحة للعناصر الدينية المتعصبة . ومما يذكر ان نظام الحكم قد شن فى السنوات من ١٩٧٥ — ١٩٧٨ عبر اجهزة الاعلام والمؤسسة الدينية حملة منهجية لتحرير اليسار من شرعيته . وكان احد مظاهر هذه الحملة على سبيل المثال « الفتوى » التى اصدرها شيخ الأزهر عبد الحليم محمود الذى افتى بان الشيوعيين « ملحدون » ولذلك لا ينتمون الى جماعة المسلمين ولا يجوز لهم التزوج على الطريقة الاسلامية وليس من حقهم ان يرثوا مسلمين او يرثهم المسلمون وبعد وفاتهم لا يصلى عليهم ولا يدفنون فى مقابر المسلمين(٦٧) .

وبدا السادات نفسه يتدخل علانية فى نشاط الحكم ضد « الاخوان المسلمين » وضد « الجماعات الاسلامية » وذلك فقط مع بداية عام ١٩٧٩. وفى فبراير حذر عدة مرات من انه لن يحتمل اى نشاط سياسى او ايديولوجى فى الحرم الجامعى ولن يسمح باقحام الدين فى السياسة او السياسة فى الدين . (٦٨) الا ان « الجماعات » لم ترتدع (وتجدر الاشارة الى الأحداث التى كانت وراء ذلك اى (الثورة فى ايران وتوقيع اتفاقية السلام بين اسرائيل ومصر) . ووصل نشاطها ضد الاقباط وضد السلطات وبصفة خاصة فى صعيد مصر لدرجة وصفت بانها تمرد طلبة . (٦٩) وفى منتصف ابريل سنة ١٩٧٩ اتهم السادات « الجماعات » بخلق وضع لا يحتمل وكأنها « دولة داخل دولة » واعلن انه امر الشرطة باطلاق النار على كل من يضبط مرتكبا اعمال عنف . (٧٠) وفى اعقاب ذلك هدات النفوس قليلا . وحدث نفس الأمر بالنسبة لسلسلة الاجراءات التى اتخذها النظام الحاكم فى سنة ١٩٧٩ لكى يحد من نشاط الجماعات مثل اعادة تكوين حرس الجامعات وتغيير لوائح عمل تنظيمات الطلاب بحيث حظر القيام باى نشاط ومنع عمل تنظيمات على اساس سياسى او ايديولوجى ، ووضعت مؤسسات الطلبة تحت مراقبة سلطات الجامعة . (٧١) وهاجم السادات فى خطبه « الاخوان المسلمين » بسبب تدخلهم السياسى وبسبب تحريضهم « للجماعات الاسلامية » (٧٢) ولكن لم يعلن عن فرض عقوبات ضدهم . وكما سبق ان قلنا استمرت اعمال التحريض التى قامت بها « الجماعات » ضد النظام الحاكم وضد الأقباط . وفى الفترة من شهر يناير الى شهر ابريل سنة ١٩٨٠ تسببت هذه الأعمال فى وقوع احداث خطيرة فى جامعات الاسكندرية واسيوط والمنيا سقط فى بعضها قتلى واطلقت اثناءها قوات الأمن النيران

على المشاغبين . (٧٣) وعلى هذا الأساس اتخذت زعامة الكنيسة القبطية خطوة احتجاجية لم يسبق لها مثيل حيث أعلنت فى ٣٠ مارس سنة ١٩٨٠ عشية زيارة السادات للولايات المتحدة الغاء الاحتفالات الرسمية بمناسبة عيد الفصح وفى ذلك تم الغاء تبادل التهنئة التقليدية بين الكنيسة والحكومة.(٧٤) وكان من بين ما احتجت عليه الزعامة القبطية تساهل السلطات مع المتطرفين المسلمين الذين اتهموا باستخدام العنف ضد الأقباط ، والعبارات المعادية للأقباط التى أطلقها رجال المؤسسة الدينية الرسمية وشجعت المتطرفين المسلمين (وقد نسب الى وزير الأوقاف والشئون الدينية عبد المنعم النمر انه وصف الأقباط علانية « بالكفار ») ،(٧٥) والتراجع التدريجى من جانب النظام الحاكم امام ضغوط التنظيمات الدينية المتعصبة فى موضوع تطبيق الشريعة الاسلامية . واعتبرت الزعامة القبطية كل هذا بمثابة سياسة متساهلة تجاه المتعصبين الدينيين دفع الأقباط ثمنها وهم مكرهون .

وقد هاجم السادات بحدة لم يسبق لها مثيل الزعامة القبطية بالذات فى خطابه (الدرامى) الذى القاه أمام مجلس الشعب فى ١٤ مايو سنة ١٩٨٠ وكان من بين تحذيراته ان مصر دولة اسلامية وان رئيسها حاكم مسلم(٧٦). وقد حدث بالفعل ان اعلن السادات فى ذلك الخطاب حظر وجود ونشاط كل الجماعات والتنظيمات التى تنشر التعصب الدينى والتوترات الطائفية وكان بذلك يقصد بصفة خاصة التنظيمات الاسلامية المتطرفة ويقصد — بقدر اقل — النشاط المضاد من جانب الاقباط ، الا ان الحظر كان بالفعل تكرارا لعمليات حظر فرضت فى الماضى (فكما هو معروف كان النشاط الدينى وعمل تنظيمات دينية من جانب الطلبة امرا محظورا منذ عام ١٩٧٩) وركز الخطاب على انتقاد الاجراءات الاحتجاجية التى اتخذها الاقباط لا على سببها . وكان ذلك ينطوى على دعم آخر لاحساس اعضاء الجماعات الاسلامية المتطرفة بالأمان . وبالاضافة الى ذلك لم يطبق قولا وفعلا الحظر الذى اعلن عنه السادات فى خطابه ، ولم تتخذ الخطوات العملية الأولى لتطبيقه الا فى سبتمبر سنة ١٩٨١ فى أعقاب التدهور الخطير الذى وقع خلال سنة ١٩٨١ . وحسبما اتضح فى ٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ كان الوقت متأخرا للغاية ، من وجهة نظر السادات الشخصية .

● **ملاحظـــات :**

١ — انظر ابحاث المؤلف عن « جماعات المعارضة الاسلامية فى فترة حكم السادات » (تل ابيب : معهد شيلوح . يناير سنة ١٩٧٨) ، «اتجاهات التطرف فى مواقف « الاخوان المسلمين » فى مصر (تل ابيب معهد شيلوح ، ابريل سنة ١٩٧٩) ، « وضع الشريعة والتشريع الاسلامى فى مصر فى فترة حكم السادات (تل ابيب معهد شيلوح ، فبراير ١٩٨٠) والفصول التى كتبها المؤلف عن مصر فى المجلد الثالث (١٩٧٨ — ١٩٧٩) والمجلد الرابع (١٩٧٩ — ١٩٨٠) .

٢ — جرت اول محاولة عملية لاقامة هيئة تنسق نشاط التنظيمات الاسلامية المختلفة فى سنة ١٩٨١ مع اقامة « المؤتمر الاسلامى الدائم للدعوة الاسلامية » . وفى شهرى سبتمبر واكتوبر سنة ١٩٨١ تم القاء القبض على أصحاب المناصب الكبرى فى « المؤتمر » وجميعهم من زعماء التنظيمات الاسلامية ومن بينهم عمر التلمسانى زعيم « الاخوان المسلمين » الذى عمل كرئيس « للمؤتمر » ومحمد عطية خميس رئيس « جمعية شباب سيدنا محمد » الذى عمل كسكرتير عام « للمؤتمر » والدكتور عصام الدين العريان احد زعماء « الجماعات الاسلامية » الذى عمل كمراسل صحفى « للمؤتمر » (انظر جريدة « الشعب » — الصادرة فى ٢ يونيو سنة ١٩٨١ ، « والدعوة » الصادرة فى يوليو سنة ١٩٨١) ، وادت عمليات الاعتقال والاجراءات الأخرى التى اتخذت ضد المعسكر الاسلامى المعارض الى وضع حد لمحاولة عمل هذا التنظيم .

٣ — حول « الاخوان المسلمين » فى مصر حتى حل الحركة فى سنة ١٩٥٤ انظر : ريتشارب. ميتشيل « جماعة الاخوان المسلمين » . لندن — مطبعة جامعة اكسفورد

Richard P. Mitchell, The Society of the Muslim Brothers. London : Oxford University Press 1969.

٤ — لمزيد من التفاصيل انظر البحث الذى اعده المؤلف عن : « وضع التشريع والشريعة الاسلامية فى مصر فى فترة حكم السادات » .

٥ — انظر « الدعوة » اغسطس ١٩٧٦ ، الصفحة رقم ٥٤ ، اكتوبر سنة ١٩٧٧ ، الصفحة ٤١ فى ابريل سنة ١٩٧٨ الصفحة ٣٦ — ٣٧ .

٦ — انظر محمد البهى فى « الاعتصام » عدد يوليو سنة ١٩٧٦ الصفحة ١٤ ، ١٥ ، « والدعوة » عدد مايو سنة ١٩٧٨ الصفحة ٣٦ ، ٣٧ يوسف القرضاوى « الحلول المستوردة وكيف جنت على امتنا » (بيروت مؤسسة الرسالة سنة ١٩٧٤) ، يوسف القرضاوى : « مشكلة الفقر وكيف عالجها الاسلام » (بيروت دار العربية ، ل . ت) .

٧ — انظر « الاعتصام » عدد ديسمبر سنة ١٩٧٦ الصفحة من٥/٩ ، عدد يناير سنة ١٩٧٧ الصفحات من ٣٢ : ٣٥ ، « الدعوة » عدد ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، الصفحات من ٣٣/٣٥ ، وعدد يناير الصفحات الثانية والثالثة، وعدد ابريل سنة ١٩٧٧ ، الصفحة ٢٩ وعدد يوليو سنة ١٩٧٧ الصفحات الثانية والثالثة .

٨ — انظر « الدعوة » عدد اغسطس سنة ١٩٧٧ الصفحة ٦١ وعدد ابريل سنة ١٩٧٨ الصفحة ٣ ، وعدد سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، الصفحة ٢٤ وعدد نوفمبر ١٩٧٨ ، الصفحات ١٢ ، ٣٧ ، وعدد ابريل سنة ١٩٧٩ الصفحات ١٦ ، ١٧ .

٩ ــ انظر البحث الذى اعده المؤلف بعنوان « وضع الشريعة والتشريع الاسلامى فى مصر فى فترة حكم السادات » .

١٠ ــ انظر « الدعوة » عدد يونيو سنة ١٩٧٧ الصفحة ٤٣ .

١١ ــ انظر « الدعــوة » عدد مايو سنة ١٩٧٨ الصفحات ٣٦ ، ٣٧ ، ٥٩ ، عدد يونيو سنة ١٩٧٨ . الصفحة ٢١ ، وعدد يوليو سنة ١٩٧٨ الصفحات من ٣٠ ، ٣١ ، من ٣٩/٣٨ ، وعدد ديسمبر سنة ١٩٧٨ ــ الصفحة ١٥ ، وعدد يناير سنة ١٩٧٩ الصفحات من ٥٤/٥٢ ، وعدد اغسطس سنة ١٩٨٠ الصفحات من ٢٠/١٩ وحول معارضة عناصر اخرى لهــذه السياسة انظر مقال ع . آيلون تحت عنوان « السادات والمعارضة القانونية » فى هذه المجموعة من المقالات .

١٢ ــ انظر « الدعوة » عدد فبراير سنة ١٩٧٨ الصفحات من ٣/٢ ، ومن ٤٧/٤٦ ، وعدد ابريل سنة ١٩٧٨ الصفحات من ١٧/١٦ ، وعدد مايو سنة ١٩٧٨ الصفحة ٢٠ .

١٣ ــ انظر « الدعــوة » عدد ديسمبر سنة ١٩٧٧ الصفحة ١٥ ، وعدد فبراير سنة ١٩٧٨ الصفحة ٨ ، وعدد ابريل سنة ١٩٧٨ الصفحات من ١٦ / ١٧ ، وعدد مايو سنة ١٩٧٨ الصفحة ١٠ والصفحات من ١٤ / ١٥، وعدد نوفمبر سنة ١٩٧٨ الصفحات من ٤ : ٥ ، وعدد يناير سنة ١٩٧٩ الصفحات من ١٥ / ١٧ .

١٤ ــ انظر « الدعوة » عدد مايو سنة ١٩٧٨ ، الصفحات من ٢١/٢٠ وعدد نوفمبر سنة ١٩٧٨ الصفحات من ٤ / ٥ .

١٥ ــ انظر « الدعــوة » عدد فبراير ١٩٧٨ الصفحات من ٤٧/٤٦ وعدد نوفمبر سنة ١٩٧٨ الصفحة ٢٩ .

١٦ ــ انظر « الدعــوة » عدد ديسمبر سنة ١٩٧٧ الصفحة ١٢ ، وعدد ابريل سنة ١٩٧٨ الصفحة ١٧ وعدد فبراير سنة ١٩٧٩ الصفحات من ٢ / ٣ .

١٧ ــ انظر « الدعوة » عدد ديسمبر سنة ١٩٧٨ الصفحة ٥ .

١٨ ــ انظر « الوطن العربى » بيروت عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ .

١٩ ــ انظر « الوطن العربى » عدد ٤ ابريل سنة ١٩٨٠ ، « المستقبل » بيروت عدد ٥ ابريل سنة ١٩٨٠ .

٢٠ ــ انظر « المدينة » الرياضى عدد ١١ مارس سنة ١٩٨٠ .

٢١ ــ ففى أعداد يونيو ، يوليو سنة ١٩٨١ على سبيل المثال نشرت المجلة تحذيرات من نوايا الأقباط التى تهدف الى الاستيلاء على اراض اسلامية

لاقامة كنائس عليها . ورغم هذا زعم عمر التلمسانى بأن « الاخوان » بالذات يعتبرون العنصر المهدىء فى الأحداث الطائفية بعد ان طلبت منه الحكومة أن يعمل على تهدئة النفوس (انظر الوطن العربى عدد ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨١) .

٢٢ ــ حول نشاطهم هذا قبل حل الحركة بواسطة عبد الناصر انظر الكتاب الذى الفه ميتشل .

٢٣ ــ اقيمت « الجمعية الطبية الاسلامية » فى سنة ١٩٧٨ كجمعية تشمل القطر كله لتقديم المساعدة الطبية للمسلمين . واهدافها المعلنة تأهيل المرضات والفنيين الطبيين المسلمين ومساعدة طلبة الطب فى دراساتهم ، تقديم المساعدة الطبية للمسلمين وبصفة خاصة الفقراء بواسطة العيادات التى تحصل اجرا رمزيا . وقبل بداية سنة ١٩٨١ اقيمت مراكز طبية تابعة للجمعية فى ستة احياء فقيرة فى القاهرة وكذلك فى مدن كبرى اخرى وكان يجرى انشاء « المستشفى الاسلامى المركزى فى القاهرة » (انظر « الدعــوة » عددى ابريل، يونيو ١٩٨١) ومن الجدير بالذكر ان الجمعية كانت من بين التنظيمات الدينية التى تم حلها بامر من السادات فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ .

٢٤ ــ جمعيــات محلية هامة اخرى : « جمعية النهــوض بالدعوة الاسلامية » « جمعية المحافظة على القرآن الكريم » ، « جمعية أبو بكر الصديق » على اسم الخليفة الاول ، « جمعية الخلفاء الراشدين » .

٢٥ ــ قررت « الجمعية الشرعية » على سبيل المثال فى فبراير سنة ١٩٨١ اقامة « بنك اسلامى » من اجل اقامة مصــانع وشركات ومشــاريع « اسلامية » مختلفة (انظر « الاعتصام » عدد مايو سنة ١٩٨١) . وكان من بين ما اقامته « جمعية الدعوة الاسلامية » فى بنى سويف التى تأسست فى يونيو سنة ١٩٧٧ مدرسة « اسلامية » ضمت ٨٠٠ تلميذ ، وروضة اطفال اسلامية بها ٤٠٠ تلميذ ، وورشة لتعليم الحرف للفتيات وجمعية تعــاونية استهلاكية . (انظر « الدعــوة) عدد يوليو سنة ١٩٨١ الصفحة ٢٦للحصول على مزيد من التفاصيل بشأن أهداف الجمعية ونشاطها) وكانت الجمعية من بين التنظيمات الدينية التى اغلقت بأوامر الســادات فى سبتمبر سنة ١٩٨١ .

٢٦ ــ من بين الجمعيات التى تم حلها « جمعية الخلفاء الراشدين » فى هليوبوليس ، « الجمعية الطبية الاسلامية » فى القاهرة ، « جمعيــة الدعوة الاسلامية » فى بنى سويف . « جمعية انصار السنة النبوية » فى بورسعيد وسوهاج ، جمعية « فجر الاسلام » فى الاسكندرية ، « جمعيــة الارشاد الاسلامى » فى السويس ، « الجمعية الاسلامية للاسلام وتنمية المجتمع » فى اسـيوط « جمعية الاحيــاء الاســلامى » فى الفيوم (انظر « الأهــرام » عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٨١) .

٢٧ ــ انظر « السياسى » ، القاهرة عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٨١

٢٨ ــ انظر « المجتمع » ، الكويت ، عدد ١٨ اغسطس سنة ١٩٨١

٢٩ ـ انظر « ايكونوميست » عدد ١٤ فبراير سنة ١٩٨١

٣٠ ـ انظر « المصور » عدد ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٨١

٣١ ـ نفس المصدر السابق .

٣٢ ـ انظر على سبيل المثال .

Saad Eddin Ibrahim "Anatomy of Egypt's Militant Islamic Groups". IJMES, XII No. 4 (December 1980) 423-453.

سعد الدين ابراهيم « التطرف الدينى وموضع الخلل » انظر : « الأهرام » نوفمبر سنة ١٩٨١

٣٣ ـ وائل عثمان « اسرار الحركة الطلابية » او « حركة الطلاب » هندسة القاهرة ١٩٦٨ ـ ١٩٧٥ (القاهرة مطابع مدكور سنة ١٩٧٦) الصفحات ٣٩ ـ ٤٠ .

٣٤ ـ انظر « الشرق الأوسط » لندن اعداد ٣ ، ٨ ، ٢٨ مارس سنة ١٩٧٩

٣٥ ـ انظر « السياسى » عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٨١

٣٦ ـ انظر « الدعوة » عدد يونيو سنة ١٩٨٠.

٣٧ ـ انظر « مايو » عدد ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٨١

٣٨ ـ انظر « المصور » عدد اكتوبر سنة ١٩٨١

٣٩ ـ نفس المصدر السابق .

٤٠ ـ يبدو ان اسم التنظيم اخذ عن مجموعة تحمل هذا الاسم وانشقت فى سنة ١٩٣٩ عن « الاخوان المسلمين » بسبب عدم استجابة زعيمهم للطلب الخاص باستخدام القوة التى تجمعت على حسب راى هذه الجماعة فى ايدى « الاخوان » وبسبب عدم تحقيق هدف هو تغيير النظام القائم واقامة مجتمع اسلامى . وحاول صالح سرية اقناع زعماء « الاخوان القدامى » فى مصر بقبول اسلوبه المائل للنزعة النضالية ولكن دون جدوى.

٤١ ـ « وكالة أنباء الشرق الأوسط » ١٤ ، ٢٢ يناير سنة ١٩٨٠ ، الاهرام ١٧ ، ٢١ يناير سنة ١٩٨٠ ، « الجمهورية » ١٩ ، ٢٠ يناير سنة ١٩٨٠ ، « اكتوبر » ٢٧ يناير سنة ١٩٨٠.

٤٢ ـ انظر « الصياد » بيروت عدد ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٧٤ ، « الاهرام » ١٢ يوليو سنة ١٩٧٤ ، ١٥ فبراير سنة ١٩٧٥

٤٣ ـ انظر « الجمهورية » ٢ يوليو سنة ١٩٧٥ ، « الأخبار » ٣ يونيو سنة ١٩٧٥ ، « الأهرام » ٤ يونيو سنة ١٩٧٥

٤٤ ـ انظر « المصور » عدد ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٨١

٤٥ ـ المصدر السابق ، انظر « آخر ساعة » عدد ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١

٤٦ ـ المصدر السابق .

٤٧ ـ انظر « الأخبار » ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨١

٤٨ ـ انظر « آخر ساعة » ١١ نوفمبر سنة ١٩٨١

٤٩ ـ حول كفاح « الاخوان » من اجل وضع « الشريعة » انظر البحث الذى اعده المؤلف عن « وضع الشريعة والتشريع الاسلامى فى مصر فى فترة حكم السادات » .

٥٠ ـ لتحليل افكار التنظيمات المتطرفة انظر حامد حسان وآخرون : « مواجهة الفكر المتطرف فى الاسلام » (القاهرة : مطبعة الجبلاوى سنة ١٩٨٠) .

٥١ ـ انظر « المصور » ٣٠ اكتوبر سنة ١٩٨١

٥٢ ـ انظر مصطفى مشهور فى « الدعوة » يوليو سنة ١٩٨١

٥٣ ـ انظر عمر التلمسانى فى « الدعوة » عدد نوفمبر سنة ١٩٧٨ صفحة ١٣ ، صلاح شادى الصفحات ٤ ، ٥

٥٤ ـ انظر « الدعوة » عدد سبتمبر سنة ١٩٧٧ الصفحات من ٤٦ ـ ٤٩ ، وعدد مايو سنة ١٩٨١ صفحة ١٣ ، صلاح شادى فى «المجتمع» الكويت عدد ٣ نوفمبر ١٩٨١

٥٥ ـ انظر « روز اليوسف » عدد ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٨١

٥٦ ـ على سبيل المثال « الدعوة » يناير سنة ١٩٧٧ صفحة ٤٧

٥٧ ـ انظر مجلات : « اليسار الاسلامى » ، « المسلم المعاصر » التى صدرت فى الكويت وبيروت والقاهرة . وانظر كذلك ما كتبه المتحدثون باسم هذا التيار فى المجلة الكويتية « العربى » وحول اسس افكار اليسار الاسلامى انظر الأحاديث الخاصة معحسن حنفى حسنين فى «روز اليوسف» ١٢ يوليو سنة ١٩٧٦ ٣٠ اغسطس سنة ١٩٧٦ وكذلك الخرطوم سنة ١٩٧٨

٥٨ ـ فهمى هويدى « العربى سبتمبر سنة ١٩٧٧ مارس سنة١٩٧٨

٥٩ ـ انظر « روز اليوسف » ٧ يوليو ١٩٨٠.

٦٠ — حديث فى « الوطن العربى » بيروت ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨١

٦١ — انظر « الدعوة » يونيو سنة ١٩٧٨ صفحة ٢١

٦٢ — انظر خطاب السادات فى جامعة الاسكندرية « الاهرام » ١ مارس سنة ١٩٧٩ ، وخطابه فى جامعة عين شمس « الأهرام » ١٧ ابريل سنة ١٩٧٩ . وخطبه امام شباب « الحزب الوطنى الديمقراطى » «الاهرام» ٨ يوليو سنة ١٩٧٩

٦٣ — انظر « الأخبار » ٣٠ مارس سنة ١٩٧٦ ، « الاهرام » ٢ مارس سنة ١٩٧٩

٦٤ — انظر البحث الذى اعده المؤلف تحت عنوان « وضع الشريعة والتشريع الاسلامى فى مصر فى فترة حكم السادات » .

٦٥ — انظر « روز اليوسف » ٢٦ اكتوبر سنة ١٩٨١ صفحة ٢٢

٦٦ — نفس المصدر السابق صفحة ١٠

٦٧ — انظر « الاعتصام » ابريل سنة ١٩٧٧ ، وانظر كذلك مقالات عبد العظيم رمضان « روز اليوسف » ١٩ يوليو ، ١٣ سبتمبر سنة ١٩٧٩

٦٨ — انظر « الأهرام » ١ ، ٢٨ فبراير سنة ١٩٧٩

٦٩ — انظر « اوبزيرفر » ١٨ مارس سنة ١٩٧٩ ، « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ٢٨ مارس سنة ١٩٧٩ ، « الراى العام » الكويت ٢ ابريل سنة ١٩٧٩

٧٠ — « اذاعة القاهرة » ١٤ ، ١٥ ابريل سنة ١٩٧٩

٧١ — انظر « الأخبار » ٦ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، (الأهرام) ١٠ فبراير ١٨ سبتمبر ، ٩ نوفمبر سنة ١٩٧٩ ، « اخبار اليوم » ٧ يوليو، ١٣ اكتوبر سنة ١٩٧٩

٧٢ — « اذاعة القاهرة » ٢٨ فبراير ، ١٥ ابريل سنة ١٩٧٩ ، « الأهرام » ٢٢ اغسطس سنة ١٩٧٩

٧٣ — « لوموند » ٦ يناير سنة ١٩٨٠ ، وكالة الأنباء الفرنسية ٣٠ مارس ، ١٥ ابريل سنة ١٩٨٠

٧٤ — « نيويورك تايمز » ٣١ مارس سنة ١٩٨٠

٧٥ — « لوموند » ٨ ابريل سنة ١٩٨٠

٧٦ — « الأهرام » ١٥ مايو سنة ١٩٨٠

السادات « والمعارضة القانونية »

بقلم : عمى ايلون

مقدمة :

لقد لعب السادات طول النصف الأول من فترة حكمه مباراة من جانب واحد بدون خصوم فى الملعب السياسى المصرى . وكان السادات رئيس فريق النجوم ، والحكم فى نفس الوقت ، بينما كانت تصحبه مجموعة من الأتباع والمعينين ، وجميعهم مؤقتون . وكانت قد توقفت آخر مباراة متعددة الأطراف على نفس الملعب فى سنة ١٩٥٣ . ومنذ ذلك الحين جلس الخصوم السابقون والمنافسون المحتملون « على المقاعد » وحكم عليهم بالتزام الصمت .

وقد خلفت تجربة تعدد الأحزاب خلال الفترة ما بين سنة ١٩٢٢ ، سنة ١٩٥٣ ذكريات كريهة تتعلق بالفساد الشخصى والعام والعجز السياسى . وقد ذكر احد المتحدثين باسم نظام الحكم الثورى أن الحياة البرلمانية قد امتلأت فى ذلك الوقت بوجوه وشخصيات لم تهتم الا بالسلب والنهب والرشوة والفساد والوساطة . وتنافس الأغنياء وأعيان القرى فيما بينهم على تقديم الهدايا للزعماء لكسب ودهم ولضمان تعيينهم فى الانتخابات . وكانت الأموال هى التى تضمن العطف وليس الايمان بالمبادىء. وهكذا أصبح تمثيل الامة خدمة عامة تباع وتشترى فى أسواق الدعاية على حساب الشعب الساذج(١) وحمل السادات نفسه نظرة سلبية واضحة لفكرة الحياة الحزبية . فقد اكد الرئيس فى « ورقة اكتوبر » التى نشرت فى ابريل سنة ١٩٧٤ والذى رسم فيها أسس سياسته — اكد معارضته القاطعة «لتفتيت الوحدة الوطنية بشكل مصطنع عن طريق اقامة احزاب(٢)». واكد ان مصر تحتاج الى نظام حكم مركزى فعال يتمتع بالصلاحيات مع زعامة بلا منازع تعمل على توحيد الأمة وتقودها بأمان نحو اهدافها . أن تعدد الأحزاب السياسية لا يتمشى مع مثل وجهة النظر هذه . بل على العكس ينطوى على طاقة تدميرية . وها هو السادات يعلن قبل مرور عامين على نشر تلك الوثيقة اعتزامه تجديد المباراة السياسية متعددة الأطراف وسمح لعناصر سياسية ذات مواقف مختلفة ومتعارضة بالعودة الى الساحة . وفى غضون اشهر معدودة وضعت قواعد اللعبة الحزبية فى صورتها الجديدة وبدأ اللاعبون المختارون بحرص شديد يتحركون بداخل المجالات التى خصصت لهم . وفى أواخر سنة ١٩٧٦ كانت الحياة متعددة الأحزاب فى مصر قد بلغت ذروتها .

ويجدر بنا ان نؤكد الآن ان التغيير لم يكن بمثابة ثورة . ولم يتغير هيكل نظام الحكم الأبوى التقليدى عن اساسه . وعلى الرغم من أنه لا ينبغي ان نشك فى صدق قرار السادات بشأن الاتجاه بمصر نحو طريق الديمقراطية وكان من الواضح ان هدفه لم يكن التنازل عن سلطة حكمه لصالح تجديد نظام التعدد الحزبى . ولم تخرج عملية الاجازة القانونية للتعدد السياسى من جديد فى عهده ، عن اطار التجربة الحذرة والخاضعة للرقابة التى اكد السادات ضوابطها مرارا وتكرارا . واوضح انه يعتبر المجتمع المصرى بمثابة عائلة كبيرة وانه « رب العائلة » وهذا مصطلح له مدلول واضح يتمثل فى وضع صاحب السلطة الذى لا يقبل الاعتراض .

وقد اعتاد فى خطبه تسمية مستمعيه بـ « ابنائى » وكان يشير دائما الى اهمية المحافظة على الوحدة الداخلية « والانسجام العائلى » وحذر اولئك الذين يشكلون خطرا على « السلام الداخلى » . ورغم هذا كان الاستعداد للسير فى اتجاه جديد يعد بمثابة خروج على مبادىء قديمة ويحتاج هذا الخروج الى ايضاح وتفسير . وكانت هناك اسباب داخلية ساهمت فى اتخاذ القرار الخاص بالسماح باقامة احزاب وذلك الى جانب العوامل المتعلقة بالوضع الدولى لمصر . وكان لهذه العوامل الأخيرة ثقل ملموس . وقرار السادات الخاص بالاتجاه نحو الغرب وكذا الحاجة الماسة للحصول على مساعدات سواء اقتصادية او دبلوماسية من الولايات المتحدة ومن دول غرب اوربا ــ كل هذا حتم عليه عمل تغيير فى صورة مصر كدولة ذات نظام حكم دكتاتورى استبدادى . وقد دفعت هذه الاحتياجات الرئيس ــ فى مرحلة مبكرة جدا ــ الى تطبيق مبدا التحرر فى الاقتصاد المصرى وتبنى سياسة « الانفتاح الاقتصادى » بهدف المساعدة على جذب راس المال الاجنبى لأرض النيل . ومع توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة بعد حرب ١٩٧٣ تزايدت الحاجة الى رسم صورة اكثر ديمقراطية ايضا للجهاز السياسى المصرى ووضع صورة لنظام الحكم القائم على اساس سيادة القانون والمؤسسات . اذن ادى الاتجاه الدولى نحو الغرب الى تشجيع السلطة على التحرك بصورة واعية نحو الديمقراطية الداخلية . والعوامل الداخلية التى وقفت وراء هذا التغيير كانت بنفس الدرجة من الاهمية ايضا . وكان من بين العوامل ذات الثقل الخاص حقيقة فشل « الاتحاد الاشتراكى العربى » فى تحقيق آمال اولئك الذين اقاموه . ومنذ البداية كان الهدف من التنظيم ــ شأنه شأن سابقيه مثل « هيئة التحرير « الاتحاد القومى » ــ وهو ان يكون حلقة وصل بين الحكومة والجماهير ، وان يعبىء تأييد الشعب لحكامه . وعرض « الاتحاد الاشتراكى » على انه حركة شعبية تتيح امكانية مشاركة السكان فى الحياةالسياسية بواسطة (كوادر) ــ الاطارات المحلية وعلى مستوى المحافظات والقطر كله وبذلك يوفر للنظام الحاكم اساسا عريضا من الشرعية الشعبية الا أن زعماء السلطة لم يكونوا مستعدين فى اى مرحلة لمنح الاتحاد الاشتراكى العربى السلطات التى تقتضيها هذه المهام . وحتى فى فترة حكم عبد الناصر تحول التنظيم الى عنصر غير اصيل ، سلبى ، معقد ، تابع لجهاز السلطة ، بدون حياة متأصلة نابعة

من ذاته ، ولم يغير السادات ــ فى محاولاته لبث روح الحياة فى الاتحاد الاشتراكى العربى ــ من اساليب سلفه بشكل جوهرى ولم يسع لتوسيع سلطاته . ونتيجة لذلك ظل التنظيم عنصرا عقيما وعاجزا(٣) . وفى منتصف السبعينيات كان واضحا للسادات انه لكى يعبىء التأييد الشعبى لحكمه ينبغى عليه ان يتجه نحو اطارات اخرى .

وقد نشأت هذه الحاجة على اساس المطالب المستمرة من جانب عناصر مختلفة داخل مصر بتوسيع نطاق الحريات السياسية وحرية التعبير . وكانت مثل هذه المطالب تثار من حين لآخر علانية فى عهد عبد الناصر وعلى سبيل المثال اثناء مظاهرات الطلبة فى فبراير ونوفمبر سنة ١٩٦٨(٤) ، ثم استمرت بل تزايدت فى ظل حكم السادات فالطلبة ، وزعماء النقابات المهنية ، الذين اثروا من « الانفتاح الاقتصادى » الجديد ، ومفكرون من معسكرات مختلفة كثيرا ما عبروا عن رايهم بوضوح منادين بمزيد من الديمقراطية فى الحياة السياسية للدولة(٥) . وقد تجاهل السادات فى السنوات الاولى من حكمه هذه المطالب ولذلك لم تكن لها اهمية عملية فى ذلك الوقت . ولكن عندما بدأ يفكر فى تطوير النظام السياسى فى بلاده اخذت الاصوات التى تنادى بالتحرر دفعة متجددة . لذا كان القرار الجديد للسادات بمثابة استجابة للضغط العام الى حد ما ــ وعززت مكاسب حرب اكتوبر مكانة وسلطة السادات بقدر كبير الا ان تعاطف الشعب مع الرئيس ــ رغم كونه حماسيا ــ كان بطبيعته (هلاميا) ، فنظرا لعدم وجود اطار يربط هذا التعاطف بالمؤسسات كان من شأن هذا التعاطف أن يذوب ويتلاشى مع تغيير الظروف . وبحث السادات عن اسلوب يترجم به شعبيته هذه الى تأييد سياسى حقيقى . ولم يكن الاتحاد الاشتراكى العربى قادرا على تلبية هذا الطلب وكان فى حاجة الى نماذج تنظيمية جديدة تقوم بهذا الدور . واعتقد الرئيس عندئذ ان تفتحا ما فى الجهاز السياسى الداخلى ــ يتيح لعناصر مختلفة من الصفوة السياسية قدرا محدودا من حرية التعبير ــ يمكنه ان يساهم فى تعميق شرعية حكمه . وفى هذه المرحلة شعر السادات بانه قوى فوق مقعده واعتقد بانه تحرر جزئيا من هذا النوع ولن يشكل خطرا على استقرار حكمه . وكان مستعدا للاستجابة للضغوط الداخلية وللتوقعات الخارجية وللبدء فى التحرك بحذر نحو تعدد الأحزاب . واقتضى مثل هذا التحول بالطبع توخى الحذر الشديد فقد كان لزاما على الرئيس ان يهتم بأن تكون كل خطوة يخطوها نحو مزيد من الحرية قابلة للعدول عنها (renersible) وان يحترس باستمرار من الوضع الذى يؤدى فيه السماح باقامة تنظيمات وشن هجوم على الحكومة واتهامها بالمسئولية عن المحن التى تعانى منها مصر ــ كان يحترس من ان يؤدى مثل هذا الوضع الى حدوث تعبئة شعبية والانضمام لصفوف المعارضة ، وسلبه زمام الاشراف على الجهاز الجديد ومن ثم ينهار .

وعندما نتأمل الاطارات الحزبية فى مصر يجب علينا ان نتذكر اننا نهتم بالفعل بقطاع واحد فقط من الساحة السياسية المصرية . والى جانب الجهاز متعدد الأحزاب جرت فى قطاعات اخرى صراعات بين السلطة

ومعارضيها غير الحزبيين — وكذلك بين المعارضين غير الحزبيين بعضهم مع بعض — وكانت هذه الصراعات ذات مفاهيم كثيرة هامة بصورة لا تقدر. وقد اشتركت حركات وهيئات بشـكل نشـط فى الحياة السـياسية مثل « الاخوان المسلمين » ، النقابات المهنية او التنظيمات السرية المختلفة ، وكذلك شخصيات ذات مراكز نفوذ مستقلة عملت خارج الاطارات الحزبية وخاضت معركة الانتخابات على انها مستقلة بل نجح بعضها فى الانتخاب لمجلس الشعب . لذلك كان من شأن بحث سمات النشاط الحزبى ان يسلط الضوء فقط على العناصر السياسية التى وافقت على الدخول فى اللعبة العلنية فى اطار القواعد التى وضعتها السلطة . ان امعان النظر فى هذا القطاع رغم كونه محدودا ينطوى على ما من شأنه ان يكشف امامنا عددا من العناصر الرئيسية لمجموعة القوى السياسية فى مصر ، والأهم من ذلك انه يوضح لنا مجالات الخلاف الرئيسية بين الحكومة ومعارضيها .

ويجدر بنا قبل ان نتجه للبحث نفسـه ان نوضـح موضوعا يتعلق بالمصطلحات الفنية . فمصطلح « الجهاز متعدد الأحزاب » بمعناه المألوف فى الغرب يتعلق بصفة عامة بنظام الحكم الذى تجرى فيه منافسة حرة بين الاحزاب التى تمثل قوى سياسية مختلفة فى الدولة . وهذه اللعبـة هى الفيصل فى تشكيل الحكومة وفى حالات كثيرة يتم تشـكيل الحـكومة عن طريق اقامة ائتلاف بين عدد من الاحزاب ، وتكون نتائج هذه اللعبة هى التى تملى تغيير السلطة وغالبا ما تعكس مستوى عاليـا من الديمقراطية والحرية السياسية . وفى مقـابل ذلك — فيما يتعلق بموضـوع بحثنا — استخدم هذا المصطلح بمفهوم ضيق وفنى للغاية ، فالجهاز متعدد الاحزاب فيما يلى معناه الجهاز الذى عمل فيه عدد من العناصر الحزبية بعضها الى جانب بعض بموافقة من السلطة مع الخضوع لها . وبهذا المفهوم لا يحمل المصطلح بالضرورة مدلول الحرية السـياسية والتمثيل الذى يعبر عنـه كالمعتاد فى مجالات اخرى . وسوف تتضح اسباب هذا التعريف المحـدود فى سياق الكلام .

ومن الممكن بحث تجربة مصر فى الحياة متعددة الاحزاب هذه من خلال وجهتى نظر الأولى : تطل على الساحة من الداخل وتتيح التعرف عن قرب على المشتركين فيها واسلوب عملهم ونظرتهم الى السلطة ، والاخرى تطل عليها من أعلى من وجهة نظر الحاكم وهى التى تساعد على فهم المغزى الواسع للعبة الأحزاب فى الحياة السياسية للدولة . وقبل ان نتأمل هذه المجموعة المثيرة من وجهتى النظر سالفة الذكر سنحدد فيما يلى بايجـاز المراحل الرئيسية لنمو الجهاز الجديد .

مراحل تجـربة التعدد الحزبى :

من الممكن ان نجد التلميحات الأولى لاعتراف النظام الحاكم بقانونية تعدد الآراء ضمن اطار الاتحاد الاشتراكى فى « ورقة اكتوبر » وكذلك فى

وثيقة « تطور الاتحاد الاشتراكى » التى نشرت فى اغسطس سنة ١٩٧٤(٦). وفى الاشهر التالية لذلك تزايدت فى مصر الاصوات التى تدعو « لانفتاح » الجهاز السياسى بل ترددت تكهنات تقول بأن تغييرا فى هذا المجـال على وشك الحدوث . وفى يوليو سنة ١٩٧٥ اوصى المؤتمر العام الثالث للاتحاد الاشتراكى بايعاز من السادات باقامة « منابر » سياسية تعكس تيارات الاراء المختلفة الموجودة بداخل التنظيم « مع الخضوع للمبادىء الاساسية للثورة » . وقيل ان هذه الخطوة سوف « تسهم فى تدعيم الوحدة الوطنيـة نظرا لانها تعتمد على اتجاهات اجتماعية قائمة لا يمكن تجاهلها » . وفى هذه المرحلة امتنع المؤتمر عن التوصية بتعدد الاحزاب بدعوى ان « غالبية الجماهير تتحفظ منها(٧) » . وعندما اعلن السادات أنه سوف يتبنى التوصية ظهر بسرعة رد فعل الجماهير السياسية ففى غضون اربعة أشهر اعلنت مالا يقل عن ٤٠ مجموعة من كل انواع الانتمـاءات السـياسية فى مصر ، اعتزامها اقامة « منابر » وقرر الرئيس الذى صعق من التهافت الشعبى على الثغرة التى اتيحت للعملية ان يعيد النظر فى الفكرة من جديد ، موضحا مرة اخرى انه على اية حال يعارض بشدة اقامة احزاب تفتت الامة(٨) » . وتم تكليف لجنة عامة موسعة بدراسة الموضـوع وبنـاء على توصياتها اعلن السادات فى ١٤ مارس سنة ١٩٧٦ الموافقة على اقامة ثلاثة « منابر » فقط : منبر « الوسط »، ومنبر « اليمين » ومنبر « اليسار » . وحدد بأن مثل هذا النمط سوف يساعد على انتهاج « ديمقراطية مسئولة وجادة لا تخضع لتأثير دوافع غير مدروسة او للفوضى(٩) » . والهدف من هذه « المنابر » هـو العمل ضمن اطار « الاتحاد الاشتراكى » وكفلت لها حرية العمل والتعبير بشرط الا تحيد عن المجالات التى وصفت بأنها تنتمى الى «الاجماع الوطنى». وتعتبر تجربة مصر التى اجتازتها فى التحرر السياسى فى السنوات التى تلت ذلك بمثابة قصة تقدم وتراجع على فترات متقطعة ويمكننا ان نلاحظ فى هذه القصة وجود اربعة فصول تميز اثنان منها — الاول والثالث — بقوة النشاط ومنحت خلالهما الأحزاب قدرا مثيرا من حرية التعبير وعمل تنظيمات . وادى استغلالها لحرية العمل بصورة عدوانية ، الى ردع زعماء الحكم الذين هبوا لتقليم اظافر التنظيمات الجديدة فى المرحلتين الثانية والرابعة .

ويمكننا ان نرى فى القرار الخاص باقامة « المنابر » البـداية العملية للعبة تعدد الأحزاب الجديدة . واستمر الفصل الأول فى هذه اللعبة منذ الفترة التى اقيمت فيها « المنابر » فى أواخر سنة ١٩٧٥ وحتى مايو سنة ١٩٧٨ أى نحو عامين ونصف . وكان الهدف من منبر الوسط الذى اطلق عليه اسم « منبر مصر العربى الاشتراكى » ان يمثل مباشرة صوت الحكومة. وكانت على راسه شخصيات من الزعامة الحاكمة : رئيس الوزراء ممدوح سالم وعديل السادات محمود أبو وافية . واقيم منبر « اليمين » « الأحرار الاشتراكيون » برئاسة مصطفى كامل مراد ، أحد قدامى جماعة « الضباط الأحرار » وعضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى وهو يمثل بصفة خاصة القطاع البورجوازى المحافظ . واما فى الجناح المضاد فقد تمت اقامة « التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » ذى الاتجاه اليسارى الناصرى

والماركسي بزعامة خالد محيي الدين وهو ايضا من قدامى الضباط الاحرار ».
وتجدر الاشارة الى انه فى هذه المرحلة لم تكن « المنابر » تشكل هيئات مستقلة فلم تكن اكثر من اجنحة سياسية ضمن اطار التنظيم الحزبى القانونى الوحيد — الاتحاد الاشتراكى العربى — وبناء على ذلك كانت هذه المنابر خاضعة للوائح الاتحاد الاشتراكى وملتزمة باسس سياسته . ورغم هذا اشار وجودها بوضوح الى تبنى موقف جديد كان من المنتظر ان يغير اسلوب الحياة السياسية فى مصر .

وفى اكتوبر سنة ١٩٧٦ اجريت انتخابات مجلس الشعب المصرى وسمح « للمنابر » الثلاثة بالتنافس فيما بينها على مقاعد المجلس الـ ٣٥٠ وتقدمت المنابر بمرشحيها ونالت تمثيلا : فالى جانب منبر الوسط الـ ٢٨٠ (٨٠٪ من مجموع النواب) دخل المجلس ١٢ رجلا من منبر اليمين واثنان من اليسار (وبقية النواب كانوا مرشحين مستقلين) . وادت سيطرة الحكومة على الأجهزة المختلفة (وفيها اجهزة الاعلام والمؤسسة الدينية) الى الفوز المتوقع مسبقا لمنبر السلطة وكانت هذه الصورة تتكرر ايضا فى السنوات التالية(١٠) . وتعلم السادات من انتخابات سنة ١٩٧٦ ان النظام الجديد لا ينطوى على مخاطرة حقيقية باستقرار الحكم وان الاطار المتعدد بقيوده القائمة يمكن السيطرة عليه بدون صعوبة . وشجعته تلك الانتخابات على ان يخطو خطوة اخرى ويعلن فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ عن تحويل « المنابر » الى احزاب سياسية فى كل شىء وقال الرئيس وهو مسرور : وبذلك تبدأ (مصر) تجربة ديمقراطية متكاملة « ويستند حق » كل مصرى فى ان ينتمى الى حزب سياسى على حسب اختياره . يستند الآن الى « قانون الاحزاب » الذى تم التصديق عليه بصفة نهائية فى ٢٠ يونيو سنة ١٩٧٧ . ووضعت فى هذا القانون الشروط التى بمقتضاها يسمح للأحزاب بأن تنظم نفسها وتمارس نشاطها ومن بين هذه الشروط : انه يشترط لاقامة اى حزب جديد الحصول على موافقة لجنة خاصة تشكل لهذا الغرض من رجال المؤسسة الحكومية(١١) . وتقرر ايضا ان يسمح للأحزاب بأن تصدر صحفا خاصة بها وقد استغلت الأحزاب بالفعل هذا الترخيص : ففى يونيو سنة ١٩٧٧ صدرت لأول مرة صحيفة « مصر » الناطقة بلسان حزب الوسط الذى يعرف الآن على انه حزب مصر وبعد مضى عدة اشهر بدات تصدر كذلك صحيفة حزب الأحرار اليمينى « الأحرار » والصحيفة الناطقة بلسان حزب اليسار « الأهالى » .

وفى هذه المرحلة تقدمت التجربة متعددة الأحزاب ووصلت الى مرحلة اخرى جريئة . ففى اكتوبر سنة ١٩٧٧ اعلنت مجموعة من النواب فى مجلس الشعب اعتزامها ان تقيم من جديد حزب « الوفد » ذلك الحزب الذى تصدر الحياة البرلمانية فى مصر الملكية والذى كان يرمز — اكثر من اى شىء — الى الاسلوب السياسى الذى كان متبعا فى الحكم القديم . وكان الطلب شرعيا حسب احكام قانون الأحزاب ، وفى فبراير سنة ١٩٧٨ وافقت السلطات على اقامة حزب « الوفد الجديد » . واصبح هذا الحزب بين

يوم وليلة اكبر احزاب المعارضة . وشن الحزب برئاسة فؤاد سراج الدين احد قدامى « الوفد » القديم وزعمائه فى السنوات الاخيرة هجوما مباشرا على السلطة المتصلبة وغير الديمقراطية حسب مزاعمه . وعكس النقد الحاد الذى وجهه زعماء « الوفد » والى جانبهم ايضا زعماء حزب اليسار تجاه الرئيس وحكمه ، عكس هذا النقد قدرا لم يسبق له مثيل من حرية التعبير فى مصر الثورية . وعلى اساس هذا النشاط تولد قبيل منتصف سنة ١٩٧٨ انطباع عام بان اتجاه الليبرالية السياسية فى مصر يسير فى الطريق الصحيح .

وتابع السادات التطورات فى المجال بحالة من التاهب تحولت تدريجيا الى حالة من القلق . وفى بداية سنة ١٩٧٧ تفاقمت العلاقات بينه وبين حزب اليسار الذى اتهم زعماؤه — بالاضافة الى زعماء الجماعات الاسلامية المتطرفة — بالتحريض على اضطرابات المواد الغذائيـة فى يناير من ذلك العام(١٢) . وبعد انضمام « الوفد » الى المنتقدين العدوانيين للحكومة ازداد التوتر السياسى فى الدولة وبدأ السادات يراجع نفسه : الا يعتبر الانفتاح السياسي مبالغا فيه ، الا يشكل خطرا على استقرار السلطة ؟ وادت الزيادة السريعة فى شعبية « الوفد » الذى اصبح فور ظهوره على المسرح السياسي المعبر الرئيسى عن تيار المعارضة لنظام الحكم — ادت هذه الزيادة السريعة فى شعبية الوفد الى اقلاق راحة السادات . وفى مايو سنة ١٩٧٨ شعر السادات بانه قد آن الآوان لكى يعيد قيود اللعبة من جديد .

وكانت الفترة الزمنية ما بين مايو سنة ١٩٧٨ ومايو سنة ١٩٧٩ بمثابة فترة تجميد لنظام تعدد الأحزاب وتحددت من جديد خلالها قواعد عملها . وفى الفترة ما بين منتصف مايو واوائل يونيو سنة ١٩٧٨ اتخذ السادات سلسلة من الاجراءات التشريعية والادارية الصارمة التى ارغمت « الوفد » على حل نفسه فى ٢ يونيو والحقت ضررا بالغا بصفوف حزب اليسار (وسوف نتحدث عن ذلك بمزيد من التفصيل فيما بعد) .

وبعد ان وجه ضربة قاصمة الى العدوانيين من بين منتقديه اتجه الرئيس ليعيد تنظيم الجهاز من جديد . ففى بداية اغسطس اقيم حزب حاكم جديد هو « الحزب الوطنى الديمقراطى » بدلا من حزب « مصر » الذى فشل فى تحقيق هدفه باعتباره الحزب صاحب الكلمة فى اللعبة السياسية. واخذ السادات عندئذ على عاتقه وبصفة شخصية مهمة زعامة الحزب الحاكم . وبعد مضى نحو شهر اقيم بتشجيعه النشط عنصر معارض جديد هو « حزب العمل الاشتراكى » الذى قصد به أن يعمل « كمعارضة مباشرة ومسئولة » . وكان من بين مؤسسيه عديل السادات محمود ابو وافية الذى كان حتى ذلك الحين من زعماء حزب « مصر » الأمر الذى يحمل مدلولا كبيرا. واستقال رجل آخر من رجال السلطة وهو وزير الزراعة ابراهيم شكرى من منصبه الحكومى ليرأس الحزب الجديد . ومع انضمامه للحزب عين شكرى كزعيم للمعارضة فى مجلس الشعب بدلا من زعيم حزب اليمين الصغير ، مصطفى كامل مراد الذى لعب هذا الدور حتى ذلك الوقت .

وفى اعقاب هذه التغييرات بدت الساحة جاهزة لاستئناف اللعبة. ففى ابريل سنة ١٩٧٩ حل السادات مجلس الشعب — بعد ان حصل على موافقة الجماهير على ذلك من خلال استفتاء عام — واعلن عن اجراء انتخابات عامة فى غضون ستة اسابيع . وبذلك اتيحت الفرصة من جديد للمنافسة بين الأحزاب على صوت الناخب (لأول مرة بالفعل منذ العصر الملكى) . الا ان معركة الانتخابات كانت سريعة وغير كافية لتنظيم الأحزاب نفسها وتضع البرامج وتجند الناخبين وجرت فى ظل الاجراءات المتشددة للرئيس الذى عمل قبل يوم الانتخابات على تغيير قانون الأحزاب من خلال اضافة صيغ متشددة اليه فيما يتعلق بشروط وجود واسلوب عمل الأحزاب السياسية(١٣) .

وكانت الانتخابات التى اجريت فى ٧ يونيو سنة ١٩٧٩ بمثابة بداية الفصل الثالث فى قصة تجربة تعدد الأحزاب فى مصر . وكان اقصر قليلا من الجولة الأولى التى عملت خلالها الأحزاب بحرية نسبية ، واستمرت حتى سبتمبر سنة ١٩٨١ اى نحو عامين وثلاثة اشهر .

واسفرت الانتخابات عن فوز الحزب الوطنى الديمقراطى بـ ٣٣٠ مقعدا من بين ٣٩٢ مقعد فى المجلس (اى نحو ٨٤٪) ، وفاز « حزب العمل الاشتراكى » بـ ٢٩ مقعدا ، وحزب الأحرار اليمينى بثلاثة مقاعد . واما بقية المقاعد فقد شغلها مرشحون مستقلون(٩) واعضاء معينون بواسطة الرئيس طبقا للدستور . ولم يفز حزب اليسار حتى بمقعد واحد .

ونظرا لأن « حزب العمل الاشتراكى » كان منذ بدايته من صنع السلطة ونظرا لأن عناصر المعارضة الأخرى قد نالت فى الانتخابات تأييدا محدودا للغاية — على الاقل على حسب تمثيلها الرسمى — نظرا لذلك كان من الممكن ان نتوقع حدوث تطور نحـو اسلوب اكثر اعتدالا وانضباطا فى العلاقات بين الحكومة ومعارضيها الذين قصت أجنحتهم بالمقارنة بما حدث فى المرحلة السابقة .

وعلى اية حال وفى الواقع ، كانت الأمور مختلفة . حيث اتضح خلال فترة قصيرة ان الشكل المهلهل للمعارضة لم يمنعها من أن تستجمع قواها وتوجه ثانية نقدا شديدا الى السلطات . واصبح « حزب العمل الاشتراكى » تدريجيا الخصم الرئيسى للحكومة فى الوقت الذى يسعى فيه لالغاء الصورة التى ارتسمت له « كمعارضة تابعة » . وهوجمت سياسة الرئيس فى المجالين الداخلى والخارجى صراحة على صفحات الجريدة الناطقة بلسان الحزب « الشعب » وتلته فى ذلك الأحزاب الأخرى . وسرعان ما تصاعد النقد من حيث حجمه وحدة اسلوبه وفاق ما سمحت به الأحزاب لنفسها فى الفترة التى سبقت حل حزب « الوفد » واشتمل الآن ايضا على تحفظات مباشرة على طبيعة سلوك الرئيس وقرينته .

وقد اثار هذا النشاط من جديد — بصورة متوقعة — غضب كبار رجال السلطة . وعمل السادات — الذى شعر بخيبة الأمل والقلق — على تضييق الخناق على خطوات المعارضة باستخدام اساليب التشريع ووسائل اخرى الأمر الذى اضرها بشدة فعلا ولكنه لم يكمم افواهها . فطالما ان الرئيس لايزال متمسكا بقراره الخاص بالحفاظ على نظام تعدد الأحزاب كما هو ، ظل نظام حكمه معرضا لهذا النقد المزعج . وبالتدريج نفد صبر الرئيس تجاه خصومه بالداخل . ففى مايو سنة ١٩٨١ انفجر فيهم غاضبا واعلن ان لديه « آلاف التحفظات » تجاه اسلوب عمل الأحزاب : فليست هـذه معارضة حقيقية حسب تعبير السادات بل ، نوع من الطفولة السياسية تحت ستار المعارضة(١٤) وتردد مثل هذا النوع من العبـارات باستمرار خلال الأشهر التى تلت ذلك وخلقت احساسا بأن قيام السادات بعمل مكثف ضد المعارضة ما هو الا مسألة وقت فقط .

وجاءت الضربة القاضية فى اوائل شهر سبتمبر سنة ١٩٨١ . وكانت بمثابة اشارة الى بداية المرحلة الأخيرة وهى المرحلة القصيرة والعاصفة جدا لتعدد الأحزاب تحت زعامة السادات . وفى غضون ايام معدودة اودع فى السجن عشرات من زعماء احزاب المعارضة (الى جانب نحو ١٥٠٠ من معارضى السلطة الذين عملوا فى اطارات اخـرى) . واغلقت صـحيفة « الشعب » الى جانب عدد من صحف المعارضة الأخرى ، واتخذت اجراءات تشريعية وادارية لقمع معارضى نظام الحكم السياسيين . وفضل السادات الامتناع عن حل الأحزاب ولم يوقف التجربة الديمقراطية . ورغم هذا ابرزت الاجراءات التى اتخذها قيود التجربة : فالسلطة التى خلقت الأحزاب وجهت اليها بدون صعوبة ضربة قاصمة شملت عملها مؤقتا . وعندما رحل السادات عن الساحة بعدة اسابيع ترك للرئيس الذى حل محله اطـارات محطمة ومنهكة ظهر عجزها بشكل لا يدع مجالا للشك .

● نظام تعدد الأحزاب — نظرة من الداخل :

تدور قصة الحياة الحزبية فى مصر خلال السنوات الماضية فى أساس الأمر ، حول العلاقات بين الصفوة السياسية . فالأحزاب لم تكن بمثابة وسيلة تعبير لتيارات سياسية واسعة النطاق فى المجتمع المصرى . ولاتزال الجماهير ذات الوعى السياسى — نتيجة المدنية — تمثل اقلية صغيرة فى حين ان الغالبية العظمى من السكان لاتزال تقف موقفا غير مبال او حتى ترفض فكرة الاشتراك فى الحياة السياسية .

وفى لعبة تعدد الأحزاب وقفت الصفوة فى المؤسسة الحاكمة والمشتركة فى الحكم ومجموعات الصفوة الاجتماعية والسياسية الجديدة التى نشأت من بين الطبقة المتوسطة العليا والمتوسطة التى وقفت خارج اطار الدائرة الحاكمة ، وتقف هؤلاء بعضهم فى مواجهة البعض الآخر . وكانت الأولى التى

مثلت فى الجهاز عن طريق احزاب نظام الحكم (فى البداية حزب « مصر » وبعد ذلك الحزب الوطنى الديمقراطى) بطبيعة تسميتها مناهضة للتحررية. وكان لهذه الصفوة الحاكمة مصلحة واضحة فى الحفاظ على وضعها وعدم السماح لعناصر اخرى بتهديدها — تماما مثل مصلحة الرئيس نفسه . وكما حدث فى فترة نظام الحزب الواحد عبأت هذه الصفوة الأولى — بالوسائل القوية التى تمتلكها — تأييدا شعبيا للحزب الحاكم الذى ظهرت باسمه . وقد دل — فعلا — تأييد الجماهير لها ، على نموذج تقليدى للعلاقات بين الحكام والمحكومين اكثر من دلالته على ظهور وعى سياسى جديد : وكان لظهور اطارات حزبية فى الساحة مغزى تافه بالنسبة لهذه الجماهير . اذن وقفت غالبية السكان المصريين خارج دائرة المشتركين الفعليين فى اللعبة.

ويمكن ان نترك الحديث فى البحث التالى عن احزاب السلطة . حيث ان قصة اقامتها وعملها ترجع فى اساسها الى مجال آخر هو تطور اجهزة السلطة التى استخدمها النظام الحاكم(*) . وبناءا على ذلك سنركز فيما يلى على دراسة ظهور احزاب المعارضة وعلاقاتها مع الحكم .

ومن بين هذه الأحزاب كان حزب اليسار الصغير « التجمع التقدمى » يمثل المعارضة المتصلة والمتطرفة للغاية . وكانت هذه الحقيقة بالفعل ضرورة يقتضيها الواقع فى ظل الظروف التى كان اتجاه السلطة يميل فيها باستمرار نحو « اليمين » فى كل المجالات تقريبا. وضم الحزب الى صفوفه — تحت زعامة الماركسى القديم خالد محيى الدين (الكولونيل الأحمر) — ضم شخصيات ذات ميول ماركسية وشيوعية والى جانبها ناصريون نادوا بالاشتراكية الثورية وبالأفكار العربية التى كان ينادى بها الحكم السابق ، وكان من بين هذه الشخصيات لطفى الخولى ، محمد سيد احمد ، اسماعيل صبرى عبد الله ، احمد حمروش ، رفعت السعيد وآخرون . ولم يضم « التجمع التقدمى » العناصر اليسارية المتطرفة للغاية فى مصر ، فقد شق هؤلاء طريقهم نحو هيئات شيوعية مارست نشاطها كتنظيمات سرية صغيرة فى الدولة أو علانية خارج حدودها . وكانت غالبية رجال الحزب من ابناء الطبقة المتوسطة العالية والمفكرين واصحاب المهن الحرة والطلبة اليساريين والعمال الذين حافظوا على ولائهم للايديولوجية الثورية الناصرية وغضبوا من ابتعاد السادات عنها . وكانت معارضة الاتجاه الأساسى لنظام الحكم بمثابة قاسم مشترك واضح للغاية واتفقوا عليه جميعا : « فالتجمع التقدمى » رفض بشدة « الطابع غير الديمقراطى والاستبدادى » لنظام الحكم ، ورفض فلسفته الاجتماعية والاقتصادية التى انعكست فى سياسة « الانفتاح » ، والتوسع فى العلاقات مع المعسكر الغربى « الامبريالى » ، والتنكر للأمة العربية ومعارك نضالها ، والحوار مع اسرائيل « عدوة مصر والأمة العربية(١٥) » . ورغم هذا كانت هناك تناقضات فى وجهات النظر فيما يتعلق بالبرنامج الايجابى للحزب الذى مزقته الخلافات وبصفة خاصة بين

(*) انظر مقال ا. توليدانو فى هذه المجموعة من المقالات .

الماركسيين والناصريين المعتدلين جدا الامر الذى كان يؤدى من حين لآخر الى ابتعاد شخصيات مختلفة عنه . وبالاضافة الى ذلك تعرض الحزب للمطاردة من جانب السلطات التى ظلت تشوه صورته فى نظر الجماهير كعنصر غريب شيوعى وملحد وكانت تضايق زعماءه من حين لآخر بالاعتقالات والتحقيقات وارغمته على غلق صحيفته « الاهالى » فى صيف سنة ١٩٧٨ (وكانت وسيلة التعبير التى تبقت له منذ ذلك الحين تشمل على جريدة داخلية اسمها « التقدم » التى كانت تصدر بصفة غير منتظمة وكذلك منشورات وبيانات كانت توزع على الجماهير من حين لآخر) وكنتيجة لكل هذه الامور ظلت القوة الحقيقية لحزب اليسار محدودة . وكانت اهميته الأساسية تتمثل فى كونه اطارا تنظيميا لتيار سياسى متماسك وعنيد وعلى مستوى عال من الوعى الايديولوجى وله طابع ثورى وبهذه الصورة كان « التجمع التقدمى » فى نظر السلطة يعد بمثابة عنصر خطير يجب قمعه بصورة منهجية .

وكان وضع ثانى الأحزاب القديمة الحزب اليمينى — « حزب الاحرار الاشتراكى » احسن بصورة لا مثيل لها فكان السادات يعتبره منذ البداية نموذجا للمعارضة المسئولة وعين زعيمه مصطفى كامل مراد فى منصب رئيس المعارضة ، فى مجلس الشعب . وكان الحزب بمفاهيم كثيرة بمثابة استمرار « لحزب الأحرار الدستوريين » التى ترجع الى العهد الملكى ، وكان زعماؤه رجال اعمال وراسماليين واصحاب مشاريع مستقلين وكان اشتغالهم بالسياسة يرجع مباشرة الى اهتماماتهم الاقتصادية (فقد كان مراد نفسه رجل اقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب ومدير « شركة القطن المصرية ») . وكانت سياسة الانفتاح التى اتبعها النظام الحاكم تتفق من الناحية المبدئية مع وجهة نظرهم وكان نقدهم منصبا على المعدل البطىء والمتردد جدا للتحرر وعلى عدم اشراك القطاع الخاص بدرجة كافية فى تنمية الاقتصاد . وكانت السياسة الخارجية مجالا قل زعماء الحزب من الكلام فيه ، ويبدو انهم وافقوا فى حقيقة الأمر على اسلوب السلطة . وكما كان « الأحرار الدستوريون » فى عهد الحكم السابق . كان هذا الحزب ايضا بالضرورة عنصرا صغيرا ذا قوة محدودة . وبعد الانجاز المثير (كمنبر لليمين) فى انتخابات سنة ١٩٧٦ الذى تحقق بقدر كبير بفضل المساعدة النشطة من جانب السلطات اخذ هذا الحزب ينكمش تدريجيا : حيث انشق عنه كثير من اعضائه وممثليه فى مجلس الشعب وانضموا الى « الوفد » وبعد ذلك الى الحزب الوطنى الديمقراطى . واثناء انتخابات سنة ١٩٧٩ لم يتبق منه سوى ظله الشاحب (مراد نفسه لم ينجح فى دائرته وظل خارج نطاق المجلس) . واستمر السادات الذى نقل الآن — كما هو معروف — منصب رئيس المعارضة الى زعيم « حزب العمل الاشتراكى » — ظل فى اعتبار هذا اليمينى بمثابة عنصر غير ضار ، ولذا يعتبر ايجابيا فى اساسه . وبالفعل عندما شن هجومه الشامل ضد خصومه فى سبتمبر سنة ١٩٨١ كان « حزب الأحرار الاشتراكى » العنصر الوحيد الذى لم يتعرض للاهانة واستمرت جريدته « الأحرار » فى الصدور من خلال موافقتها

باسلوب ضعيف على « قانونية » الاجراءات الأخيرة التى اتخذها النظـام الحـاكم(١٦) .

وظل كل من حزب اليسار وحزب اليمين على هامش الجهاز السياسى طوال تلك الفترة . ولم يتودد كلاهما الى غالبية المعارضـة السياسية المصرية التى وجدت اطاراتها التنظيمية فى البداية فى « الوفد » الجديد وبعد ذلك فى « حزب العمل الاشتراكى » . وكان ظهور برعم جديد من جنس « الوفد » القديم على الساحة فى أواخـر سنة ١٩٧٧ بمثابة تلبية فعلية لحاجة حقيقية لمجال يمارس فيه الكثير من منتقدى الحكومة نشاطهم .

وقد اقيم « الوفد » الجديد بمبادرة ذاتية من زعمائه وهو بذلك يختلف عن الأحزاب السابقة التى نظمت فى الأصل بواسطة زعماء السلطة ضمن اطار الاتحاد الاشتراكى العربى (أو على حد قول احد المعلقين) « ولدت بتلقيح صناعى » وقد حظى الحزب بتعاطف شعبى اخذت تتسع دوائره بسرعة حتى قبل ان تبدا هذه الأحزاب فى اقامة جهاز حزبى متشعب فى المحافظات مثل ذلك الذى تفاخر به « الوفد » فى عهد الملكية . ومما لا شك فيه ان ذكريات الماضى قد ساهمت فى هذه الشعبية ولا سيما اقتران اسم الحزب بالاستقلال الوطنى والديمقراطية البرلمانية والمبـادرة الاقتصادية الحرة . وكان من بين الذين انضموا الى « الوفد » الجديد ٢٤ عضوا فى مجلس الشعب من بينهم ممثلون مستقلون ورجال حزب اليمين ومجموعات واسعة من بين الطبقة المتوسطة فى المدن ورجال الأعمال واصحاب المهن الحرة ومن بينهم اقباط كثيرون وقد تألف هؤلاء الآن معا ليكونوا خليطا من الآراء ووجهات النظر السياسية الذى اشتمل على رجال من اليسار المتطرف ومن اليمين الاسلامى المتعصب على حد سواء وقد وصف بعض المراقبين الـ ٥٠ر٠٠٠ شخص المسجلين كأعضاء فى الحزب على حد قول زعيمه بعد اقامة الحزب بشهرين فقط — وصفهم بأنهم « جزء ضئيل » من التأييد الشعبى المتوقع للحزب ، وقد توقع البعض ان يحظى هذا الحزب بأغلبية — او على الأقل بتمثيل واسع فى الانتخابات القادمة لمجلس الشعب . واعلن الحزب اعتزامه اصدار جريدة يومية والى جانبها مجلة اسبوعية وقدر كثيرون انهما سيحققان « توزيعا كبيرا للغاية من اول عدد(١٧) » .

وقد تحفظ البرنامج الذى عرضه « الوفد » الجديد صراحة من مبادىء سياسة النظام الحاكم وبصفة خاصة فى المجالات الداخلية . فقد سـمح الحزب لنفسه فى برنامجه الأصلى الذى قدم للسلطات للتصديق عليه بأن يتجاهل مبادىء ثورتى يوليو سنة ١٩٥٢ ومايو سنة ١٩٧١ والى جانب ذلك اعلن صراحة اعتزامه العمل على « تحويل نظام الحكم الرئاسى الى نظام حكم برلمانى نيابى » وبذلك « يضع حدا للسلطات المطلقة الممنوحة للرئيس(١٨) » . وهاجم المتحدثون باسمه وعلى راسهم الرئيس العجوز فؤاد سراج الدين ونائباه عبد الفتاح حسن (من قدامى « الوفد » القـديم) والدكتور محمد حلمى مراد (فى الماضى كان رجل حركة « مصر الفتاة » وكان ايضا زعيما للكتلة فى مجلس الشعب) والسكرتير العام للحزب ابراهيم

مرج — هاجموا نظام حكم السادات باعتباره نظام حكم دكتاتوريا ومستبدا وطالبوا بتوسـيع الديمقراطية وزيادة حرية الصحافة بل انتقدوا السلطة لعجزها عن معالجة المشكلات الاقتصادية التى تعـانى منها مصر(١٩) . وادى هذا الموقف المتشدد الى تعزيز مكانة الحزب بين الجماهير السياسية التى اعتبرته معبرا عن المعارضة وربما اعتبرته ايضا بديلا للسلطة .

لقد كان ظهور عنصر المعارضة من جديد — بعد ان اصيب بالشلل — حتى الآن وعلى مدى نصف (يوبيل) من السنوات — بمثابة اشارة واضحة الى القوة المحتملة للقوى المعارضة للسلطة واسلوبها . ودلت محـاولة الوجود المستقل نسبيا « للوفد » خلال الأشهر القليلة التى سمح له خلالها بممارسة نشاطه والتأييد الواسع الذى تمتع به — على مدى التهـديد الذى يمثله وجود الحزب بالنسبة للحكومة .

ولم يكن الرئيس فى حاجة الى اكثر من هذه الاشـارة ليتجه نحـو استبعاد « الوفد » الجديد من اللعبة .

ولقد اقام الرئيس « حزب العمل الاشتراكى » بحذر شديد فى الجولة الثانية من التجربة الديمقراطية . وقد ضمت قيادته — الى جانب عديل السادات — شخصيات من زعماء حزب « مصر الفتاة » القديم — وهو احد الحزبين اللذين كانا قائمين فى فترة الملكية التى وصفها السادات بأنها فترة احزاب « غير فاسدة » (كان الحزب الثانى هو « الحزب الوطنى » وقـد اعتبر الرئيس الحزب الوطنى الديمقراطى امتدادا للأول ، انظر ما يلى) .

ونال زعيم الحزب ابراهيم شكرى (كان ابراهيم نفسه من زعمـاء « مصر الفتاة » بل عمل كنائب لرئيس الحركة فى السنوات الأخيرة) نال المديح على لسان السادات على « دوره الوطنى قبل ١٩٥٢ » وعلى ارائه الوطنية الصادقة(٢٠) .

كما ظهرت فى تشكيل الحزب الجديد ايضا شخصيات من الجنـاح المعتدل فى المعسكر الناصرى . وكان الهدف من اقامة حزب العمل الاشتراكى ان يكون بمثابة « الزعامة الوطنية والمتزنة للمعارضة كلها » . واكد السـادات بشكل ينم عن سروره ان ظهور هذا الحزب فى السـاحة « سـيتيح امكان استكمال بنـاء دعائم النظام الديمقراطى فى مصر » بل اوضـح تطلعاته فيما يتعلق بصورة اشتراكه فى ذلك النظام . فقد اوضح ان الحزب سوف يعمل من خلال « التعاون مع الأغلبية الحاكمة التى ستطلع المعارضة على أسرار الامور التى لازالت غير واضحة لها(٢١) » . وبالفعل عندما عرض الحزب برنامجه عند اقامته لم ترد فيه مبادىء تقتضى حدوث صدام مباشر مع مواقف السلطة . فقد أكد البرنامج على قيمة الديمقراطية ، وحرية قيـام تنظيمات حزبية ، وزيادة الجهد الوطنى فى التنمية الزراعية والصناعية من خلال اجراء اصلاحات فى القطاع العام وتشجيع لقطاع الخاص ، وحـل مشكلات الأسعار والعمالة والاسكان . وعلى غرار ذلك ايد الحزب مبادرة السلام التى قام بها السادات واتفاقية السلام مع اسرائيل(٢٢) . الا أنه

فى غضون فترة زمنية غير طويلة بدا النبت الجديد الذى تعشم السادات ان يرعاه بدا يخرج اشواكا حادة وطويلة . وكنتيجة لشعور زعماء المعارضة بخيبة الأمل لعدم قيام النظام الحاكم باشراكهم فى اتخاذ القرارات السياسية كف زعماء الحزب بالتدريج عن اللعب طبقا للقواعد التى تملى عليهم من فوق ، وبداوا يعربون علانية عن تحفظاتهم ازاء الأسلوب غير الديمقراطى الذى ينتهجه الرئيس . ولهذا السبب انشقت عنه خلال سنة ١٩٨٠ شخصيات انتمت مباشرة الى المؤسسة الحاكمة (مثل محمود ابو وافية الذى عاد الى الأحضان الاكثر امنا للحزب الوطنى الديمقراطى) . او بعض الذين فضلوا اعتبار انفسهم مرتبطين بالسلطة لا بخصومها ، ومن بينهم عدد من نواب الحزب فى مجلس الشعب . وفى مقابل ذلك انضم اليه آخرون من منتقدى الحكومة ومن بينهم كثير من المفكرين وشخصيات رئيسية من « الوفد » الذى تم حله . وانضم الدكتور محمد حلمى مراد نائب رئيس « الوفد سابقا » الى الحزب فى هذه المرحلة كنائب زعيم .

واحتل حزب العمل الاشتراكى مكان « الوفد » الجديد كممثل للتيار الرئيسى لمعارضى السلطة واصبحت جريدته « الشعب » التى وصل توزيعها الى نحو ١٠٠,٠٠٠ نسخة فى سنة ١٩٨١(٢٣) بمثابة اهم اداة تعبير للمعارضة . وانضمت شخصيات لم تنتم رسميا الى الحزب وفى ذلك بعض البارزين بين المتحدثين باسم الجماعات الاسلامية المتعصبة — انضمت هذه الشخصيات الى من يهاجمون الحكومة بواسطة الجريدة . لذلك عكست جريدة « الشعب » عندئذ مجموعة متنوعة من المفاهيم التى كان من الصعب الوقوف من خلالها على برنامج ايجابى متفق عليه لكن كان الأساس المشترك هو رفض اعمال السلطة فى هذا المجال او غيره . وكانت الحياة متعددة الأحزاب خلال العام الأخير من حكم السادات تدور فى جوهر الأمر حول الخلاف بين الحكومة وحزب العمل الاشتراكى ومؤيديه فى الوقت الذى تلعب فيه عناصر اخرى دورا ثانويا فقط . وبدا ان النظام الحاكم بدا يفقد سيطرته على خصومه ، وفى ظل هذا الوضع وضع موضع الاختبار ، مرة ثانية ، صدق نواياه بشأن التحرر السياسى .

لقد تطورت المعركة اذن فى كل جولة من جولتى لعبة الأحزاب لتصبح مواجهة بين السلطة وبين حزب واحد رئيسى . وتسربت الى ذلك الحزب قوى كثيرة من بين الصفوة السياسية التى اعترضت على اعمال الحكومة. وفى الجولتين ترك حزبا اليمين واليسار على الهامش : الأول لكونه معتدلا للغاية ويفتقد بالفعل الى « اللون » المعارض الواضح ، والآخر لالتزامه المتميز بالايديولوجية الاشتراكية الماركسية وبمعنى آخر بسبب كونه ذا « لون » صارخ للغاية . وبناء على ذلك نشأت فى العلاقات بين الأحزاب والسلطة حركة تفاعل وجه خلالها حزب المعارضة الرئيسى نقده الأساسى تجاه نظام الحكم مصحوبا بهجمات عنيفة ومتطرفة جدا من اليسار فى الوقت الذى يلتمس فيه اليمين الأعذار لسياسة السلطة فى معظم المجالات .

وعلى العكس مما كان يحدث فى مصر فى عهد فؤاد وفاروق والبريطانيين — وهو العهد الذى كرست خلاله الأحزاب جانبا ملموسا من طاقتها

السياسية للصراعات فيما بينها على العكس من ذلك كرست احزاب المعارضة فى ظل حكم السادات جهدها الأساسى للمواجهة مع السلطة . ويبدو انه كانت هناك عدة اسباب وراء هذا الفرق بين الفترتين . ففى العصر الملكى شجع حكام البلاد والبريطانيون والملك بشكل نشط التناحر بين القوى السياسية للصراعات فيما بينها على العكس من ذلك كرست احزاب مصر خلال تلك السنوات معارك انتخابية كثيرة ومتعاقبة كانت بطبيعتها ساحة لمثل هذه الصراعات . وكانت الجائزة التى حصل عليها الفائز فى كل جولة من جولات المنافسة : السماح له بتشكيل حكومة ، تنطوى على اغراء كبير — وذلك على الرغم من القيود التى كانت مفروضة على صلاحيات الحكومات فى ذلك الوقت — واسهم هذا الاغراء فى تفاقم حدة الخلاف بين الأحزاب . ومن الناحية الأخرى كانت صورة النظام مختلفة تماما فى ظل حكم السادات . حيث انضم الرئيس نفسه فى اطار عملية الديمقراطية الى لعبة القوى كشريك نشط يمثله حزب خاص به .

اذن كان لزاما عليه ان يهتم بالمحافظة على وضعه بداخل الجهاز الذى اقامه وبناء على ذلك سعى جاهدا لضمان عدم تجاوز الأحزاب الأخرى احجامها الثانوية . وفى ظل هذه الظروف لم تتح لحزب المعارضة احتمال او حتى اغراء — الفوز بالسلطة . كما ان المعارك الانتخابية لم تجر الا مرتين طوال فترة التعدد الحزبى ، فى احداها تنافست القوى (كمنابر) ضمن اطار حزب السلطة واما الأخرى فقد نظمت على عجل وبدون ان تتاح فرصة حقيقية لمنافسة حزبية .

وفى ظل هذه الظروف رات احزاب المعارضة فى الرئيس وحكومته خصمها الرئيسى . ولم يظهر النقد والهجمات المتبادلة فيما بينها الا على فترات بعيدة فقط . وبالاضافة الى ذلك جرت محاولات كثيرة للدخول فى حوار ولتنسيق المواقف ولا سيما بين « حزب العمل الاشتراكى » و « التجمع التقدمى » اللذين اجريا فيما بينهما مفاوضات بشأن الوحدة خلال عامى ١٩٨٠ — ١٩٨١(٢٤) وفتح « حزب العمل الاشتراكى » وحزب « الأحرار » اليمينى صفحات جرائدها امام المتحدثين باسم حزب اليسار « والوفد » الجديد اللذين كانا يفتقران الى وجود جرائد خاصة بهما من اجل مهاجمة السلطة وسياستها . الا ان مجالات الخلاف بين الأحزاب وانعدام الثقة المتبادل و « الحسابات » الشخصية تركت وراءها معارضة مقسمة الى وحدات صغيرة وضعيفة .

وكانت كل اجنحة المعارضة متفقة فى الراى حول موضوع واحد هو : قيود الديمقراطية والحريات السياسية فى الدولة . وهوجم السادات من اليسار ومن اليمين ومن جانب احزاب الوسط لتجاهله آراء المعارضة ولاسكاته منتقديه بشكل استبدادى ولتقييده حرية التعبير والصحافة ، وادارة شئون الدولة بواسطة أطقم ولوائح يتم املاؤها من فوق . وقد اشتكى الدكتور محمد حلمى مراد نائب رئيس حزب العمل من ان « احزاب المعارضة غير قادرة على اداء مهامها بفاعلية : فالآراء التى تعبر عنها المعارضة داخل وخارج مجلس الشعب ترفض بشكل تلقائى .. والصحافة

اليومية والاذاعة والتليفزيون لا يعبرون الا عن مواقف النظام الحاكم ويخفون بالخداع والتضليل الحقيقة عن الجماهير .. وتنتهك الحكومة على فترات متعاقبة الدستور وفى معظم الحالات لا تتاح الفرصة حتى للاحتجاج ، اذن فنظام الحكم ليس سوى « دكتاتورية تحت ستار ديمقراطى(٢٥) » ومجرد امكان توجيه مثل هذا النوع من النقد علانية ، عكس قدرا لا باس به من حرية التعبير . ولكن نظرا لأن الباب قد فتح امام شرعية المعارضة ـ أصبح هذا القدر من الحرية غير كاف حتى بالنسبة للمعتدلين بين منتقدى السلطة.

وبصورة مماثلة اعترضت احزاب المعارضة على اسلوب معالجة الحكومة للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية . وادت المشكلات الضخمة التى تخبطت فيها مصر فى مجالات الامداد بالمواد الغذائية وتوفير الاسكان والعمالة والخدمات ، الى جعل الانتقاد الموجه لهذه المجالات بمثابة مهمة سهلة . وفى هذا المجال ايضا جاءت الاتهامات من كل اجنحة المعارضة وحملت الاحزاب كلها الحكومة المسئولة عن الواقع الصعب . وتم التعبير عن التحفظات ازاء سياسة النظام الحاكم باشكال مختلفة : فبينما اعترض حزبا (العمل) و (اليسار) على الليبرالية الزائدة التى يقوم على اساسها الانفتاح الاقتصادى وادانهاها باعتبارها نظرية راسمالية رجعية ، تتعارض مع احد بنود الدستور الذى ينص على ان النظام الاجتماعى فى الدولة يعد نظاما اشتراكيا بينما حدث ذلك اشتكى حزب اليمين والى جانبه « الوفد » الجديد خلال اشهر وجوده القصيرة من ان السلطة لا تعمل بما فيه الكفاية من اجل « انفتاح » الجهاز الاقتصادى : وزعم المتحدثون باسم حزب الاحرار بان الحكومة « يسارية » كما ان استعدادها للمرونة على المستوى الاقتصادى ابعد من ان يكون كافيا . وعلى اية حال اتهم كل من اليمين والاحزاب الأخرى الحكومة بالفشل فى تنفيذ سياستها مما ادى الى اثراء قلة ، فى حين اخذت تتفاقم حدة معاناة الكثيرين من الشعب . وزعموا بان السلطات تبدى قصر نظر اقتصادى وذلك يسمح بتدفق راس المال المستثمر فى مصر ، الى فروع استهلاكية تبذيرية حقق ارباحا طفيفة بدلا من توجيهه الى فروع انتاجية لتخفيف معاناة غالبية السكان . فمصر لا تنقصها الأراضى او المياه او الموارد او القوة البشرية . والتخطيط الخاطىء وعجز الحكومة هما المسئولان عن النتائج السيئة.

وادت حرية التعبير التى سمح بها لمنتقدى النظام الحاكم الى جعل الحكومة مضطرة للدفاع ايضا عن سياستها الخارجية امام الهجمات المتزايدة وكانت التحفظات يتم ابداؤها ، اما بسبب الاتجاه الموالى لامريكا من جانب السلطة او بسبب سياستها تجاه اسرائيل والابتعاد عن الدول العربية . وجاء النقد فى المجالين اما من جانب حزب « التجمع التقدمى » الذى وجه اقسى الاتهامات واما على لسان المتحدثين باسم « حزب العمل الاشتراكى » ، وابدى حزب اليمين موافقته الصامتة على سياسة السلطة . وادان رجال التيار الماركسى ـ الناصرى نظام حكم السادات منذ سنواته الأولى بسبب ارتباطه بالولايات المتحدة « الامبريالية والراسمالية » الذى يؤدى بالضرورة الى تبعية لها ، وبسبب تخليه عن الاتحاد السوفييتى

الصديق الحقيقى لمصر وللعالم العربى . وقبيل نهاية الفترة بدات تردد اصوات مماثلة ايضا من جانب المتحدثين باسم « حزب العمل الاشتراكى » . فقد اعربوا عن معارضتهم للعلاقات التى اخذت تتوطد مع الولايات المتحدة وبصفة خاصة العلاقات العسكرية التى عرضت القاهرة فى اطارها على الولايات المتحدة استخدام منشآت فوق اراضى مصر . وزعموا بأن مثل هذه السياسة من شأنها ان تورط مصر فى مواجهة لا تعنيها وتجعلها هدفا لهجوم سوفييتى فى المستقبل(٢٦) .

وحظيت السياسة الاقليمية التى اتبعها السادات فى اعقاب مبادرة السلام ـ حظيت فى البداية بتعاطف كل عناصر الاطار السياسى باستثناء حزب اليسار الذى عرضها بشدة بالغة منذ بدايتها ، واما بقية الاحزاب (مثل الأطارات والدوائر الأخرى ايضا) فقد أيدت التقارب بين مصر وبين اسرائيل وكذلك سياستها الشجاعة تجاه الدول العربية التى تخلت عنها لهذا السبب . الا ان هذا التضامن الشعبى الحماسى أخذ يفتر وتردد صوت معارضى هذه السياسة بقوة متزايدة . ورفض كثير من اولئك ـ الذين رأوا المميزات التى ينطوى عليها انهاء حالة الحرب مع اسرائيل ، رفضوا التسليم بفكرة تطبيع العلاقات بين الدولتين ولاسيما على اساس الاحساس بأن اسرائيل لا تنفذ عددا من تعهداتها الهامة فى الاتفاق . وغير « حزب العمل الاشتراكى » . الذى أيد فى البداية اتفاقات كامب ديفيد وسياسة السلام ، غير موقفه فى اوائل سنة ١٩٨٠ . وضم زعماؤه عندئذ اصواتهم الى منتقدى النظام الحاكم فى هذا الموضوع من على صفحات جريدة « الشعب » وعن طريق مظاهرات الاحتجاج الصاخبة . وزعموا بأن زعماء النظام الحاكم يسمحون لاسرائيل ان تسخر وتستهزىء بمصر عن طريق قيامها ببعض الاعمال مثل اقامة المستوطنات فى المناطق ، وقصف الفلسطينيين فى جنوب لبنان . وبالاضافة الى ذلك تستغل اسرائيل التعامل الحر الذى تتيحه لها عملية تطبيع العلاقات من اجل « الاحتلال الاقتصادى » والثقافى المنهجى لمصر فى حين ان مصر تدفع ثمنا فادحا يتمثل فى مقاطعة شقيقاتها العربيات لها(٢٧) .

وادت الهجمات من اليسار والوسط ، الى ارغام النظام الحاكم على ان يهب للدفاع ـ او على الاقل لتبرير ـ سياسته فى المجالين الداخلى والخارجى على حد سواء . وكان هذا الارغام فى حد ذاته يشكل مطلبا مزعجا وفى بعض الأحيان ثقيلا لم يتعود زعماء السلطة على مثيله فى الماضى. وكان ثمن التجربة الليبرالية ايضا أفدح من ذلك : فقد تعرض الرئيس ومجموعة المقربين اليه لهجوم شخصى وعلنى بالنسبة لأسلوب سلوكهم العام وكثيرا ما وجهت اتهامات صريحة بالفساد تجاه شخصيات قيادية (مثل الاتهامات التى وجهت الى عثمان احمد عثمان صديق وقريب السادات فى بداية سنة ١٩٧٨ وضد رئيس الوزراء مصطفى خليل فى اواخر سنة ١٩٧٩(٢٨)) .

وفى نوفمبر سنة ١٩٨٠ قام نائب رئيس حزب العمل الاشتراكى برفع دعوى ضد السادات نفسه بسبب اهانته له علانية فى احدى خطبه . وكما

هو متوقع رفضت المحكمة الدعوى(٢٩) ، الا أن مجرد رفع الدعوى كان له مغزاه الرمزى بعيد المدى . فقد كانت هذه القضية تنطوى على درس هام للرئيس بشأن الثمن الفادح المحتمل الذى يحمله فى طياته اتباع الأسلوب الديمقراطى فى جهاز حكم واسع الصلاحيات .

• نظام الحكم واسع الصلاحيات والتعدد السياسى :

وكان منطلق السادات عندما قرر السماح بوجود احزاب فى مصر هو ان الواقع الاجتماعى ــ السياسى لمصر يقتضى توخى الحذر الشديد عند تطبيق مثل هذا النظام التعددى خشية ان يتزعزع استقرار السلطة اثناء العملية . وبناء على ذلك كان من المستهدف أن يتكون نظام تعدد الأحزاب من خلال منح حرية عمل واسعة للرئيس وعلى الأقل اثنــاء مراحل النمو الأولية . اذن كانت وجهة النظر القائلة بأنه لا تعارض بين المحافظة على الصلاحيات الأساسية للسلطة التى يتمتع بها الســادات وبين البــدء فى منافسة حرة نسبيا بين القوى ، هى الأساس الذى قامت عليــه التجربة الجديدة . بل على العكس كان الهدف من مثل هذه اللعبة هو اتاحة الفرصة للتعبير عن الاتجاهات السياسية المختلفة ومساعدة الحكومة على تحــديد التيارات السائدة بين الجماهير حتى تستطيع ــ اذا شاءت ــ بأن تضعها فى حسبانها عند رسم سياستها .

ومن منطلق وجهة النظر هذه تحددت قواعد عمل الجهاز . فقد اعلن السادات فى ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ عندما سمح بنشأة الأحزاب ، ان الأحزاب الجديدة ستكون حرة تماما فى ادارة شئونها « فى اطــار حدود القــانون والدستور » ، وهذا تأكيد له مغزى واضح فى ظل نظام الحكم الذى يعد الرئيس فيه هو المشرع الفعلى . ووافق السادات على أن من « حق كل حزب أن يتطلع الى الوصول للسلطة فى يوم من الأيام » . رغم هذا أوضح انه يتوقع ان يكون الصراع بين الأحزاب « بناءة » وليس « صراعا من اجل السلطة فى حد ذاتها » وحدد السادات ان مثل هذا الصراع « لا يفيد احدا ، بل ادى الى خراب انظمة ديمقراطية كثيرة(٣٠) » . وطبقا لذلك تحدد من البداية أنه سيكون محظورا على الأحزاب أن تناقش أو تنتقد نظام الحكم فى مجالات معينة تتعلق « بالوحدة الوطنية والنظام الاجتماعى ونظــام الحكم الاشتراكى الديمقراطى » خشية أن تضار الأهــداف الوطنية لمصر(٣١) . فالاحزاب ليس الهدف منها زعزعة الحق المطلق للرئيس فى رسم السياسة. كما انه ليس الهدف منها هذا ضد ذاك . ان الغاية منها هو ان تشكل اطارات محدودة للاعراب عن الآراء عن طريق الصفوة السياسية من خلال الخضوع الواضح لسلطة الرئيس .

واقتضت فلسفة الوجود المحافظة هذه من جانب نظــام الحكم ــ اقتضت بالضرورة المطاردة المستمرة للعناصر التى تعترض عليها والتى تهدد بذلك وضــع مؤيديهــا وتعتبر الدوائر المؤمنــة بالايديولوجيات الثورية

وبالاشتراكية وبصفة خاصة الماركسية ــ تعتبر بطبيعتها معادية للمذهب المحافظ التقليدى . وكانت دوائر اليسار فى مصر ــ وفيها حزب اليســار بناءا على ذلك ــ الخصوم الخطرين لنظام الحكم الابوى، وطاردهم السادات منذ اللحظة الأولى . وكان تضييق الخناق على خطوات حزب اليسار بمثابة جزء لا يتجزء من قوانين لعبة تعدد الاحزاب : فالسادات لم يمنع استمرار وجود « التجمع التقدمى » ولكنه بسبب الازعاج باستمرار لاعضائه ولزعمائه وبذلك ارغم الكثيرين منهم على مغادرة مصر وشن هجماتهم على حكومتها من الخارج(٣٢) . ومن ناحية أخرى اكثر الرئيس من الاشادة بحزب الأحرار اليمينى الصغير الذى كان يعــد من وجهــة نظره نموذجــا مثاليا للعنصر ذى الموقف « الايجابى » : عنصر لا يكافح ضده بل لا يعترض على السلطة المطلقة لرئيس الدولة وكما ان وجود جهاز متعدد الأحزاب وفقــا لمفهوم السادات يرضيه فى جوهر الأمر ، وزعيمه مستعد لأن يؤكد على ان الحزب يعتبر نفسه « جزءا لا ينفصل عن النظام الحاكم » الذى يعد افضل نظام حكم يوفر الأمن والاستقرار والحرية والديمقراطية وافضــل مســتوى معيشة للسكان(٣٣) .

وادى التطلع الى وجود حكم واسع الصلاحيات وجهاز متعدد الأحزاب فى آن واحد ، الى الزام الرئيس بأن يرقب الساحة عن قرب ويرقب القوى الجديدة التى دخلت الساحة . وبالفعل عندما بدأت اللعبة تخرج من المسار المتوقع قام السادات بأعمال تشريعية واتخذ اجراءات أخرى ليعيدها الى المسار المطلوب . وظهر المثال الأول ، وربمــا ابرزها ، للعمــل فى هذا المجال فى مايو ــ يونيو سنة ١٩٧٨ عندما قرر الســادات كما نذكر ضرب الأحزاب التى اصبحت عدوانية للغاية فى « الجولة » الأولى . وشمل التكتيك المظاهر التى تميز معالجة نظام الحكم المطلق للأوضاع التى يرغب فيهــا لدعم سلطته . ففى ١٤ مايو شن الرئيس هجوما كلاميا حادا ضد بعض المتحدثين باسم الأحزاب الذين استغلوا على حد زعمه حرية التعبير وعملوا تنظيمات بصــورة غير مسئولة لزعزعة الاستقرار وتســببوا فى حدوث انقسامات مدمرة فى المجتمع المصرى(٣٤) . وفى نفس اليوم اصدر السادات سلسلة من الأوامر التى تضع قيودا ملحوظة على حرية العمل الحزبى . ومن بينها انه تقرر حظر النشاط السياسى بالنسبة لكل « من اشترك فى افساد الحياة السياسية فى الدولة قبل الثورة » وكذلك بالنسبة « لمن يشتغل بأنشطة تهدف للاضرار بالحياة السياسية فى الدولة وتعريض الوحدة الوطنية والنظام الاجتماعى للخطر سواء بصفة شخصية او فى اطار حزبى(٣٥) » ــ وهذه تعريفات مطاطة ليس لهــا حدود تقريبــا . وعندئذ ادخلت وسيلة مدروسة اخرى ، انه الاستفتاء العام الذى صــدق على الاوامر بعد مضى نحو اسبوع بأغلبية تزيد عن ٩٨٪ وفى هذه المرحلة تسنى لمجلس الشعب ان يحول الأوامر الى قانون سمى « قانون حماية الجبهة الداخليــة والنظــام الاجتماعى » . وشن المتحدثون بأسم النظام الحاكم وأجهزة الاعــلام التى يدعمها النظام الحاكم ، خلال الأيام التى سن اثناءها التشريع شنوا حملة موجهة ضد « الوفد » والتجمع التقــدمى اللذين اتهمــا بالتآمر معا على اسقاط الحكومة . وفى ١ يونيو صدق مجلس الشعب على القانون الذى منع

بالفعل زعماء « الوفد » (وفى ذلك سراج الدين) من ممارسة النشاط السياسى . وتحقق الهدف الذى ارادته السلطات فقد اضطرت زعامة « الوفد » الى الاعلان عن حل الحزب فى اليوم التالى وبذلك ابتعد عن الساحة اخطر منتقدى السلطة وكانت الفكرة والوسائل بل واللهجة ايضا معروفة جيدا فقد اعادوا مصر الى عصر الحزب الواحد .

وهناك مثال مشابه ، لا يقل اثارة ، وهو تحديد (تكتيك) الانتخابات لمؤسسات السلطة بهدف ترك معارضى الحكومة خارج الاطار . وتمت تجربة الفكرة لأول مرة فى انتخابات « مجلس الشورى » فى سبتمبر سنة ١٩٨٠ التى اجريت على حسب مبدا « القوائم المطلقة » فقد صوت الناخبون لصالح قوائم مرشحى الاحزاب فى الدوائر الانتخابية المختلفة والقائمة التى تحصل على اغلبية مطلقة فى دائرة تصبح هى ممثلة فى المجلس بشرط حصولها على ٥٠٪ على الاقل من اصوات الناخبين فى الدولة . وقد أعطى هذا الاسلوب بوضوح افضلية ملموسة للحزب الحاكم الكبير على الاحزاب الصغيرة والمرشحين المستقلين . واحتجت المعارضة فى غضب على هذا المبدا وقاطعت احزاب اليسار والوسط الانتخابات . واثبت هذا الاسلوب فعاليته بالفعل فقد فاز الحزب الحاكم بكل المقاعد فى « مجلس الشورى » .

وفى اعقاب هذا النجاح غير مجلس الشعب ايضا قانون انتخابات مجالس المحافظات وطبق نفس طريقة الانتخابات ايضا فى هذا المجال بل واعلن اعتزامه التفكير فى تغيير قانون انتخابات مجلس الشعب نفسه بنفس الطريقة وبرر المتحدثون باسم السلطة هذه الاجراءات باعتبارها « مفيدة حيث انها تتيح امكان الانتخاب طبقا لبرنامج وايديولوجية » ، واكد نائب رئيس الوزراء فؤاد محيى الدين بأن « الدستور » يضع اساسا لكثرة الأحزاب وليس لكثرة (المثلين) المستقلين(٣٦) » . وكانت رئاسة السادات للحزب الحاكم الجديد الذى أقيم عشية بدء الجولة الثانية من نشاط الجهاز متعدد الأحزاب ، بمثابة خطوة من نوع آخر فبذلك تغيرت قواعد اللعبة بصورة جوهرية فاذا كانت الرئاسة حتى ذلك الحين فوق الجهاز ، وتم الحفاظ من الناحية الشكلية على الأقل على المنافسة السياسية الحرة بين الأحزاب ، فقد اصبح الرئيس وحكمه من الآن متضامنين بوضوح مع احد الأحزاب الموجودة على الساحة ولذا وصف اعضاء الأحزاب الأخرى ومؤيدوها على انهم الأعداء المباشرون للرئيس الذى جعل نفسه فى وضع المشترك فى اللعبة والمشرف عليها فى آن واحد . وبالاضافة الى ذلك عرض الحزب الجديد على انه امتداد « للحزب الوطنى » الذى اسسه مصطفى كامل فى بداية هذا القرن وبذلك ميز الحزب الوطنى الديمقراطى نفسه ، بصورة استبدادية ، على انه هو الذى يملك التراث الوطنى المصرى واما احزاب المعارضة فوصفت على انها عدوة ذلك التراث .

وكانت الحكومة تحتاج من آن لآخر لاتخاذ اجراءات اقل دهاء واكثر مباشرة لتحقيق اهدافها . وتعتبر الاستفتاءات العامة ، التى يحظى خلالها موقف الحاكم بتأييد اكثر من ٩٠٪ من الناخبين ، والمعارك الانتخابية التى

يفوز فيها الحزب الحاكم بنسبة مماثلة — بمثابة ظاهرة مألوفة فى انظمة الحكم التى تتحكم فيها الحكومة فى جهاز الاشراف على التصويت ونتائجه . (تروى حكاية مصرية مشهورة ان شخصا صوت فى استفتاء ضد موقف السلطة ولدى عودته الى منزله شعر بالندم ، وعندما عاد الى لجنة الانتخاب وطلب من الضابط هناك البحث عن بطاقته الانتخابية ليغيرها رد عليه بقوله: لا تتعب نفسك نحن نغير هذا على اية حال) . وكانت هذه الصورة تتكرر من حين لآخر خلال الاستفتاءات والانتخابات منذ بداية التجربة متعددة الأحزاب وربما كان هناك قدر كبير من الصدق فى الاتهامات التى تكررها احزاب المعارضة بشأن القاء القبض على مندوبيها اثناء معركة الانتخابات وصناديق الاقتراع التى وجدت مليئة بالبطاقات قبل بداية التصويت او منع تواجد ممثلى الأحزاب المختلفة اثناء فرز الأصوات(٣٧) . وعلى غرار ذلك مورست ضغوط على مندوبى احزاب المعارضة الذين اخذ عددهم يقل باستمرار . ففى نوفمبر سنة ١٩٨٠ انسحب على سبيل المثال من « حزب العمل الاشتراكى » ١٣ من ممثليه فى مجلس الشعب بعد ايام معدودة من انضمام الدكتور حلمى مراد الى الحزب . وعلى ما يبدو جاء انسحابهم منه نتيجة لضغط مباشر من جانب السلطة التى تطلعت الى (تحييد) الميزة التى حققها الجناح العدوانى بالحزب بعد انضمام مراد اليه وعند الضرورة اهتمت الحكومة باسكات صوت احزاب المعارضة ايضا عن طريق مصادرة اعداد جرائدها التى هاجمتها بحدة زائدة (مثلما حدث على سبيل المثال بالنسبة للجريدة اليسارية « الأهالى » مرات كثيرة خلال سنة ١٩٧٨ الى ان توقفت عن الصدور) . وعندما كان النقد الحاد يستمر لم يتردد الرئيس فى ان يغلق تماما صحف مهاجميه .

وكانت هذه الخطوة الأخيرة جزءا من الهجوم الشامل الذى شنه السادات ضد المعارضة وادت الى نهاية الجولة الثانية للعبة التعدد الحزبى. وتزايد التلميحات التى اشارت الى ان صبر الرئيس بدا ينفذ خلال سنة ١٩٨١(٣٨) . وفى يونيو من ذلك العام اعطى اشارة واضحة عندما قامت السلطة بعمل حازم ضد احدى المجموعات الصاخبة للغاية من المعارضة غير الحزبية وهى : نقابة المحامين وكانت هذه النقابة — التى تعتبر مركزا هاما للصفوة السياسية الثائرة والتى تضم كثيرا من الماركسيين واعضاء « الوفد » الذى تم حله — تنتقد وتحتج وتتظاهر فى كل مناسبة ضد السادات وسياسته . وقد حدث فى ٢٦ يونيو واثناء انعقاد الجمعية العمومية لأعضاء النقابة ان اندفع عدة مئات من الأشخاص (محامون على حسب رواية الحكومة ، ودخلاء حسب زعم المعارضة) نحو مكان الاجتماع واستولوا على الجمعية العمومية ونظموا اقتراعا بسحب الثقة من مجلس النقابة وتم حل المجلس وعينت الحكومة خلال ايام معدودة مجلسا آخر بدلا منه .

وكان هذا الاسلوب القاطع لاسكات منتقدى السلطة بالقوة سوف يتكرر ثانية بعد مضى بضعة اسابيع عندما هب السادات لشن هجوم واسع النطاق ضد كل خصومه بما فى ذلك الأحزاب السياسية واعلن السادات فى ٥ سبتمبر(*) ان المواجهة فى هذه المرة « حاسمة » وبناء على ذلك لا يتحمل

« انصاف الحلول » ان اولئك الذين تبنوا لأنفسهم « ذلك الموقف السياسى الكريه الذى ساد قبل ثورة ٢٣ يوليو » ستتم معاقبتهم بشدة نظرا لان « اسنان الديمقراطية اكثر شراسة من اسنان الدكتاتورية » .

وقد حاول السادات باجراءاته التى اتخذها ضد المعارضة الحزبية فى سبتمبر سنة ١٩٨١ ان يظهر قدرا من البراعة وكانت الحقيقة البارزة جدا هى امتناعه عن اعادة عجلة الحياة السياسية الى الوراء ومن الناحية الفنية كان بوسع السادات ان يقرر حل الاحزاب بدون صعوبة كبيرة تماما مثلما قرر السماح باقامتها وعلى حد قوله : فسدت الحياة السياسية فى الدولة فى الآونة الأخيرة بالقدر الذى برر اتخاذ مثل هذه الخطوة ورغم هذا فضل الرئيس ترك الأحزاب كما هى اما لانه ظل يؤمن بمميزات العملية الديمقراطية او لانه كان قادرا على كسر شوكة خصومه عن طريق (تحييد) المتحدثين الرئيسيين باسمهم كما انه امتنع ايضا بشكل مظهرى عن القاء القبض على رؤساء الأحزاب ـ ابراهيم شكرى زعيم « حزب العمل الاشتراكى » وخالد محيى الدين رئيس « التجمع التقدمى » ـ لانه موقن بانه يكفى لتحقيق اهدافه ان يزج بالشخصيات الأخرى فى الأحزاب فى السجن مثل : الدكتور حلمى مراد نائب رئيس « حزب العمل » ، حامد زيدان رئيس تحرير « الشعب » ، احمد فرغلى احد منتقدى نظام الحكم والأكثر عدوانية فى الحزب ، ميلاد حنا سكرتير الشئون الخارجية بحزب اليسار وآخرين(٣٩) . اذن كان بوسع السادات أن يزعم بأن العملية الديمقراطية فى مصر مستمرة وان اجراءات قد عمت ايضا الديمقراطية بان نزعت اسلحة اعدائه . وعلى اساس هذه الرواية لم يتضرر على الاطلاق اساس الشرعية العامة الذى بناه الرئيس لنفسه وبقيت الأحزاب ـ التى اشاد السادات ببقائها ـ فى الساحة ، محطمة وعاجزة حتى عن الرد .

وفى مغزى الديمقراطية فى هذا الصدد بالطبع محدود للغاية . وقد ظهر ضعف التعدد الحزبى وقوة السلطة الرئاسية بشكل مقنع . فقد أسكت السادات المعارضة الحزبية بجرة قلم واحدة وصفها معلقون غربيون بأنها « انتصار للديكتاتورية فى القاهرة(٤٠) » الأمر الذى آثار غضبه الشديد . وبذلك اوضح الرئيس بأن لعبة تعدد الأحزاب فى مصر لاتزال بمثابة تجربة تتم تحت اشرافه وحسب توجيهاته فقط .

وعلى الرغم من كل هذا ، والى جانب المغزى الذى لا اعتراض عليه ، على مايبدو ، لاجراءات سبتمبر سنة ١٩٨١ نجد هذه الاجراءات تدعو الى التأمل : الم ينطو الهجوم الحاسم للسادات على ما من شأنه ان يدل على خوفه من التعاظم الحقيقى لقوة خصومه ، الم يؤد تنظيم الأحزاب لنفسها ونشاطها خلال سنوات الى بلورة قوة سياسية يصعب كثيرا ابعادها من الساحة ؟ وربما يمكن على الأكثر اسكاتها لفترة ما ؟ لقد ترك مقتل السادات بعد مضى نحو شهر على ايدى رجال المعارضة الاسلامية المتعصبة غير الحزبية ـ ترك هذا السؤال بدون حل .

(*) انظر نص خطاب السادات فى الملحق .

● خاتمـــة :

لقد كانت الفلسفة الأبوية واسعة الصلاحيات للسادات سوف تتفق مع التزامه المعلن بتحرر الجهاز السياسى ولكن بشرط صريح واحد : ان يكون هذا التحرر محدودا وان يكتفى به المستفيدون منه من خلال الاعتراف التام بالسلطة العليا والمطلقة للرئيس وقد أملى هذا الشرط قواعد اللعبة متعددة الاحزاب بل وأملى مسارها على طول معظم مراحلها : فقد سمح للجهاز بالعمل داخل مجالات ضيقة وكلما بدا فى الخروج عنها كانت تنتظره ضربة من فوق تعيده الى الطريق المستقيم حسب وجهة نظر السادات وقد كان وضع الأحزاب من هذه الناحية مشابها فى جوهر الأمر لوضعها فى العصر الملكى .

وقد كانت هذه القيود السبب الرئيسى لضعف الحياة الحزبية فى مصر خلال تلك السنوات وتسببت فى هرب كثير من الساسة ـ وفى ذلك شخصيات رئيسية ـ من الاطارات الحزبية الى مجالات عمل اخرى وكان احد المظاهر البارزة لهذا الضعف هو كثرة عدد المرشحين المستقلين فى المعارك الانتخابية فى سنة ١٩٧٦ ، ١٩٧٩ الذى زاد عددهم عن عدد مرشحى كل الأحزاب مجتمعة(٤١) وكانت هناك ظاهرة مميزة أخرى وهى تولى النقابات المهنية ـ وبصفة خاصة نقابات اصحاب المهن الحرة مثل المحامين والصحفيين والمهندسين ـ الى مراكز معارضة هامة اعطت اللجوء السياسى لشخصيات كثيرة وقد كان هناك مظهر آخر من مظاهر هذا الوضع وهو المحاولة التى جرت فى سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ لبلورة « الائتلاف الوطنى » وهو اشبه باطار فوق حزبى ضم بضع عشرات من الشخصيات من كل انحاء الدائرة السياسية فى الدولة بهدف التعبير من حين لآخر عن تحفظهم ازاء سياسة السلطة(٤٢) . وطلب آخرون التعبير عن معارضتهم عن طريق التنظيمات السرية الشيوعية او ذهبوا بعيدا خارج حدود مصر وانضموا الى المعارضة اليسارية فى المنفى وفى ظل هذه الظروف ظلت الصورة العامة للأحزاب هابطة للغاية . واعتبرها كثيرون عناصر جوفاء وشبه عقيمة . ووصفها السادات فى سخرية « بحفنة من الاشخاص الذين تأكلهم الكراهية(٤٣) » .

ورغم هذا كان لظهور المعارضة الحزبية جانب آخر . فقد دلت كثافة نشاطها السياسى وقوة المعارضة العلنية للسلطة التى عبر عنها المتحدثون باسمها على انها تعد تنفيثا لضغوط معارضة ذات قوة كبيرة بين الطائفة السياسية فى مصر التى تم قمعها فى الماضى بواسطة نظام الحكم واسع الصلاحيات . وتعتبر مثل هذه الضغوط مألوفة فى انظمة الحكم التى تنمو فيها صفوة سياسية جديدة فى ظل حكم تقليدى يتمتع بصلاحيات واسعة . **وقد اشتدت هذه الضغوط فى مصر كنتيجة لحقيقةان السادات ـ على العكس من سلفه ـ ليست له شخصية زعامية ولم تتمتع سلطته بالشرعية التى تنبع من شخصية الزعيم ذاتها . كما ان سياسته غير (الروتينية) وفى**

بعض الاحيان غير المتوقعة ادت من حين لآخر الى زيادة التوتر . ونظرا لانه قد اتيح مجال شرعى — ولو ضيق — لتوجيه النقد ولعمل تنظيم معارض اتجه نحوه جانب ملحوظ من تلك الضغوط . وادت سنوات الكفاح ضد السلطة والنقاش العام المعلن حول مسائل هى مثار خلاف الى تثبيت صورة الاحزاب باعتبارها المتحدث الرئيسى باسم الجماعات المعارضة للحكومة . كما انها ساعدت ايضا على بلورة وجهات النظر السياسية للأحزاب وعلى تحديد موضوعات الخلاف مع السلطات . وقد ساهمت بشكل مباشر فى تزايد حدة مواقف قوى معارضة اخرى عن طريق الحق الذى تمتعت به وعن طريق انه اكفل لها مهاجمة النظام الحاكم والدخول فى نقاش علنى مع زعمائه على صفحات جرائدها . وهكذا اشتركت الاحزاب فى موجة الاحتجاج المتزايدة ضد السلطة من خلال قيامها بصياغة ايديولوجيات لنفسها وتوسيعها لقاعدة تأييدها الشعبى خطوة خطوة .

وعلى هذا الأساس يجدر بنا ان نعود الى السؤال الذى طرح فى نهاية الفصل السابق : الا يعتبر السماح بوجود احزاب فى مصر تطورا يمكن العدول عنه ؟ يبدو انه حتى بعد عدة سنوات من التطورات المكثفة فان لعبة تعدد الأحزاب فى مصر لاتزال فى مرحلتها التجريبية من وجهة نظر رئيس السلطة ولايزال هو الحكم الأعلى فى هذه المرحلة تماما مثلما كان فى بداية العملية ولاتزال سلطته الحاكمة ترتكز على مراكز قوى خارج جهاز التعدد الحزبى . ولو قرر الرئيس وقف التجربة وابعاد الأحزاب من الساحة فسوف تقف بجانبه مراكز القوى هذه — وكذلك ايضا دستور الدولة . الا ان مثل هذه الخطوة كانت بدون شك ستجعل السلطة تدخل فى مواجهة مع عناصر اقوى — تلك التى عملت فى الساحة السياسية المصرية فى اوائل السبعينيات : ساسة حنكهم النشاط الحر نسبيا خلال المواجهات مع النظام الحاكم ولو كان الرئيس قد اغلق مجال التعبير العلنى للمعارضة لكانت هذه القوى قد اندفعت نحو العمل السرى وكان نظام الحكم سيضطر لاستخدام اساليب رقابة اكثر صرامة من تلك التى استخدمها فى الماضى ليحمى بها وجوده ووضعه ورغم هذا كان لزاما عليه ان يجد بديلا للشرعية العامة التى منحتها له حقيقة وجود الجهاز متعدد الأحزاب .

ومع تولى خليفة السادات حسنى مبارك للحكم اعلن على الفور التزامه التام بالعملية الديمقراطية وظل مخلصا لهذا الالتزام ايضا خلال الأشهر التى تلت ذلك . وانتعشت الأحزاب التى ضربها السادات وسرعان ما استؤنفت اللعبة السياسية متعددة الأحزاب بكامل حجمها بتشجيع من النظام الحاكم. فهل لايزال الرئيس المصرى يملك القدرة على السيطرة على المتاعب التى يثيرها التعدد الحزبى ؟ وهل يمكنه أن يعود الى القضاء عليها فى اى وقت يشاء ؟ يبدو على المدى القريب ان الرد بالايجاب — الا أن تعميق الوعى السياسى بين طبقات عريضة من الجماهير ، والاتساع المستمر للقوى التى تطالب باشراكها فى الحكم كنتيجة للمدنية المستمرة فى مصر ، يجعلان الرد على هذا السؤال صعبا ومعقدا بمرور الوقت .

ملاحظـــات :

١ — فتحى عثمان الحلاوى « الاتحاد القومى اعلى مراحل الديمقراطية » (القاهرة ل.ت) صفحة ٤٩

٢ — « ورقة اكتوبر مقدمة من الرئيس محمد انور السادات » ملحق ملحق عدد ١ مايو سنة ١٩٧٤ « للأهرام » صفحة ٤٧

٣ — شمعون شامير « مصر تحت زعامة السادات ، البحث عن اتجاه جديد » (تل ابيب : دافيد سنة ١٩٧٨) الصفحات ١٦١ — ١٦٦

٤ — سنة ١٩٦٨ Middle East Record من صفحة ٧٨٥ فصاعدا .

٥ — على الدين هلال وآخرون « تجربة الديمقراطية فى مصر سنة ١٩٧٠ — ١٩٨١ » (القاهرة : المركز العربى للبحث والنشر سنة ١٩٨٢) الصفحات ٣٧ — ٤١

٦ — هلال « تجربة » .. صفحات ٣٣ — ٣٤

٧ — نفس المصدر السابق وكذلك « الأهرام » ٢٦ يوليو سنة ١٩٧٥

٨ — خطاب السادات « اذاعة القاهرة » ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٧٧

٩ — « اذاعة القاهرة » ١٤ مارس سنة ١٩٧٦

١٠ — « وكالة انباء الشرق الأوسط » ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٦ وكذلك ايضا « هلال فى تجربة » الصفحات ٧٨ — ٧٩ ، الطليعة ديسمبر سنة ١٩٧٦ صفحة ٤٩ وما بعدها .

١١ — حول تصريحات السادات بشأن تحويل « المنابر » الى احزاب انظر : اذاعة القاهرة ، ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦ ، حول نص قانون الأحزاب انظر : « الأهرام » ٢١ يونيو سنة ١٩٧٧

١٢ — انظر التفاصيل فى : (١٩٧٦ — ١٩٧٧) الصفحات ٢٨٩—٢٩٢ Middle East Contemporary Survey سنة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ الصفحات ٢٨٩ — ٢٩٢

١٣ — نص القانون انظر « الأهرام » ٣١ مايو سنة ١٩٧٩

١٤ — « مايو » ٤ مايو سنة ١٩٨١

١٥ — « حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى » البرنامج السياسى العام ، المؤتمر العام الأول للحزب ١٠ — ١١ ابريل سنة ١٩٨٠ (القاهرة ١٩٨٠ ؟) وبصفة خاصة صفحة ٩١ وما بعدها .

١٦ ـ « الاهرام » ١٣ سبتمبر سنة ١٩٨١ ، « الأخبار » ١٤ سبتمبر سنة ١٩٨١

١٧ ـ انظر على سبيل المثال « التايمز » ٢٠ ابريل سنة ١٩٧٨ ، اكونوميست ٦ مايو سنة ١٩٧٨ ، جارديان ٢٢ مايو سنة ١٩٧٨

١٨ ـ « الاهرام » ٥ فبراير سنة ١٩٧٨

١٩ ـ الوفد الجديد ايد فى مقابل ذلك مبادرة السلام للسادات ، انظر على سبيل المثال الاهرام ١٨ فبراير سنة ١٩٧٨

٢٠ ـ « اذاعة القاهرة » ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨ وانظر ايضا « السياسى » ٣٠ اغسطس سنة ١٩٨١

٢١ ـ « اذاعة القاهرة » ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٧٨

٢٢ ـ « الاهرام » ١٠ سبتمبر سنة ١٩٧٨ ، « المصور » ١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، وكالة انباء الشرق الأوسط ٢ ابريل سنة ١٩٧٩

٢٣ ـ « الشعب » ١ سبتمبر سنة ١٩٨١ وقارنها بنيويورك تايمز ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٨٠

٢٤ ـ انظر على سبيل المثال « السياسى » ١١ يناير ، ٧ يونيو ، ٢ ، ٦ اغسطس سنة ١٩٨١ ، الوطن العربى / بيروت ١ مايو سنة ١٩٨١

٢٥ ـ « الشعب » ٤ نوفمبر سنة ١٩٨٠

٢٦ ـ « الشعب » ١١ ، ١٨ نوفمبر ، ٢ ، ١٦ ديسمبر سنة ١٩٨٠، ٣١ مارس ، ٥ ، ١٤ مايو سنة ١٩٨١

٢٧ ـ انظر سنة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ MECS الصفحات ٣٣٥ ـ ٣٣٨ ، سنة ١٩٨٠ ـ ١٩٨١ MECS صفحة ٤٢٤

٢٨ ـ انظر خطاب السادات «اذاعةالقاهرة» ١٤ مايو سنة ١٩٧٨، « الشعب » ٦ نوفمبر سنة ١٩٧٩ ، « الاهرام » ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٩

١٩ ـ « الدستور » (لندن) ٨ ـ ١٤ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٨٠ ، « مايو » ١١ مايو سنة ١٩٨١، الأخبار ١٢ مايو سنة ١٩٨١

٣٠ ـ « اذاعة القاهرة » ١١ نوفمبر سنة ١٩٧٦

٣١ ـ « الاهرام » ٢١ يونيو سنة ١٩٧٧

٣٢ ـ سنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ MECS الصفحات ٣٩٠ ـ ٣٩٧ ، سنة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠ MECS صفحة ٣٤١

٣٣ ـ وكالة انباء الشرق الأوسط ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠ ، « السياسى » ١٦ نوفمبر سنة ١٩٨٠

٣٤ ـ « الاهرام » ١٥ مايو سنة ١٩٧٨

٣٥ ـ « اذاعة القاهرة » ١٤ مايو سنة ١٩٧٨

٣٦ ـ « الاخبار » ١٣ ابريل سنة ١٩٨١

٣٧ ـ انظر على سبيل المثال سنة ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ MECS الصفحات ٤٠٦ ـ ٤٠٧

٣٨ ـ لمزيد من التفاصيل انظر « الاهرام » ٦ ، ١٥ سبتمبر سنة ١٩٨١ ، « الجمهورية » ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٨١

٣٩ ـ تمت هذه الاعتقالات كما هو معروف ضمن اطار حملة شاملة قام بها نظام الحكم ضد معارضيه وتم خلالها القاء القبض على شخصيات سياسية اخرى : مثل الصحفى الناصرى محمد حسنين هيكل وزعيم حزب الوفد الجديد فؤاد سراج الدين والرئيس المبعد لنقابة المحامين عبد العزيز الشوربجى ـ وكذلك القى القبض على مئات من رجال المعارضة الاسلامية وزعماء اقباط واتهم البعض « بانتهاك النظام العام » انظر التفاصيل فى سنة ١٩٨٠/١٩٨١ MECS الصفحات ٤٢٩ ـ ٤٣٣ وكذلك خطاب السادات فى الملحق .

٤٠ ـ انظر على سبيل المثال « الفاينشال تايمز » ٧ سبتمبر سنة ١٩٨١ ، « انترناشيونال هيرالد تريبيون » ٨ ، ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٨١ ، التايمز ١٠ سبتمبر سنة ١٩٨١ ، « الجارديان » ١١ سبتمبر سنة ١٩٨١

٤١ ـ انظر التفاصيل فى « الطليعة » ديسمبر سنة ١٩٧٦ ، هلال « تجربة » .. صفحات ٧٧ ـ ٨٠

٤٢ ـ انظر التفاصيل فى سنة ١٩٧٩/١٩٨٠ MECS الصفحات ٤٢٠ ـ ٤٢١

٤٣ ـ « اذاعة القاهرة » ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٨٠

ملحق خطاب السادات

امام مجلسى الشعب والشورى (٥ سبتمبر ١٩٨١)

ترجمة : عدنة دهرى

القى الرئيس السادات – فى الخامس من سبتمبر ١٩٨١ ، قبل مقتله بشهر – خطابا طويلا امام مجلسى الشعب والشورى ، هاجم فيه بشدة المعارضة المصرية بجميع قطاعاتها .. وقد القى الخطاب ابان اجراءات القمع ضد معارضى الحكم ، وخلالها تم اعتقال ما يزيد عن ١٥٠٠ شخص ، وحل تنظيمات وجمعيات دينية ، واغلاق صحف ، ووضع لوائح متشددة بالنسبة لنشاط المعارضة فى مصر .

بدا الهجوم على المعارضة بعد شهور طويلة من النقد المتزايد ، والاتهامات العنيفة ضد السلطات .. والى جانب التوتر بين الحكومة ومعارضيها ، سادت علاقات مزعزعة بين الجناح المائل للنزعة النضالية فى التيار الاسلامى المتعصب وبين الاقلية القبطية التى اعتبرت ظهور التطرف الاسلامى بمثابة تهديد لوضعها الاجتماعى ، والسياسى وكذلك لوجودها .. وبلغ التوتر ذروته بوقوع اضطرابات عنيفة ، استمرت ثلاثة ايام من ١٧ – ١٩ يونيو ١٩٨١ – فى (حى الزاوية الحمراء) شمال شرق القاهرة .. ووصفت المصادمات الطائفية التى وقعت فى الزاوية الحمراء بأنها فتنة وهى صفة قبيحة تطلق على اى عمل يتسبب فى زعزعة النظام الاجتماعى والسياسى والدينى .. ودفعت احداث يونيو السادات على حد تعبيره الى اتخاذ اجراءات صارمة لكبح العناصر التى تضر بالاستقرار الاجتماعى ، وتهدد سلامة الحكم .. وبخلاف ذلك جاءت تلك الاجراءات ايضا نتيجة لاعتبارات واسعة وبعيدة المدى .

وتبرز القيمة الخاصة للخطاب الذى سنقدمه فيما يلى ، فى انه يوضح امامنا صورة المعارضة المصرية بأشكالها المختلفة من وجهة نظر الحكم ، ويلخص نظرة السادات لمعارضيه فى ذلك الوقت من الازمة وقبل اختفائه من على المسرح .. ويعد الخطاب نموذجا مميزا لطريقة التعبير المتحفة التى تميزت بها الخطابات الكثيرة والطويلة التى القاها السادات خلال فترة حكمه حيث استخدم فيها اللهجة العربية – المصرية الدارجة وبحماس شديد يظهر فى جمل غير كاملة ، وفى كثرة التكرار .. وقد روعى فى ترجمة النص الكامل المقدم هنا للخطاب ، المحافظة على روح الكلمات ووضوحها ايضا . وصيغت الترجمة من خلال النص الذى نشر فى صحيفة الاهرام وكذلك (مع تغييرات طفيفة) فى صحيفة الجمهورية فى ٦ سبتمبر ١٩٨١ .

الاخوة والاخوات ، ابنائى وبناتى ممثلو الشعب المصرى فى مجلسى الشعب والشورى ، وفى هيئة المستشارين(١) .

اولا : اعتذر لكم ، لاننى اضطررت لان اقطع اجازتكم .. لقد كان عملكم خلال الفترة البرلمانية السابقة عملا مثمرا ومشرفا ، وكنتم جديرين بالحصول على اجازة .. ولكن كما سمعتمونى فى خطابى بجامعة الاسكندرية، عندما تناولت موضوع الفتنة التى وقعت فى الزاوية الحمراء – رايت انه من واجبى ، كما تعودنا سويا ، ان اعرض اى موضوع امامكم ومن خلالكم الى الشعب كله .. هذا من اجل استمرار المسيرة – كما رسمناها لانفسنا فى دستورنا ، بالشورى وباشتراك كل الشعب – بصدد اى قرار نتخذه .

بعد ان قرات تقرير النيابة – كما وعدتكم وقلت لكم فى الاسكندرية – يتحتم على ان اعرض امامكم الصورة كاملة ، كما قلت حينئذ (حيث) احسست ان الموضوع خطير ، ويتحتم علينا جميعا ان نقف ونحاسب انفسنا ، بشرط ان يحاسب كل انسان يعبث بمصير البلد .. خاصة ان القرار هو قرارنا، والأرض هى ارضنا ، والارادة ارادتنا ، ولا عائق امامنا عدا مصلحة مصر التى تعتبر فوق كل شىء .

يذكر تقرير النيابة العامة عن احداث الزاوية الحمراء ، انه فى ١٢ يونيو ١٩٨١ قدم مصنع العلف فى الزاوية الحمراء – التابع للهيئة المصرية العامة (للتربية) الدواجن – بلاغا بأن المواطن كامل مرزوق سمعان اعتدى على قطعة ارض تابعة للمصنع ، وكانت مخصصة لتوسيعه وبناء مصلى للعاملين فيه .. وقد حسم النزاع بينهما بناء على القرار الادارى رقم ٦ الصادر فى ١٣ يونيو ١٩٨١ الذى نشره حى شمال القاهرة ، والذى نص على طرد المعتدى .. ونفذ القرار بالفعل ، وبذلك تمت تصفية النزاع .. اعنى ان هذا الحادث يرجع الى مشكلة عرضية يمكن ان تحدث فى اى مكان وقد تدخل الطرفان ونجحا فى التوصل الى حل للمشكلة .. حدث هذا الكلام – كما ذكرت – فى ١٢ يونيو ١٩٨١ ..

فى مساء ١٧ يونيو حدثت مشاجرة بين عائلتى مريد ساروفين ابراهيم ومحمد محمد سليمان بسبب سقوط مياه ملوثة من شرفة الاول على ملابس فى شرفة الثانى .. وقد اسفرت المشاجرة عن اصابة بعض افراد الاسرتين باصابات طفيفة ، احتاج بعضهم لعلاج استمر لفترة لم تزد عن ٢٠ يوما.

الى هنا نرى ان الحادث (الثانى) مثل النزاع الأول الذى وقع قبله بخمسة ايام .. موضوع بسيط يمكن ان يحدث بين اسرتين ، عندما تنسكب مياه غير نظيفة من شرفة احداهما على الثانية .. وقد تسبب هذا الأمر فى وقوع مشاجرة – كما ذكرت النيابة العامة – ادت الى اصابة بعض افراد الأسرتين وتم علاجهم خلال ٢٠ يوما .. وبعبارة أخرى هو موضوع تافه .. ولكن بعض المحرضين استغلوا هاتين الحادثتين وحولوهما الى

نزاع طائفى بعيدا عن الحقيقة .. كما بالغ هؤلاء المحرضون فى وصف القضية بترويج اشاعات عن وقوع عدد من القتلى والجرحى .. فاندفع البعض بدون تفكير وتسببوا فى وقوع الحوادث المؤسفة التى وقعت هناك .. وهكذا تحول الموضوع من مشكلة فردية كثيرا ما تقع بين افراد اسرة او طائفة واحدة الى (طعم) فى ايدى فئة من المضللين ممن يضرون بمصلحة البلد لتحقيق اهدافهم ، وذلك عن طريق اثارة المواطنين فى محاولة المساس بأمنهم وبوحدتهم الوطنية بهدف غرس الشك فى سلامة الوضع الداخلى واستقراره وهكذا استغلوا استعداد بعض الشباب ، وصغر سنهم ، وقلة وعيهم الروحى ودفعوهم — بعد بث التعصب الطائفى بينهم — للاشتراك فى الحادث .. الدليل على ذلك هو ان عدد المتهمين القصر الذين تتراوح اعمارهم بين ١٤ و ١٨ سنة — بلغ ٣٩ متهما .

ومن المؤسف ، انه خلال تلك الحوادث لم يكن هناك تمييز بين هؤلاء الذين اشتركوا فيها (فعلا) وبين هؤلاء الذين لم تكن لهم صلة بذلك .. على سبيل المثال : اصيب الطفل معتز ايمن على البالغ من العمر سنتين برصاصة وتوفى لا لشىء الا لانه كان بالصدفة فى شرفة بيته .. كما ثبت للنيابة انه كان من بين القتلى والمصابين ، اشخاص ليسوا من اهالى المنطقة، وانما جاءوا لقضاء بعض شئونهم .. وقام اصحاب المحلات والورش باطلاق النيران لابعاد اللصوص والمخربين من هناك .

ظهرت من خلال هذه الحادثة — المبادىء الثابتة لشعبنا الاصيل بصورة مشرفة ، التى تؤكد حرص الشعب المصرى — مسلمين ومسيحيين على حد سواء — على المحافظة على وحدته الوطنية .. وقد برزت هذه الظاهرة بشكل عام فى رفض الغالبية العظمى من شعبنا الاشتراك فى هذه الحوادث .. كما برزت هذه الظاهرة ايضا فى صورة فردية ، ومثال ذلك تلك القصة التى رواها المواطن المسيحى فكرى نمر عزيز فى التحقيق، والتى قال فيها ان اسرة مسلمة اصرت على ايوائه بمنزلها حماية له من احتمالات تعرضه لاعتداء المشتركين فى الشغب .

وتمتدح النيابة العامة دور القيادات الدينية التى اظهرت قدرا من المسئولية باستنكارها لتلك الأحداث ، وتأكيدها ان هؤلاء الذين اشتركوا فيها قد خالفوا أحكام الأديان السماوية التى تقوم على الاخاء ، والمحبة ، والسلام .. كما تمتدح النيابة العامة الجهود التى بذلها رجال الشرطة من اجل السيطرة على الموقف بأسلوب حكيم .. وقد اثر هذا الأمر مباشرة فى تقليل عدد المصابين، ومنع وقوع اضرار اخرى فى الممتلكات ، كما كان لضبط السلاح فى مكان الحادث، والغاء الرخص الخاصة بحمله (السلاح) — بناء على اوامر وزير الداخلية وفرض قيود على حمل السلاح والذخيرة — كان لذلك اثر على حفظ النظام والأمن العام .. وكان هذا اجراء ضروريا فى مثل هذه الظروف .. وكان للاجراءات السريعة التى اتخذتها النيابة العامة من اجل فرض سيادة القانون — فور اخطارها بالحوادث — تأثير حاسم على تسوية الأمور ، وعلى كشف

المحرضين ، واظهار الحقائق الصحيحة حتى لا تستغل هذه القضية التى قامت بها اقلية فاسدة — فى الاضرار بالوحدة الوطنية التى نحرص عليها جميعا .

وقد تسببت ، تلك الأحداث فى وقوع القتلى ، والاصابات ، والاضرار التالية ، وقد تغير العدد ، وليس لدى احصائيات ، ولكن وزير الداخلية موجود هنا (فى هذه اللحظة استمع السادات لاقوال وزير الداخلية فيما يتعلق بعدد القتلى) : ١١٢ مصابا . ومقيد عندى هنا ١٥ قتيلا ، وتوفى مؤخرا اثنان آخران .. وقد اخطرتنا النيابة العامة رسميا بذلك .. وهكذا يكون المجموع الكلى ١٧ قتيلا بينهم ٧ مسلمون ، ٩ مسيحيون (يلتفت لتوضيح تفاصيل اخرى مع وزير الداخلية) وقتيل مجهول (الهوية) .

ثانيا : ١٠٢ جريح ، ولكن بعد التعديل ، بلغ عددهم ١١٢ من بينهم ضابطان ، و ٣ جنود من قوات الأمن المركزى .. ومن الجدير بالذكر أن بعض الجرحى لم يبلغوا عن اصابتهم فور حدوثها .. ولكن بعد ان تمت السيطرة على الموقف ، وعاد الهدوء للمنطقة ، توالت التقارير عن عدد المصابين بطريقة منتظمة .

ثالثا : وبعد المعاينة التى اجرتها النيابة العامة ، تبين حدوث اتلاف لـ ١٧١ من الأماكن العامة والخاصة .. وكانت الاضرار فى معظم الأحداث طفيفة للغاية .

رابعا : سرقة بعض المحلات والمنازل بواسطة جماعة من الانتهازيين الذين استغلوا هذه الأحداث للاضرار بسلامة المواطنين .

قامت النيابة العامة بفحص (هوية) المصابين والقتلى (هوية) الشهود وتحديد حجم الخسائر فى الممتلكات . كما اجرت تحقيقا مع المعتقلين الذين وصل عددهم حتى مساء يوم الجمعة الموافق ٢٦ يونيو ١٩٨١ الى ٢٢٦ شخصا تم اطلاق سراح ١١١ منهم حتى الآن : كان تاريخ هذا التقرير هو ٢٧ يونيو ١٩٨١ .. ولايزال فى السجن حتى الآن — ١١٥ متهما متهمة التجمهر ، والقتل ، والاضرار بالغير والممتلكات والسرقة ، واخفاء الأشياء المسروقة . (وفى هذه اللحظة يسأل السادات وزير الداخلية مرة ثانية عن عدد المتهمين المحجوزين حاليا) . ان عدد المتهمين الموجودين فى السجن حتى اليوم ٥ سبتمبر هو ٥٧ .. ولايزال التحقيق مستمرا على ضوء التقارير التى تصل من المعمل الجنائى ، عقب تشريح الجثث ، وكذلك وفقا لفحص الأسلحة التى تمت مصادرتها .. وتعرض النيابة العامة فى هذا التقرير الحقائق كاملة امام الرأى العام لاحباط الشائعات المغرضة التى تعرض الأمور بصورة مخالفة للواقع .

والى هنا ينتهى تقرير النيابة العامة .. وان عدد القتلى — كما سمعتم — هو ٧ و ٩ آخرين وكما أوضحت النيابة العامة ، لم ترجع بداية هذه الحادثة

اطلاقا الى اسباب طائفية على الاطلاق فالناس الذين يقيمون فى هذا الحى
احيانا كثيرة يتخاصمون ويتصالحون ، واوقاتا يتخاصمون ويمسك احدهم
بخناق الآخر .. على اية حال كان من الممكن ان يمر هذا الحادث ، كما مر
الحادث الأول الذى ورد فى تقرير النيابة العامة بشأن خصومة الارض التى
تمت تسويتها وانهائها بواسطة اهالى الحى .. ولكن بسبب المشاجرة التى
وقعت فى الحادث الثانى وبسبب شحنة الكراهية التى تراكمت بين الطرفين
المسلمين والمسيحيين ، اتخذ الحادث الثانى طابع النزاع الطائفى .. وحدث
هذا الأمر عندما هب المسلمون لمساعدة مسلمين آخرين ، وهب مسيحيون
لمساعدة مسيحيين آخرين .. وهكذا بدات الفتنة ..

ان الفتنة الطائفية — فى حقيقة الأمر — لم تمت ، فقد كانت موجودة
منذ عام ١٩٧٢ .. وفى عام ١٩٨٠ توجهت اليكم من فوق هذه المنصة بخصوص
موضوع الكنيسة .. وفى نفس الوقت واصلت « الجماعات الاسلامية » عمليات
التحريض والتنظيمات الداخلية .. وفى تلك المرحلة — على اية حال — تركزت
جهودهم على مساعدة الطلاب .. ولكن كان لتلك الجماعات الاسلامية اسلوب
عمل يقول بأنها مع مرور الزمن ستتطور وتتسع وهى بعيدة عن ملاحقة الاعين،
اذ ليس لها نشاط (علنى) ، ومع هذا ستستمر عملية (التنظيم) وتنفذ
(فى السر) .. وبدات الفتنة الطائفية — كما قلت لكم فى الاسكندرية — فى عام
١٩٧٢ ، وقد اشترك فيها الطرفان المسيحيون والمسلمون .. وسمعتمونى دائما
اقول انه من وجهة نظرى حينما يوجد صحفى ، كاتب فى صحيفة او مجلة ممن
يكتبون او ينشرون مقالا بدافع الحقد ، فاننى لا اضيع وقتى ابدا فى قراءتها .
على اية حال ، اننى اقول لهم (للنيابة العامة) : « افتحوا ملف » ، حتى
اذا جاء الوقت الذى يحاول فيه الكاتب ، او الصحيفة او المجلة كتابة شىء
ايا كان فيه اضرار بالمصلحة القومية ، يقدم الى هذا الملف كاملا .. ولهذا
السبب يمكنكم ان تروا باننى قد اتيت فقط بواحد فى المائة مما قرات، ومما راجعته
كلمة بكلمة .

قبل ان انسى ، وانهى بحث حادث الزاوية الحمراء ، توجد عندى قائمة
ساتركها ، لدى رئيس المجلس ، ورد فيها ان اكثر من ١١٩ من اشتركوا فى
احداث الزاوية الحمراء كانوا من المجرمين معتادى الاجرام ، واللصوص الذين
سبق ان اشتركوا فى « انتفاضة الحرامية » فى عام ١٩٧٧(٢) .. ويوجد بينهم
من له ١٣ ، ٥ ، ٧ ، ١٤ ، ٢٥ ، ٣٠ ، ١٨ ، ٢٢ ، ١٩ جريمة سابقة ..
اسماؤهم مقيدة ايضا .. وعندما قلت ان احداث ٧٧ كانت « انتفاضة حرامية »
لم يوافق البعض على هذا وقالوا ان هذه ارادة الشعب وانها انتفاضة
شعبية » ..

اعود مرة ثانية لموضوع حديثى معكم .. يوجد شحنة بين الطرفين :
لم يوافق البعض على هذا ، وقالوا ان هذه « ارادة الشعب » وانها « انتفاضة
شحنة فى الجانب الاسلامى ، ولكن شحنة هادئة ليس لها مظاهر خارجية ،
.. وشحنة فى الجانب المسيحى يبرز فيها التعصب ..

وكما نعلم ، فان اى فعل له رد فعل .. فعندما يسود التعصب لدى
احد الأطراف يصبح الطرف الثانى اكثر تعصبا .

فى صيف ١٩٧٢ ، فى الفترة التى لم نقم فيها بمعركتنا ، قلت اننا ممزقون
ومحطمون .. وربما كان هذا احد آثار الهزيمة .. ودعوتكم ، دعوت المجلس
الى جلسة صيفية غير عادية ، ووضعنا « قانون الوحدة الوطنية »(٣) ..
فجاء هؤلاء الذين يسمون انفسهم المعارضة وهاجموه بعد ذلك ، بدعوى انه
يقيد الحريات .. لماذا وضعت هذا القانون ؟ .. كان هدفى ان اقول للطرفين:
« استحوا ايها المسلمون والمسيحيون ، ليس هذا وقتا مناسبا .. امامنا ثار
علينا ان ناخذه على القناة ، وهزيمة نريد ان نمحوها من تاريخنا » ..
وقلت (لنفسى) لعل قانون الوحدة الوطنية والعقوبات القاسية التى يشتمل
عليها يشكلان عنصرا رادعا ولكن لم يكن هذا القانون رادعا ، واستمرت
الفتنة الطائفية — كما تعرفون — وتسللت ايضا الى الجامعات فى اكتوبر
١٩٧٢ .. وكنت قبل ذلك — فى شهر يوليو — قد طردت الخبراء السوفييت ..
كان هذا فى يوليو ١٩٧٢ واستمرت حقارة الشيوعيين بالاضافة الى حقارة
اليمين بسببه الوزير الذى طردته من الحكومة فى ذلك الوقت(٤) .. هذا
بجانب الفتنة الطائفية ..

حدث كل هذا فى اكتوبر ، نوفمبر ، ديسمبر ١٩٧٢ .. وسمعتمونى اقول
اننا مكشوفون من الناحية العسكرية ، وحينما اخبرنى المشير اسماعيل(٥)
رحمة الله عليه فى ديسمبر بان وضعنا العسكرى اصبح اكثر استقرارا بدات
اعمل على حل المشكلة (الطائفية) او شكلت لجنة تحقيق من داخل المجلس،
اشترك فيها مسلمون ومسيحيون .. ووضعت اللجنة تقريرها — وكان يراسها
رئيس نقابة المحامين الحالى جمال العطيفى ، وكان عضوا فى مجلس الشعب
— وقدمت اللجنة التقرير ، وانا ارسلته الى الأزهر ، وبعد ذلك الى دار
البطريركية ، وانتهت الأزمة .

كان فى تقديرى ان الأزمة انتهت باسلوب المراسلة الهادئة .. وسمعتمونى ،
عندما طلب رئيس الكنيسة (القبطية) البطريرى (الأنبا) شنودة
(رخصة لبناء) كنائس .. سألته ماذا يريد .. وقال : « اننى اريد ان اعبد الهى
(ولهذا السبب) احتاج لكنائس » . فقلت له : « طالما انك لا تريد ان تصبح
زعيما (سياسيا) ، فمن حقك ان تصلى فى الكنائس .. كم تعتقد ؟ قال لى :
٣٠ — ٣٥ قلت له « لا يبقوا ٥٠ » . وكان هناك مغزى خاص لما قلت ..
فالمشكلة ليست تحكم او محاولة لفرض ارادة المسلمين على المسيحيين ،
خصوصا وان بناء كنائس اثار مشاكل باستمرار .

عندما قلت له انها ستكون ٥٠ ، اضفت قائلا : « اننى لن استاذن احدا
« فيما اعطيه للبطريرك شنودة .. لا ، انا الذى اصدر القرارات فى هذه الدولة
وانا واثق ان المسلمين من ابناء شعبى سوف يفهمون جيدا كاخوتهم المسيحيين
ما هو هدفى .. اعنى حقيقة ، اننا بالغون ، واجتزنا مرحلة الطائفية والفتن

الطائفية ، ومؤامرات الاستعمار الذى حاول طوال وجوده ان يقف حاجزا بين المسلمين والمسيحيين .. وخرجت ولدى شعور بان الموضوع انتهى نهائيا .

ولكنه لم ينته . واستمرت المشكلة .. احيانا تظهر على السطح واحيانا تخمد .. كان واضحا انه سيكون هناك رد فعل من جانب « الجماعات الاسلامية » .. هذا طبيعى ، فطالما هناك فعل فى احد الجانبين ، فسيكون هناك رد فعل من الجانب الثانى . حينئذ بدانا نسمع عما يسمى « الجماعات الاسلامية » — هذه (الجماعات) تختلف عن « الاخوان المسلمين » : فالاخوان المسلمين « شىء » ، « والجماعات الاسلامية » شىء آخر .

بدات الأحداث تتطور حتى ١٩٨٠ — السنة الماضية — التى حضرت خلالها الى هنا وتكلمت عندما بلغت الأحداث ذروتها .. وبالنسبة لما حدث فى سنة ١٩٨٠ (سبق) أن رويت القصة كاملة وعلى اية حال ، استمرار نشاط رئيس الكنيسة ، والذين كانوا معه تولد عنه رد فعل اعنف مائة مرة من جانب « الجماعات الاسلامية » و « الاخوان المسلمين » .

قبل اى شىء آخر اريد ان اقول لكم شيئا .. اريد ان اقول لكم ان « الاخوان المسلمين » كجمعية ليست موجودة رسميا ، وهى غير شرعية . وبناء على قرار مجلس قيادة الثورة تم حل الجمعية .. لذلك لا توجد جمعية(٦) . كما لم يكن لها حق اصدار مجلة الدعوة .. واريد ان اضيف شيئا آخر، تقابلت مع البطريرك شنودة ، والتقيت ايضا مع التلمسانى(٧) . وقلت له الكلام التالى : « ياتلمسانى ، الجمعية غير شرعية بمقتضى قرار مجلس قيادة الثورة. اكتبوا طلب ، وقدموه لوزارة الشئون الاجتماعية لتسجيل الجمعية من جديد» . الى هنا سارت الأمور بالروح التى نعرفها جميعا .. وبنفس الروح التى تكلمت بها مع شنودة ، الذى قلت له « خذ ٥٠ كنيسة يا اخى وليس ٣٠ أو ٣٥ » .. قلت للتلمسانى : « اذهب تقدم الطلب لكى تأخذ (الجمعية) والصحيفة وضعا (قانونيا) » ، ولكن « لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » .

بدات « الجماعات الاسلامية » تسفر عن وجهها وبشكل .. (مجلة ناقصة) . هل ما بنوه لانفسهم فى تلك الاثناء ، كان كافيا لدرجة التوغل الى داخل « المادة المتفجرة » التى بداخلنا .. اعنى (اللى داخل جمهور الشباب او الطلاب فى الجامعة .. لقد فعلوا هذا فى هدوء من ٧٢ حتى ١٩٨١ .. وبعد ذلك بداوا يظهرون عضلاتهم بشكل استعراضى وفى حقيقة الأمر لم يبداوا هذا العمل فى ١٩٨١ فقط .. فمنذ سنتين—ثلاثة سمعتمونى عندما كنت فى الصعيد، فى جامعة المنيا (هناك) وقف استاذ امام التليفزيون ، وقال لى : انقذنا ، لان « هذا وضع غير محتمل» واجبته :«هؤلاء أولادى ، وعلينا ان نعطيهم فرصة» .. وبالفعل اعطيناهم فرصة .. ولكن من المؤسف اخذ هذا الأمر على انه ضعف من السلطة ، وذلك من الجانبين : « الجماعات الاسلامية » و «الاخوان المسلمين» من ناحية ، والبطريرك شنودة فى الكنيسة القبطية من الناحية الثانية .

وحينئذ وقعت احداث الزاوية الحمراء .. ما الذى حدث فى الزاوية الحمراء ، والذى حكيت لكم عنه ؟ . ما الذى دفعنى ان اقف فى جامعة الاسكندرية واقول لكم ، انه عندما اعود من الولايات المتحدة الأمريكية(٨) ساقص عليكم احداث الزاوية الحمراء ؟ .

فلو كانت الأمور هى كما ذكرها تقرير النيابة العامة فقط ، لانتهى الموضوع .. اذ انه كثيرا ما تنشب خصومات (من هذا القبيل) . ولكن فى حالة احداث الزاوية الحمراء ، رات احزاب اقلية معينة ان هناك عيبا فى وزير الداخلية (محمد نبوى اسماعيل) وهو انه يعمل كسياسى وليس كمسئول عن الأمن .. ان المنصب الذى يتولاه منصب سياسى اكثر من كونه منصب امن وان ما حققه بالسياسة فقط افضل مليون مرة مما حققه بالاجراءات الأمنية وبتدخل القوات وعلينا ان نشكره على ذلك ، ولا ننقده .

قلت له : « ماذا تعرف يا نبوى ؟ » اجابنى : « اتصلت بحلوان . الاخبار انتشرت بسرعة » الزاوية الحمراء موجودة ناحية الشرابية فى المنطقة الشمالية للقاهرة ، وحلوان موجودة فى اقصى الجنوب .. وقال لى: « اتصلت بحلوان ، لأن الشيخ الذى هناك تلقى خبر اثناء الصلاة بأن الاقباط قتلوا ٤٠٠ مسلم فى مسجد النور بالعباسية(٩) . (ووزعت بيانات ومنشورات .. متى طبعت ؟ ومن الذى دفع ثمن الطباعة ؟ .

وتطورت الامور بسرعة كبيرة .. فى الوقت الذى وقعت فيه احداث الشرابية ، هاجمت حلوان .. وتجمع حول شيخ المسجد ٥٠٠ شخص ولكن النبوى كلمه وقال له : « كف عن هذه الهراءات لا ٤٠٠ قتيل ، ولا (حتى) ١٠٠ قتيل ، ولا اى كلام فارغ من هذا ... وفى الجانب المسيحى حدث نفس الشىء ، وقيل انه « تم احراق ١٠ كنائس وقتل ٣٠٠ مسيحى.. ونحن راينا — كما قلت لكم — ان ٧ و ٩ قتلوا بالاضافة الى قتيل واحد مجهول هويته (— لا اكثر ولا اقل) .

ما هو المغزى الكامن وراء كل ذلك ؟ ما الذى دفعنى ان اعطى للموضوع كل هذه الأهمية الكبيرة ؟ ان حالات مثل حادث البلكونتين يمكن ان تتكرر فى كل وقت بأن تسكب اسرة دلوا مملوءا بالمياه على غسيل اسرة اخرى ان حكايات كهذه تحدث كل يوم داخل الأسرة الواحدة ، وداخل البيت الواحد ، وداخل القرية الواحدة .. هذه مسالة يومية . (ولكن من يعرف) ما الذى قد يحدث — عندما تقع أحداث كهذه — فى الجو المتوتر السائد حاليا ؟ .

والأكثر من ذلك ، ما اثار انتباهى هو اثارة المشاعر من جانب « الجماعات الاسلامية » والجمعيات فى مسجد اسمه « مسجد النور » بالعباسية .. هناك فرق بين الجماعات « الاسلامية » ، « والجمعيات » فالجمعيات مسجلة فى وزارة الشئون الاجتماعية ، ونحن نعرفها .. اما

« الجماعات » فليست مسجلة وهى شىء جديد . ونرى ان كل الجمعيات المسجلة عندنا من المفروض انه يتزعمها اناس عقلاء (وكذلك) فى مسجد النور والاسلام (يثيرون الناس) بان « الاسلام غير موجود » ، « الاسلام انتهى » .. وانه « يجب على المسلمين الخروج الى الجهاد » ، فعلى بعد نصف كيلومترا ، تقف الكاتدرائية ، والبطريرك شنوده . وعلى بعد نصف كيلومترا وفى نفس الشارع الذى يوجد فيه مسجد النور ، (نسمع نفس الكلام ، « المسيحية تنتهى » ، « المسلمون يتربصون للمسيحيين ويريدون تصفيتهم .. قد يحدث مثل هذا الامر ، ولو حدث .. لانتهينـــا .

وبمعنى آخر .. اذا تركت الاحداث التى وقعت فى الشرابية اثارا كهذه ، وهى مازال من الواجب علينا نعالجها .. فماذا نفعل اذا حـــدث هذا مرة اخرى فى اى مرحلة ؟ الى اين ستصل الدولة ؟ هذا هو السبب الذى جعلنى ادعوكم لكى اعرض الموضوع امامكم ومن خلالكم على الشعب كله .. وقلت كالمعتـــاد : « احضروا لى كل الملفـــات وكل ما كتب » .. وظللت ١٠ ايام اقرأ واحلل فماذا وجدت ؟

عندما جاءنى التلمسانى ، فكرت فى انضمامه لمجلس الشورى ، باعتبار ان تعيينه سيكون مصلحة للبلد(١٠) .. اذ يوجد بعض المسيحيين المعينين فى مجلس الشورى ، ولذا فكرت فى تعيين التلمسانى ايضـــا ، وهكذا يتعرف اعضاء مجلس الشورى بعضهم على بعض .. ان مجلس الشورى — كما قلنا — هو مجلس عائلى .. لم اعرف انه يوجد « اخوان مسلمون » (وبخلاف ذلك) هناك « جماعات اسلامية » . سأثبت لكم الآن ، ليس هناك شىء اسمه « اخوان مسلمون » او « جماعات اسلامية » — الكل شىء واحـــد .

يبدو ان هناك ثأرا « للاخوان المسلمين » مع ثورة ٢٣ يوليو لماذا ؟ اننى مندهش .. فاننى افهم ان شنودة اخطأ حين اراد ان يكون زعيما سياسيا للأقباط .. ونظرا لأنه يريد ان يحقق اهدافا سياسية ، فقد شعر ان الاقباط مضطهدون ، ولذا يريد ان يعمل شيئا ، فى هذا الموضوع .

اننى استطيع ان افهم هذا .. ولكننى لا استطيع ان افهم (التلمسانى) .. وقد رأيت التلمســـانى ذات مرة فى الاسماعيلية ، عندمـــا جمعت « الجماعات الاسلامية » فى شهر رمضان فدعوته وقلت له : اليس عيبا يا تلمسانى ، ان تكتب فى مجلتك « الدعوة » ان الولايات المتحدة الأمريكية قالت لرئيس الوزراء ممدوح سالم : اضرب « الجماعات الاسلامية » لأنها خطر عليكم ؟ اليس هذا عيبا ؟ .. كيف استطعت ان تقول هذا ياتلمسانى؟ هل نتلقى تعليمات من اى واحد ؟ هل نقبل مثل هذه الأمور ؟ وقلت له بالضبط انه عندما كان (فى مصر) ١٧ الف خبير سوفيتى ، (وشممت رائحـــة) محاولة من جانب السوفييت لفرض ارادتهم علينا .. طردتهم فى خـــلال اسبوع .. فلم يستطع الاجابة ..

تعالوا نلقى نظرة على عدد مجلة الدعوة التى هى — كما ذكرت — غير شرعية .. ان مجلة الدعوة وجمعية « الاخوان المسلمين » كما كررت وقلت للتلمسانى (غير شرعيتين) .. ولكن بروح الأسرة ، قلت له : « اذهب وسجل المجلة وتحصل على رخصة وفى الوقت نفسه واصـــل اصدار الدعوة ، ولكن لا سياسة فى الدين ، ولا دين فى السياسة » . .. تعالوا نتصفح مجلة الدعوة ، عدد اغسطس ١٩٨١ ، وهو (موجود امامى) .. نجد التلمسانى يسب العرب ويقول لهم : « مصر ابرمت معاهدة سلام مع اسرائيل ، ونحن نعارضها منذ اليوم الأول ، لأنها كانت وماتزال امرا سلبيا من جميع النواحى ، وقد ارتفعت اصواتكم غضبا وتهديدا، وتوقعنا انكم ستفعلون شيئا من اجل انقاذ المسلمين من اخطار هذه المعاهدة الخطيرة » ، انه يشكو بلده ، اذ (يعتبر نفسه) مسئولا عن المسلمين ، وعن الدين والسلام ، وانه ولى الله فى الارض ، كما يهاجم العـــرب بقوله : « كيف نعارض المعاهدة ، فى حين انكم لا تفعلون شيئا ، وتكتفون بالكلام فقط » .

وبعد ذلك ، كتب واحد من الكتاب التابعين له فى صفحة ٨ بنفس العدد : « اننا نرفض تماما فكرة فصل الدين عن السياسة ، وعبارة لا دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين ، وما يترتب على ذلك (اعنى) عدم تكوين احزاب سياسية على اساس دينى ، وعدم تدخل الجمعيات الدينية فى السياسة » .. (هذا المكتوب) وبصـــورة واضحة جدا وهذا احد الأشياء التى يكتبها واحد من « الاخوان » المعروفين فى مجلة الدعوة .

ما هو الشىء الذى حيرنى ؟ لقد دارت — خلال فترة الـ ١٨ سنة ، قبل ان اتولى السلطة — معركتان مع « الاخوان المسلمين » .. حدثت المعركة الأولى فى عام ١٩٥٤ — كما تذكرون — عندما تم حل الاخـــوان .. حاولوا اغتيال عبد الناصر .. فماذا حدث ، القى القبض عليهم وتمت تصفية الجمعية والجهاز السرى والمواد المتفجرة .. انكم تعرفون كل هذا .. أما العملية الثانية فكانت فى ١٩٦٥(١١) .. وعندما توليت السلطة فى ١٩٧٠ . اطلقت سراح كل الاخوان ، واعدتهم الى وظائفهم ، وحصلوا على فرق المرتبات خلال فترة اعتقالهم .. وكنت اعتقد ان الموضوع انتهى.. ولكن ، لا .. انهم يقومون بعمل ما يسمونه « التقية »(١٢) ولكن لا يوجد عندنا تقية .. نحن ننتمى الى السنة .. لا يوجد عندنا المسلمون السنيون ممن يتكلمون بما ليس فى قلوبهم ، لا ، ليس عندنا هذا الكلام .. وكانوا يتحدثون معى فى الوقت الذى كانوا يركزون فيه اهتمامهم على الثأر من ثورة ٢٣ يوليو .. ومنذ ذلك الوقت بدأت الجماعات الاسلامية وغيرها فى اعداد الخطط لحين الوقت الذى تحدد فيه العملية .

ويواصل المقال قائلا : « على ذلك الاخوان المسلمون لا يطلبون السلطة لأنفسهم ، وانما اذا وجدوا من بين الأمة من هو مستعد لحمل

العبء ، وحمل الامانة والحكم بالمنهاج الاسلامى القرآنى ، حينئذ يصبحون جنوده وانصاره واعوانه .. واذا لم يجدوه .. فسيكون الحكم وفقا لمناهجهم كما سيعملون على تخليصه من ايدى كل حكومة لا تنفذ اوامر الله » .. وعلى هذا من هو الذى يحدد حمل امانة والحكم بالمنهاج الاسلامى القرآنى ؟ كما هو مفهوم ؟ هم الذين يحددون ذلك .. الامر واضح .

وقد اكتشفت ما هو اخطر .. رايت صورة لى مع بيجين وكارتر فى كامب ديفيد ، نهنىء فيها بعضنا .. ومكتوب تحت الصورة : « فى كامب ديفيد خرجت مصر من ساحة الجهاد » .. هذا الكلام يرددها اعداء مصر، جبهة الرفض ، القذافى ، وحافظ الاسد الذين يذبحون أبناء شعبهم ويقتلونهم .. نفى ايران « يذبح يوميا ٥٠ ، ٦٠ ، ٧٠ فردا » وينسف ٧٠ آخرون من ناحية ثانية .. هذه وقاحة وعجرفة .

والاخطر من ذلك .. المقال عنوانه « الولايات المتحدة الامريكية والتآمر على مصر المسلمة » .. ما هو مضمون المقال الذى نشر فى عدد اغسطس ١٩٨١ ؟ (ورد فيه) : « ان الولايات المتحدة الامريكية اتبعت اسلوبا اجراميا من اجل تولية هؤلاء الحكام السلطة » .. يقصد الكاتب الحكام الذين يتعاونون مع الولايات المتحدة الامريكية ، وانجلترا ، وفرنسا او مع الاستعمار بشكل عام .. ويضيف : « ان الولايات المتحدة الامريكية اتبعت اسلوبا اجراميا لتولية هؤلاء الحكام السلطة .. وهو اسلوب الانقلابات العسكرية ، والتى كان اخطرها بدون شك ٢٣ يوليو ١٩٥٢ التى اطلق عليها رجل المخابرات الامريكى ميلزكوبلاند اسم « العملية الكبرى » (١٣) .. وقد حقق هذا الانقلاب النموذج الاصلى للحاكم العميل الذى تطابقت شخصيته مع مخطط المخابرات الامريكية والذى نجح فى تنفيذ المهمة التى رسمت له بعبقرية اجرامية فاقت خيال الذين جاءوا به » .. (يقصدون) عبد الناصر .. ليس فقط عبد الناصر ، لا ، وانما انا الذى اعلنت ثورة ٢٣ يوليو .. انا الذى اعلنتها فى الصباح . انا الذى فصلت من الجيش ، واعتقلت ، وسجنت ، وجعت ، وشردت .. وبعد ٨ سنوات ، رجعت للجيش مرة ثانية ، وقمنا بثورتنا سنة ١٩٥٢ .. ان الكتاب الذى استشهد به هو كتاب كوبولاند .. وكوبلاند هو رجل من الـ « سى. اى. ايه » — الذى الف كتابا اهداه لزكريا محيى الدين احد زملائنا فى قيادة الثورة .. ولكننى اتحدث اليوم عن جمال عبد الناصر ، وعن زكريا محيى الدين ، وعن جميع رفاقى فى مجلس الثورة .. انه يصف الاسلوب الذى وصل به هؤلاء الحكام الى السلطة بانه « اجرامى » وهو « اسلوب الانقلابات العسكرية ، التى كان اخطرها بدون شك انقلاب ٢٣ يوليو « الذى اطلقت عليه المخابرات الامريكية عن طريق عميلها اسم « العملية الكبرى » .. ان هذا الرجل (كوبلاند) لم يذكر هذا الكلام .. وانما جاء هذا الكلام على لسان هؤلاء المعروفين حاليا باسم « التيار الاسلامى » . او ما يسمى « التيــار الاســلامى » .

اريد ان اقول لكم شيئا من اجل التاريخ .. لقد اتصلنا — «بالاخوان» قبل قيام الثورة .. ونشر الخبر وكتب .. والثورة عمرها اليوم ٢٩ سنة .. اتصلنا « بالاخوان » قبل الثورة .. وطلب عبد الناصر منهم شخصيا الاشتراك فى الثورة .. ولكنهم خانوا ورفضوا ذلك بزعامة الهضيبى(١٤) — .. حينئذ اتصلنا بسراج الدين(١٥) .. وخاف الوفد لماذا اذكر سراج الدين؟ لانه تصرف بنفس الصورة .. وهناك ناس معينون فى الخارج يتساءلون ما هى العلاقة بين الفتنة الطائفية وبين هذين الاثنين ؟ .. ان العملية كلها منسقة وتشكل وحدة متكاملة .

ان ثورة ٢٣ يوليو هى تماما مثل الثورة الفرنسية بالنسبة لفرنسا ، ومثل الثورة الامريكية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية .. ثم يأتى بهذه البساطة ويكتب باسلوب تهكمى وقح ، وبشكل اجرامى عن ثورة شعب ولد من جديد .. حرم ابناؤه — (حتى ذلك الحين) — من التعليم ، ثم نالوا هذا الحق وجميع حقوقهم من جديد .

ان كامب ديفيد لم تخرج مصر من ساحة الجهاد .. ان اسيادهم الذين يمولونهم هم الذين يقولون لهم هذا الكلام .. وعليهم ان يدفعوا الثمن ، لقد اخطات اثناء ثورة ٢٣ يوليــو وكان يجب ان اتركهم (فى السجن) .

سوف اترك لكم (النص المكتوب من) قرار القاضى الذى نص على مصادرة هذا العدد ، حتى لا اضيع (الآن) وقتكم . انا نفسى — للأسف — لم اقرا هذا الكلام — كما قلت لكم — الا بعد ان بدات ارى المشكلة باكملها ويقول قرار المحكمة :

من المذكور آنفا ، يتضح ان جريدة الدعوة فى عددها المذكور تحوى مقالات وموضوعات تجاوزت حدود النقد المبـــاح (ووصلت الى حــد) التشهير بنظام الحكم الشرعى القائم فى الدولة ، وتشويه سمعته ، والتحـــريض على كراهيته ، واحتقاره علاوة على اثارة العواطف بهدف الاضرار بالأمن العام والحاق الضرر بالمصلحة العامة .. كما تحوى مقالات مغرضة هدفها الاضرار بالوحدة الوطنية السائدة بين طوائف الشعب .. وتعد هذه المقالات بمثابة جريمة .. لذلك قررت النيابة العامة مصادرة هذا العـــدد .

ولكن على هؤلاء ان يعلموا ان لنا حسابا معهم لان ثورة ٢٣ يوليو هى ملك الشعب كله .. من اين جاء هذا الهجوم الأعمى ، وهذه الوقاحة وهذا التطاول ؟ من هؤلاء الذين يدعون انهم حملة الاسلام ، وحملة راية الايمان .. لن يمر هذا الأمر (بدون رد) كلا والف كلا .. حقا اننا لــم نعتقل الكثير منهم اثناء الاعتقالات التى قمنا بها ، ولكن مقيد عندى آلاف الأسماء وهؤلاء هم ابنائى .. ولا اريد ان يأتى اليوم الذى اضطر فيــه الى اتخاذ اجراءات ضد اولادى الصغار الذين ضلوا لذلك القيت القبض

على الزعماء .. اما ابنائى الصغار الذين انخدعوا ، فساعطيهم فرصة للتفكير ، والعودة الى ما هو افضل ، اننى لا اريد تفاقم (المشكلة) .

كيف بدات العملية ؟ سأروى لكم كيف بدات عملية « الجماعات الاسلامية » .. اعلنت فى ٢٧ يوليو — كما قلت لكم — اننى سأتحدث الى الشعب بعد عودتى من الولايات المتحدة الامريكية . (فى اثناء ذلك فى العيد استعرضوا عضلاتهم — وكما تعلمون — فان ١٠٠ر٠٠٠ شخص خرجوا للصلاة فى ميدان عابدين .. وادعى حزب الاقلية ان عددهم هو ربع مليون او نصف مليون ، رغم ان عدد المصلين كان ١٠٠ر٠٠٠ وكان عدد الذين جلسوا لسماع الخطبة(١٦) هو ٥ر٠٠٠ ، بينما كان عدد الذين صلوا ١٠٠ر٠٠٠ .. جميع الناس خرجوا للصلاة ثم عادوا بعد ذلك الى منازلهم .. والعملية كلها كانت استعراض عضلات .

قبل سفرى ، كان هناك شيخ مسجد فى الاسكندرية كان كل مهمته الهجوم بشكل فظ(١٧) . لماذا ؟ لأن هناك اشخاصا من احزاب المعارضة اعتادوا الالتقاء به ورددوا امامه نفس الكلام .. وقد اكثروا من النقد ويقول : « سنظل نهاجم » . وكان هذا الرجل الذى سجلت كل تصريحاته، يهاجمنى ويهاجم اسرتى .

وقد اعتاد امام المسجد المعروف باسم القائد ابراهيم ، ان يقول اثناء خطبة الجمعة أن الخدمات التى تقدمها الولايات المتحدة الامريكية لمصر تستخدم للدفاع عن النفس من لص بواسطة لص آخر .. لا استطيع ان افهم هـذا .. وقد تحدثنا عن خدمات عسكرية — التى اعلنت عنها — وهى انه فى حالة اذا ما تعرضت اى دولة عربية او اسلامية للتهديد ، فاننى اقدم تسهيلات للولايات المتحدة الامريكية بهدف انقاذ هذه الدولة ؟ حتى لا يتكرر ما حدث لافغانستان .. ان هؤلاء (الامريكان) ماهم الا اناس يبيعون لنا احدث الأسلحة او يساعدوننا اقتصاديا .. وقال من فوق منبر الجامع ان مراسم افتتاح توسيع القناة تكلفت ١٠ ملايين جنيه .. بينما كان من الممكن ان يضمن ربع هذا المبلغ ٤٠٠ وحدة سكنية لـ ٤٠٠ اسرة. هذا شيخ من الأزهر حاصل على العالمية ، ومفروض انه يعـرف الدين الاسلامى .. انه يتباهى بكونه واعظا اسـلاميا ١٠ ملايين .. (مجلة ناقصــة) .

لماذا اطالب باجراء تحقيق سياسى ؟ (حيث) قال انه « سمع » (هذا الخبر) .. فاذا ما وقف امام القاضى ، يمكنه ان يقول له : « هكذا سمعت ، ولكن ربما حدث خطأ » .. ولكنه فى التحقيقات السـياسية لا يستطيع ان يقول : « سمعت » لانهم سيقولون له : « تقدم هنا ، واعترف بكل ما قلته » : « فقد (قال الشيخ) : « انه تم انفاق ١٠ ملايين جنيه فى افتتاح قناة السويس ، وكان من الممكن استخدام هذا المبلغ فى بنـاء ٤٠٠ مسكن لـ ٤٠٠ اسرة كل هذا بهدف اثارة المشاعر .

وفى ٢٣ يناير ١٩٨١ القى خطبة بعد الصلاة واكد بانه ليست هناك سيادة قانون فى مصر ، لان القانون لا يحترم .. اذ توجد معتقلات،وعمليات تعذيب واعتقـالات بدون مبرر وان المعتقـلات لم تغلق كما قيل ، وان هناك مقدسات انتهكت حرمتها ، ولذلك يجب على رئيس الجمهورية ان يقطع ايدى المسئولين فى دولته ، وعلى راسهم اجهزة الشرطة والأمن .. اين سيادة القانون ، وهناك معتقلات ، وعمليات تعذيب واعتقالات بغير حق ؟ (هذا كلام) الداعية الاسلامى . وقد ارسل تهنئة للخومينى ، كان هذا فى خطبة اخرى القاها فى الثالث والعشرين من هذا الشهر .. وبعث بتهنئة للخومينى وللشعب الايرانى بسبب ما وصفه بانه اذلال للولايات المتحدة الامريكية اثناء ازمة الرهائن(١) .. كما استنكر تصريحات رئيس الجمهورية التى تؤيد موقف الولايات المتحدة فى هذا الموضوع .. وانتقد مجلس الشعب بدعوى انه لا يمثل ارادة الشعب وانما الحكومة هى التى اختارته .. وترددت هذه الانتقادات (لمجلس الشعب) فى ٣٠ يناير .

ان ما ذكرته لكم ليس مسجلا على الورق فقط ، بل مسجل بصوته ايضا .. وتوجد التسجيلات عند المدعى الاشتراكى (العام) ،حتى نعرف (ماذا يفعلون تحت ستار) الدعوة الاسلامية .. وفى ٣٠ يناير — وكما تعرفون كنت فى اسوان خلال شهر يناير — انتقد الاجتماعات والزيارات التى يجريها الرئيس فى اسوان . اجتمعت هناك مع سياسيين .. فقد جاءنى هناك وزير الخارجية البريطانى اللورد كارينجتون ، وكالاهان ، وسياسيون كثيرون آخرون لبحث مختلف الموضوعات المتعلقة بالوضع الدولى .. (اشار الشيخ) الى النفقات الباهظة (لتلك الانشطة) وقال اذا كان الرئيس يقضى الصيف فى الاسكندرية ، والشتاء فى اسوان .. فهذا دليل على انه لا يشعر بمعاناة الشعب . انتقد ايضا الاحتفال « بعيد الشرطة » والمبالغ الباهظة التى انفقت فى هذه المناسبة ، وقال ان الهدف من استعراض القوة هو التلميح بما سيحدث للشعب اذا ما وقف ضـد السلطات . كل هذا كذب .. (قال الشيخ) ان وزير الصحة يبالغ فى الاسراف فى الادوية .. كما علق على اطلاق اسم قرية (ميت ابو الكوم) على قرية جديدة فى سيناء(١٩) . مؤكدا ان الرئيس جمال عبد الناصر ؟ كان يستطيع ان يطلق اسم « بنى مر » على قرية جديدة .. وقد هـاجم هذا بتهكم قائلا : « ويكون المر بالكوم »(٢) .

فى ٦ فبراير ، هاجم المسئولين « لتزييفهم » انتخابات اتحـادات الطلبة الأخيرة بالجامعة .. وادان رئيس الجامعة ووصفه بأنه عـدو الاسلام .. (وادعى بأن) التاريخ يعيد نفسه .. « فالخديو » اسماعيل اقترض اموالا لفتح قناة السويس(٢١) ، (بينما) استدانت حكومتنالتوسيع (القناة) .. بينما هناك اشياء ملحة اكثر تستحق انفاق اموال الدولة عليهـا .. وعلق على تصريحات الرئيس بأنه مستعد ان يرهن قناة السويس وبترول الدولة .. قائلا : ان هذا الأمر من شأنه ان يؤدى الى احتلال مصر .. وهذا يذكره بعهد الخـديوى اسماعيل .. تمامـا مثل

(الآية القرآنية التى تقول) « لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى ، حتى تعلموا ما تقولون »(٢٢) .. لقد تلت حقا ذات يوم ، عندما أثار العرب اشمئزازى ، اننى لن اذل نفسى ولا مصر لهم ، حتى لو اضطررت ان ارهن قناة السويس والبتـرول » .

ومن هذا الذى اقرأ كلامه امامكم ؟ انه الرجل الذى اهاج « الاخوان المسلمين » و « الجماعات الاسلامية » اثر اعتقاله ، كما لو كان العالم انتهى .. ما هو (طلبهم) ؟ « يجب اطلاق سراحه » .. بعد اعتقاله فى المرة الاولى ، حذره الوزير ومنعه من القاء خطب ، ولـكن الاولاد من « الجماعات الاسلامية » ذهبوا اليه وقالوا له : «اذهب واخطب لا تخف» . وقد فعل هذا .. فتم اعتقاله .

واليوم (يقول « الاسلام فى خطر » .. « الدعاة فى خطر » هذه حماقة جنونية بذيئة ، ليس فيها حياء ولا خلق ، ويقول ايضـا : « لا توجد ديمقراطية » . ان « سفر الرئيس لأوروبا ، وخطابه امام البرلمان الاوروبى يعـد بمثابة تذلل امام الاوروبيين .. والاسلام يمنع التذلل » « لا توجد ديمقراطية فى مصر » .. « ان الحزب الوطنى (الحزب الوطنى الديمقراطى) يسيطر على كل شىء » .. وقد اوضح انطباعاته للمصلين هناك .. وبعد صلاة يوم الجمعة والموافق ١٣ مارس ١٩٨١ ، وصف انطباعاته بقوله : انه اثناء زيارته اسوان رأى استراحة الرئيس الفخمة هناك ، وانهم منعوه من الاقتراب منها وقد استنتج ان « هذه الأماكن محظورة على العـرب ، ومباحة للاجانب » .. ثم عاد يهاجم الحزب الوطنى لانه مصدر البـلاء فى البلاد .. وتحدث ايضا عن تقييد حرية المواطنين الذين كانوا مشتركين فى تكوين الأحزاب فى استراحة اسوان .. انه يستغل كل هذا لاثارة الأولاد المساكين الذين لا اريد ان اتخذ اية اجراءات ضدهم .. اننى اقول هذا كله امامهم ، وابذل كل هذا الوقت .. والا فلم يكن هناك ما يستحق ان اقول كل هذا ــ وكان كافيا ان اتخذ اجراءات قانونية .. ولكننى اخاف على اولادى .. ولا اريد ان يقعوا فى شراك هؤلاء الذين تجردوا من كل القيم والاخـلاق .

(وقال ان) جميع الأحزاب فاسدة ، (وان) الامر « يحتم قيام ثورة » .. انه يهاجم مجلس الشعب ، ويعلن انه لا يمثل الشـعب .. وهاجم وزير الصحة ، ووزير التعليم (واعلن ان) « اساليب التعليم خاطئة » .. وبعد ذلك يهاجم معاهدة (السـلام مع اسرائيل) بقوله ان سيناء ــ بعد الانسحاب الاسرائيلى منها ــ تعتبر محتلة لانها ستكون منزوعة السلاح ، وهذا من البنود السرية للمعاهدة « .. رغم ان الرئيس اعلن انه لا توجد بنود سرية حتى يضمن موافقة الشعب على المعاهدة » ماذا يمكن ان اقول ؟ هذا كذب ، اجرام ، وقاحة ، سفالة ..

لماذا لا يكفى كل هذا ؟ لانه عندما يقف انسان محترم من الأزهر يرتدى عمامة ، ويقول انه توجد بنود سرية .. بينما لا توجد هذه البنود، والله .. فى هذه الحالة بالذات ، وفى الحالات السابقة ــ وما سياتى ــ لن ارحمهم باسم القانون . لا ابدا ، لماذا ؟ لأنه يحرض أولادنا .. هـذا هو الكلام الذى يقوله : « لا توجد حرية ، ولا ديمقراطية » ... (جملة غير كاملة) وسافر الى اسوان ، واسيوط وسوهاج ، والمنيا ، والفيوم، والبحيرة ، والاسكندرية ، وبورسعيد ، والسويس ــ سافر الى كل هذه الاماكن ، والذى خطب ثم عاد دون ان يقف احد فى طريقه احد .. انه يسافر ويخبر اولادنا بأن (المعاهدة) تتضمن بنودا سرية » ، رغم ان الرئيس اعلن انه لا توجد بنود سرية حتى يصادق الشعب (على المعاهدة) . (ويقول) ان هناك بنودا اخرى فى هذا الشان بمقتضاها تمنع مصر تكوين اى تنظيمات معادية لاسرائيل فى مصر .. ويضيف بانه لو كانت مصر حرة، لقلنا للرئيس انور السادات « اترك الحكم وقدم استقالتك » .

اننى اسأل : عندما سافر ، وخطب وقال كل هذا الكلام ، الم يفعل هذا بحرية ؟ ان احدا لم يقل له شيئا .. ماذا حدث للحرية ؟ الم يقف ويقل كل هذا الكلام ؟ . سافر وذهب وجاء ، هاجم الحزب الوطنى ، حتى جهاز القضاء وماذا قال ؟ لقد علق بسخرية على خبر نشر فى الصـحف اليومية بان المحكمة الدستورية ستقوم بفحص اقرارات الذمة المـالية للرئيس ، ولنائبه ، ورؤساء مجلسى الشعب والشورى قائلا : « كفى استخفافا بعقول الشعب » . ولكن هذه الاقرارات ارسلت بالفعل لرئيس المحكمة العليا .. اين اذن الاستخفاف بعقول الشعب ؟ انظروا (يالها من وقاحة) . حتى هذا الخبر (يالها من وقاحة) .

كما انتقد قرارات العفو التى صدرت لعلى صبرى ، وسامى شرف(٢٣)، وتساءل بدهشة : « هل الاتهامات التى وجهت اليهم تتساوى مع الاتهامات التى وجهت للمتهمين فى حادث الكلية العسكرية الفنية ، والتى اعدم بعضهم بسببها(٢٤) ؟ » .. علق على هذا بقوله : « هذا هو موقف الدولة من المسلمين » . لانها اصدرت عفوا عن على صبرى ، وسامى شرف بعد ١٠ سنوات ، وقال : « كيف لم يصدر عفو عن المتهمين فى الفنية العسكرية ؟. هؤلاء الذين قتلوا ٥ جنود .. بالفعل .. من هم هؤلاء ؟ انهم « الجماعات الاسلامية » وكلهم يد واحدة ان هؤلاء التابعين لهذه الجماعة (يقفون) وراءه ، ويقولون له : « تكلم ولا تخف فسنسـاعدك على الوقـوف على المنبر ، ولن تستطيع الحكومة أن تعتقلك » انه الآن مرمى فى السـجن مثل الـكلب .

(انه هاجم) ليس فقط وزير الصحة .. وليس فقط مجلس الشعب .. وليس فقط وزير التعليم .. بل ايضا شيخ جامع الأزهر لقد هاجم شيخ جامع الأزهر .. وطالب بتكوين نقابة للائمة وقال مـرارا (لأتباعه) . (انه توجد للرئيس ٣٥ استراحة بنتها الدولة) . وانتشر هذا الكلام فى البلد،

ولكننى لم اعقب عليه اطلاقا .. لا يوجد فقط ٣٥ ، وانما يوجد ١٠٠ واكثر .. صحيح انه توجد استراحة فى كل مكان اذهب اليه فى الدولة ، ولكن ، لم تبن استراحة واحدة منذ ان توليت الحكم من ١١ سنة . لم تبن . ويجب تشكيل لجنة منكم لتنظر اين اقيم ، لأن هذه استراحات حكومية .. فعلى سبيل المثال : عندما ذهبت لأرى (مصنع البوليستر فى كفر الدوار) ، اقمت فى استراحة الشركة بالاسماعيلية ، واستراحة الشركة هذه يقيم فيها اشخاص آخرون ايضا ، لأنها استراحة مخصصة لكبار الزوار .. عليكم ان تذهبوا الى اسوان .. فهو يقول انه « توجد هناك استراحة فخمة جدا » . لماذا ؟ لأن هذا منزل مهندس ، وهو واحد من مجموعة منازل خاصة بمهندسى الرى ، والجيران يسكنون فى الفيلات الأخرى التى اقامها جمال عبد الناصر ، والتى بنيناها فى عهد عبد الناصر من اجل الشركة . (وهذه الاستراحة) هى واحدة منهم (فقط) ولكننى أريد هنا ان اثبت كذب ، ووقاحة هؤلاء الناس .. وانه لم تبن استراحة واحدة لا لى ، ولا لغيرى ، خلال فترة حكمى منذ ١١ سنة .

انه لم ينس الانتخابات الفرنسية ايضا : ان ديستان رحل .. فلماذا لم يرحل السادات ايضا ؟ .. وقد علق ايضا على ما نشر بالصحف عن رفض القضاة نظر الدعوة الخاصة باثنين من المعارضة ضد الرئيس « لسبهم علنا » فى احدى الصحف(٢٥) بقوله : « انه لا يلوم جهاز القضاء ، بل يلوم القانون والدستور .

فى ٢٩ مايو ١٩٨١ (قال هذا الشيخ) كانت هناك خطة من جانب الكنيسة وهى اثارة المسلمين اثر مقتل مسلم على يد مسيحى فى منطقة محرم بك . الحزب الوطنى .. — لا اعرف سبب غضبه ، وغضب الآخرين وكل الجماعات الاسلامية ، والاخوان من الحزب الوطنى (الديمقراطى) .. وذكر ان « الرئيس قال ان الحزب الوطنى قوى .. فكيف يكون هذا .. اذا كان خائفا من ٢٠ من اعضاء المعارضة فقط .. كما قال الرئيس ؟ » .

انا لم اقل انى خائف .. ولكننى قلت انه يوجد اقل من ٢٠ شخصا محرضا .. وصل الآن عدد الذين تم اعتقالهم الى اكثر من ١٠٠٠ر١ واكثر (يلتفت الى وزير الداخلية) وكم يا محمد ؟ ٥٠٠ر١ (بما فيهم ٢٥٠ مجرما) ولتعلموا انه — من كل هؤلاء — لم يصل عدد المحرضين الى ٢٠ وكنت اعتقد انهم اكثر من ذلك . وانا اقول ان عدد المحرضين كان اقل من ٢٠ .. والباقى — الذين أحزن عليهم — هم الأولاد المضللين ، والذين يعرفون باسم « زعماء الجماعات » — وسوف اتحدث عنهم ايضا فيما بعد .

(قال هذا الشيخ ايضا ان « النيابة تؤيد رشاد عثمان(٢٦) .. فجهاز القضاء متهم ايضا .. هيا نستمع لهذه (القصة) ، لانها خطيرة جدا كل هذا كان يقوله ايام الجمعة (تحدث عن الموضوع الآتى) فى يوم الجمعة الموافق ١٢ يونيو ١٩٨١ ، قال ان (رجال) « مراكز القوى » أطلق سراحهم

.. فى حين ان المسلمين التابعين لجماعة التكفير والهجرة ، وللجهاد(٢٧) الذين اعتقلوا « بدون ذنب » مازالوا فى السجن .. (وادعى) ان اجهزة الأمن لا تبحث (عن القمع) بل عن الشباب المسلم ، والعلماء المسلمين ، كما تعد لهذا قواتها المعروفة باسم « الأمن المركزى » . ولكى تعرفوا التكفير والهجرة .. (جملة ناقصة) . يقول لكم « الاخوان » ان رجال التكفير والهجرة يتعاونون معنا » . مقابل هذا ، أدعى بعض اعضاء هذه(الجماعة) انهم لا يتعاونون معهم . (الحقيقة هى ان) كلهم شىء واحد .. ان سبب الاثارة هو المؤسسات الدستورية .. وقد اخذ (الشيخ) موضوع الزاوية الحمراء وغيرها تماما ، حتى تحدث الفتنة بين المسيحيين والمسلمين . وقال ان السلاح نزع من المسلمين ، ولكنه لم ينزع من المسيحيين . وقال ايضا ان نقابة المحامين — الذين علقوا منشورات مبتذلة وقذرة هم « المحترمون » .

وقد علق على خبر نشر فى صحيفة مايو عن موضوع ايران ، جاء فيه ان ما يحدث فى ايران ليس من الاسلام .. فيتساءل متعجبا هل ما يحدث فى مصر هو من روح الاسلام ؟ وهل الأمن الغذائى(٢٨) ايضا من الاسلام ... بالطبع (انه من روح الاسلام) لأننى سأوفر الطعام للشعب . هذا هو الدين وهذه هى السياسه بصورتها البارزة ، ولا مجال لمثل هذه المقارنة مع (الوضع فى) ايران . فقد تولى الخمينى السلطة فى ايران ، عندما وصل انتاجها من البترول الى ٥ر٦ مليون برميل يوميا ، واصبح دخلها اليومى ٢٥٠ مليون دولار بشيكات وبدون ضرائب — شيكات بمبلغ ٢٥٠ مليون دولار يوميا، وانتاج ٥ر٦ مليون برميل نفط يوميا . ولكن ما هو وضع ايران الحالى بعد سنتين من حكم الخمينى ؟ انهم يشترون البترول بالكوبونات .. ولا يوجد فى ايران طعام .. والأخطر من ذلك ، ما سمعتموه عن صفقة السلاح بين اسرائيل وايران .. اسمعوا هذا ايضا : منذ ثلاثة ايام نشر فى الصحف أن ايران تشترى الغذاء بشكل رسمى من اسرائيل . من الذى يفعل هذا ؟ انه الخمينى الذى قطع علاقاته معنا لأننا تحدثنا مع اسرائيل واخذنا ارضنا .. بالنسبة لايران ، لو أن الخمينى بدأ — منذ توليه سلطة البلاد مع كل هذه الثروة — خطة بنائها ، لأصبحت ايران الآن واحدة من اغنى دول العالم .

(وقال) ان الدولة تحارب الاسلام فقط ، وتؤذى رجال الدين الاسلامى فى حياتهم ووظائفهم .. وعندما توقف (أوقف هجومه) ، توجهت اليه الجماعات الاسلامية وقالت له : « لا ، اتكلم » عن الابتذالات ، والأشياء القذرة التى سمعتها ، فذهب وتكلم وقال : « ان الشباب المسلم حزين جدا » . وذهب الى مسجد آخر ، (وقال) : « اتيت لاتحدث ، لأنه لو لم احضر لسفكت الدماء ، لأن الشباب ناوى .... (جملة ناقصة) ليس هذا فقط ، فهو يحضر الى مسجده اشخاص مننفس طابعه لمهاجمة نظام الحكم ، وقد هاجم أحدهم — من زعماء الجماعات الاسلامية — فى ١٧ يونيو ١٩٨١ الحكام الذين « اضاعوا القدس » . واضاف : « ان الصهيونية والصليبية ، واليهودية قد ظنوا ان أمة محمد ماتت ، ولكن الله بعث لهذه الأمة من « يحييها » وينادى كذلك بضرورة التمسك بالجهاد .

قال احد «الاخوان» وهو رقم ٢ فى جمعية « الاخوان المسلمين » التى لا صلة لها « بالجماعات الاسلامية » — كنا نامل ان يكون هناك اتفاق فى الراى بين الجمعيات الدينية فى مصر وقد بدات تظهر الدلائل الاولية (لتحقيق هذا الأمل) فى هذا اللقاء » . واضاف : « ان مسالة القدس ليست مشكلة ارض وانما قضية دين وعقيدة .. ان الطريق الوحيد لاعادة مكانة المسلمين هو تطبيق شرع الله والجهاد » .. وبالنسبة لهذا (الواعظ الشجاع » (جدع) من السويس — يؤسفنى كثيرا أنه رجل مجنون ، ولا داعى للحديث عنه .

لماذا اسهبت وقلت لكم كل هذا الكلام ، لأن اعتقال هـذا الامام — امام مسجد ابراهيم فى الاسكندرية — هو الذى فجر المعركة . لماذا ؟ لأن « الجماعات الاسلامية » ادعت ان الله اختارهم . وقال المحلاوى ورفيقه من مسجدالسلام هذا الكلام ، بل واكثر من ذلك . ولم تكتف « الجماعات الاسلامية » بالتعاون « مع الاخوان » وانما سافروا ايضا — كما قلت لكم — الى جميع انحاء مصر لترديد هذا الكلام .. وسوف اترك لكم هنا فى المجلس (وثائق) ، حتى يمكنكم الاطلاع على الندوات التى عقدتها « الجماعـات الاسلامية » فى انحاء الجنوب والشمال ، وستجدون نفس الكلام (الذى قيل) فى جرجا ، اسوان ، اسيوط ، المنيا ، بنى سويف ، الفيوم ، البحيرة الغربية وباقى المناطق ... فقد سافروا لانهم اعتبروا هذا (اعتقال الامام) ضربة لدعاة الاسلام .. ان زميل هذا الداعية « الجدع » امام المسجد الثانى (مسجد السلام) وقح ، بل واكثر منه وقاحة .. ان ما ينفرد به امام مسجد السلام هو انه يجمع الحاقدين — كما قلت — ومن بينهم نائب رئيس حزب العمل الاشتراكى ، ومندوب من الاسكندرية — انتم تعرفونه — ومندوب آخر وهو محام .. ومنهم ايضا عضو مجلس شعب وهو يجلس معنا ، وكان قد اشترك فى حملة التشهير هذه ... وكان من الاشرف له ، ان يبتعد عن هذا الكلام المبتذل لانه واحد ممن كرمتهم الدولة .. ولكن المسألة مسألة اخلاق (انها) أزمة اخلاق .

هناك ايضا محام من الاسكندرية ، سبق أن قلنا عنه انه رجل فاضل .. خلال ٦٩ سنة ، ونحن نقول عنه انه صاحب فضيلة ، انه رئيس الحزب الوطنى السابق فتحىرضوان وعلى مدى ٦٩ سنة ، ونحن نقول عنه انه انسان ممتاز ، ٦٩ سنة وهو يضع قناعا . ونحن نقول انه رجل ممتاز .. عندما ترك حزب « مصر الفتاة » عمل كمساعد لأحمد حسين(٢٩) .. اننا ظلمنا احمد حسين ، لاننا قلنا ان فتحى رضوان افضل من احمد حسين ، فى حين انه فضل ان يضع قناعا لمدة ٦٩ سنة .. لقد تركز موكب النفاق هذا — وهو فى الحقيقة موكب المنافقين — فى مسجد السلام . (ورد فى القرآن) « لئن لم ينته المنافقون والذين فى قلوبهم مرض والمرجفون فى المدينة ، لنغرينك بهم ثم لايجاورونك فيها(٣٠) .. وهذا ماسأفعله .حتى لايبقى منافق بيننا، كشعب .. ذهب (رضوان) — للأسف الشديد — بعد ٦٩ سنة، وقد ذهلت عندما ذهب ليخطب فى مسجد هؤلاء الناس المدنسين .. وبالطبع ، أوقفت هذا،

لأن منبر الوعظ لا يمكن ان يحـوى مثل هـذه الابتذالات ، او يقبلها .. لقد ذهب يكلمهم فى المسجد ويقول لهم : « ان السادات قال لى : تعالودافع عنى فى قضية امين عثمان ، ولكنى رفضت .. انا لم ارسل له . الواقع ان الرجل — الذى تعودنا ان نقول عنه انه انسان طيب — سقط قناعه بعد ٦٩ سنة ، وافضل دليل على ذلك هو ما يقوله هؤلاء الذين دعوه هناك ، ونظموا مسيرة من البذاءات .. وهذا سبب اطالتى (فى هذا الموضوع) .

ما هى اذن قصة الفتنة الطائفية ؟ هل نفضل ان نتصارع مع « الجماعات الاسلامية » و « الاخوان المسلمين » منناحية ، ومع شنودة ، ومدارس الاحد من ناحية ثانية ، ؟ أم ندخل مرحلة (جديدة) ونقف ؟ .. يجب علينا هذه المرة انبحث عنحل جذرى لانه لم يعد امامنا وقت نضيعه ..وعلى اية حال، فانا الاحظ شيئا اننى ارى انه قد حان الوقت لأن نسمى الأشياء بمسمياتها .. الهجوم على ثورة ٢٣ يوليو ، أو وصفها بانقلاب .. هذه الأمور لن نتسامح فيها .. لا ، ولا .. اننى أستأذنكم فى اتخاذ اجراءات فورية

سألونى لماذا ورد ذكر اعضاء الأحزاب مع اعضاء الجماعات الاسلامية .. كما هو مفهوم ، اسرعت احـزاب « العمل (الاشـتراكى) والتجمـع (التقـدمى) (٣١) « الى الوكالات الاجنبيـة ، وقالت لهـا ان عمليـة (الاعتقالات) تستهدف تصفية المعارضة .. وهكذا يكون عدد المعتقلين من المعارضة هو ٥٠٠ر١ شخص ، منهم ٢٥٠ مجرما . بينما لم يزد عدد المعتقلين من المعارضة الحزبية عن ٣٠ شخصا من المجموع الكلى الذى يزيد قليلا عن الـ ٠٠٠ر١ . ان المعارضة لم تزد عن هذا العدد .. لماذا ؟ ولماذا قبض بالذات على هؤلاء ؟ كما سمعتمونى اقول ، فان اقوال نائب رئيس حزب — حزب العمل الاشتراكى — موجودة لدينا ومسجلة بصوته .. فهو يردد كلمات مبتذلة فى المسجد .. ان كل من تم اعتقاله سواء من حزب التجمع (التقدمى) او من حزب العمل (الاشـتراكى) ، كان له دور فى الاثـارة الطائفية . ببساطة .. سوف اعرض امامكم عملية بسيطة جدا .. انصتوا: انهم يسألون لماذا اغلقت صحيفة (الشعب) ؟ طبعا — وفقا لما نقلته وكالات الانباء — اغلقت جريدة الشعب لانها تسىء لحياة مصر والحزب الحاكم ، وانها يعنى « ... الدنيا مقلوبة ... وانها الجـريدة التى تمثل الخط الديمقراطى والحر . هيا ، نر ، لماذا حاولوا الاتصال بالتيار الدينى ؟ لانه كان واضحا — كما قلت لكم — ان الجماعات الاسلامية بدات تتغلغل ببطء خاصة داخل الجماعات ، واحتلت مكانة خاصة وسط الطلاب .. انهم لـم يحتاجوا (للتوجه) لحزب العمل الاشتراكى ، والتجمع التقدمى، والشيوعية، وبقايا الرجعية،فكل هؤلاء كانوا يلاحقوهم..فقداراد حزب العمل الاشتراكى ان يسلك مسلكهم ، ولكنهم رفضوا ذلك فى البداية ، لانهم فى مقدمة السباق، فلماذا ينضم اليهم آخرون ؟.

لم ترسل الجماعات الاسلامية — التى كانت فى مركز القـوة — من اجل ادارة شئونهم (اى المفاوضات مع الاحزاب) كبار المسئولين بها وبالاخوان

المسلمين لحضور الاجتماعات . بل ارسلوا مندوبا حتى تستمر العملية .
وقد وقع ٥ من اعضاء الأخوان المسلمين على بيانات ما يسمى بمجموعة الائتلاف
الوطنى(٣٢) .. هذه البيانات التى صدرت ردا على احداث معينة هى تبادل
التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل وذكرى مرور عام على هذا الحدث ..
انتم تذكرون انهم قد اجتمعوا وكونوا كتلة موحدة تجمعهم كلهم .. وفى يوم
تبادل التمثيل الدبلوماسى مع اسرائيل ، وفى ذكرى مرور عام عليه ، اصدروا
بيانا وقعوا عليه .. فقد وقع عليه ٥ من الاخوان فقط ورفض التلمسانى
التوقيع حتى يكون الموضوع مرتبطا ببعضهم .. وهم يحاولون — حتى اليوم
— استغلال التيار الدينى ، وركوب الموجة لان هذا هو الموجود حاليا .

ننتقل لموضوع حزب العمل الاشتراكى فقد بدات الجريدة الناطقة بلسان
الحزب فى النصف الثانى من عام ١٩٧٩ بشن حملة ضد التعديلات التى ادخلت
فى قانون الاحوال الشخصية . بدعوى انها تتعارض مع مبادىء الشريعة
ولها تأثير ضار على العلاقات الاجتماعية .. وقد نشرت — فى هذا الشأن
رسائل لكثير من القراء بالاضافة الى مقالات كتبها دكتور
كان يعمل نائبا لرئيس جامعة الأزهر ، وبعد ذلك ادعوا انه نقل من منصبه
بسبب المقالات التى كتبها .. ونشرت الجريدة مقالات تعارض دعوة الزعامة
السياسية لعدم الخلط بين الدين والسياسة ، بدعوى ان مضمون الاسلام
سياسة ودين .. هذا هو (خط) صحيفة الشعب التى سألونى لماذا
اغلقت ؟

فى ٢٨ فبراير ١٩٧٩ اعربت الصحيفة عن معارضتها للتوجيهات التى
صدرت لائمة المساجد بعدم انتقاد انشطة الدولة ، والتركيز فى خطبهم على
عبادة الله ، والقضايا الخلقية . وعارضت الصحيفة هذا . وحاولت ان تنشر
تصريحات احد اعضاء مجلس الشعب (الجالس) هنا معكم — الذى
يتظاهر باهتمامه بمسألة الشريعة الاسلامية — واهتم فى تصريحاته بنشاط
لجنة من مجلس الشعب تعنى بتطبيق الشريعة الاسلامية والقى الذنب
فى تأخير تنفيذ التطبيق على اهمال المسئولين فى مجلس الشعب ، وتغيب
اساتذة القانون عن حضور جلسات اللجنة ، وعدم حماس الدولة لاستكمال
هذا المشروع .. عندما تكتب صحيفة الشعب ان الدولة غير متحمسة
لتطبيق الشريعة — فى الوقت الذى يمدهم — كما قلت لكم — عضو هذا
المجلس بهذا الكلام ، (بينما) انا اعرف ان رئيس المجلس اجرى معه
حديثا امامكم ، وقد سجل الكلام فى محضر الجلسة — رغم انهم يدعون غير
ذلك — اليس هذا بمثابة تشجيع للجماعات الدينية (التى تعلن) ان الدولة
غير متحمسة ؟

فى اطار الجهود التى يبذلها حزب العمل الاشتراكى لتحقيق الشعبية ،
والانتشار ، والتفاف اكبر عدد من العناصر — التى تمكنه من مواصلة نشاطه
— حوله ، عمد الحزب الى كسب ود القوى الدينية ذات الطابع المعارض فى

المجال السياسى . ويحاول ايجاد شكل دينى له يمكنه فى اطاره ان يحظى
بقاعدة عريضة بين الجماهير وهو يفعل هذا عن طريق اتخاذ مواقف مماثلة
لمواقف العناصر الدينية تجاه بعض القضايا والأحداث ذات الطابع الدينى
التى طرحت على الساحة السياسية مثل موضوع «قانون الأحوال الشخصية»،
وموضوع تقنين الشريعة الاسلامية .. انهم اكثر حماسا لهذين الموضوعين
من الجماعات الاسلامية .. فهم يستغلون بعض العناصر الدينية المعروفة
لدى الجمهور بمكانتها الدينية الكبيرة لاظهار الوجه الدينى للحزب ،
هكذا عين الحزب احد الاخوان — المفرج عنه — رئيسا للجنة الشئون
الدينية .

خلال ندوة الحزب فى ١٤ يوليو ١٩٨١ ، اكد صاحبنا المفرج عنه والذى
راس لجنة الشئون الدينية بحزب العمل ، ان الاسلام دين ودولة ، وانه
لاينبغى القول بانه « لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة » . كما هاجم
اجهزة الاعلام التى تنتقد نظام الحكم الايرانى الذى يحكم وفقا للاسلام ،
والذى جعل كل مواطن ايرانى يعتبر الاسلام دينا ودولة . هذا هو مستشار
الشئون الدينية لحزب العمل .. اى ان نظام الحكم فى ايران يحكم بروح
الاسلام .. القتل .. هذا اسلام ، الانتقام .. هذا اسلام ، خراب البلد..
هذا اسلام ، الحقد والعقوبة .. هذا اسلام . هذا هو ما يحدث فى ايران.
اهذا ما جعل كل مواطن ايرانى يعتبر الاسلام دينا ودولة معا .. والدليل
ان رئيس حزب الخومينى ، و ٧٢ آخرين قتلوا فى انفجارات . كما قتل
الرئيس ورئيس الوزراء وجميع المسئولين عن الأمن فى انفجار بمكاتبهم . هل
هؤلاء هم الايرانيون الذين يريد حزب العمل ورئيس قسم الشئون الدينية
بالحزب اعتبارهم مثلا يحتذى ؟

انكم تسالوننى لماذا اغلقت جريدة الشعب ؟ (هكذا يسألون) هؤلاء
الذين يرفضون اغلاق (الشعب) .. من الجدير — بمقتضى قانون الأحزاب
— ان اتوجه للجنة المختصة لكى تعمل على حل هذا الحزب .. ولكننى لن
اتخذ هذا الاجراء اطلاقا .. تتحدث الجماعات الاسلامية عن جريدة الشعب
.. فى ٢ يونيو ١٩٨١ — خلال الندوة الاسبوعية للحزب — تحدث احد اعضاء
حزب العمل .. انكم تسالوننى لماذا اعتقل اشخاص من حزب العمل .. وفى
٢ يونيو ١٩٨١ ، — اثناء الندوة الاسبوعية لحزب العمل — تحدث احد
أعضائه وهو من المعتقلين حاليا . انكم تلاحظون اننى لا اذكر اسماء بل اذكر
فقط انه من المعتقلين ، واعتقل لأنه قال : « من الواضح ان الجماعات
الاسلامية تسودها حالة من الاستياء تجاه اعلان اسرائيل ضم القدس
كعاصمة ابدية ووفقا لسياسة الحزب فى تنفيذ خططه على محورين دعائى
وسياسى تقرر (للتخلص من حالة الاستياء هذه) اصدار جريدة اسلامية على
غرار اللواء الاسلامى التى يصدرها الحزب الوطنى ، تضم كملحق لصحيفة
الشعب وتعالج القضايا القومية معالجة اسلامية ، وتوضح موقف الاسلام
من الأوضاع السياسية القائمة » .

فى ١٨ يونيو ١٩٨١ عقد الحزب مؤتمرا موسعا ، دعى اليـه مختلف القوى السياسية من المعارضة ، ومن بينها عناصر من التيار الدينى واثناء المؤتمر اتيحت فرصة لعضو مجلس الشعب — الذى حدثتكم عنه — ليتحدث ويقول انه يحمى الشريعة الاسلامية فى مجلس الشعب ، وانه قدم استقالته، وعدل عنها بعدضغط الحزب الوطنى الديمقراطى عليه ، الذى منعه من الاهتمام بتقنين الشريعة الاسلامية .. وبسبب الامام الذى اعتقل — والذى حدثتكم عنه — ثارت الجماعات الاسلامية .

وتبنى الحزب مثل هذا الموقف ايضا ازاء احداث الزاوية الحمراء .. هذا اول ما حدث فى احداث الزاوية الحمراء .. وهـو مسجل فى محضر الجلسة بتاريخ ١٨ يونيو ١٩٨١ .. واكد المؤتمر الموسع دعا اليه الحزب لاتخاذ موقف موحد تجاه العدوان الاسرائيلى على العراق ، بان المسئولين فى الحزب الوطنى حاولوا صرف النظر عنه .. ومن هنا جاءت محـاولة المسئولين فى الحزب الوطنى القاء مسئولية احداث الزاوية الحمراء على المعارضة .. اننا لم نلصق مسئولية الأحداث بالمعارضة .. اننى اعتقد ان موضوعا خطيرا مثل الفتنة الطائفية هو موضوع قومى ، لان اى شىء يضر بوحدة شعبنا هو موضوع قومى خطير .. قرر مؤتمر الحزب — وهو مؤتمر موسع — ان احداث الزاوية الحمراء هى من تدبير الحزب الوطنى .. عندما يسمع المسيحيون الأقباط هذا الكلام من حزب معترف به فى الدولة ، يصرف النظر عن القضايا القومية السامية الكبيرة وقيل كذلك كلاما اكثر وضوحا. فقد اكد رئيس الحزب — اثناء ندوة الحزب التى انعقدت فى ١٤ يوليو١٩٨١ — ان مسئولية احداث الزاوية الحمراء تقع على عاتق زعماء « الحـزب الوطنى الديمقراطى » .

فى ٢٣ يوليو خلال الجلسة الاسبوعية للحزب ، انتقد متحدث لجنة الاعلام الموجود الآن فى السجن — وانتم تسالون لماذا يوجد عضو حزب العمـل فى السجن — هذا هو السبب ، فقد انتقد الأحداث الطائفية بقوله ان الدولة هى المسئولة عن الأحداث الطائفية .. اننى اعتقلته لاجراء تحقيق سياسى معه . والله ، لو كان الحزب الوطنى مسئولا عن احداث الزاوية الحمراء لمـا اكتفيت بشنق عشرة من اعضائه ولكن ، اذا لم يـكن الأمـر كذلك ، فلماذا قلة الحياء هذه ؟ لماذا تهدم الوحدة الوطنية فى البلد ؟ لماذا ؟ لماذا؟.

كما ادعوا ان الدولة ليست المسئولة فقط عن احداث الفتنة الطائفية، لا . فهذا عضو آخر اعلن فى جلسة ٢٣ يونيو ان احداث الفتنة الطائفية فى الزاوية الحمراء ترجع الى محاولة اسكات المعارضة واليقظة العربية التى حدثت مؤخرا عقب ضرب المفاعل النووى فى العراق .. ويقول حـزب العمل ان الهدف هو اسكات المعارضة ، وكما تعلمون ، يدعى حزبالتجمع التقدمى الموجود هنـا قائلا « الامبريالية والاستعمار هما اللذان دفعا الحزب الوطنى — كما هو مفهوم — ياحزب التجمع — كان لابد ان تدخل

الامبريالية والاستعمار فى احداث الزاوية الحمراء . لذلك اتحدت الامبريالية والاستعمار مع « الحزب الوطنى » .

بالنسبة لقصة اعتقال الامام التافه الذى حدثتكم عنه : « عقد حـزب العمل مؤتمرا شعبيا فى ١ يوليو ١٩٨١ . قال رئيس الحزب خلاله ، ان يحدث فى مصر يشير الى حقيقـة وهى ان كل من يخطب منفوق منـابر المساجد مخطىء ، لذلك تم القبض على امام مسجد ابراهيم ، ومحام من نقابة المحامين التى تم حلها ، لمحاكمتها .. وقال ان هذا الوضع يدل على ان القوانين الاستثنائية تم تقنينها لكى تخفى ما كان يحدث فى ظل الأحـكام العرفية من اعتقال وغيره : الوضع متشابه : لا حرية ، ولا ديمقراطية ، ولا ، ولا .... حينئذ سافر الى دمشق ثم عاد ، دون ان يساله احد ، اين سافرت ؟ انهم يفعلون ما يريدون ، ويذهبون الى اى مكان يريدونه، ويتحدثون فى الندوات التى ذكرتها لكم — ندوات الأحزاب — دون ان يتعرض لهم احد .. ولايستطيع احد ان يدعى ان احدا دخل (احدى الندوات) وقال لهم اغلقوا ، واوقفوا الندوة .. لا .. هذه (اذن سياسة الحزب ، وكل هذا ينعكس فى جريدته .

أليس واضحا ، ان هذه الجريدة تحرض على الفتنة الطائفية ؟ هل اترك هذه الجريدة اذن ، هذه المرة لا ، ولا .. كما اقول لكم ، ان كل من مهـد، او ساعد ،اوبارك الفتنة من اعضاء الأحزاب ، ومن المشتغلين فى الحيـاة السياسية ، ومن الصحفيين ، او اساتذة الجامعات لـن ارحمهم ابدا هذه المـرة .

قام « حزب التجمع التقدمى » بعمل طيب جدا فقد قال الحزب « لماذا يكون لحزب العمل فقط واجهة اسلامية ؟ لذا اختاروا شيخا وعينوه سكرتيرا للشئون الدينية .. واحتفل حزب التجمع الملحد والشئون الدينية بليلة القدر ، والمولد النبوى ، والاسراء والمعراج(٣٣) .. وكذلك الغـزوات الاسلامية .

انعقد اول اجتماع لامانة الحزبالتقدمى فى ٢٣ يونيو ١٩٨١ .. وادعوا عدم تواجد الحزب الحاكم وسط الشعب ، فى الوقت الذى قام فيه بتسوية الموقف .. كما تذكرون ، فاننى اعربت عنشكرى امام القيادات المسلمة والمسيحية لمساعدتهم لوزير الداخلية فى حل ازمة الزاوية الحمراء . وكان من الممكن ان يصل عدد الذين فقدناهم — بدلا من ٧ ، ٩ — الى ١٠٠ و ١٠٠ غيرهم ، يرجع ذلك الى قادة من الحـزب الوطنى الديمقراطى مسـلمين ومسيحيين سـويا مع وزير الداخلية . ولكنهم ، وحزب التجمع قالوا « لا .. ان الحزب الوطنى غير موجود » .. يستنتج من ذلك انجميع بيانات وزير الداخلية خطأ وبالنسبة لقصة الزاوية الحمراء يقولون لا ، هذا هو مناخ الاقتصاد الطفيلى السائد الذى يشجع على السلب والنهب ، ويفرغ الموضوع الوطنى .. من كل مضامين الحرية والاشتراكية ، ويدعو للقيم

الهابطة والرخيصة التى تحطم روح الانتماء الوطنى « الفلسفى » « الرنان »
.. اى كلام ، اى كلام ..

٢٥ يونيو ١٩٨١ ، القى حزب التجمع صراحة مسئولية احداث الزاوية الحمراء على عاتق زعماء الحزب الوطنى . هل يحتمل (ان احداثا من هذا القبيل) تستغل بهذا الأسلوب ؟ هل هذه روح حزبية سليمة ؟ هل هذه هى مصلحة مصر ؟ نفترض ان هذا الحزب كان كبيرا قليلا ، ثم جاء اخواننا الاقباط وقالوا: ان الحزب جنبكم ، اعنى انهم يقولون : ان الحزب الحاكم هو السبب (فى الأحداث) .. انتم الذين تسببتم فى انفجار الأحداث .. هل نحن نعمل مثل هذه الأشياء فى بلدنا ؟ .. نحن الذين نمثل الأغلبية ولنا برنامج واضح محدد ، جرىء وقوى ؟ .

اريد ان اقول لكم شيئا .. ان هذه الاجراءات التى بدات اتخذها هى وفقا للمادة ٧٤(٣٤) ... هوجمت هذه المادة فى المجلس بدعوى ان رئيس الجمهورية قد يستخدم هذه المادة ضد اى شىء .. أريد ان اوضح هنا أمام المجلس انه حتى بدون المادة ٧٤ كنت سأتخذ نفس الاجراءات واقف امامكم واخاطب الشعب ، ان المسالة ليست المادة ٧٤ ، المســالة هى مصر : سلامة مصر ، سمعة مصر ، وحدة مصر .

هناك ــ طبعا ــ شىء مضحك فى احزاب المعارضة ، تقول جميع احزاب المعارضة لك ان الحزب الحاكم هو الذى تسبب فى وقوع احــداث الزاوية الحمراء ، ليصرف النظر عن المفاعل العراقى . هيا نعــود الى صحفنا (للصحف) الوطنية ، ولصحيفة الحزب الوطنى ، ونرى مدى استنكارها وادانتها لضرب المفاعل العراقى لقد قالت اسرائيل للعــالم : « لم تهاجمنى اى دولة من دول الرفض مثلما فعلت مصر » . هذا بشــكل رسمى ، ولكن مفهوم السياسة للأسف ــ لا يزال كما كان ســائدا قبــل ٢٣ يوليو ، اى المفهوم البذىء » .

هاجم نائب رئيس حزب العمل بشدة ــ فى مسجد السلام فى ٢٢ مايو ١٩٨١ ــ الخط السياسى للحكومة ، وتطبيع العلاقات المصرية الاسرائيلية . فى ٢٣ يوليو ١٩٨١ هاجم ما سمى « بالموقف غير الديمقراطى للحكومة ، والحزب الوطنى تجاه نقابة المحامين » .. تجاه المحــامين الذين علقــوا منشورات بالخارج(٣٥) .. يجب مبدئيا استكمال التحقيق وعرضــه على المجلس ، وتحليل (حالات) اعضاء مجلس « نقابة المحامين » التى تم حلها ، وتقديمها لمجلس الشعب لاننى اريد ان تحفظ هذه القضايا ، وتســجل من اجل التاريخ وعلنا امام الشعب كله .

اما الاخرون الذين حدثتكم عنهم .. نقابة المحامين وهى ليست بعيدة عن حزب العمل او عن حزب التجمع ، او عن الجماعة التى تكونت من بقايا الوفد الجديد . عقدت نقابة المحامين بتشكيلها القديم ندوة فى ١٣ مارس

١٩٨١ حضرها عمر التلمسانى ، ومحام من الاخوان من اعضاء مجلس النقابة، ومحاسب من الاخوان ، وآخر من مركز الدراسات الاسلامية . كان موضوع المناقشة معالجة الاسلام لمشكلة الفقر فى المجتمع . ولكنكم تعلمون بالتاكيد ان اجتماعات نقابة المحامين خصصت للهجوم على نظام الحكم ، كما انعقد اجتماع آخر لنقابة المحامين .. كل هذا حدث قبل تغيير مجلس النقابة .

ومن اجل ربط كل العمليات (يتحتم على ان اذكر) ان نقابة المحامين لا تنفصل عن الفتنة الطائفية ، تماما مثل حزب العمل ، وحزب التجمع ، وكجميع المشتغلين بالسياسة . فى ٢٧ مارس ١٩٨١ ، عقد اجتماع لنقــابة المحامين حــول معالجــة الاســـلام لمشــكلة الفقــر فى المجتمــع . تحــدث فى النــدوة ، احــد الاخــوان وهو محــــام وكان عضـــوا بالمجلس الذى تم حله ، كما تحــدث عضـــو آخر ايضا . وفى ١٢ يونيو ٨١ ، عقدت ندوة اخرى قبل حله ايضا . تحدث فيها محام عن الاخــوان وعضو المجلس الذى تم حله ، وعضو آخر من الاخوان مفرج عنه ، وهــو من الاخوان ولكنه انضم لحزب العمل

ما الذى اردت ان اقوله واستعرضه هنا لقد سئلت وانتم ايضا تسالون نفس السؤال الذى تساله الأحزاب . لــماذا اعتقلنا اعضاء هذه الاحزاب ؟ اننا اعتقلناهم لأن لكل واحد منهم صحيفة سوداء (فى موضــوع) الفتنــة الطائفية ، لو اردنا حل الأحزاب ، لكان ما قراته لكم ، وهذه الوثيقة، وكذلك الوثيقة التى احتفظ بها ، لكان كل هذا يعطينا الحق فى حل الحــزبين لان الفتنة الطائفية تعتبر خطرا قوميا ، وليس خطرا حزبيا ، انها خطــر قومى لمصر ، واستغلال الفتنة بهذا الشكل يحرم مستغليها من جميع حقوقهم .. ومع ذلك لن افعل هذا .. ان هؤلاء المعتقلين قبض عليهم لأن لهم دورا فى الفتنة ، كما قلت لكم انهم تعاونوا فيما بينهم ، فقد التقى الاخــوان مــع الجماعات الاسلامية مثلما حدث فى مسجد بالاسكندرية ، وفى اجتمــاعات نقابة المحامين ، وفى الاجتماع الموسع لحزب العمل ، والاجتماع الموســع لحزب التجمع ، لهذا السبب اغلقنا صحيفة الشعب .

توجد امامى اشياء كثيرة لابد ان اعالجها اذ يوجد امامى وثائق كثيرة جــدا . فالجمعيات التى يتحدث عنها الدعاة ، وهؤلاء الذين يجرون خلف الدعاة ــ دعاة الفتنة ــ ليسوا خاضعين لتنظيم واحد : ، تنظيم الكلية الفنية العسكرية ، وصالح سرية وهو نفس التنظيم . وانتم تعــرفون القصــة كلهــا ، وقد اعدم اثنان ممن اشتركوا فى الحادث .. وتنظيم يحيى هاشم وكيل نيابة بالاسكندرية سنة ١٩٧٤ هو ايضا تنظيم من نفس النــوع . فقد حاول مساعدة المتهمين اعضاء تنظيم الكلية الفنيــة العســكرية لاجبــار السلطات على الافراج عنهم ، والقضاء على نظام الحكم القائم ، واعلان الخلافة الاسلامية .. التنظيم كله قبض عليه ، وتمت تصــفيته .. اننى استعرض امامكم التنظيمات .. ويعتبر تنظيم الجهاد فرعا من تنظيم الكلية الفنية العسكرية لأن احد هؤلاء المفرج عنهم فى عملية الكلية الفنية العسكرية

— محمد حسن الهلاوى — الذى حكم عليه بالبراءة ذهب وكون تنظيما ووضع هيكل تنظيميا كاملا ، تنظيمنا منه ، كل هؤلاء لم تبلغكم بهم رسميا وانما تنظيمنا منهم . انتم تعرفون قضية التكفير والهجرة التى يتزعمها شكرى احمد مصطفى والشيخ الذهبى رحمه الله وهذه جماعات اسلامية .

اريد ان اقول لكم شيئا هاما جدا وخطيرا يهمنا جميعا ويهم اجيالنا الناشئة . هناك امور كثيرة كان يجب ان احضرها واحدثكم فيها . انه امر هام ولابد ان اذكره لكم . وهو ان اخطر ما يتعلق بهذه الجماعات الاسلامية — وحتى تعرفوها — تلك المفاهيم التى يغرسونها فى اذهان اولادنا .. وعلى الاحزاب التى تساعدها ، او تلك التى تحاول التقرب اليها ان ترى اى جريمة ترتكب ضد اجيالنا الناشئة وضد مصر . ما هو اسلوب تفكير هؤلاء الناس ؟ انهم يقولون بما يسمى « الحاكمية » .. وتعنى الحكم بما انزل الله ، ورفض اى قوانين يضعها الانسان .. ويؤمنون بالعنف وضرورة محاربة السلطة الكافرة ، والمجتمع الجاهل والقضاء عليها . هذا هو اخطر ما فيها (واسلوب تفكيرهم) .. هذه التعاليم يغرسها الاخوان المسلمين .. وهم يلتزمون بالولاء لأمير الجماعة والالتزام بمبدأ السمع والطاعة للأمير فى جميع الظروف ، اعنى انهم لا يتمسكون بذلك الله سبحانه وتعالى الذى يستحق منا جميعا السمع والطاعة بلا جدال .. ولكنهم يطبقون هذا المبدأ لأمير الجماعة . وليضلها لهذا الامر ، انهم لا يعملون وفقا لأحد المذاهب المفسرة القرآن والسنة وانما يعتمدون فقط على تفسيرات امير الجماعة للآيات القرآنية والاحاديث .

ان الشيخ حسن البنا رحمه الله هو الذى وضع مبدأ السمع والطاعة وانا — كما قرأتم — عاصرت عهد الشيخ حسن رحمه الله وقد عملنا جنبا الى جنب خاصة فى فترة التنظيم السرى ، فعملنا ضد الانجليز وضد الملك ، وضد الاحزاب ، ولكننا لم نعمل ضد مصر الحمد لله .. اننى اعمل من اجل مصر .. ان السمع والطاعة يخلقان انسانا ميكانيكيا .

وقالوا ان امير الجماعة هو المفسر للقرآن .. وامير الجماعة هو تلميذ اما امير امراء الجماعات فهو طبيب تخرج فقط منذ سنة ، ويبلغ من العمر ٢٣ او ٢٤ سنة . يوجد هنا مفتى للديار المصرية .. ولكنهم يقولون : « لا » ، لا نستمع لمفتى الديار المصرية .. فامير الجماعة هو الذى يفسر القرآن » . هنا يكمن الخطر .. والاكثر من ذلك ، انهم يحرمون — طبعا — الولاء للدولة ، ويحرمون الانضمام للقوات المسلحة « لأنها كافرة » . ويحرمون الصلاة خلف الائمة لانهم تابعون للدولة . ويحرمون العمل فى مؤسسات الدولة والمؤسسات العامة .. ويرفضون القوانين ، والتقاضى امام المحاكم ، لأنها محاكم من عهد الجاهلية . ويحرمون الحصول على نفقات المعيشة من الدولة لأنها اموال حرام . ويحرمون التعليم « لأن المشتغلين بالتعليم كفار » ولأن مواد التدريس « غير اسلامية » ، لاحظوا التحريف هنا .

ويقولون ان الله خلق الانسان لعبادته فقط ، ويجب ان يقتصر التعليم على القرآن والسنة فقط . هل هذه عبادة الله ؟ هل هذا معنى الآية التى يقول فيها الله سبحانه وتعالى : « وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون(٣٦) » ! ومن هنا استنتجوا ان التعليم كله كفر ، وانه يجب ان يدرس فقط القرآن والسنة .. ان كل شىء كفر ، ويكفى القرآن والسنة . اما باقى الاشياء (العلوم الحديثة) علوم الطبيعة والكيمياء علم الفقرة الضرورية للحياة بشكل حديث — لا .. هذا كله كفر .. ويحرمون الملكية الخاصة لأن كل شىء ملك لله . انتبهوا الى اللعب بالالفاظ . حقا ان الله مالك كل شىء .. هذا صحيح ولكنه يقول : « وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه »(٣٧) . ان الله استخلفنا فيه .. ويحرمون على المرأة تعمل وتتعلم ، لأنها خلقت لتربية النشء والتزام المنزل ، ويحرمون مشاهدة التليفزيون والسينما والاستماع لوسائل الاعلام الاخرى ، لأنها « تنشر الفساد » ويقولون ان المسلمين يعيشون اليوم فى دار حرب ولذلك يجب الخروج للجهاد .

هناك اثار بشعة ترتبت على هذا كما علمتم وكما علمت كما ترون ، وموجود عندى ما يزيد عن ١٠ حالات — فهذه بنت وولد ينضمون للجماعات الاسلامية ويعصون آباءهم وامهاتهم .. الأب والأم هما اللذان كرمهما الله سبحانه وتعالى اعظم تكريم ، هذا خطأ ، خطأ وربنا سبحانه وتعالى يقول انا لا اعفو عن جريمة كهذه ولا اقبلها .. هذا رغم انه رحمن ورحيم ورؤوف .. وقد جاء فى القرآن : « قل يا عبادى الذين اسرفوا على انفسهم لا تقنطوا من رحمة الله (٣٨) » هكذا حتى من اخطأ واسرف على نفسه . وقال : « ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء(٣٩) » .. انه لا يغفر لمن يشرك به ، وفى تقديمه المشورة لبنى آدم ، يقول لنا كبشر بالنسبة للأب والأم : « وان جاهداك على ان تشرك بى ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما فى الدنيا معروفا(٤٠) » . انتبهوا لهذه الجريمة التى يرفضها الله تماما . رغم ان رحمته سبحانه وسعت كل شىء . فقد قال اننى لا اقبل الشرك بى . وقال حتى لو طلب منك هذا ابوك وامك ، فلا تفعل ، ولكن عاملهما بالمعروف .. بالمعروف . اعنى انك تضحك معهم وتقول لهم على سبيل المثال : اننى سافكر فى هذا الامر ان شاء الله . لأنهما الأب والأم .. اعنى : عامل الأب والأم بالرحمة .

ما الذى تفعله الجماعات الاسلامية للأب والأم اليوم ، هناك ١٠ حالات لم اذكرها بالاسم .. فالبنت رفضت طاعة ابيها .. وبالنسبة للابن .. فكلنا .. نعرف اذا خرج الابن (من سلطة ابيه) فهو ولد ولا يخشى عليه .. ولكننا نخاف على البنت . امراء الجماعات كما تعرفون ، وكما بلغكم — عندما يأتى شخص ويطلب يد البنت ليتزوجها ، امير الجماعة هو الذى يعطى الموافقة : واذا لم يوافق فهى لاتتزوج (حتى لو ان هذا الامر) يخالف رغبة ابيها وامها واهلها والعالم كله . احيانا تخرج (البنت) وتترك بيت ابيها واسرتها .. هذا مسجل هنا امامى . واحيانا يأتى امير

الجماعة ويطلقها من زوجها . ويتزوج بها .. هذا مسجل هنا .. واحيانا كما حدث — (وموجود امامى) — يحاول امير الجماعة اغراء البنت الذى له اولاد اكبر منها بان ترفض « الزواج بآخر » .. انها بنت ناس طيبين ولكنها تطيعه وترفض ، وبعد ان تتخرج وتصل لمراحل عاليـة وممتازة ، ترفض ، وتترك اهلها وتهرب وتذهب لأمير الجماعة الموجود فى احدى المدن فى حين انها اصغر من اولاده ، وفى كل مرة ياتى اليها عريس تقدمه الى امير الجماعة الذى يرفضه . يرفض ويرفض ويرفض الى ان يتزوجها هو ، هل هذا هو مفهوم مهمة امير جماعة الاسلام والدين ؟

اريد ان تفكروا معى فى تشريع ، لانه يجب علينا ان نتخذ موقفا ، خاصة ازاء البنات اللائى تتمردن على طاعة اسرهن لهذا السبب . لماذا ؟ لان ربنا — كما قلت لكم — امرنا ، وقال لنا ان الاب والام ... ان الجنة تحت اقدام الأمهات واذا قال لك الاب والأم اعمل جريمة بشعة فلا تطعهما ، ولكن اضحك فى وجهها ، هذه هى مبـــادىء الجماعات الاسلامية .. وهذه هى الأمثلة التى عندى والأسماء ولكننى لن اعلن الأسـماء او اى تفاصـيل اخـرى .

هناك شىء واحد اريد ان اقراه امام هؤلاء الذين سالونى لمـاذا اغلقت صحيفة الشعب وحتى اثبت لهم صدقنا ، امامى قرار المحكمة الخاص بمصادرة العدد قبل الأخير ، ماذا يقول حكم القاضى ؟

حيث انه يتضح — على ضوء ما تقدم — ان جريدة الشعب فى عددها رقم ١٢٢ ، الذى طلبت النيابة مصادرته قد تجاوزت حدود النقد المبـاح الى التشهير بنظام الحكم الشرعى القائم فى البلد ، والتحريض على كراهية السلطة وازدرائها ، فضلا عن الاثارة التى من شأنها زعزعة الأمن العام ، والسخرية به والاضرار بالمصلحة العامة .. ان سلوك الصحيفة هذا يخرج عن مبادىء الدستور والقانون .. وحيث ان الجريدة المذكورة اعلاه تضمنت الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ١٠٢ مكرر ، و ١٧٤ من (قانـون) العقوبات — ومن ثم يكون امر المصادرة فى محله ويجب تنفيذه وفقا للمادة ١٩٨ (من قانون) العقوبات . لهذه الأسباب قررت هيئة المحكمة تنفيـذ امر مصادرة العدد رقم ١٢٢ من صحيفة الشعب الصادر فى ٢٥ اغسطس ١٩٨١ .

سمعتم الوصف .. وان الصحيفة تجاوزت حدود النقد المباح الى حد التشهير بنظام الحكم الشرعى والتحريض على كراهيته وازدرائه فضلا عن الاثارة .. وكتب نائب الحزب فى عدد آخر « ان العدد الذى تم مصادرته تضمن كلاما من هذا القبيل اقل بكثير من العدد الذى سبقه » . لماذا اقول هذا لانهم ادانوا انفسهم ويجرون وراء المراسلين الأجانب ليقولوا لهم اننا نصفى المعارضة ، نصفى الأحزاب ، نصفى ..

لاباس . انصتوا لى بحلم .. لماذا اقول هذا ؟ لأن المواجهة هذه المرة حاسمة هذه المرة لن تكون هناك انصاف حلول .. وبالفعل لن اطلب حل هذا الحزب بالرغم — كما قلت لكم — من ان هذا الحزب وحزب التجمع يجب حلهما ، بكل تاكيد .. ولكن لن اسمح بأن يفعل انسان ولو غلطـة واحدة بدون ان يحاسبه القانون ، وقد قلت لكم : ان انياب الديمقراطية اشرس من الدكتاتورية .

كاد الوقت ان ينتهى ولكن قبل ان انهى كلامى يجب ان اقول لـكم ماهى القرارات التى اتخذتها ، وما هو البيان الذى اعلنه للشعب . عندى مادة كبيرة سوف اعدها واطبعها وارسلها لكم لتقراوها . فقد قرات — كما قلت — اضعاف هذا الكم عشرين مرة ، ولكننى لخصته لكم فى هذه الصفحات ، وهذا يكفى .

ان الاجراءات التى اتخذت — كما تعرفون — تم تنفيذها .... نفذت الاجراءات — كما قلت لكم — ضد كل من كان له صلة او ساعد او رحب او قام باعمال ادت الى انتشار الفتنة الطائفية . وسوف يتم تقديم هؤلاء امام المدعى الاشتراكى لاجراء تحقيق سياسى ، حتى انه سيجرى استجواب علنى لتاريخ كل واحد .. لن يتم شىء فى الخفاء .. الآن اعرض امامـكم القوانين التى اريد ان تناقشوها وتقروها ، بالاضافة الى اسماء المقبوض عليهم . كل شىء معد ومطبوع لأنه لا ضرورة لاخفاء شىء .. حتى لايسال احد اين ابنى ؟ لأنه لن يجده — لا ، هو موجود ، لذلك ستاخذون هذا الآن ، لأن كل شىء جاهز ومطبوع .

ان البيان موجه للجانبين ، للمسلمين والمسيحيين على حد سواء . هذا البيان الذى ساتوجه به للشعب .. لماذا ؟ لأن الفتنة وقعت بين الاثنين ولكن ، اولا اريد ان اقول انه ابتداء من هذه الليلة ليس هناك شىء اسمه « عنصرا الأمة » .. وانما توجد امة واحدة فقط ، وعنصر واحد . كان اعضاء مجلس الشعب ومجلس الشورى عندى فى ابريل الماضى وكنا نحتفل بالعيد — وقلت لهم ان رئيس الكنيسة القبطية اضر بابنائى الأقباط فى مصر ، وضربت مثلا . انهم جميعا يجلسون هنا معكم .. اثناء تشكيل الحكومة ، عينت البرت برسوم سلامة وزيرا للدولة(٤١) نتيجة تصرفاته . وقالوا لى ان البطريرك شنوده سيقول اننى عملت هذا كى اجعل لكم وزيرا قبطيا ثالثا .. كيف يضع حساباته ؟ يضعها وفقـا لعددكم ؟ كم عدد المناصب التى تشغلونها ؟ ليس هذا ما اعطيته لكم .. فقد خشيت الا يستمر الاستقرار وأن تؤدى تصرفات البطريرك شنودة الى نتائج سلبية — لا ، فعندما عينت البرت برسوم لهذا المنصب لم افكر كم وزير قبطى وكم وزير مسلم . لا ، ابدا من الطبيعى هو ان يكون هناك ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ محافظين اقباط .. لقد اعطيت اشارة واضحة فى هذا الشان .. وقد وجهت تحذيرا عندما قلت فى المدينة الجديدة « عشرة رمضان » — انه لأول مرة فى تاريخ اقباط مصر ، تبنى الحكومة كنيسة على حساب الدولة بدون طلب من الأقباط ، لماذا ؟ لاننى كنت مقتنعا اننا دخلنا مرحلة جديدة .

وقلت فى رسالة بشان بناء الكنائس ولكنها اصبحت كلاما لا معنى له . نحن انتهينا من هذه الحكاية وتجاوزناها لا تضيعوا وقتنا فى هذا الكلام . حتى الأزهر اشترك فى وضع حجر الأساس لتلك الكنيسة .. الأزهر اشترك .. وانتم هل تعرفون مدى هذه القسوة التى اضطررت ان استخدمها تجاههم ! لقد كنت قاسيا معهم . وفعلا وضع الأزهر حجر الأساس لبناء مسجد للمسلمين وكنيسة للمسيحيين .. ولكن الاشارة لم تفهم ..

وبعد ذلك قلت انا رئيس مسلم لدولة مسلمة يعيش فيها المسلمون الى جانب المسيحيين(٤٢) وان الشعب واحد .. ان تصريحى هذا ايضا لم يفهمه المسلمون بالذات كما يجب . كان البيان الاول بشان كنيسة العاشر من رمضان موجها بصفة خاصة لرئيس الكنيسة .. وكانت الرسالة التى تضمنها البيان لا تضيع وقت الدولة ووقتك فى الكلام عن الكنيسة .. ستبنى الدولة كنيسة دون ان تطلب ودون ان تدفع . فهى ستبنيها .. لاتضيع وقتنا .. لكنه لم يفهم الرسالة عندما قلت فى البيان الثانى « انا رئيس مسلم لدولة مسلمة » قصدت ان اوجه كلامى للجماعات الاسلامية وللاخرين . كان قصدى اننى رئيس مسلم لدولة مسلمة لا يقبل ظلم اى مواطن عنده ، خاصة اذا كان ينتمى الى الكتابيين اعنى المسيحيين واليهود . لا ، اطلاقا ، باى حال من الأحوال لأن قرآننا امرنا بذلك ، امرنا ان نؤمن بما انزل على موسى وعيسى ومحمد . هذا ايضا لم يفهم لم يفهم الطرفان هـذا ويجب على ان افهمهم .

هذا هو البيان الذى يجب ان اوجهه للشعب بعد الاجراءات التى اتخذتها .. وسوف اقراه كى يصل الى الشعب من خلالكم ويشمل الخطوات الخاصة باجراء استفتاء عام بمقتضى المادة ٧٤ . كما يتضمن قرارات تنفيذية اخرى سوف تعلن الآن لاننى وقعت عليها وهى تتعلق بالجمعيات الدينية ، والقوانين المطلوبة ، والنشاط غير الشرعى .. كل هذا سيذاع عليكم ، على اية حال سوف اقرا البيان :

« بسم الله .. منذ فترة ما ، حاولت بعض الفئات المخربة فى مراحل متعددة اثارة فتنة طائفية بين ابناء الامة وقد بذلت جهـدا للقضاء على وحدتها الوطنية ، وقد استخدمت — فى سبيل تحقيق اغراضها — شعارات مضللة ووسائل غير مشروعة ، نفسية ومادية معا . هذا بهدف اعاقة مسيرة الشعب فى نموه وازدهاره وديمقراطيته . وقد واجهت الحكومة كل هـذا احيانا بالاجراءات العادية واحيانا بالنصيحة واحيانا بالتوجيه والارشاد .. وفى الآونة الأخيرة ، وقعت احداث خطيرة هددت الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع وسلامة الجبهة الداخلية ، الا ان هذه الفئة المخطئة تمادت فى اعمال التخريب، واستهانت بكل القيم والقوانين ، وانحرفت عن الطريق المستقيم وسلكت طريق العنف والارهاب وسفك الدماء وتهديد الآمنين .. كما استغل بعض الأفراد هذه الأحداث وقاموا بتصعيدها الأمر الذى لزم معه اتخاذ اجراءات فورية وسريعة لمواجهة هذا الخطر الذى يهدد الوحدة الوطنية وسـلامة الوطن .

ومن منطلق مسئوليتنا الدستورية المستمدة من المادة ٧٣ من الدستور ، وبناء على الصلاحيات المخولة لنا بمقتضى المادة ٧٤ من الدستور والتى تنص على انه يجب على رئيس الجمهورية فى حالة وجود خطر يهدد الوحدة الوطنية ، وسلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة عن اداء دورها المحدد فى الدستور — ان يتخذ اجراءات فورية لمواجهة هذا الخطر ، وان يتوجه ببيان للشعب ، ويجرى استفتاء حول الاجراءات التى اتخذها خلال ٦٠ يوما من اتخاذ الاجراءات ووفقا لذلك قررنا :

١ — حظر استغلال الدين لتحقيق اهداف سياسية او حزبية ، وحظر استخدام او استغلال اماكن العبادة لهذا الهدف او للاضرار بالوحدة الوطنية، وسلامة المجتمع او سلامة الوطن .. لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة.

٢ — اعتقال الأشخاص الذين توجد ضدهم ادلة قوية بانهم نفـذوا واشتركوا وجندوا او استغلوا ، بصورة او باخرى ، الأحداث التى هددت الوحدة الوطنية او سلامة المجتمع او سلامة الوطن . واسماء هؤلاء — هذا القرار الثانى — اسماء هؤلاء الأشخاص مطبوعة فى القرار المعد الآن لنشره فى الصحف ، وسيوزع عليكم .

٣ — التحفظ على اموال بعض الهيئات ، والمنظمات ، والجماعات والجمعيات التى مارست نشاطا او اعمالا هددت الوحدة الوطنية ، وسلامة المجتمع وسلامة الوطن وقـد وقعت على قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٨١ الخاص بهم .. وهو جاهز ايضا ، وسوف يوزع عليكم وعلى الصحف .

٤ — حل بعض الجمعيات المشهرة ، وفقا لنص القانون رقـم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بشان الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، والتى مارست نشاطا هدد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع ، وسلامة الوطن .. وصـدر قرارى رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٨١ وهو ايضا جاهز وسيوزع عليكم .

٥ — الغاء الرخص الممنوحة لاصدار بعض الصحف والمطبوعات ، ومصادرة اموالهم ومقارهم واصدرت القرار رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٨١ وهو جاهز لكم وللنشر فى الصحف .

٦ — نقل بعض اعضاء هيئـة التدريس بالجامعات والمعاهد العليا الذين توجد ضدهم ادلة قوية على انهم مارسوا نشاطا كان له تاثير ضار فى تكوين الراى العام ، وتربية الشباب ، وهدد الوحدة الوطنية وسـلامة المجتمع او سلامة الوطن وانه يجب نقلهم الى وظائف يحددها وزير الدولة للتعليم والبحث العلمى بموافقة الوزراء المختصين . اصدرت قرارا فى هذا الشان رقم ٤٩٠ لسنة ١٩٨١ .

٧ — نقل بعض الصحفيين وغيرهم من العاملين فى المؤسسات الصحفية القومية ، وبعض العاملين فى اتحاد الاذاعة والتليفزيون وفى المجلس الأعلى

للثقافة الذين توجد ضدهم ادلة قوية بانهم مارسوا نشاطا كان له تاثير ضار على تكوين الراى العام ، وهدد الوحدة الوطنية وسلامة المجتمع وسلامة الوطن . وانه يجب نقلهم الى هيئة الاستعلامات او باقى الجهات الحكومية التى يحددها رئيس الوزراء وصــدر فى هذا الشــان قــرار رقم ٤٨٩ لسنة ١٩٨١ .

٨ — الغاء قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٧٨٢ لسنة ١٩٨١ بتعيين الأنبا شنودة بابا الاسكندرية وبطريرك الكنيسة القبطية وتشكيل لجنة من ٥ أساقفة للقيام بالمهام البابوية وهى :

(ا) البطريرك مكسيموس : اسقف القليوبية .. وهو رجــل دين قبطى ، كان مرشحا للكرسى البابوى .

(ب) البطريرك صموئيل : اسقف الخدمات العامة وكنائس المهجر ، كان مرشحا للكرسى البابوى الذى فاز بأغلبية الأصوات .

(ج) البطريرك اجريجوريوس : اسقف البحث العلمى والدراســات القبطية العليا .. مدير المعهد العالى للدراسات القبطية .

(د) البطريرك اثناسيوس : أسقف بنى سويف وبهنسا : يشــغل حاليا منصب وكيل الهيئة العليا للأوقاف القبطية وهو سكرتير سابق للمجمع المقدس .

(هـ) البطريرك يؤنس : أسقف الغربية ، والسكرتير الحالى للمجمع المقــدس .

وقد عملت هذا حتى لا تبقى الكنيسة بدون من يمثلها لدى الدولة .

الى هنا نص القــرار ، ولكننى أوضحه : فقد أجريت هذا بعــد ان استشرت المخلصين للدولة وللكنيسة .. وعلى الأساقفة سرعة معالجة الجو العام السائد بين الأقباط فى الداخل والخارج ، لكسر حاجز التعصب، والحقد والكراهية ، وبث روح المحبة والتسامح وعلى هذه اللجنة ان تتقدم للدولة بكل الاقتراحات المناسبة لاعادة الكنيسة الى وضعها التقليدى الصحيح كنسيج حى فى جسم الدولة وعليهم غرس روح المحبة والتواضع، والتسامح والحكمة تجاه جميع الطوائف والناس ، فقد كانت الكنيسة رائدة لكل كنائس العالم فى هذا الدور .

« ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او اخطانا ، ربنا ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا ، ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا ، أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين » .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ملاحظـــات :

(١) هيئة المستشارين : هيئة مسئولة كونها السادات فى مارس ١٩٨١ ، فى اطار توسيع قاعدة المؤسسات الديمقراطية فى مصر .. تضم الهيئة ٧٣ خبيرا ، رؤساء ومحاضرين فى الجامعات ومراكز البحث ، وزراء ، رؤساء نقابات مهنية ورئيس اتحاد العمال .. كان يراسها المستشار الشخصى للسادات سيد مرعى وهى كهيئة لم تكن لها سلطات حقيقية .. وتم حلها مع تولى مبارك للسلطة .

(٢) المقصود : الاضطرابات الخاصة برفع اسعار الاغذية التى وقعت فى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ . انظر مقال ح. ارليخ فى هذه المجموعة .

(٣) فى ١٥ اغسطس ٧٢ صدق مجلس الشعب على « قانون الوحدة الوطنية » الذى نص على عقوبة السجن المؤبد لمن يحاول المساس بالوحدة الوطنية ، على سبيل المثال : معارضة الحكومة بالقوة ، ترويج اشاعات ، الاشتراك فى تنظيم سياسى ايا كان ما عــدا الاتحاد الاشتراكى العربى ، التحريض على الاضطرابات الطائفية .

(٤) المقصود : وزير الحربية محمد احمد صادق الذى كان ايضا نائبا لرئيس الوزراء وقائد القوات المسلحة ، ولكنه عزل من منصبه فى ٢٦ اكتوبر ١٩٧٢ عقب التردد الذى اظهره فى اعداد الجيش للحرب ضد اسرائيل .

(٥) المصرى الذى تولى بعد محمد احمد صادق (١٩٧٢ — ١٩٧٤) .

(٦) « الاخوان المسلمين » : كجمعية ، تم حلها قانونا فى اكتوبر ١٩٥٤ ، بعد محاولة فاشلة لاغتيال ناصر .

(٧) عمر التلمسانى : زعيم الاخوان ورئيس تحرير مجلة الدعوة ، انظر مقال ى. اليتمان فى هذه المجموعة .

(٨) كان السادات موجودا فى بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ما بين ٢ — ١٠ اغسطس ١٩٨١ .

(٩) فى منطقة شمال شرق القاهرة .

(١٠) وفقا للدستور ، يعين الرئيس ثلث اعضاء (مجلس الشورى) الـ ٢١٠ . ويتم اختيار الباقى بالانتخابات العامة .

(١١) فى اغسطس ١٩٦٥ ، اعلنت السلطات عن كشف مؤامرة واسعة النطــاق « للاخوان » ضد الحكم فى اعقاب ذلك تمت اعتقالات واسعة ، واجريت محاكمة علنية وتم اعدام بعض المتهمين ، من بينهم زعيمهم الروحى سيد قطب .

(١٢) التقية : اخفاء الايمان الحقيقى وقت الخطر ، وهى موجودة اساسا فى الاسلام الشــيعى .

(١٣) ميلز كوبلاند : رجل المخابرات المركزية فى الولايات المتحدة الأمريكية وقد عمل فى الشرق الأوسط وخاصة فى مصر مساء ثورة الضباط وخلال معظم سنوات حكم ناصر . الف كتابا عن نشاط وكالة المخابرات فى المنطقة ، ترجم الى العربية ، بعنوان لعبــة الأمم (دار نشر شوكن سنة ١٩٧٠) .

(١٤) حسن اسماعيل الهضيبي : زعيم (مرشد عام) الاخوان منذ وفاة مؤسس الحركة « حسن البنا » في ١٩٤٩ توفي بالسجن — على ما يبدو — في ١٩٦٦ .

(١٥) فؤاد سراج الدين : السكرتير العام لحزب الوفد خلال فترته الاخيرة .. ومن مؤسسي عودته للحياة السياسية في مصر في السبعينات ، انظر مقال ع. ايلون « السادات والمعارضة الشيوعية » في هذه المجموعة .

(١٦) الخطبة : الكلمة التي تلقى اثناء صلاة الجمعة ، كثيرا ما تأخذ طابعا سياسيا .

(١٧) الشيخ الذي هاجمه السادات بشدة في هذا الجزء من الخطاب هو الشيخ احمد المحلاوي من الاسكندرية ، انظر مقالات م. كرمر ، دى. اليتمان في هذه المجموعة .

(١٨) في نوفمبر ١٩٧٩ ، احتل بعض المتطرفين الايرانيين السفارة الامريكية في طهران ، واختطفوا ما يقرب من ١٠٠ شخص كرهائن في نهاية ابريل ١٩٨٠ فشلت العملية العسكرية التي قامت بها القوات الجوية الامريكية لاطلاق سراح الرهائن . وقد سبب احتجاز الرهائن في الاسر فيما يزيد من سنة ، وفشل عملية الانقاذ ، انطباعا بالاحباط والاذلال لدى الولايات المتحدة الامريكية .. وقد اعتبرت الحكومة الايرانية ذلك نصرا يدعم الروح الثورية .

(١٩) ميت ابو الكوم : قرية السادات .

(٢٠) يستخدم هنا التلاعب بالالفاظ : الكوم (اسم القرية) : كومة تكدس . مر (اسم قرية) : مر ، مرارة .

(٢١) في الستينات من القرن الماضي ، اقترض الحاكم المصري اسماعيل اموالا لتمويل مشروع حفر القناة ، والاسراف على حفل افتتاحها هذه القروض وغيرها عرضت مصر للافلاس.

(٢٢) سورة النساء آية ٤٣ .

(٢٣) علي صبري ، وسامي شرف : من البارزين بين اصحاب مراكز القوى في حكومة ناصر .. وعرفوا بمراكز القوى » تم فصلهم من مناصبهم على ايدي السادات في مايو ١٩٧١ . صدر حكم بالاعدام لصبري وشرف ، ثم خفف الحكم لسجن مؤبد . اطلق سراحهما في مايو ١٩٨١ ، بإجراء فسر على انه اظهار ثقة والاستقرار من جانب نظام الحكم ! .

(٢٤) المقصود : اعضاء جمعية شباب محمد المتطرفة ، الذين هاجموا الكلية العسكرية الفنية بالقاهرة في ابريل ١٩٧٤ .. انظر مقال ى. اليتمان في هذه المجموعة من المقالات .

(٢٥) في نوفمبر ٨٠ ، رفع كل من محمد حلمي مراد نائب رئيس حزب العمل الاشتراكي ، ومحمود القاضي رجل المعارضة المستقل في مجلس الشعب ، دعوى قضائية ضد السادات بتهمة التشهير .. في مايو ١٩٨١ نظرت المحكمة الدعوى وبرأت السادات .

(٢٦) رشاد عثمان : مليونير من الاسكندرية ، وعضو مجلس الشعب السابق ، تقدم للمحاكمة بتهمة الفساد المالي على نطاق واسع . بدأت تقصيه مع نهاية فترة حكم السادات واستمرت ايضا خلال عهد مبارك ، وفي ديسمبر ١٩٨١ ادين وحكم عليه بسنة سجن وخلال المحاكمة ظهرت فضيحة عامة ارتبط فيها اسم نائب رئيس الوزراء ووزير الاقتصاد عبد الرزاق عبد المجيد الذي فصل من منصبه بعد ذلك بفترة قصيرة .

(٢٧) التكفير والهجرة ، الجهاد : اسماء ابرز « الجماعات الاسلامية » . انظر مقال ى. اليتمان في هذه المجموعة .

(٢٨) الأمن الغذائي : شعار السياسة الاقتصادية للحكومة خلال السنوات الأخيرة ، وقد وضعت هذه السياسة خصيصا لضمان الرفاهية وتوفير مستوى مناسب من الغذاء للجميع .

(٢٩) احمد حسين : مؤسس وزعيم حزب « مصر الفتاة » الذي عمل في مجال السياسة المصرية ، بدأ كحركة وانتهى كحزب منذ بداية الثلاثينات وحتى ١٩٥٢ .. وينتمي الى شخصيات الحزب البارزين ايضا فتحي رضوان ، الذي يهاجمه السادات هنا ، وكذلك ابراهيم شكري الذي أصبح زعيم حزب العمل الاشتراكي .

(٣٠) قرآن : سورة الأحزاب — آية ٦٠ .

(٣١) انظر مقال . ايلون « السادات والمعارضة الشرعية » في هذه المجموعة .

(٣٢) انظر مقال ى. اليتمان في هذه المجموعة .

(٣٣) ليلة القدر : الليلة التي نزل فيها القرآن (ما بين ٢٦ — ٢٧ من شهر رمضان) .

الاسراء والمعراج : الرحلة الليلية لمحمد من مكة للقدس وصعوده الى السماء (في ٢٧ رجب) .

(٣٤) المادة ٧٤ من الدستور المصري تنص على ان رئيس الجمهورية له الحق في — اذا ظهر خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن ، او يمنع مؤسسات الدولة من اداء عملها الدستورية — اتخاذ اجراءات عاجلة لمواجهة هذا الخطر . وان يتوجه ببيان الى الشعب ويجرى استفتاء حول هذه الاجراءات خلال ٢٠ يوما من اتخاذها .

(٣٥) في نهاية يونيو ١٩٨١ قامت الحكومة بحل مجلس نقابة المحامين ، التي كونت بؤرة المعارضة الضخمة القوية وابدلت بها مجلسا آخر . انظر مقال ع. ايلون « السادات والمعارضة الشرعية » في هذه المجموعة .

(٣٦) سورة الذاريات آية ٥٦

(٣٧) سورة الحديد آية ٧

(٣٨) سورة الزمر آية ٥٣

(٣٩) سورة النساء آية ٤٨

(٤٠) سورة لقمان آية ١٥

(٤١) يقصد السادات هنا تلك التغييرات التي ادخلت عند تشكيل الحكومة ، في أعقاب الخطاب الذي القاه في ٢١ سبتمبر ١٩٨١ .

البرت برسوم : محام قبطي وكان حتى ذلك الحين نائبا للسكرتير العام للحزب الوطني الديمقراطي — عين وزير دولة . وسلامة هو ثالث قبطي ينضم للحكومة الى جانب بطرس بطرس غالي ، وفكري مكرم عبيد .

(٤٢) انظر مقال ى. اليتمان في هذه المجموعة قال السادات هذا الكلام في مايو ١٩٨١ ، في نهاية فترة التوتر التي سادت بينه وبين الزعامة القبطية .

الفهـــــرس



مطابع الأهرام التجارية القاهرة ـ مصر